
بيت الحكمة
تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الجمهوري
١٩٥٨ - ١٩٦٨
الجزء التاسع
١٧ نيسان ١٩٦٦ - ١٠ مايس ١٩٦٧
د. جعفر عباس حميدي
الطبعة الأولى
١٤ - ٢٠٠٤م

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

د.جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى



تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ـ١٩٦٨

الجزء التاسع

١٧ نيسان ١٩٦٦ـ ١٠ مايس ١٩٦٧

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥ م

عنوان الكتاب: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ــ١٩٦٨
الجــزء التاســع/١٧ نيسان ١٩٦٦ــ ١٠ مايس ١٩٦٧
المؤلف: د.جعفر عباس حميدي
الناشر: بيت الحكمة/بغداد
الطبعة الاولى: ١٤٢٥هــ ــ ٢٠٠٤ م

بيت الحكمة ــ العراق ــ بغداد ــ باب المعظم ــ ص.ب. (٥٣٦٤٠)
هاتف: ٤١٤٠٠١٥/ ٤١٤١٢٠١ــ فاكس: ٨٨٦٣٠١٥

E.mail:hikma@uruklink.net

المقدمة:

يضم الجزء التاسع من تاريخ الوزارات العراقية وزارتي عبدالرحمن البزاز الثانية وناجي طالب، وقد شهدت هذه المرحلة احداثاً في غاية الاهمية، ومنها كيفية اختيار عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية والمناورات التي حدثت والضغوطات التي مورست لأنجاح ترشيحه، ثم تكليفه لعبد الرحمن البزاز بأعادة تشكيل الوزارة، والتصريحات الخطيرة التي ادلى بها البزاز بعد تأليفه لوزارته الثانية، واهم الاحداث التي وقعت في عهد هذه الوزارة، ومنها بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ لحل القضية الكردية، ومحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية في ٣٠ حزيران، وتصاعد الخلاف بين البزاز والعسكريين واضطراره الى الاستقالة.

اما وزارة ناجي طالب المشكلة في ٩آب ١٩٦٦ فقد شهدت هي الاخرى احداثاً سياسية واقتصادية مهمة، ومنها الاجراءات الدستورية التي اتخذت لانهاء مرحلة الانتقال واصدارها قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة، والازمة النفطية التي حدثت بين سورية وشركة نفط العراق واثرها الاقتصادي والسياسي على العراق، ودور الوزارة في السعي لحل هذه الازمة لتجنب الاضرار الكبيرة من جراء استمرارها، وسعي الوزارة لوحدة القوى القومية التقدمية، ثم اضطرارها الى الاستقالة بعد ان امضت في دست المسؤولية حوالي تسعة اشهر.

اعتمد هذا الجزء على العديد من المصادر الوثائقية والمذكرات السياسية ومحاضر الاجتماعات ونصوص القوانين الصادرة، زيادة على الاعتماد على عدد من الصحف العراقية والعربية التي قدمت مادة جيدة لهذا الجزء. واخيراً ارجو ان اكون قد وفقت في هذا العمل، واقدم شكري سلفاً لكل من يضيف او يعدل فيما ورد في هذا الجزء. والله من وراء القصد.

د. جعفر عباس حميدي

بغداد/ ٢٠٠٤



من اليمين : عبد الرحمن البزاز – الرئيس عبد الرحمن عارف يتلو القسم لدى تسلمه الرئاسة

الرئيس عبد الرحمن عارف   الجمهورية ١٨/ ٤/ ١٩٦٦

عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية العراقية

اولاً- القوى السياسية والعسكرية في العراق عند وفـاة الرئيـس عبـدالســلام محمـد عـارف

انتشرت الاشاعات وكثرت الاقاويل بعد وفاة الرئيس عارف، وكلـها تشـير الـى احتمالات حدوث مفاجأة في العراق لوجود قوى سياسية وعسكرية متعددة وطامحـة في الوصول الى السلطة، وقد حذرت جريدة الاخبار القاهرية من وجوذ "قـوى قـد يخيل لها الوهم ان الفرصة سانحة بعد اختفاء عبدالسلام عارف للصيـد فـي المـاء العكر وبث الفرقة بين ابناء الوطن واثارة العصبيات بينهم تشتيتاً لقواهم، وشغلاً لـهم عن الاهداف الكبرى"[1].

وتكهنت الصحف العالمية، ولاسيما البريطانية والامريكية، وقوع انفجار سياسـي بعد وفاة عارف، فوصفت صحيفة الايكونومست الوضع بأنه سيكون "ورطة خطـيرة للدكتور عبدالرحمن البزاز.. الذي اصبح رئيس الدولة بالوكالـة". وقـالت صحيفـة الغارديان "ان ذهاب الرئيس عارف قد يكشف الغطاء عن منافسات سياسية وشخصية كان هو نفسه يجد حتى في احسن الاوقات صعوبة في كبح جماحـها. امـا السـلطة الحقيقية فتكمن في الجيش والمجال واسع امام بضعة ضباط قد يكـون بينـهم مـن يغامر بالمطالبة بالسلطة العليا".. وقالت صحيفة التايمز: "انه مهما كانت المآخذ علـى الرئيس عارف فإن اختفاءه المفاجئ.. لابد ان يؤدي الى قيـام صـراع مـن اجـل السلطة". وهو ما توقعته ايضاً صحيفة الواشنطن بوست التي رأت "ان صراعاً جديـداً من اجل السلطة قد بدأ في العراق.. وان ما يبدو الان محتملاً في غياب نظام سياسـي ثابت هو وقوع تنافس في صفوف الجيش لخلافة عارف"[2].

ولمعرفة قدرة القوى السياسية والعسكرية على اداء مثل هذا الـدور لابـد مـن استعراض هذه القوى:ـ

---

[1] جريدة الاخبار القاهرية، ١٩٦٦/٤/١٧.

[2] نقلاً عن جريدة الصفاء البيروتية، ١٩٦٦/٤/١٦.

أ- القوى السياسية المدنية:

ويأتي في مقدمتها القوى القومية التي ايدت انقلاب ١٨تشرين الثاني، واحتل انصارها المراكز المهمة في الدولة والجيش، كحركة القوميين العرب، وبقايا حزب الاستقلال، والحزب العربي الاشتراكي المنشق عنه، والوحدويون الاشتراكيون، والحركة العربية الاشتراكية، ومؤتمر القوميين الاشتراكيين، وقد وصفت هذه التنظيمات بأنها قومية ناصرية تدعو للوحدة مع مصر، وذات اتجاهات اصلاحية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، واقتصر بعضها علىنشاط قادتها ولم تستطع الحصول على شعبية واسعة، وسرعان ما اصطدمت مع الرئيس عبدالسلام عارف الذي لا يؤمن بالحزبية، واتهم بعضها بالتآمر مع عارف عبدالرزاق فتعرضت الى مقاومة السلطة. فضلاً عن بعض الشخصيات ذات التوجهات القومية امثال عبدالرحمن البزاز وبعض اساتذة الجامعة امثال الدكتور عبدالعزيز الدوري، والدكتور عبدالرزاق محيي الدين والدكتور عبدالهادي محبوبة والدكتور خالد الهاشمي.

اما حزب البعث فلم يكن يشكل خطراً جدياً آنذاك بعد تعرضه للضربات بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني واعتقال الكثير من اعضائه وفصلهم من وظائفهم واحالتهم الى محاكم امن الدولة والمجالس العرفية العسكرية التي حكمت بالسجن لمدد مختلفة على عدد منهم. اما القوى القومية الكردية، ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارت)، فكانت في صراع مع الحكومة من اجل الاقرار بحقوقها القومية، واسهمت كثيراً في اضعاف الحكومة وزيادة مشاكلها.

اما القوى الاصلاحية الديمقراطية، بقايا الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي وبقايا الحزب الوطني التقدمي بزعامة محمد حديد الذي ادى دوراً مهماً في مدة حكم عبدالكريم قاسم، فلم يبق للحزبين تأثير يذكر في مجال النشاط السياسي، سوى المذكرات والتصريحات التي يدلي بها كامل الجادرجي وتتناول قضايا سياسية واقتصادية. اما الشيوعيون فهم اكثر تنظيماً واوسع نشاطاً لكنهم تعرضوا الى ضربة قوية ادت الى تفتيت تنظيمهم، واعتقال وفصل الكثيرين منهم وتقديمهم للمجالس العرفية العسكرية، مما ادى الى هروب عدد منهم الى خارج العراق او الى المنطقة الكردية في شمالي العراق.

اما القوى الدينية فهي تمثل مختلف الطوائف الاسلامية وتعمل في الخفاء وتستثمر المناسبات الدينية للأعلان عن اهدافها، ومنها جماعة الاخوان المسلمين وحزب

التحرير الاسلامي وحزب الدعوة الاسلامية. فضلاً عن بعض القوى المحافظة التي تضم انصار العهد الملكي السابق والتجمعات العشائرية، والتي لم تفقد الامل بالعودة الى استلام السلطة السياسية وقد شجعها الشرخ الواسع بين القوى السياسية المختلفة والنكسات التي صاحبت الشعارات الثورية في اكثر من بلد عربي. وتمتلك هذه القوى وسائل اعلام وامكانيات مادية فضلاً عن تحالفات مع دول الجوار.

ب ـ القوى العسكرية:

غلبت الصفة القومية العربية على الجيش العراقي منذ نشأته، وقد حاول الشيوعيون التغلغل في اوساط الجيش بعد ثورة ١٤ تموز، ولكن نشاطهم ضعف الى درجة كبيرة منذ ٨شباط ١٩٦٣. وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حاول عبدالسلام عارف تفتيت القوى القومية داخل الجيش لأضعافها ومنعها من القيام بإنقلاب ضده، وظهرت تكتلات وقفت كل كتلة وراء شخصية سياسية او عسكرية، على اسس عقائدية واحياناً منطقية وعشائرية، منها كتلة طاهر يحيى التكريتي الذي اصبح رئيساً لاركان الجيش بعد ٨ شباط ١٩٦٣، ثم اصبح رئيساً للوزراء بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني، وترأس الوزارة ثلاث مرات حتى وفاة عبدالسلام عارف، وضمت هذه الكتلة بعض الضباط التكريتيين والخارجين من حزب البعث واصحاب المصالح الخاصة. وقد ضعفت هذه الكتلة بإستقالة وزارة طاهر يحيى الثالثة.

وتكتل الضباط "المواصلة" وعددهم كبير في الجيش العراقي حول اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وهو وزير الدفاع في وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، والعقيلي بحكم منصبه يستطيع التأثير على مجرى الاحداث، ذلك لان صلاحيات وزير الدفاع حسب النظام العسكري في العراق تجعل منه القائد الفعلي للجيش.

وعند وفاة عبدالسلام عارف قام العقيلي بإرسال بعض القطعات العسكرية الى دار الاذاعة وبعض المؤسسات العامة بحجة "الحفاظ على الامن في هذه الفترة الدقيقة".

وقد عارض العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، هذا التحرك وطلب من القطعات العسكرية العودة الى مواقعها. اما العسكريون البعثيون فقد اعتقل اغلبهم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٥ ايلول ١٩٦٤، ومنهم اللواء احمد حسن البكر، نائب رئيس الجمهورية السابق، واحيل آخرون الى التقاعد او الى وظائف مدنية.

وتبقى كتلة عبدالسلام عارف اقوى هذه الكتل وضمت بعض اقاربه امثـــال اخيــه اللواء عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، والعميد سعيد صليبي، قـــائد موقع بغداد، والعديد من الضباط الذين يسعون للوصول الـــى المراكــز العليــا فــي الجيش. وقد ادت هذه الكتلة دوراً واضحاً في ضبط الامور بعـــد وفــاة عبدالســلام عارف، وهيأت الاجواء لاختيار عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية.

اما تكتل الضباط الناصريين فهو اكثر هذه الكتل تماسكاً لانه يقوم علــى الايمــان بالوحدة واعضاؤه من مؤيدي حركة القوميين العـــرب والوحدويين الاشــتراكيين والقوميين المستقلين، وبرز من قادته العميد الطيار الركن عارف عبدالرزاق والعميــد الركن عبدالكريم فرحان والعقيد الركن صبحي عبدالحميد والعقيد هادي خماس، وكان هذا التكتل وراء محاولتي الانقلاب عامي ١٩٦٥و١٩٦٦ التي اقترنت باسم عـــارف عبدالرزاق، وقد ضعف هذا التكتل بعد فشل المحاولتين لكن بقي له بعض الانصار في الوحدات الفعالة.

ثانياً: اختيار عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية

تباينت الاراء في اختيار الشخصية المناسبة لرئاسة الجمهوريـــة، وجــرت عــدة اتصالات بين الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في النظام قبل تشيِيع جثمـــان عبدالسلام عارف للأتفاق على ترشيح البديل. واظهرت هذه الاتصالات وجود ثلاثـــة اتجاهات: الاول، ويريد ابقاء الرئاسة بأيدي العســكريين بحجــة المصلحــة العامــة وضمان الاستقرار السياسي، وان يكون المرشح العسكري ممن اسهم في ثــورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و٨شباط ١٩٦٣ و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. وكان في مقدمة الداعيـن الى هذا الرأي العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، الذي تحرك منذ اللحظات الاولى لسماعه بمقتل الرئيس عبدالسلام عارف ووزع قواته على مناطق بغـــداد المهمــة، وأخذ يروج لاختيار اللواء عبدالرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية، فاتصل بعــدد من اعضاء مجلس الدفاع الوطني لحثهم على ذلك، ويبدو انه اطمأن الـــى اتصالاتــه واجراءاته فأخبر عبدالرحمن عند عودته من الاتحاد السوفيتي بأنه قد اصبح رئيســاً للجمهورية"[1].

---

[1] خليل ابراهيم حسين، حديث معه.

والاتجاه الثاني يدعو الى تشكيل مجلس للرئاسة خلال مدة الانتقال، وعقد اصحاب هذا الرأي اجتماعاً في منزل ناجي طالب، وهو من الضباط الاحرار ومن ذوي الاتجاه القومي وسبق له ان استوزر اكثر من مرة، وحضر الاجتماع الفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء الاسبق، وصبحي عبدالحميد، وهو وزير سابق، وعبدالكريم هاني، وهو ايضاً وزير سابق. وهم من الشخصيات السياسية والعسكرية المؤثرة، وخلال المداولات اقترح هؤلاء ان يضم مجلس الرئاسة المقترح كلا من: اللواء احمد حسن البكر، رئيس وزراء سابق وعضو في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، والفريق طاهر يحيى، واللواء الركن ناجي طالب، وبابا علي الشيخ محمود، وهو شخصية كردية معروفة استوزر اكثر من مرة ليمثل الاكراد في المجلس.

كما اقترح هؤلاء تشكيل مجلس لقيادة الثورة الى جانب مجلس الرئاسة، يضم ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضواً من العسكريين فقط، وتشكيل وزارة ائتلافية تضم القوى القومية الفاعلة من ممثلي الاحزاب المعروفة وبعض الشخصيات القومية المستقلة[1]. وقد وقف البزاز ضد هذا الاتجاه متذرعاً بأن فيه خرقاً للدستور المؤقت الذي ينص على اسلوب اختيار رئيس للجمهورية[2]. وكذلك عدد من اصحاب الاتجاه الاول، ولاسيما العميد سعيد صليبي. وعندما وجد اصحاب هذا الاتجاه هذه المعارضة تعاونوا مع الاتجاه الاول لانتخاب رئيس من العسكريين، ولاسيما وان اصحاب هذا الاتجاه لم يكونوا اعضاء في مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

اما الاتجاه الثالث فهو يدعو لانتخاب رئيس الجمهورية من المدنيين، ويقود هذا الاتجاه الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء والقائم بأعمال رئيس الجمهورية، ومؤيدوه من الوزراء المدنيين. وقد روجت صحيفة العرب البغدادية لصاحبها نعمان العاني لهذا الرأي، ونشرت مقالاً في ١٥ نيسان ١٩٦٦ بعنوان بارز "البزاز رجل الساعة" اوحت فيه بأن البزاز هو الافضل والاحق بمنصب رئيس الجمهورية، وانه رجل الساعة عن جدارة.

---

[1] ناجي طالب، حديث معه.

[2] انظر اقوال البزاز في مؤتمره الصحفي في٢٣نيسان ١٩٦٦. ويخطئ الدكتور محمد كريم المشهداني في القول ان البزاز هو الذي اقترح تشكل مجلس الرئاسة،ص١٨٠ــ١٨١.

بعد المشاورات والمناورات استقر الرأي على ترشيح اثنين من العسكريين هما اولاً اللواء عبدالرحمن محمد عارف، شقيق الرئيس الراحل الاكبر ورئيس اركان الجيش بالوكالة، وهو من مواليد بغداد الكرخ ـ محلة سوق حمادة ـ تخرج في الكلية العسكرية في عام ١٩٣٧، وتدرج في الجيش حتى بلغ رتبة لواء في ٦كانون الثاني ١٩٦٤، وشغل عدداً من المناصب العسكرية، وكان قد احيل على التقاعد في عهد عبدالكريم قاسم واعيد للخدمة في ٨شباط ١٩٦٣. وثانياً ـ اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع، ومن كتلة ضباط الموصل القوية، اسهم في انتفاضة الموصل في آذار ١٩٥٩ واحيل الى التقاعد ثم اعيد الى الخدمة بعد ٨ شباط ١٩٦٣، ويعد مرشحاً قوياً لتولي رئاسة الجمهورية الا انه كان ضابطاً شديداً وملتزماً بتطبيق الانظمة العسكرية، وهو الامر الذي ادى الى اصطدامه مع عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، الذي كان يتصرف بمعزل عنه كونه الشقيق الاكبر لرئيس الجمهورية، وكذلك اصطدم مع العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، فقد رغب العقيلي بتقليص صلاحياته التي تزايدت بعد اسهامه في افشال محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الاولى. وكان يدعو الى الاستمرار في القتال مع الاكراد ولا يؤمن بالحل السلمي للقضية الكردية، وكان رأيه هذا لا يلقى تأييداً من السياسيين والعسكريين. هذه الامور كلها ابعدت تأييد الضباط له.

اما الدكتور عبدالرحمن البزاز فكان المرشح المدني الوحيد، ويحظى بدعم وزرائه، وكان من الممكن ان يحصل على اغلبية الاصوات لولا المعارضة القوية من قبل العسكريين، وكذلك الموقف المصري منه، والذي مثله المشير عبدالحكيم عامر الذي حضر للمشاركة في تشييع جثمان الرئيس الراحل. والحقيقة التي يجب ان تذكر هنا ان الموقف المصري كان حرجاً جداً، فمصر لا تريد البزاز ان يكون رئيساً للجمهورية ولديها ملاحظات كثيرة على سياسته ولاسيما الخارجية منها، ولا تريد ايضاً ان يكون العقيلي رئيساً للجمهورية لانه ليس من مؤيدي سياسة السير في طريق الوحدة مع مصر ولا يرتبط بأية حركة قومية موالية لها. وفي الوقت نفسه ترى في عبدالرحمن عارف شخصية ضعيفة لكنها مسالمة، واتضح من الاتصالات الاولية التي اجراها المشير عامر بأنه لم يؤيد مرشحاً معيناً، بل دعا الى الحفاظ على وحدة الجيش والوحدة الوطنية، لكنه عندما ادرك الاتجاه لاختيار عبدالرحمن عارف

فضل اللعب على الجواد الرابح واعلن تأييد مصر لترشيح عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية[1].

اشترطت المادة (٤١) من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ مايس ١٩٦٤، والمعدل في التاسع من ايلول ١٩٦٥ فيمن يرشح لمنصب رئاسة الجمهورية "ان يكون عراقياً مسلماً، من ابوين عراقيين، متمتعاً بالحقوق المدنية، وممن قدموا للوطن والامة خدمات مشهودة على ان لا يقل عمره عن اربعين عاماً". وحددت المادة (٥٥) من الدستور كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بالقول: "عندخلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بإغلبية الثلثين من المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب، وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة (٤١) من هذا الدستور".

يتألف مجلس الدفاع الوطني من الاعضاء الاصليين وهم:

١ـ رئيس الجمهورية.

٢ـ رئيس الوزراء الدكتور عبدالرحمن البزاز.

٣ـ وزير الدفاع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي.

٤ـ وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي (قتل في الحادث).

٥ـ وزير الخارجية الدكتور البزاز.

٦ـ وزير المالية شكري صالح زكي.

٧ـ رئيس اركان الجيش اللواء عبدالرحمن محمد عارف.

٨ـ قائد القوة الجوية (بالوكالة) العقيد الطيار حسن رجب عريم.

٩ـ قائد القوة البحرية (بالوكالة) المقدم البحري مهدي درويش الخطيب.

اما الاعضاء الاضافيون في المجلس فهم:

١ـ وزير الاقتصاد عبدالحميد الهلالي.

٢ـ وزير المواصلات احمد عدنان حافظ.

٣ـ وزير الثقافة والارشاد الدكتور محمد ناصر.

---

[1] جريدة الحياة البيروتية، ١٨/٤/١٩٦٦.

٤ــ قادة الفرق العسكرية (عددهم خمسة) العميد الركن زكي حسين حلمي قائد الفرقة الاولى، اللواء الركن ابراهيم فيصل الانصاري قائد الفرقة الثانية، العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة، العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة، والعميد الركن محمد نوري خليل قائد الفرقة الخامسة.

٥ــ معاونا رئيس اركان الجيش، اللواء حمودي مهدي للأدارة، واللواء الركن سعيد قطان للحركات.

٦ــ قائد موقع بغداد العميد سعيد صليبي.

اما مجلس الوزراء فيضم كل من:

١ــ رئيس الوزراء الدكتور عبدالرحمن البزاز.

٢ــ وزير الخارجية البزاز بالوكالة ايضاً.

٣ــ وزير الدفاع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي.

٤ــ وزير المالية شكري صالح زكي، وزيراً للنفط بالوكالة.

٥ــ وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي (توفي في الحادث).

٦ــ وزير العدل كاظم الرواف.

٧ــ وزير التربية خضر عبدالغفور.

٨ــ وزير التخطيط سلمان عبدالرزاق الاسود.

٩ــ وزير الاصلاح الزراعي محمود حسن جمعة.

١٠ــ وزير الصحة عبداللطيف البدري.

١١ــ وزير الثقافة والارشاد الدكتور محمد ناصر.

١٢ــ وزير العمل والشؤون الاجتماعية فارس ناصر الحسن.

١٣ــ وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور عدنان الباجه جي.

١٤ــ وزير المواصلات احمد عدنان حافظ.

١٥ــ وزير البلديات والاشغال حسن ثامر.

١٦ــ وزير الوحدة الدكتور عبدالرزاق محيي الدين.

١٧ــ وزير الدولة سلمان الصفواني.

١٨ــ وزير الدولة مصلح النقشبندي.

١٩ــ وزير الاقتصاد عبدالحميد الهلالي.

والملاحظ ان عدداً من الوزراء هم في الوقت نفسه اعضاء اصليون واضافيون في مجلس الدفاع الوطني، وعليه يمكن القول بأن عـــدد الحــاضرين لانتخــاب رئيــس الجمهورية كان (٢٨) عضواً، ستة عشر منهم مـــن المدنييـــن واثنـــى عشـــر مـــن العسكريين.

عقد مجلسا الدفاع الوطني والوزراء جلسة مشتركة في بناية المجلس الوطني فـــي الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٦ نيسان استغرقت ثـــلاث ســـاعات، وكانت نتيجة التصويت عدم حصول أي من المرشحين الثلاثة على اغلبيـــة الثلثيـــن المطلوبة، فقد حصل عبدالرحمن البزاز على (١٤) صوتاً واللواء عبدالرحمن محمـــد عارف على (١٣) صوتاً، واللواء الركن عبدالعزيز العقيلي على صوت واحـــد، هـــو صوته. وينقل الدكتور مجيد خدوري عن العقيلي قوله انه ضمن تأييد عدد كبير مـــن ضباط الجيش قبل ان تبدأ القوى المناصرة لعبد الرحمن عارف العمل ضده، ولـو اراد فرض نفسه لتمكن من جمع عدد كاف من الضباط والاستيلاء على السلطة بـــإنقلاب عسكري، ولكنه اراد الوصول الى الرئاسة بالطرق الدستورية[١].

عقد المجلسان جلسة ثانية في اليوم التالي، وقبـــل عقـــد هـــذه الجلســـة تحـــرك العسكريون للضغط على البزاز، وحتى تهديده بإنقلاب عسكري اذا استمر في ترشـيح نفسه، وقد قام بممارسة الضغط عليه العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، والمقـدم ابراهيم عبدالرحمن الداود، آمر كتيبة دبابات الحـــرس الجمـــهوري والعميـــد خليـــل ابراهيم الزوبعي وغيرهم من الضباط، ولاسيما من الحـــرس الجمـــهوري. وعندمـــا عقدت الجلسة المشتركة الثانية اعلن البزاز انسحابه من الترشـــح[٢]، ولـــم يحضـــر العقيلي الجلسة، فأعلن عن فوز عبدالرحمن محمد عارف برئاسة الجمهورية. وصدر البيان التالي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

انتخب بالأجماع في هذا اليوم المصادف ٢٧ذي الحجة سنة ١٣٨٥ هـــ الموافـــق ١٧نيسان سنة ١٩٦٦ اللواء عبدالرحمن محمد عارف في جلسة مشـــتركة عقـــدت

---

[١] خدوري، المصدر السابق، ص٣٥٢.

[٢] لا يذكر البزاز الحقيقة عندما نفى في مؤتمره الصحفي في ٢٣نيسان ١٩٦٦ انه تعـــرض الـــى ضغوط.

حسب احكام المادة ٥٥ من الدستور المؤقت رئيساً للجمهورية خلال فترة الانتقال الى حين انتخاب رئيس الجمهورية حسبما ينص عليه الدستور الدائم على الا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم".

والرئيس الجديد من مواليد بغداد ـ الكرخ محلة سوق حمادة ـ ويكبر اخيه الرئيس الراحل بخمس سنوات. اكمل دراسته الثانوية ودخل الكلية العسكرية في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٦، وتخرج فيها في ٤تموز ١٩٣٧، ومنح رتبة ملازم ثان، تدرج في الجيش حتى بلغ رتبة لواء في ٦كانون الثاني ١٩٦٤، وشغل عدداً من المناصب العسكرية منها آمر كتيبة صلاح الدين، وامر اللواء المدرع السادس، وقائد الفرقة الخامسة، وقائد قوة الميدان، وكان آخر منصب يشغله هو رئيس اركان الجيش بالوكالة، ولم يعين اصيلاً لانه لا يحمل شهادة الاركان.

بعد اعتقال اخيه عبدالسلام عارف من قبل عبدالكريم قاسم احيل الى التقاعد في ٢١ اب ١٩٦٢ واعيد الى الخدمة في ٨شباط ١٩٦٣، سبق له ان اشترك في ١٢دورة عسكرية، وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وانضم الى تنظيم الضباط الاحرار الذي اطاح بالنظام الملكي في ١٤تموز ١٩٥٨. شارك في انقلابي ٨شباط و١٨تشرين الثاني ١٩٦٣. متزوج وله ثلاث بنات وولدان.

اثار اختيار اللواء عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية في العراق العديد من التعليقات في الصحافة العربية والاجنبية التي اجمعت على شخصيته الهادئة والمسالمة والمقبولة من كثير من الاطراف السياسية الداخلية والعربية والدولية، واشير هنا الى تعليق مجلة الايكونومست الاسبوعية البريطانية في ٢٢نيسان ١٩٦٦ حيث قالت ان اختيار اللواء عبدالرحمن عارف خلفاً لشقيقه في منصب رئيس الجمهوية العراقية كان حلاً وسطاً معقولاً، لقيّ الترحيب بصفته يوفر املاً جديداً لايجاد حل للقضية الكردية، وقالت:"ولعل افضل ما يمكن ان يقال في هذا المجال هو ان اختياره منع نجاح اللواء عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع السابق، الذي يعرف عنه انه يؤيد القيام بهجوم آخر واسع النطاق على الاكراد"[1].

---

[1] مجلة الايكونومست الاسبوعية٢٢/٤/١٩٦٦، نقلاً عن جريدة العمل البيروتية، ٢٣/٤/١٩٦٦.

وعلقت جريدة الصفاء البيروتية على انتخاب عبدالرحمن عارف للرئاسة بالقول: "انه لا يملك رصيداً في تاريخ العراق الحديث سوى انه شقيق عبدالسلام عارف.. وهو قليل الكلام، خجول اجتماعياً، يؤثر الابتعاد عن الاضواء"[1].

وقد جاء انتخاب عبدالرحمن عارف في ظروف دقيقة وخطيرة لم تشهدها المنطقة منذ عشر سنوات بعد تزايد التهديد من قبل القوى الاستعمارية والصهيونية للامة العربية عموماً، والعراق خصوصاً، لهذا تطلب الظرف ان يضع الرئيس الجديد المهام التالية في مقدمة مهامه:

١ــ السعي لتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق حل القضية الكردية من خلال الاقرار بالحقوق القومية للاكراد ضمن الوحدة العراقية، وايقاف نزيف الدم في شمال العراق واستنزاف القدرات الاقتصادية.

٢ــ الانفتاح على القوى السياسية القومية والتقدمية، واطلاق سراح المعتقلين، العسكريين والمدنيين، والسماح للمبعدين في الخارج بالعودة الى العراق. وانهاء سياسة تصفية العناصر القومية التقدمية في الجيش ومؤسسات الدولة وحقول النشاط العام. وتوفير حرية العمل للتنظيمات السياسية والنقابية العمالية والفلاحية.

٣ــ تشكيل مجلس لقيادة الثورة في فترة الانتقال يضم في صفوفه ممثلين لكل الاتجاهات والتكتلات القومية، بما في ذلك العناصر التي اختلفت مع الحكم حول قضايا مبدئية تمس جوهر السياسة العامة، وتشكيل وزارة ائتلافية تتحمل مسؤولية قيادة العراق في تلك الفترة الدقيقة من تطوره السياسي.

٤ــ اتباع سياسة نفطية وطنية، والحفاظ على قانون رقم (٨٠) باعتباره مكسباً وطنياًهاماً لا يجوز التفريط به، وقيام صناعة وطنية عراقية عن طريق شركة النفط الوطنية، والضغط على الشركات النفطية العاملة للأستجابة لمطالب العراق المشروعة في زيادة الانتاج وزيادة عوائد الحكومة.

٥ــ الحفاظ على المكاسب التي حققها قانون الاصلاح الزراعي والغاء كل الاجراءات المضادة له، والعمل على تطوير هذا القانون باتجاه تجميع الفلاحين في جمعيات تعاونية توفر الاستفادة من المكننة الزراعية ومزايا التعاون الاخرى، وتكون

---

[1] جريدة الصفاء البيروتية، ١٩/٤/١٩٦٦.

اداة تنفيذ اهداف التنمية الزراعية في مخطط التنمية الاقتصادية، وتعزيز القطاع العام وعدم التراجع عن الانجازات التي تحققت في هذا المجال[1].

هذه المهام التي كانت القاسم المشترك لجميع القوى القومية التقدمية فهل استطاع الرئيس الجديد تحقيقها؟

وقد اوضح عبدالرحمن البزاز ما جرى بعد وفـــاة الرئيـــس عبدالســـلام عـــارف، وقال:ـــ

اسمحوا لي ان اتبسط قليلاً وان اكشف بعض ما جرى في تلك الايام العصيبة. قـــال بعضهم ان الوضع يتطلب تغييراً في الدستور المؤقت وعودة الى تشكيل قيادة تحكـــم البلاد، وقلت لهم، ان ذلك يخالف الدستور، واهم من مخالفة الدستور سيفسر من قبل الشعب انها خطة الى الوراء لاننا نمهد لحياة نيابية ونظام دستوري رتيـــب واقامـــة مثل هذا المجلس قد يكون مفيداً من جهة ولكن قد يساء تفسيره وقد يعني في اذهـــان الكثيرين ان فئة تريد ان تحكم البلاد امداً طويلاً. فاستمسكت بكل طاقـــاتي وآزرنـــي زملائي الوزراء بالدستورية والشرعية. وقلت اذا اردنا ان نكتسب احـــترام الشـــعب وثقته فلابد لنا ان نتمسك بالاوضاع القانونية والدستورية. قال آخرون: وقالوا هـــذا القول بحسن نية ايضاً من الخير ان ننتخب اكثر من شخص واحد وان نرجع الى مـــا يشبه نظام مجلس السيادة. وقلت لهم ان ذلك يخالف الدستور اولاً وان ذلك قد يحـدث من المشكلات اكثر مما يجب. واننا سنختلف على من ســـيكون هـؤلاء الثلاثـــة او الاربعة وان النظام والامن يتطلب الحزم ويتطلب الاستمســـاك بالنظـــام الدســـتوري. جادلني البعض مخلصاً، وما الدستور ومـــن وضعـــه او لـــم تضعـــه فئـــة صغـــيرة وباستطاعتنا ان نعدله.

قلت نعم ذلك حق ولكن اذا بقينا على هذه الطريقة سندخل في حلقة مفرغة كلمـــا تغيرت الحكومة او تغير رئيس الدولة يأتي ويقول القائل دعونا نغير الـــى مـــا هـــو الافضل او ما يظن انه الافضل. وهذا يزيل ثقة النـــاس بالاســـتقرار النســـبي الـــذي استطعنا ان نحققه. ومن الخير ان نتمسك بالاوضـــاع الراهنـــة وقـــال آخـــرون، ان الوضع يتطلب الجزم ولا يمكن ان يكون على رأس المسؤولية في هـــذه الفـــترة الا شخص عسكري قادر على ان يلم الشعب من حوله، وقلـــت لـــهم انـــي وزملائـــي

---

[1] مجلة الحرية البيروتية، ١٩٦٦/٤/٢٥.

واحسب ان الشعب معنا في هذا لا يفرق بين عسكري ومدني فالعبرة ليس بمهنة الشخص وانما بقابلياته وبملكاته. فالخير لنا ان لا ننقسم انقساماً جديداً وان لا نضع قواعد خارجة عن روح الدستور ونصه لان الدستور لم يشترط في رئيس الجمهورية بأن يكون عسكرياً وانما قال عراقياً صفته كذا وكذا قدم للبلاد خدمات وعمره قد تجاوز السن كذا. فاشتراط ان يكون منذ البداية عسكرياً مخالفة للدستور.

قال بعضهم يجب ان يكون الاجماع منذ البداية على شخصه قلت لهم، من الافضل ان نسير بالطريقة الحرة وان ننتخب من نشاء بالطريقة التي حددها الدستور، والا فنكون بذلك قد خرقنا احكام القانون واقول لكم باخلاص وبصراحة ان هذه الروح قد قبلت اخيراً من قبل الجميع واننا اتفقنا على ان تجري الانتخابات دونما التزام مسبق ودونما تمايز وان من يرى الحاضرون في هذه القاعة بالذات من اعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، من يرى ذلك المجلس فيه خيراً وصلاحاً لملء هذا المنصب الرفيع يجب ان يملأه دونما التزام مسبق ودونما ضغط او تهديد باستعمال القوة او العنف وسلب الحرية.

ولا اخفيكم ان فريقاً صغيراً حاول ان يستعمل طرقاً ليست دستورية ولكن بعد الجدل وبعد الحوار آمن الكل ان روح الود والاخاء والشرعية يجب ان تسود. ورشح ثلاثة اشخاص، وكان من الطبيعي ان لا يحصل أي منهم في الانتخاب الاول على ثلثي النصاب الذي نصت عليه المادة المخصوصة من الدستور المؤقت لانها اشترطت ان ينال المنتخب ثلثي المجموع الكلي للاصوات عند خلو منصب رئيس الجمهورية ــ هذه هي المادة الخامسة والخمسون ــ لاي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي المجموع الكلي للاعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة ٤١ من الدستور.

والمادة ٤١ تقول يشترط في رئيس الجمهورية ان يكون عراقياً مسلماً من ابوين عراقيين متمتعاً بالحقوق المدنية وممن قدموا للوطن والامة خدمات مشهودة على ان لا يقل عمره عن ٤٠ عاماً.

جرى الانتخاب بين ثلاثة اشخاص وما فاز احد منهم بثلثي الاعضاء فقلت ــ وكنت مرشحاً ــ ودعوت الاخوان الى ان ننتخب مرشحاً نختاره برغبتنا وبارادتنا

الحرة، فالذي انتخبناه رئيساً للجمهورية اذن هو الشخص الذي اختاره المجلس المنعقد المؤلف من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني. وجرى انتخابه بالاجماع او بما يشبه الاجماع ولم ينتخب لكونه عسكرياً ولا لكونه كان شقيقاً للمغفور له الراحل العظيم بل ـ وهذا هو مثبت في محضر الجلسة ـ لانني واثق بأن الرجل يمتاز بصفات تبرر ان يشغل هذا المنصب الرفيع.

التصريحات الاولى للرئيس الجديد

بعد ادائه اليمين الدستورية اعلن الرئيس الجديد عبدالرحمن عارف انه يعتزم السير على نهج اخيه الراحل، وقال: "ان الايمان الاسلامي وفي التاريخ الاسلامي ضمانة لجميع شروط العدالة والاستقرار، وانه يجدر بالحاكم ان يعود الى سيرة الخلفاء الراشدين، وان ينهج نهجهم، وليس ثمة مبرر يحول دون استيحاء خطتهم الرشيدة" وقال ايضاً ان ضبط شهوات النفس هو الشرط الاساسي للأستقرار، "فلو عرف كل منا كيف يعتدل في غايته وفي اسلوبه، وكيف يتصرف بأمانة في الخدمة العامة، لا في خدمة نفسه ومصالحه، لما وصلنا الى هذه الحال". واعلن ان سياسة الحكم عنده تستهدف خدمة الشعب، وتنفيذ الوعود المقطوعة بإقامة حكم دستوري سليم، وانه سيسعى الى اقامة علاقات طيبة مع جيران العراق واصدقائه.

ونقلت عنه وكالة الشرق الاوسط القول: "ان الاكراد سيمنحون حكماً محلياً. اننا لا ننكر على الاكراد قوميتهم فهم اخوتنا والاكراد يؤمنون بوحدة تراب الوطن، ولكن الملا البارزاني هو الكردي الانفصالي الوحيد" واضاف قائلاً: "اننا نؤمن بحل قضية الاكراد عن طريق اعطائهم الحكم المحلي الذي يبرز قوميتهم ويحافظ على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم"[1] وعن العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة قال: "ان وحدة العمل بين القاهرة وبغداد هي دائماً قاعدة التضامن العربي ومنطلق الكفاح القومي التحرري". واضاف "ان المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق الوحدة لن تثنينا عن اهدافنا وستحدنا بالقوة لمجابهة هذه المشاكل، والاندفاع لتحقيق الاهداف"[2].

---

[1] جريدة الصفاء البيروتية،١٩/٤/١٩٦٦.

[2] جريدة المحرر البيروتية، ١٩/٤/١٩٦٦.

وفي اول خطاب له بالاذاعة والتلفزيون الى الشعب العراقي قال الرئيس بأن "احترام القانون وسيادته" الهدف الذي سيلتزم بتحقيقه ويشدد على تطبيقه، وقال "ان الامن والاستقرار لا يتوفران دون الالتزام بقواعد العدل والقانون كما ان السعادة والرفاه لا يتوصل اليهما الا بالامن والاستقرار. ومن هذا المنطلق سنسير في رسم سياستنا وبناء مجتمعنا". واضاف "ان الوحدة الوطنية ورص صفوف الامة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب اهم ما سنسعى الى تحقيقه في هذه الفترة المهمة من تاريخ شعبنا".

وتعهد الرئيس عبدالرحمن عارف باتباع "السياسة الحكيمة" في جميع المجالات الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية. وقال: "وسنقوم مع رجال الدولة والمسؤولين بواجبنا على اتم ما يمكن القيام به. ولكن تعاون افراد الشعب هو الذي سيمهد الطريق لتحقيق هذه الاهداف، وعليكم ان تقوموا بما يفرضه الواجب والقانون. وفي هذا التجاوب بين الشعب والدولة نصل الى هدفنا". واضاف قائلاً بأنه سيكون "اميناً ومحافظاً على مصالح الشعب وسأضع جميع امكاناتي في سبيل رفع شأن الامة"[1].

وقال الرئيس في تصريحات صحفية بأنه يدرس مجموعة من الاراء حول تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق،وان العمل يجري لتوحيد جميع القوى القومية لتحقيق قيام جبهة قومية قوية، كطريق اساسي للوحدة الوطنية ولكن ليس على اساس حزبي. وتحدث عن سياسة الحكومة الاقتصادية الرامية الى زيادة دور النشاط الخاص فقال: "ان الحكومة تعمل الان على تشجيع رأس المال الخاص والمشروعات الخاصة حتى تدفعها للمشاركة في المشروعات الوطنية المساهمة في برامج التنمية"[2].

---

[1] جريدة الجمهورية، ١٩/٤/١٩٦٦.

[2] المصدر نفسه، ٢٣/٤/١٩٦٦.

وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية
(١٨نيسان - ٦آب١٩٦٦)

بعد الاعلان في ١٧ نيسان ١٩٦٦ عن اختيار عبدالرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية سارع عبدالرحمن البزاز الى تقديم استقالة حكومته، على وفق التقاليد الدستورية، فكلفه الرئيس الجديد بأعادة تشكيل الحكومة، وارسل اليه كتاب التكليف التالي[١]:ـ

"عزيزي السيد عبدالرحمن البزاز

بناء على ما نعهده فيكم من دراية واخلاص للعهد في هذا الظرف الذي تجتازه البلاد رأينا ان نعهد اليكم تشكيل الوزارة مترسمين السياسة الحكيمة التي رسمها مؤسس جمهوريتنا المغفور له الراحل العظيم المشير الركن عبدالسلام محمد عارف في تحقيق العدالة الاجتماعية والسعادة والرفاه لشعبنا العزيز والسير قدماً لتنفيذ رغبته في اجراء انتخابات المجلس الوطني الذي سيكون بيده زمام السلطة لأدارة شؤون البلاد راجين منكم انتخاب زملائكم وتقديم اسمائهم الينا للموافقة آملين لكم التوفيق في مهمتكم.

اللواء
عبدالرحمن محمد عارف
رئيس الجمهورية"

بدأ البزاز اتصالاته لتأليف الوزارة الجديدة، وتكهنت صحيفة المنار البغدادية بدخول عناصر جديدة الى هيكل الوزارة المستقيلة، واشارت الى زيارة البزاز لناجي طالب في منزله، واستقباله لصبحي عبدالحميد، وهما من الضباط ذوي التوجه القومي[٢]. واشار البزاز الى ان رئيس الجمهورية قد ترك له الحرية الكاملة لاختيار زملائه، وانه عرض على زملائه في الوزارة المستقيلة جميعاً ان يبقوا في مناصبهم، ولكن اثنين طلبا مناصب اكثر من مناصبهم التي كانوا يشغلوتها، ولأسباب شخصية محضة رفضا الاستمرار في الوزارة الجديدة، وان وزير الدفاع آثر ان لا

---

[١] جريدة صوت العرب، ١٩نيسان ١٩٦٦.

[٢] جريدة المنار، ١٨نيسان١٩٦٦.

يشترك في الوزارة ونحن نحترم رأيه وارادته. واشار ايضاً بأن الوزراء الذين وقع اختياره عليهم لهم كفاءاتهم[1]. وقد قدم البزاز اسماء وزارته الى رئيس الجمهورية في ١٨نيسان، فصدر المرسوم الجمهوري التالي:ـ

رقم ٣٦٧

مرسوم جمهوري

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا وفق المادة ٤٣ من الدستور المؤقت:

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء

رسمنا بما هو آت:ـ

اولاً: يعين:ـ

١ـ عبدالرحمن البزاز ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.

٢ـ عدنان الباجه جي ـ وزيراً للخارجية.

٣ـ شاكر محمود شكري ـ وزيراً للدفاع[2].

٤ـ شكري صالح زكي ـ وزيراً للمالية ووزيراً للنفط بالوكالة.

٥ـ كاظم الرواف ـ وزيراً للعدل.

٦ـ خضر عبدالغفور ـ وزيراً للتربية.

٧ـ محمد العبطة ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

٨ـ عبداللطيف البدري ـ وزيراً للصحة.

٩ـ محمد ناصر ـ وزيراً للثقافة والارشاد.

١٠ـ احمد عدنان حافظ ـ وزيراً للمواصلات.

١١ـ محمود حسن جمعة ـ وزيراً للأصلاح الزراعي ووزيراً للزراعة بالوكالة.

١٢ـ سلمان الاسود ـ وزيراً للتخطيط.

١٣ـ عبدالحميد الهلالي ـ وزيراً للأقتصاد.

١٤ـ صادق جلال ـ وزيراً للصناعة.

---

[1] جريدة الجمهورية، ٢٤نيسان١٩٦٦.

[2] صدر المرسوم الجمهوري ٣٦٨في ١٨نيسان باسناد وزارة الدفاع بالوكالة الى عبدالرحمن البزاز مدة غياب شاكر محمود شكري الذي كان سفيراً للعراق في لندن ولم يقدم بعد اوراق اعتماده.

١٥ــ حسن ثامر ــ وزيراً للبلديات والاشغال.
١٦ــ عبدالرزاق محي الدين ــ وزيراً للوحدة.
١٧ــ سلمان الصفواني ــ وزير دولة لشؤون الصحافة.
١٨ــ فارس ناصر الحسن ــ وزير دولة.

ثانياً: على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٦.

عبدالرحمن البزاز	اللواء عبدالرحمن محمد عارف
رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية

وفي اليوم نفسه جرت مراسيم اداء اليمين القانونية، والقى الرئيس عبدالرحمن عارف كلمة قصيرة قال فيها: "ان الشعب العراقي لينتظر بفارغ الصبر انجازاتكم واعمالكم، فإن كانت هذه الاعمال خيراً فسيفرح لها، وان كانت تلكوأ فسيحملكم مسؤولية ذلك.. وانني اود بهذه المناسبة ان اذكر نقاط ثلاث اولاها ان يكون رائد الجميع احقاق الحق، وثانيها العمل المتواصل دون كلل او ملل لانجاز معاملات المواطنين ورائدكم في ذلك مصلحة المجموع. وثالثها ان لا تنفذ المحسوبية والمنسوبية الى تصرفاتكم.. هناك نقطة اخرى اود ان اشير اليها هي ان لا تدعوا الروتين ينفذ الى اعمالكم ولا ان يؤجل عمل الى يوم آخر، فإن الخاسر في هذه الحالة هو المواطن المراجع.." وقد رد البزاز بكلمة قصيرة ايضاً قال فيها: "...انني وزملائي ندرك اننا يجب ان نعمل كثيراً وندرك ان العقبات كثيرة لا حصر لها ولكننا سنشد ازركم ونعمل دائبين من اجل الوطن والامة وسيكون رائدنا الحق للجميع دونما تمايز والعمل من اجل رفاهية الشعب.."[1].

والملاحظ على الوزارة انها تكاد تكون اول وزارة مدنية منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، فليس فيها أي عسكري غير اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، وقد جيء به من سفارة لا من قيادة. والوزارة خالية من أي وزير حزبي، وغالبية

---

[1] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٤/١٩.

اعضائها من القوميين الذين اسهموا في العمل السياسي في مرحلة الخمسينات والستينات، ولم يشترك فيها ممثل عن الحركة الكردية.

وضمت الوزارة ثلاثة وزراء جدد فقط هم وزير الدفاع، وهو من الضباط المتعلمين والمتضلعين في الشؤون العسكرية، وله عدة مؤلفات تدرس في كلية الاركان، وكان معاوناً لرئيس الاركان في عهد عبدالكريم قاسم، ثم سجن، وبعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ارسل سفيراً للعراق في مدريد، ثم نقل اخيراً الى لندن. والثاني محمد العبطة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو محام معروف عنه انه رجل هادئ. والثالث صادق جلال ،وزير الصناعة، وهو مهندس متخرج من المانيا[١]، وكان استاذاً مساعداً، ويعمل خبيراً في التخطيط.

قوبلت وزارة البزاز الثانية بعدم الترحيب من قبل الضباط القوميين والتنظيمات القومية التي رأت في استمرار البزاز في الحكم عقبة في طريقها للسعي من اجل تشكيل مجلس لقيادة الثورة يضم في صفوفه ممثلين لكل الاتجاهات والتكتلات القومية التقدمية، بما في ذلك العناصر التي اختلفت مع الحكم حول قضايا مبدئية تمس جوهر السياسة العامة في العراق، وتشكيل حكومة تمثل هذه الاتجاهات.

المنهاج الوزاري لوزارة البزاز الثانية

لم تعلن وزارة البزاز منهاجاً جديداً لها، الا انه اعلن في مؤتمره الصحفي الذي عقد في ٢٣ نيسان ان منهاج الوزارة هو منهاج الوزاة السابقة وقال:ـ

منهاج الوزارة هو منهاج الوزارة السابقة من حيث هو. اعدت قراءته وساءلت نفسي هل هناك حاجة الى ان اضيف اليه شيئاً، وتشاورت مع زملائي فوجدنا انفسنا لو طلب الينا ان نذيع اليوم منهاجاً للوزارة لاذعناه بقضه وقضيضه كما تقول العرب. ثم رجعنا الى النقاط السبع. نقاط التكليف التي كان الراحل العظيم قد ذكرها حينما انيطت بي المسؤولية، فوجدتها هي هي لم تزل قائمة وانها المحاور الاساسية التي تدور عليها سياستنا.

وتذكرون ان النقاط السبع هي اولاً ـ العمل الدائب على تحقيق الرفاه التام لابناء الشعب كافة في ظل اشتراكية عربية رشيدة تهدف الى زيادة الانتاج وعدالة التوزيع

---

[١] جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/٤/٢٠.

وترعى القطاعين العام والخاص في آن واحد. نحن اليوم كما كنا بالامس اشتراكيون عرب او عرب اشتراكيون نؤمن بالاشتراكية السديدة الرشيدة الهادفة الى العدالة الاجتماعية ولن نتخلى عنها. ولكننا كما سبق لي ان اوضحت هذا المعنى لا نلتزم بمذهب اقتصادي معين يعتبر نفسه خلاصة الاراء وغاية الغايات وانما ننتفع من تجاربنا ومن تجارب الانسانية كلها. ولكننا نؤمن بالتأكيد على روح الاشتراكية واهدافها وسنرعى الطبقات المحرومة من العمال والفلاحين وطبقات دون الوسطى كما سنرعى طبقات المجتمع كافة لان الاشتراكية العربية لا تؤمن بالطبقية ولا تريد ان تسود طبقة على اخرى. فالشعب كله سترعى حقوقه دونما تمايز وعلى اسس من قواعد العدل ورعلية القانون. وهذا المعنى اكدته المبادئ الاخرى التي وردت في المبادئ السبعة. لان المادة الثالثة تقول تحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيقاً تاماً بحيث يصبح جميع افراد هذا الشعب سواء في الحقوق او الواجبات دون تمييز او تفريق واقامة الدولة على اسس رصينة بالقضاء على عوامل التفرقة وسوء الاستعمال. هذا المبدأ لم نزل ملتزمين به، انا اعترف اننا لم نتقدم به كثيراً وخاصة في الفقرة التالية لان اجهزة الدولة لم تزل مليئة بالعاجزين والمترددين وبالخورين وباصحاب ـ شعليك وشعليه ـ والجلوس على التل اسلم وانا اعلم ان لابد من ثورة كبيرة في هذا الصدد حتى نستطيع ان نضع هذا الامر في نصابه المعقول. ولو قدر لنا ان نبقى الوقت الكافي في الحكم وانا اقولها دونما تبجح أو منة سنكون اسعد الناس حينما ننهي مسؤولياتنا في بضعة شهور القادمة لان هدفنا الاساسي هو ان نقيم مجلساً نيابياً وان نضع الدستور وان نقيم حياة رتيبة اعتيادية وان نترك للشعب صاحب الحق الاساسي في ان يحكم البلاد كما يريد ان تحكم وانا اقول الف مرة أي شخص يأتي على طريق دستوري على انه انبه الناس واقدرهم واكفأهم، وسبق ان قلت في اول هذا الحديث نحن هنا بطريق الصدفة والحق النهائي للشعب، ولا حق لنا بادعاء القوامة على الشعب، ولكن كما قلت اذا كانت لنا فضيلة هي ايماننا بحق الشعب وعملنا من اجل الشعب. فاذا كان الشعب راضياً عنا فهو مشكور. واذا عجزنا فنحن مثلنا ما يقول الفقهاء، مثل المجتهد ان اصاب فله حسنتان، حسنة الاجتهاد والاصابة، وان اساء فله حسنة الاجتهاد، ومع ذلك فالحكم النهائي لهذا الشعب الذي ارجو ان يوفق الى ان يختار مجلسه النيابي بأسرع وقت مستطاع، ولائحة القانون معدة، ولكن لا بد من اعادة النظر فيها وسيتم تشريعها خلال الشهور القليلة القادمة.

وهذا هو المعنى الشامل الذي اشرنا اليه الاسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة وقيام النظام النيابي ووضع لائحة قانون الانتخابات في اسرع وقت مستطاع لانهاء المرحلة الانتقالية والسير بالبلاد الى حالة الاستقرار في حدود المادة المنصوص عليها في الدستور المؤقت. لم يبق من هذه المادة الا شهور معدودات ويجب ان نسعى ليل نهار حتى ننجز هذا الطلب ولعل في هذا بعض السبب في انني آليت أو آثرت ان احمل اعباء كثيرة هي وزارة الداخلية لانها هي المسؤولة عن الانتخابات ومسؤولة عن وضع قانون الادارة المحلية وما شاكل واصبحت هذه المهمة الاساسية في هذه المرحلة مع الامن والاستقرار اللازمين لتمكيننا من السير في تنفيذ منهاجنا.

اما النقطة الرابعة الحفاظ على وحدة التربة العراقية في تحقيق الوحدة الوطنية التي هي المنطلق الاساسي للوحدة القومية. وهنا اسمحوا لي ان اقول كلمة للشعب عامة ولاخواننا في شمال الوطن خاصة، نحن نقول لوحدة الوطن، وكثيرون منهم يقولون نحن ايضاً حريصون على وحدة الوطن ولا نريد انفصالاً عن العراق، ونحن نود الحفاظ على هذا الوطن الواحد بعربه واكراده، ان كان هذا حقاً وانا ارجو ان يكون حقاً ونحن نقول بأن الاكراد اخواننا في الوطن لهم وجودهم القومي المتميز ومن حقهم ان يعتزوا بقوميتهم ويحافظون على ذاتيتهم ويحفظوا لغتهم وتراثهم وتراعى حقوقهم وينالوا قسطهم المشروع في هذا الكيان ونحن نقول هذا ونعنيه، اذا كان الامر كذلك فعلام اذن هذا الصراع وعلام هذه الفتنة القائمة منذ سنوات عديدة في جزء عزيز من الوطن الذي ارجو مخلصاً ان يعيدوا اولئك المواطنون النظر في هذه القضية الحيوية وان لا يضيعوا على انفسهم ولا على البلاد فرصة تعود بها البلاد الى الامن والرفاهية، وبدلاً من ان تنفق الاموال في تحطيم القرى والقتل وكل دولة يخل بأمنها مضطرة لان تستعمل القوة وان ادت الى التخريب، اقول بدلاً من ان تصرف الجهود في هذه الناحية تصرف الاموال في اعمار الشمال واسكان اهالي الشمال وتحقيق الرفاهية لابناء الشمال، ومد الطرق في الشمال وتحسين الزراعة في تلك المناطق الجميلة وجعلها جنة من جنان هذه الدنيا، آن لهم انْ يفكروا بعمق واخلاص لا للعراق عامة بل ولشمال العراق ولاكراد العراق خاصة، ايحسنون انهم قادرون علي ان يغلبوا دولة بطاقاتها وجيوشها وطياراتها. كل ما في الامر انهم اذا ما تعنتوا وكلما تمادوا زادوا في المآسي وزادوا في الضحايا، وخير لهم ان يرعوا

ويتعصبوا وان يعودوا الى حكومتهم المدركة لمسؤولياتها التي لا تفرق بين مواطن ومواطن على اساس عنصر او دين او مذهب والتي تنظر للمواطنين سواسية في حق المواطنة كأسنان المشط، لا فضل لاحدهم على الاخر الا بما يقدمه من خير وما له من كفاءة وقدرة على نفع هذه البلاد. اقول اما آن لهم ومنهم كثيرون عقلاء في بغداد يدركون هذه الحقائق وان يتقدموا للقلة التي لم تزل تغالي والقلة التي لم تزل تميل الى العنف، وتميل الى ان تلين الى هذه الدعايات او تلك او ان تستفيد من هذه الجهة او تلك وربما بعضهاالاغراض شخصية اما آن لهؤلاء ان يعوا هذه الحقيقة. وان يعودوا الى صوابهم حتى يعود الامن وتعم الرفاهية ونسير قدماً في تشريع المحافظات التي سيحفظ لكل لواء او محافظة سلطات واسعة في الادارة المحلية وفي الثقافة وفي التعليم وفي الصحة وفي الشؤون البلدية وفي الخدمات الاجتماعية وفي كل ما يعود على الاهلين بالخير والرفاهية.

ولكن سيخطئ هؤلاء اذا تصوروا ان هذه الدعوة المخلصة تصدر عن ضعف، نحن بحمد الله اقوياء ولنا طاقات جيدة ولنا اخوة يمدوننا بالعون الكافي ولنا جيش شجاع حارب ويحارب اذا اقتضى الامر امداً طويلاً. ولكننا نؤمن بقوله تعالى ــ وان جنحوا للسلم فاجنح لها ــ والذي اوصانا ان نتواصى بالخير وان نتواصى بالمرحلة الشيء الذي لن نتسامح فيه، وليكن ذلك واضحاً للجميع، لن نوافق على الانفصال ولا الى كل ما يشبه الانفصال او يمهد للانفصال، فيما عدا ذلك كل طلب مشروع يحقق الذاتية الكردية ويحفظ للاكراد الكرامة وحقوق المواطنة ويجعلهم ككافة المواطنين سواء امر مشروع اذا ما جاءوا الى حكومتهم الشرعية سيجدون آذاناً صاغية وقلوباً واعية ونفوساً طاهرة تريد الخير للمواطنين لا تفرق بين شمال العراق وجنوبه ولا بين عربه واكراده، ولا بين هؤلاء واولئك على اساس من مذهب كما قد يرجف بعض المرجفين. فالمواطنون مرة اخرى اقولها او ربما للمرة العاشرة سواء، وانا اقولها بملء ثقتي وانا اتحدى من يقول ان هذه الحكومة عملت أي عمل يشم منه انها تحابي فئة او جهة او انها لا ترعى القانون او انها تتعصب الى عنصر او دين او مذهب المواطنون كافة يجب ان يتمتعوا بحقوق المواطنة ويجب ان يتمتعوا بخيرات البلاد ولهم جميعاً غنم هذه البلاد كما عليهم غرمها نحن نطالب الناس كلهم بالجندية لا نقول ان الجنوبي لا يجند فلم يحرم اذن ابن الجنوب من خيرات البلاد. ونحن نطالب الكردي بأن يكون جندياً في معظم مناطق العراق التي

هي مناطق مسالمة وموالية، وكثير منهم فرسان متطوعون حتى فوق سن الجندية فلماذا نحرم هؤلاء من حق المواطنة الكامل والانتفاع بخيرات العراق، لذلك اعلنا هنا بأن سياسة الحكومة هي كما كانت دائماً وابداً ميل لحل المشكلات كافة بالطرق السلمية ما وجدنا الى السلم سبيلاً والذين يتعنتون والذين لا ينصاعون الى وجه الحق ستكون المغبة عليهم وسيسألهم التاريخ وستكون نقمة ابناء تلك المناطق عليهم قبل ابناء المناطق الاخرى.

النقطة الخامسة التي كانت قد وردت هي العناية بالتنظيم الشعبي على اسس جديدة ليصبح الاتحاد الاشتراكي القاعدة الوطنية التي تتجمع عليها القوى القومية المخلصة كافة.

هذا موضوع في غاية الاهمية وهو موضوع يتصل ايضاً بالانتخابات وقانون المحافظات لابد لنا من تنظيم شعبي بالذات ولا نحارب كتلة او حزباً بالذات ولكننا نرى اننا في هذه الفترة العصيبة بحاجة الى جمع الكلمة وان التحزب الاعمى مشين وانا لا انكر ان بعض الاحزاب في فترة من الزمن كانت نافعة وانا لا انكر ان كثيراًمن انتسبوا الى تلك الاحزاب لم يزالوا الى اليوم مخلصين ولكن لهم ايضاً اتوجه بالخطاب هل الحزبية غاية ام وسيلة؟ المهم ان نكون متحزبين او المهم ان نخدم البلاد بالطريقة السليمة التي تحقق اهداف الامة العربية واهداف هذا الشعب في الرفاه والاستقرار والتقدم فاذا كانوا مخلصين وانا لا اشك باخلاص الكثيرين منهم فعليهم ان يشدوا ازر هذه الحكومة التي هي انتقالية تريد ان تحقق الامن وتقيم الحياة النيابية وان يتركوا الطرق الاخرى التي لاتخدم غير الاجنبي المتربص ولا تخدم غير الاستعمار ولا تخدم غير الرجعية التي لا ترضى بالتقدم ولا ترضى بالازدهار الذي يريده عامة الشعب وتسعى له هذه الحكومة جاهدة.

نعامل كل الناس على اساس واحد سنرفق ما وجدنا للرفق سبيلاً ولكن يجب الا يتصور كما تصور البعض انه قد ذهب فلان اذن فاتركوا كل امرٍ مصيب.

صفا الجو فبيضي واصفري

ونقري ما شئت ان تنقري

هذه دولة لها مسؤولياتها كان الراحل عظيم ولكنه ذهب وصار في ذمة الخلود واجبنا نحن ان نرعى الناس جميعاً وان نحفظ الامن والسكنية والاطمئنان للناس

كافة ولا نمكن الناس او فريق صغيرة من النـــاس ان يســيطروا مــن جديــد او ان يتحكموا في رقاب الناس ولم نرعب الناس بتمكن بعض الفئات من جديد ان تعود الى ماضيها او الى مآسيها ليكن ذلك واضحاً ومعلوماً بقدر ما سنتسامح وسنعفو كلّ مــن يستحق التسامح والعطف ان نتسامح مع المسيء وسنضع كــل امــر فــي نصابــه وسنتأبى بقول ابي الطيب المتنبي:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلى

مضر كوضع السيف في موضع الندى

سنضع كل شيء في نصابه زملائي وانا ملتفون حول السيد رئيـــس الجمهوريــة ومن حولنا ومعنا اجهزة الدولة كافة مدنية وعسكرية سنسعى الى تحقيق مطالب هذا الشعب ولن تركن او تلين أي جهة دون سواها ستنظر الى الناس كافــــة وســتعامل الناس بالقسطاس المستقيم ولكنها لن تترك الامر فوضى لان الناس يصلحون فوضــى وسيكون حكم القانون قائماً مع روح العدل المعقول الذي يمكن من يتوب من توبتــه وتعفو عمن يستغفر وتسمح له الحياة الهادئة وقد بدأنا فعلاً في ذلك وسنستمر فـــي هذا ولكن لا يجب ان يتصور كما خيل للبعض اننا سنجعل الامر طريقاً مفتوحاً لمــن يريد وبدأت بعض الشهوات كما يقولون. تستفزهم راحة القرن، كالجائع يشم رائحــة اللحم المشوي، تصور البعض انهم بينهم وبين الحكم قاب قوسين او ادنـــى فبــدأوا يتكتلون هنا وهناك ويتجمعون هنا وهناك وآنت الفرصة لهم حتى يقفزوا فليعلمــوا ان هذه الحكومة الضعيفة باشــخاصها القويــة بعقيدتــها وبمــؤازرة الشــعب تــدرك مسؤولياتها ولم تتنازل عنها ولم تهيبها او تخيفها فئات تزعم لنفسها امجاد موهومة ولكنها ستحترم الناس جميعاً وسترعى القانون رعايـــة كاملــة وستتمســك بــالحق والقسطاس الى اقصى حدود الاستمساك غير هيابة ولا وجلة وهي لاترجو مــن وراء ذلك غير خدمة هذا الشعب وغير رضاء الله ورضاء الضمير وان تحقق لهذا الشــعب وللامة من وراء هذا الشعب ومع هذا الشعب ما تريد ان تحقق.

٦ــ رعاية الجيش والقوات المسلحة لانها سياج هذا الوطن هذه بديهية لا اظنننـــا بحاجة ان نسهب القول فيها لولا انني سمعت بعض الارجاف قال قائل ان الحكومــة المدنية لن تعنى بالجيش انها تريد ان تنتقص مـــن حقــوق الجيــش اود ان اؤكــد لاخواننا ضباط الجيش وانا اعلم ان هذه الاقوال ليست اقوال الجيش الحقيقي ــ هـــي

اقوال بعض من كانوا في الجيش وقد يتاجرون باسم الجيش اما الضابط المحارب امـا الجندي المحارب فهو من ابناء هذا الوطن شعوره من شعورهم لا يفكر بهذا التفكـير الطبقي كفانا انقسامات على اساس الشمال والجنوب ومدن ومذاهب وعقـائد حتـى ننقسم انقساماً جديداً على اساس مدنيين وعسكريين، المقياس السليم هو المواطنـة الصالحة لا يوجد عاقل لا يعرف ما للجيش من فضل وما للبلاد اليه من حاجة ومـا كان من سياستنا ان ننتقص من منزلة الجيش ولا ان نضعف من وجوده بل سـنعمل على تعزيزه ورعايته والعمل على جعله قوة فعالة لخدمـة هـذا الوطـن والاسـهام بالرسالة الكبرى التي تنتظرنا يوم ينادي المنادي لتحرير الوطن السليب فـللجيش اذن هو موضوع العناية وموضع التقدير والذين يزعمون اننا قد نقصـر لاننـا مدنيـون مخطئون كالذين يزعمون ان البلاد لا يمكن ان يحكمها الا ضابط، انا لا انكر ان بيـن الضباط القدامى اناس يمتازون بالحكمة والمقدرة والاخلاص ومن حقهم ان يحكمـوا واذا ارادهم الشعب ان يحكموا فعلى الرحب والسعة ولا ازعم انني او ان زملائـي افضل منهم بحال من الاحوال ولكن لا استطيع ولا احسبن احداً من ابناء الشعب يقـر الذين يقولون ان الحكم لا يمكن ان يكون الا بأيديهم وانا في هذا ــ وان كان المعنـى بمناسبة اخرى ــ اقول كما يقول المتنبي:

ليس الحداثة من حلم بمانعه

قد يوجد العلم في الشبان والشيب

الحلم لا المعرفة، المعرفة والفهم قد يوجد في الضابط الممتاز وفي غير الضـابط الممتاز وقد يحكم البلاد ضابط قدير وقد يحكمها غير ضابط قديـر امـا ان نقـول لا يمكن ان نحكم هذه البلاد الا من ضابط فذلك ما اخالف مع احترامي للاشـخاص ودون ذكر لهم اخالفهم بهذا الرأي مخالفة كاملة والذين يريدون ان يجعلـوا مـن انفسـهم طبقة بمثابة البدريين او العشرة المبشرة بالجنة هم دون سواهم يجب ان يستشـاروا ويجب ان يصار اليهم هذا الرأي مع احترامي للقائلين به لا اظن ان الشـعب يريـده الشعب يريد يحكم على الناس باعمالهم ضابط فلاني ضحى فهو اذن قدير وان كـان اليوم سياسياً ومحترماً وفلان غير كفء فالشعب لا يريده وزيد مـن النـاس ليـس بضابط ولكنه رضى به الناس واستطاع ان يحكم البلاد بطريقة او باخرى معقولة امـا ان نجزم منذ البداية ونقول ان العراق لا يحكمه الا حجاج او ضابط فتلك فرية علـى

هذا الشعب الوديع الذي يعرف قدر حكامه ويتجاوب معهم. انه اتهام باطل كأننا لا يمكن ان نحكم الا بالعصى وكأن المنطق والاحسان والعقل والاتزان لا يمكن ان يستجيب لهذا الشعب وقد دلل الشعب بالبراهين القاطعة على خلاف هذا الزعم فأذن القول بأننا سننتقص من قيمة الجيش او ننتقص من الضباط لانهم ضباط قول باطل، وكل ما في الامر نحن نعتقد ان الحكم للاقدر والاصلح، والحكم النهائي في هذا هو الشعب وان الذين يريدون ان يستأثروا بسلطات او ميزات لمجرد كونهم ضباط وان كانوا شجعاناً وان قدموا فيما مضى تضحيات لا اظن ذلك يجب ان يكون بثمن ولا يجب ان يكون مفروضاً فحينما يحكم الشعب ويقرر ذلك سنستجيب لحكمه ونرضى بقضائه وسنكون جداً مسرورين بل ومغتبطين، هذه ايها الاخوة رجال الصحافة والاعلام ومن ورائكم اخوتنا واخواتنا ابناء الشعب ـ كافة خلاصة سياستنا هذه اهدافنا من اجلها تحملنا المسؤولية في هذا الظرف العصيب من اجلها اقسمنا ومن اجلها عشنا ومن اجلها سنسير الى الابد ونرجو الله تعالى ان يسدد خطانا وان يمكننا من ان نحقق لهذا الشعب ما يصبوا اليه من امن ورفاه واستقرار واسهام في الوجود العربي والسلام عليكم وشكراً.

مجلس التخطيط ووزارة التخطيط

كان مجلس التخطيط قد نظم بموجب القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٤ الذي انصرفت احكامه الى التركيز على الجوانب الاقتصادية في تخطيط وتطوير شؤون المجتمع العراقي، ولذلك اقتصرت عضوية المجلس من المتفرغين على الاختصاصات الفنية والاقتصادية. ولما كانت التنمية الاقتصادية وحدها لا يمكن بحال من الاحوال ان تقود الى تحقيق الهدف في بلوغ مرحلة الكفاية والعدل في مجتمع يعاني من ويلات الفقر والجهل والمرض، ولأهمية النواحي التربوية والصحية في بناء كيان المجتمع لذلك اقتضى تعديل احكام هذا القانون بقصد ايجاد تشريع يأخذ بمبادئ التخطيط الشامل ويعنى بمعالجة مختلف الشؤون التي لا يمكن بدونها السير قدماً نحو خلق مجتمع واع سليم ومرفه وله فوق ذلك الاهلية للتمتع بخيرات البلاد والاسهام في تنميتها وتعميم فوائدها، وعلى هذا الاساس فقد تقرر ان يأخذ القانون الجديد بمبدأ التنمية الشاملة، ويكفل في سبيل ذلك زيادة عدد الاعضاء المتفرغين لتمثيل كافة الاختصاصات المقتضية لتغطية مختلف المجالات التي يرتكز عليها بناء

المجتمع المقصود. وبعد صدور هذا القانون صدر نظام وزارة التخطيط في ٨آيار ١٩٦٦.

وفيما يلي نص قانون مجلس التخطيط ونظام وزارة التخطيط:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦

قانون

مجلس التخطيط[1]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:ـ

المادة الاولى ـ يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها:ـ

١ـ المجلس ـ مجلس التخطيط.

٢ـ الهيئة ـ الهيئة التوجيهية المؤلفة بموجب هذا القانون.

٣ـ الخطة ـ خطة التنمية الاقتصادية.

٤ـ منهاج الاستثمار السنوي (الخطة السنوية) ـ المنهاج الذي يقرره المجلس سنوياً ضمن الاطار العام للخطة.

٥ـ الوزارة المختصة ـ الوزارة التي يعهد الى دوائرها دراسة مشاريع الخطة او تنفيذها او الانتفاع منها.

المادة الثانية ـ ١ـ يؤلف مجلس يسمى (مجلس التخطيط) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزير التخطيط ووزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير آخر يختاره مجلس الوزراء. ومن الوزير المختص عند مناقشة المشاريع والامور التي تخص وزارته ومن ستة اعضاء متفرغين ذوي خبرة تؤهلهم للتخطيط. وعند غياب رئيس الوزراء ينوب عنه وزير التخطيط.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٦/٣/٦.

٢ـ تؤلف هيئة تسمى (الهيئة التوجيهية) برئاسة وزير التخطيط وعضوية الاعضاء المتفرغين مهمتها دراسة المواضيع والمشاريع المتعلقة بالخطة تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وتتمتع بالصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون وبالصلاحيات التي يخولها لها المجلس.

٣ـ المبالغ اللازمة للاستمرار تنفيذ العمل ومشروع التخصيصات السنوية اللاحقة الى السنة السابقة التي نفذت تخصيصاتها.

٤ـ زيادة او انقاص مجموع التخصيصات السنوية او مخصصات الخطة لاي مشروع ضمن الباب الواحد ذلك لاعداد مناهج الاستثمار السنوية ضمن الاطار العام للخطة.

٥ـ المناقلة من فصل الى فصل ضمن الباب الواحد من الجداول الملحقة بقانون الخطة او بمناهج الاستثمار السنوية.

المادة الثامنة ـ تكون اختصاصات الهيئة:ـ

١ـ تحديد طريقة تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة.

٢ـ اتخاذ ما يلزم لمراقبة ومتابعة تنفيذ مشاريع الخطة الانمائية وتذليل الصعوبات التي تعترضها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

٣ـ المناقلة من مادة الى مادة ضمن الفصل الواحد من الجداول الملحقة بقانون الخطة او بمناهج الاستثمار السنوية.

٤ـ تحديد صلاحيات وواجبات مكاتب التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص.

المادة التاسعة ـ ١ـ للمجلس ان يخول الهيئة والوزارات المختصة بعض صلاحياته.

٢ـ للهيئة ان تخول رئيسها او أي عضو من اعضائها بعض صلاحياتها.

المادة العاشرة ـ ١ـ تتكون ايرادات المجلس من:ـ

أـ ٥٠% على الاقل من واردات وعوائد النفط المقبوضة من شركات النفط العاملة في العراق.

ب ـ حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفقاً للقوانين والانظمة المرعية، وكذلك حصيلة القروض المعقودة قبل تصديق هذا القانون.

جـ ـ الجزء المخصص بقانون من ارباح المشاريع والمؤسسات الصناعية.

د ـ عوائد مشروعات الخطة قبل تسليم تلك المشروعات الى الوزارات المختصة.

٢ــ مع مراعاة احكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من هذا القانون تودع المبالغ المتأتية من الموارد المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة لدى البنك المركزي العراقي لحساب المجلس ويقوم المجلس بادارة هذه الاموال.

ان يسحب كل من الخزينة المركزية والمجلس على الرصيد الدائن لحساب كل منهما لدى البنك المركزي العراقي بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء.

المادة الحادية عشرة ــ تخضع حسابات الخطة للتفتيش المالي ولرقابة مراقب الحسابات العام.

المادة الثانية عشرة ــ ١ ــ تصرف اعتمادات الميزانية السنوية للخطة طبقاً لاحكام هذا القانون والقوانين الاخرى التي لا تتعارض مع احكامه.

٢ــ للمجلس ان يخول الوزير المختص صلاحية الصرف على مشاريع الخطة الداخلة في حدود اختصاصه وللوزير ان يخول ذلك لكبارموظفي وزارته.

٣ــ يجري الصرف على مشاريع الخطة وفقاً لقرارات المجلس الى حين صدور قانون يحدد قواعد الصرف واصول المحاسبة للخطة وينظم دوائرها الحسابية.

المادة الثالثة عشرة ــ تبقى جميع العقود والمناقصات والتعهدات والقروض ومقررات مجلس الاعمار (الملغى) ومجلس التخطيط (الملغى) ومجلس التخطيط الاقتصادي (الملغى) نافذة بعد تنفيذ هذا القانون الا اذا قرر المجلس تبديلها او تعديلها او الغاءها.

المادة الرابعة عشرة ــ على الوزارات المختصة والدوائر الرسمية وشبه الرسمية ان تقدم الى المجلس جميع التفاصيل اللازمة عن مشاريع الخطة التي تتعلق بها. وعليها تقديم تقارير دورية بالشكل الذي يقرره المجلس عن سير العمل فيها.

المادة الخامسة عشرة ــ للمجلس ان يضع تعليمات تتضمن الامور التالية:ــ

١ــ تنظيم انعقاد جلسات المجلس والهيئة وتنفيذ القرارات وادارة الاعمال بصورة عامة.

٢ــ صلاحيات الاعضاء المتفرغين.

٣ــ اية قواعد اخرى تساعد على سير الامور على وجه اتم.

المادة السادسة عشرة ــ يجوز اصدار نظام لتسهيل تنفيذ هذا القانون.

المادة السابعة عشرة ــ يلغى قانون مجلس التخطيط رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ولا يعمل بكل نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة الثامنة عشرة ــ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة التاسعة عشرة ــ على الوزراء تنفيذ هذا القانون.
كتبت ببغداد في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم الثاث والعشرين من شهر شباط لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	عبدالرحمن البزاز	المشير الركن
	رئيس الوزراء	عبدالسلام محمد عارف
		رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم
رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦
نظام
وزارة التخطيط[١]

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية
استناداً الى احكام المادة الرابعة من قانون السلطة التنفيذية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير التخطيط وبموافقة مجلس الوزراء.
امر بوضع النظام الاتي:ــ
المادة الاولى ــ وزير التخطيط ــ هو الرئيس الاعلى للوزارة المسؤول عن اعمالها وتصدر وتنفذ جميع الاوامر والقرارات بأشرافه ومراقبته.
المادة الثانية تتألف وزارة التخطيط من المديريات العامة التالية:ــ
١ــ ديوان الوزارة.
٢ــ الدائرة الحقوقية.
٣ــ الدائرة الزراعية.
٤ــ الدائرة الصناعية.
٥ــ دائرة المواصلات.
٦ــ دائرة المباني.

---
[١] جريدة الوقائع العراقية، ٢٤/٥/١٩٦٦.

٧ــ الدائرة الاقتصادية.

٨ــ دائرة الاحصاء المركزية.

٩ــ ديوان مجلس التخطيط.

المادة الثالثة ــ ديوان الوزارة ــ يديره موظف بدرجة مدير عام ويكون مسؤولاً امام الوزير عن شؤون الادارة والذاتية والمحاسبة والاوراق والترجمة والمخزن والطابعة والمكتبة وتكون تشكيلاته كما يلي:ــ

أــ المكتب الخاص ــ يرأسه موظف بدرجة رئيس ملاحظين يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولاً عن تنظيم وتعقيب المخابرات السرية والمراسلات مع مجلس الوزراء وعما يصدره الوزير اليه من اوامر ويرتبط به القلم السري للوزارة.

ب ــ مديرية الادارة والذاتية ــ يرأسها مدير ويكون مسؤولاً عن شؤون الادارة والذاتية والاوراق والطابعة وتكون مهمتها تنظيم ملاكات الوزارة وتدقيقها ومسك سجلات الموظفين والمستخدمين العراقيين والاجانب والاجراء وتنظيم اضابيرهم الشخصية وتطبيق احكام قوانين الخدمة والملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها وترتبط بها الشعب التالية:ــ

١ــ شعبة الاوراق ــ يتولى اعمالها موظف بدرجة رئيس ملاحظين يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويقوم بتسلم الرسائل غير السرية وتسجيلها وتوزيعها على الدوائر المختصة وتصديرها ومراقبة ايصالها الى الجهات المعنية ويقوم بحفظ الاوراق في اضابيرها الخاصة.

٢ــ شعبة الطابعة ــ يتولى اعمالها موظف بدرجة ملاحظ يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مسؤولة عن طبع جميع ما يحال اليها من كتب وتقارير وغيرها.

٣ــ شعبة المخزن ــ يتولى اعمالها موظف بدرجة مأمور مخزن يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مسؤولة عن تنظيم المخزن وحفظ ما يعود الى الوزارة من اثاث وقرطاسية وغيرها ومسك السجلات اللازمة لذلك.

جــ ــ مديرية الحسابات ــ يتولى اعمالها مدير يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين ويقوم بادارة الامور الحسابية المتعلقة بميزانية الوزارة الاعتيادية

ومسك السجلات اللازمة ومراقبة اعتمادات الفصول وتطبيق قواعد الصرف طبقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المالية.

د ـ الترجمة ـ يتولى اعمالها موظف بدرجة (مترجم اول) يساعده عدد من المترجمين وتقوم بترجمة ما يعهد اليها من كتب واوراق وتقارير وغيرها.

هـ المكتبة والعلاقات العامة ـ يتولى ادارتها موظف بدرجة مدير يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتكون مهمته تنظيم مكتبة الوزارة وفهارسها وشراء الكتب والمحافظة عليها والقيام بالمراسلات اللازمة لذلك. كما يقوم بمهام النشر وتوزيع المطبوعات لتعريف الرأي العام باعمال الوزارة.

المادة الرابعة ـ الدائرة الحقوقية ـ يرأسها مدير عام يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين وتقوم بدراسة الشروط العامة للعقود والمقاولات وطلبات التعويض والتحكيم والقضايا الحقوقية الاخرى التي تحال أليها وتقديم المشورة بشأنها.

المادة الخامسة ـ الدوائر الزراعية والصناعية والمواصلات والمباني ـ ويرأس كلاً منها خبير اختصاص بدرجة مدير عام يعاونه عدد كاف من الاختصاصيين والخبراء والموظفين والمستخدمين وتكون واجبات كل منها مايلي:ـ

١ـ دراسة مشاريع القطاع الذي يخصها المقدمة اليها من الوزارات والدوائر ذات العلاقات لغرض وضع الخطة العامة والمناهج الاستثمارية السنوية لهذه القطاعات.

٢ـ متابعة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقطاع الذي يخصها وتقديم التقارير الدورية الى مجلس التخطيط عن سير الاعمال فيها. كما تقوم بالتعاون مع الدوائر المختصة بدراسة ما قد يعترض التنفيذ من عقبات تحول دون القيام بالاعمال او تسبب تأخير انجازها عن المواعيد المحددة، وتقديم التوصيات والحلول اللازمة لذلك.

المادة السادسة ـ الدائرة الاقتصادية ـ يرأسها خبير اختصاصي بدرجة مدير عام يعاونه عدد كاف من الاختصاصيين والخبراء والموظفين والمستخدمين وتكون واجباتها كما يلي:ـ

١ـ دراسة الخطة الاقتصادية العامة والخطط الخاصة بكل قطاع اقتصادي والمشاريع المقترحة من الوجهة الاقتصادية وتقديم المقترحات اللازمة بشأنها.

٢ـ دراسة التقارير والخطط المتعلقة بتطوير القوى العاملة وتحسين كفاءتها الانتاجية وتهيئة ما تحتاجه الخطة الاقتصادية العامة من هذه القوى لتنفيذ مشاريعها وتقديم المقترحات اللازمة لذلك.

المادة السابعة ـ دائرة الاحصاء المركزية ـ يرأسها خبير بدرجة مدير عام يساعده عدد من الموظفين والمستخدمين والاجراء وتكون واجباتها جمع واعداد وتنسيق وتحليل ونشر المعلومات الاحصائية المتعلقة بكافة اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بما فيها الاحصائيات المتعلقة بالثقافة والصحة وكذلك تزويد دوائر وزارة التخطيط ومجلس التخطيط ودوائر الدولة بما تحتاجه من احصائيات ومعلومات خاصة ضرورية لاعداد خططها. وتعين التشكيلات الفنية والادارية لهذه الدائرة بتعليمات يصدرها الوزير.

المادة الثامنة ـ ديوان مجلس التخطيط ـ يرأسه مدير عام يعاونه عدد كاف من الموظفين والمستخدمين ويقوم باعداد مناهج مجلس التخطيط والهيئة التوجيهية وتبليغ اعضائها بالمناهج وبمواعيد انعقاد الجلسات وضبط المحاضر والمقررات وتسجيلها وتبليغها الى الجهات المختصة.

المادة التاسعة ـ للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق هذا النظام وذلك بتفصيل واجبات التشكيلات الواردة فيه وتحديد ارتباطاتها الادارية مع بعضها وبيان اسلوب العمل فيها ومنح الصلاحيات التي يراها ضرورية لكل موظف او مستخدم.

المادة العاشرة ـ يلغى نظام وزارة التخطيط رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ وتعديله رقم ١١ لسنة ١٩٦٣.

المادة الحادية عشرة ـ ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من ١٩٦٦/٦/١.

المادة الثانية عشرة ـ على وزير التخطيط تنفيذ هذا النظام.

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر محرم لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثامن من شهر ايار لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	عبدالرحمن البزاز	اللواء
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

اجتماع سياسي مهم في القصر الجمهوري
(٢١ ايار ١٩٦٦)

اعلن الرئيس عبدالرحمن عارف في ١٠ ايـــار ١٩٦٦ بأنـــه استشـــار مختلـــف الجماعات السياسية، وفي النية عقد مؤتمر يمثل فيه اكبر عدد ممكن مـــن الـــهيئات السياسية والشخصيات، وسيعقد هذا المؤتمر قريباً، وذلك للأطلاع على وجهات النظر المختلفة لتعزيز الوحدة الوطنية واقتراح الحلول للقضايـــا الاقتصاديـــة[1]. وذكـــرت صحيفة الثورة العربية ان الجو السياسي يسوده نشاط متزايد، وحوار صريح يـــدور حول استقرار الوضع السياسي في البلد، ودور الحركة القومية في العمـــل الشـــعبي، وذلك على اثر الدعوة المفتوحة التي وجهها رئيس الجمهورية داعياً فيـــها القـــوى القومية والوطنية الى احلال التفاهم والصفاء والعمل ضمن اطار سياســـي يجمعـــها كقوى ذات اهداف ومرام مشتركة. وقالت الصحيفة ان اجتماعات عديدة قـــد عقـــدت بين الفئات القومية جرى خلالها بحث الموقف السياسي عمومـــاً ودراســـة امكانيـــة التقاء هذه الفئات حول نقاط محدودة تكون الاساس للبحث عنـــد التقائـــها برئيـــس الجمهورية. وقد ظهرت من خلال هذه اللقاءات ثلاثة مواقف هي:

١ــ موقف الداعين الى قيام جبهة وطنية تضم كـــل القـــوى القوميـــة والوطنيـــة والشخصيات المستقلة.

٢ــ موقف الداعين الى قيام جبهة قومية تقدمية، وهؤلاء وضعوا شروطاً معينـــة لضمان تعاونهم.

٣ــ موقف الداعين الى قيام اتحاد اشتراكي عربي يجمع شـــمل القـــوى القوميـــة جميعاً[2].

وخلافاً لهذه التوقعات وجهت الدعوة الى شخصيات سياسية سابقة، وليـــس الـــى ممثلي التنظيمات القومية، وهم الشيخ محمد مهدي كبه وفائق الســـامرائي ومحمـــد صديق شنشل، من قادة حزب الاستقلال السابق. وحسين جميل وهديب الحاج حمـــود، من قادة الحزب الوطني الديمقراطي السابق. والدكتور عبدالجبار الجومـــرد وحســـن عبدالرحمن وعلي حيدر سلمان، من قادة حزب الجبهة الشـــعبية المتحـــدة الســـابق.

---

[1] جريدة بغداد نيوز، ١٩٦٦/٥/١٠.

[2] جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٥/١١.

وبابا علي الشيخ محمود وزيد احمد عثمان، من الشـــخصيات الكرديــة المعروفــة. وبعض الشخصيات العسكرية. وقد ترأس الرئيـــس عبدالرحمـــن عـــارف الاجتمـــاع وتحدث عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء عن منهاج حكومته وركـــز علـــى ســـعيه لأقامة انتخابات نيابية في اقرب فرصة ممكنة.

وقد ركز الساسة المدنيون على تدارس الوضع السياسي القائم من جميع الوجـــوه والنواحي، وضرورة اعادة البلاد الى الحياة الدستورية الديمقراطية السليمة، وتظـــافر الجهود في هذا السبيل، كما تدارسوا قضية الاحزاب السياسية والاتحـــاد الاشـــتراكي العربي. وتبودلت الاراء في مسائل دعم الوحدة الوطنية باعتبارهـــا المنطلـــق الـــى الوحدة القومية، والسبل الكفيلة بحل القضية الكردية[1]. اما العسكريون فدعوا الـــى اقالة وزارة عبدالرحمن البزاز وتشكيل وزارة جديدة موسعة تضم مختلف العنـــاصر الوطنية[2].

اما كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين والذي لم يدع لاجتماع القصـــر الجمهوري، فقد كانت جريدة العرب البغدادية قد وجهت له في ١٥ ايار عـــددا مـــن الاسئلة حول الوضع السياسي اجاب عليها في ١٨ايار، ونشرتها في ٢٤ ايار بعنوان بارز كبير "كامل الجادرجي يبدي رأيه بقضايا الساعة" وقدمت لها بـــالقول: "انطلاقـــا من الرغبة الصادقة التي ابداها السيد اللـــواء عبدالرحمـــن محمـــد عـــارف رئيـــس الجمهورية في توحيد الصف الوطني المتحرر، وفي الاستماع الى الاراء السياســـية لمختلف الفئات الوطنية والشـــعبية والقوميـــة، وفـــي ضـــوء تصريحـــات الاســـتاذ عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء حول تبادل الاراء والافكار في جو ديمقراطي سليم، للتوصل الى الاهداف المثلى التي يتوخاها عراق الثورة والامة العربية.. يســـرها ان تنشر اجوبة الاستاذ كامل الجادرجي..".

تمحورت اسئلة الصحيفة الثلاثة حول دعوة الفئات السياســـية الـــى اجتمـــاع او مؤتمر لتبادل الافكار والخبرات، والاتحاد الاشتراكي ومحاولة اعادة بنائه من جديـــد، والمخططات والمؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الامة العربية. فأجاب قائلا:

---

[1] جريدة العرب، ٢٢و٢٣/٥/١٩٦٦.

[2] جريدة المحرر البيروتية،٢٨/٥/١٩٦٦.

..ان المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلاد في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة الاخلاقية منها، لها جذورها واسبابها التي لا يجوز التغاضي عنها وتناسيها عند بحث اية حلول تقدم لحل تلك المشاكل، واذا كانت هناك الان دعوة لجمع الصف الوطني وجمع الاراء وعقد المؤتمرات، فليست الدعوة الا دليلاً على ان ازمة الحكم القائمة، اصبحت واضحة للعيان بنتيجة تفاقم مشاكل البلد المذكورة وعجز الحاكمين ــ على اختلاف ظروفهم ــ عن حلها او حل بعضها. وسواء كانت هذه الدعوة جدية، او كانت من اجل التظاهر بالشعور بالمسؤولية، فأني ارى ان اية محاولة للعلاج يجب ان تبدأ بالمبادرة بازالة اسباب قيام المشاكل نفسها..".

"اكتفي بالاشارة الى القضايا العامة.. وهذه القضايا هي اولاً انعدام سيادة القانون وشعور كل فرد بأنه معرض لانتهاك حياته الخاصة والعامة وفقدان فرص التكافؤ في العمل امامه، وثانياً انعدام الحياة الديمقراطية التي كانت الهدف الاول والاساسي لثورة تموز ولتاييد الشعب العراقي باسره لها". واضاف قائلاً: "مما لاشك فيه ان تأخر اطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتأليف الاحزاب وتأخر اجراء انتخابات نيابية حقيقية وقيام مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً تنبثق عنه حكومة مسؤولة امامه، مما لا شك فيه ان هذين العاملين قد اديا الى ان تلجأ بعض الفئات السياسية والافراد الى الاسلوب غير الديمقراطي للوصول الى الحكم.. ان عقد مؤتمرات للجهات الوطنية يحتاج الى خطوات تمهيدية جدية.. كما يحتاج الى مبادرة ايجابية في حل مشكلة كردستان وذلك بايقاف القتال حالاً، لأجل ان يتهيأ الجو المناسب لبحث هذه المشكلة الخطيرة..".

وعن اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي قال: "ان فشل تجربة الاتحاد الاشتراكي في الماضي لدليل واضح على عقم هذه المحاولة، فمهما حاول البعض اقامة كيان سياسي على اساس الحزب الواحد فإن جهودهم كلها لابد وان تنتهي الى الفشل.. اما..اقامة حزب واحد بأسم الاتحاد الاشتراكي او بأي اسم آخر، فهو عملية مصطنعة لن يكتب لها النجاح، فضلاً عما يؤدي اليه من اضرار بالغة في حياة البلد"[1].

---

[1] جريدة العرب، ١٩٦٦/٥/٢٤.

مذكرتان خطيرتان لرجال الدين ورؤساء العشائر

بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٦٦ قدم كل من: الشيخ امجد الزهاوي، الشيخ عبدالعزيز البدري، الشيخ ناظم عاصي العلي، الدكتور محمد حامد الطائي، الدكتور ابراهيم عبد الكريم الغازي، الحاج جابر العابد، السيد عبدالله النامس، الاستاذ مدحت جواد السهيل، المحامي محمد الالوسي، مذكرة الى رئيس الجمهورية هذا نصها:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل هذا سبيلي ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين".

السيد رئيس الجمهورية العراقية اللواء عبدالرحمن محمد عارف المحترم..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

فقياماً بالواجب الشرعي الملقى على عاتقنا كمسلمين نقدم اليكم مذكرتنا هذه معبرة عن وجهة نظرنا بما يحيط العراق من اوضاع ومشاكل وما يجب ان يتخذ ازائها من مواقف وحلول، راجين منها مصلحة الامة آملين ان تؤخذ بعين الاعتبار وان تكون موضع التنفيذ، حيث انكم قد توليتم امر الامة في هذا القطر من اقطار العالم الاسلامي واصبحتم المسؤول الاول امام الامة في الدنيا وامام الله في الاخرة "يوم يصدر الناس اشتاتاً ليروا اعمالهم فمن يعمل مثقال ذرة شراً يره".

وجوب الحكم بالاسلام:ـ

نستطيع القول ان العراق منذ زوال الخلافة الاسلامية واقامة ما يسمى بالحكم الوطني يعد منسلخاً عن الاسلام كمنهاج للحياة ونظام الحكم ومبدأ ينظم حياة المسلمين الفكرية والعملية اذ قام كيانه وسائر الكيانات في العالم الاسلامي ـ على اثر هذا الحدث المؤلم ـ قام على اسس غير اسلامية من حيث فلسفة الحكم ونظامه ومن حيث الاهداف السياسية العامة، مما ادى الى انكماش الامة وعدم تجاوبها معه بل ادى الى تمردها وعدم طاعتها له، وذلك ان الاسلام لا يجيز لمعتنقيه الرضى بغير اوضاعه بل يفرض عليهم عدم موالاة غيره من الانظمة والاوضاع لانها في مفهومه (جاهلية وكفر) مهما اتخذت من عناوين واسماء والقرآن الكريم يقرع الاسماع وينادي بالحق في مثل قوله: "افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون". "ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون(الكافرون) (الفاسقون).

لهذا صار الحكم في العراق وعبر العراق من اقطار العالم الاسلامي مكروها من قبل الامة بمقدار بعده عن الاسلام وانسلاخه منه.

فالمسلمون الواعون حملة الاسلام ودعاته ـ يدركونه حكماً جاهلياً كما يقرر الاسلام ـ وهم بالتالي لا يوالونه ولا يقرون سلطانه كما لا يقرون بشرعية وجوده وبقائه. اما بالنسبة لعامة المسلمين فهو حكم غير متجاوب مع مشاعرهم وما توارثوه من قيم ومفاهيم اسلامية، لهذا فهم ينفرون منه ويستخفون به وقد تزداد هذه النفرة وهذا الاستخفاف بينما يؤكد عدم اسلاميته من هو موضع ثقتهم من العلماء العاملين المخلصين.

ان هذه الحقيقة هي السبب الرئيس الذي جعل وضع العراق قلقاً غير مستقر كشأن بقية الاقطار في العالم الاسلامي والى جانب هذه الحقيقة هناك حقيقة اخرى هي ان غير الاسلام من المناهج الوضعية ـ الجاهلية ـ تحوي في ذاتها عناصر القلق واسباب الشقاء بما تتضمنه من نقص وتناقض وصدق الله العظيم "ولو كان من عند اله غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا". لذلك كان ولابد من اعادة الشخصية الاسلامية الى العراق كدولة والحكم بالاسلام والاخذ به عقيدة ونظاماً ومنهاجاً اداء للواجب وطاعة لله وتحقيقاً للاستقرار وازالة للاوضاع القلقة وقطعاً لدابر الفساد راجين ان تعلموا ان مهمتكم كفرد مثل سائر الافراد من الرعايا حيث ان قياس اسلامية الفرد هو التزامه بالواجبات الشرعية المفروضة على الفرد المسلم بينما تتوقف هذه الاسلامية بالنسبة للحاكم على مدى تطبيقه للاسلام في ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية ومصداق ذلك نجده في مثل قوله تعالى: "ان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم" وقوله تعالى: "ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون "الظالمون" "الفاسقون".

وقد يحتج من لا يريد الاسلام لحاجة في نفسه او لمؤثر عليه فكرياً كان ام عملياً بعدم امكانية العودة الى الاسلام محتجاً ببعض الحجج كالظروف الدولية الراهنة وكابتعاد بعض المسلمين عن الاسلام ـ سلوكاً وتصرفاً ـ وكوجود غير المسلمين بين ظهرانينا الى غير ذلك من الحجج التي هي عوامل مساعدة لا معوقات قائمة.

فالظروف الدولية الراهنة السياسية والفكرية قد اوجدت عند جمهرة لا يستهان بهاشعوراً بافلاس الحضارة المعاصرة اشتراكية كانت ام رأسمالية وهذا الشعور اخذ بالقوة كما ان اتباعه اخذين بالازدياد، وهذا الافلاس وما يصاحبه من صراع سياسي

بين المعسكرين وتنازع بين الدول الكبرى على فرض السيطرة والنفوذ في العالم مما يساعد على رفع راية الاسلام في العالم واقامة الدولة على اساسه لتكون نواة القوة الثالثة بين القوى، واذا كان هناك من يخشى معارضة الدول الكبرى فذلك هو الجبن او التبعية وكلاهما حرام شرعاً.

اننا نؤكد لكم بأن اية امة من الامم لن تتحرر بارادة الكفار المستعمرين او رضى الطامعين انما تتحرر بتحدي هذه الارادة، ونحن المسلمين معنا ارادة الله تعالى ان سلكنا طريق الاسلام واعلنا حكمه وهي اقوى من كل ارادة وقد وعدنا بالنصر "ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم".

والاسلام في هذه الظروف ليس مستحيل التطبيق بل هو اسهل مما يظن البعض حيث ان الامة لا تزال مسلمة تحب الاسلام وتكره اعداءه رغم ابتعاد بعض ابنائها عن بعض احكامه سلوكاً او فكرا وما هذا الابتعاد الا بسبب عدم تطبيق احكامه وبالتالي الى عدم وجود المجتمع الاسلامي، ويوم يوجد هذا المجتمع ويتحقق هذا التطبيق بوجود الدولة الاسلامية سرعان ما يعود هذا الصنف الى الالتزام بالاسلام، اما التبجح بوجود غير المسلمين بين ظهرانينا كمبرر لعدم تطبيق الاسلام فإنه ليعكس الجهل المطبق لدى هذا الصنف او يعكس خبثه ولؤمه لان غير المسلمين هم اهل ذمتنا في كل زمان ومكان ويخضعون لانظمتهم الخاصة في عبادتهم واحوالهم الشخصية وما عليهم الا الخضوع والانقياد لانظمة الاسلام باعتبارها قانوناً لا ديناً كما هو حالهم اليوم بالنسبة للانظمة غير الاسلامية التي يخضعون لها بل ان تطبيق الاسلام عليهم بهذا الشكل اقرب للقبول من غيره لانه هو النظام العدل والمبدأ الصالح، وفوق هذا كله ان تطبيق الاسلام واقامة الدولة على اساسه واجب لا خيرة للمسلم فيه "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعصي الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً".

هذا وقد نتج عن عدم تطبيق الاسلام واقامة الدولة على اساسه في العراق مشاكل وازمات تحتاج الى العلاج الحازم السريع نذكركم بأهمها:ـ

١ـ القومية:

ليست القومية هي ان يحب العربي قومه او يحب الكردي قومه فإن هذا المعنى لا يخالف الاسلام، انما الدعوة القومية في حقيقتها وواقعها دعوة عنصرية متعصبة تهدف الى سيادة القوم او الجنس على سائر الاقوام والاجناس، وهي دعوة بذر

الكافر المستعمر بذورها في العالم الاسلامي لمقاومة وحـــدة المسـلمين واضعـاف الرابطة الاسلامية بينهم وبالتالي لتحطيم دولة الخلافة، وهي فكرة علمانية تقوم على اساس فصل الدين عن الحياة وعن الدولة وعن السياسة فهي اذا بحق دعوة مفتنـــة كما وصفها الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم في قوله "دعوها فأنها مفتنة" سواء كانت عربية ام كردية ام هندية فإن هذه الدعوة قد صارت السبب في ضعف الاخـــوة الاسلامية بين العربي واخيه الكردي بل كانت من الاســباب الرئيسـية علـى حمـل السلاح في شمال العراق والدعوة الى الانفصال او الحكم الذاتي وقد اختفت وراءهـا المطامح الشخصية والاهواء الخاصة والمصالح الاستعمارية، لذا ترى ان الاجـراءات العسكرية مهما كانت شديدة وحازمة لن تستطيع حل مشكلة الشمال حتى فـي حالـة تحقيق نصر عسكري ساحق ماحق على حملة السلاح، ان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو في العودة الى الاسلام وذلك باعتبار العراق قطراً اســلامياً كمـا هـي حقيقتـه واعتبار الرابطة الاسلامية هي الرابطة الوحيدة بين المسلمين، ونحن لا نشـك مـن انكم عندما تتخذون الاسلام منهاجاً للحياة واساساً للدولة ورابطـة وحيـدة لابنائـه المسلمين ستجدون كيف ان غالبية الاكراد المحاربين يلقون السلاح بلا قيد ولا شـرط حيث لا يجدون في هذه الحال مبرراً للحكم الذاتي او الانفصال عـن اخوانـهم فـي الاسلام الذي يحرم الفرقة بين ابنائه وينظر الى اتباعه نظرة متساوية، فإن بقي بعـد ذلك منهم باق يحمل السلاح فقد حقت عليه كلمة [illegible].

٢ـ الطائفية:

من نافلة القول ان ما يسمى بالطائفية او المذهبية المتعصبة المقيتة ليسـت مـن الاسلام في شيء وان دعاتها في كل العصور لم يبتغوا وجه الله والدار الاخرة كما لا حاجة من اطالة القول من انها منذ ظهرت والى عصرنا هذا كان ولا يـزال يحركـها ويغذيها اعداء الاسلام ابتداءً من اليهود والمجوس وانتهاء بالانجليز والامريكان.

ونحن عندما نشير الى هذه الفتنة لا نقصد فئة بعينها ولا فريقاً دون فريـق فـإن بعض الحكام الذين تولوا الحكم في العراق قد اتجه اتجاهاً طائفياً لاغراض شتى منـها اشغال الامة من عبثه وجوره واستنزاف طاقاتها بمثل هذه النعرات المضللـة ليبقـى على دست السلطة واذا كانت الطائفية متسترة بستار الاسلام كذباً وبهتاناً فـإن هـذا الاسلام يقر تعدد المذاهب الا انه يكره التعصب لها. وهذا الفهم الاسـلامي اذا طبـق

تطبيقاً سليماً واخذ به كان السلاح الفعال في مقاومة كل دجال يفرق بين المســـلمين بأسم الاسلام وكل معقد او حاقد او عميل.

٣ـ الاشتراكية:

ان التخلف والاستبداد الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه العراق ســنين طويلــة نتيجة لزوال دولة الخلافة قد لفت انظار البعض الى ما اخذت به بعض الــدول فــي اوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الاولى من انظمة وافكار معتقــد خطــأ ان فيــها الخلاص من واقع الحال السيء والغناء عن الرأسمالية البغيضة ومــا تمثلــه مــن استغلال واحتكار، ومن هنا ظهرت شعارات الاشتراكية قبل ١٤ تموز ثم محاولة ايجاد واقع لها بعد هذا التاريخ بعد اضافة بعض الالفاظ المنمقة لتبرير اصدار التشــريعات الممهدة لها. والاشتراكية كما وضعها مفكروها الاوائل تعني ســيطرة الدولــة علــى وسائل الانتاج ورأس المال والغاء الملكية الفردية كلياً او جزئياً، وهي واحــدة فــي اصلها لم تتغير ولم تتبدل رغم تطبيقها في بعض الدول بصورة اخــف وطــأة مــن البعض الاخر، ولا يسلب حقيقتها عندما يلبسها البعض ثوب الاقليميــة او الوطنيــة كالاشتراكية العربية مثلاً.

اننا هنا نريد ان نبين رأينا في الدوافع الكامنة وراء ما يسمى بالاشتراكية العربيــة التي اخذت بها بعض الدول في ــ البلاد ــ العربية والتي سبقت العــراق فــي هــذا المضمار اننا نعتقد ان هناك دافعين وراء ما حصل هذان الدافعان هما:

١ــ مقاومة الشيوعية في المنطقة بالاسلوب والقدر الذي يخدم مصالح الغــرب لا مصالح المسلمين حيث وجد الغرب ان مصالحه في هذه المنطقة اخذت تتعرض لخطر التيار الشيوعي الذي اخذ يترعرع مستغلاً مظالم العرب وكراهية السكان له فــابتدع ما يسمى بالاشتراكية العربية لامتصاص الانخداع بالاشتراكية الشيوعية واوجد لــه من يفلسف له هذا الهدف وينمق له هذا الاسلوب وهذه الملهاة التي لم يعرفها العرب لا في جاهليتهم ولا في اسلامهم انما هي اسلوب غربي لامتصاص الشيوعية الا انــه على المدى البعيد قد يروض العقول والنفوس على قبول الاشتراكية بمعناها الحقيقــي والتي هي مرحلة الشيوعية من حيث لا يريد العرب طبعاً.

٢ــ تدمير اقتصاديات الامة وتجويعها لغرض اجبارهــا علــى الرضــى والقبــول بالقروض الاجنبية وما تنطوي عليه من مخاطر فقبل اكثر من عشر ســنوات وضــع الغرب وعلى رأسه امريكا مشاريع لاستعباد الناس وشراء الذمم بالاموال كمشــروع

النقطة الرابعة التي لاقت مقاومة شديدة من قبل الامة فلم يستطع حاكم من الحكام آنذاك قبولها، ثم جاءت الانقلابات العسكرية تحمل التشريعات الاشتراكية وتتبناها فتوقف دولاب العمل وتعطل الانتاج فتولد الدمار الاقتصادي وفي ذلك التبرير في اخذ القروض من اجل بناء الاقتصاد واقامة المجتمع الاشتراكي بروؤس اموال اكثرها ات من دول رأسمالية لو كانت تؤمن بجدوى الاشتراكية لاخذت بها قبلنا ولو علمت ان حكام هذه الاقطار يريدون الاشتراكية حقاً لما ساهمت في اقامتها بدولار واحد، وهكذا دخلت رؤوس الاموال الاجنبية والمشاريع الغربية الاستعمارية بعد ان عجزت في السابق عن دخولها بطريق الرأسمالية المكشوفة.

اننا نرجو ان تشاركونا الراي بأن الاسلام وحده هو الكفيل بالقضاء على التخلف الاقتصادي لانه هو وحده الذي يحقق عدالة التوزيع ويضمن الحاجات الاساسية لكل فرد لا الاشتراكية المستوردة. لذلك لم تكن معارضتنا للاشتراكية وليدة الساعة، فقد عارضناها بصراحة قبل ان يتبناها الحكم في العراق وبعده ولا نزال نعارضها لا بغضاً لحكم معين ولا حقداً شخصياً انما لمخالفتها للاسلام صراحة حيث انه يقر الملكية الفردية ويحميها ويقر ان الدفاع عنها جهاد والموت على ذلك شهادة "ومن مات دون ماله فهو شهيد" فكان لابد من الاسراع في الغاء التشريعات الاشتراكية والتخلي عنها والاخذ بنظام الاسلام الكفيل بتحقيق السعادة للجميع والرجوع عن الخطأ فضيلة.

٤- الانتخابات:

هذه هي السنة الثامنة تمر على العراق منذ انقلاب تموز ١٩٥٨ وهو يحكم حكماً عرفياً حيث ان الدستور المؤقت مدد اكثر من مرة وحيث ان الامة بلا منتخبين ممثلين عنها ولا شك ان دوام هذا الوضع ليوسع الشقة بين الامة وبين حكام البلاد لذلك كان الواجب الشرعي يدعوكم الى الاسراع وعدم التباطؤ في اجراء الانتخابات النزيهة البعيدة عن الاغراء والارهاب لكي تنتخب الامة من يتولى زمام امرها، ولقد بدأنا نحس ان هناك اتجاهاً يحصر الترشيح عن طريق الاتحاد الاشتراكي فإن صحت النية على ذلك فإن الامر معناه دكتاتورية مقنعة مبيتة ومنع حق من حقوق الامة، لذا نحن نؤكد ان الكبت وحرمان الامة من ممارسة حقها كان من الاسباب الرئيسية للتطرف السياسي الذي يخشاه البعض ممن يحاولون تقليص نطاق الانتخابات وتحديدها بالاتحاد الاشتراكي او غيره من التنظيمات والاحزاب.

هذا وان هناك قضايا اخرى ذات اثر على احاسيس الناس اليومية ترتبط بواقع الحكم من اهمها قضية الضرائب غير الشرعية التي اثقلت كاهل الافراد وقضية الاحكام التي صدرت بحق كثير من المجرمين والتي لم تنفذ لحد الان وقضية المماطلة في محاكمة باقي القتلة ومنتهكي الاعراض وسالبي الاموال في العقدين الارهابيين الماضيين اردنا التنبيه عليها.

وبعد... فهذه مذكرتنا نقدمها اليكم خطوطاً عريضة بعيدة عن التفصيلات آملين ان توفقوا للأخذ بها والسير على هدى الاسلام الذي فيه وحده صلاح امر الحاكم والمحكوم فإن اخذتهم بها كان صلاح امركم وامر الامة وإن كانت الاخرى فاللهم اشهد لقد بلغنا. "لا اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب".

وبعد تقديم هذه المذكرة صدرت تعليمات مشددة لسلطات الامن العراقية لمراقبة جماعة الاخوان المسلمين ومنعها من القيام بأي نشاط واعتقال أي عضو في الجماعة يقوم ـ حسب رأيها ـ بأعمال تخل بالامن العام ومصلحة البلاد[١].

ومن جهة اخرى القى السيد مهدي الحكيم، نجل اية الله العظمى السيد محسن الحكيم، المرجع الديني المعروف،كلمة بمناسبة الاحتفال بذكرى مولد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في مدينة كربلاء المقدسة، قال فيها: "ان الشعب العراقي قد فوجئ بتشريع القرارات الاشتراكية دون مراعاة ظروف العقيدة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العراق فجاءت قرارات مجحفة ظالمة جائرة اضرت بمصلحة الامة وشتت قدراتها وطاقاتها".

وقال: "وقد ظهرت في هذه الفترة المريرة عدة تشريعات ضالة منحرفة كان لها اثرها السيء على حياة الامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ونخص بالذكر منها:ـ

١ـ قانون الاحوال الشخصية هذا القانون الذي شرع في عزلة من الامة والزمن، وفرض على الامة فرضاً فجاء تشريعاً مخالفاً للشريعة الاسلامية في كثير من مواده، كما اورث الامة كثيراً من المشاكل والخلافات هي بأشد الحاجة الى تجنبها.

---

[١] جريدة الجمهورية القاهرية، ١٩٦٦/٩/١.

٢ــ القرارات الاشتراكية تلك القرارات التي فوجئ الشعب بتشريعها دون مراعاة للظروف العقائدية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها البلد فجاءت قرارات مجحفة ظالمة جائرة اضرت بمصلحة الامة وبعثرت ثرواتها وامكانياتها وقد استنكرت الامة بعلمائها الاعلام هذه القرارات من لحظة صدورها وحذرت المسؤولين من عواقبها الوخيمة واثارها السيئة.. ونحن ندعو المسؤولين الى العمل الحازم لازالة هذه الانظمة المستوردة التي لا تنسجم مع عقيدة الامة ومصلحتها"[١].

وعقد رؤوساء العشائر، من جنوب العراق ووسطه وشماله، اجتماعاً في مسجد الهندي في مدينة النجف الاشرف يوم الخميس ١٧تشرين الثاني للتداول في اوضاع العراق العامة، ووضعوا مذكرة قدمت الى رئيس الجمهورية خلال استقباله لرؤوساء العشائر في القصر الجمهوري، وتضمنت الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية التي تجمع العرب والاكراد والتركمان والنصارى، وكذلك المطالبة بنبذ الاشتراكية بعد ان افتى علماء الشيعة بمخالفتها لتعاليم الدين الاسلامي، وانتقدت المذكرة سياسة الاصلاح الزراعي بحجة انها جلبت للبلاد الدمار الاقتصادي، وارهقت الخزينة برواتب موظفي الاصلاح الزراعي التي تبلغ ثمانية ملايين دينار، في وقت اصبحت فيه البلاد تستورد الحبوب واللحوم والبيض وغيرها، كما اشارت المذكرة الى اشتداد البطالة بسبب توقف دولاب العمل وانكماش المال عن الصناعات والمشاريع الكبرى. وطالبت المذكرة بضرورة تأليف حكومة مدنية تستطيع حل مشاكل العراق، وفي مقدمتها ايجاد حل سلمي للقضية الكردية[٢].

زيارة امير الكويت للعراق
(٤ـ٧حزيران ١٩٦٦)

كان الرئيس الراحل عبدالسلام عارف قد وجه الدعوة الى الشيخ صباح السالم الصباح، امير الكويت لزيارة العراق، وبعد وفاته جدد الرئيس عبدالرحمن عارف الدعوة التي حدد يوم ٤ حزيران لها. وصرح وزير الخارجية العراقية عدنان الباجه جي بأن المسائل الخاصة بالحدود العراقية ــ الكويتية وتعزيز نطاق التعاون بين

---

[١] جريدة الحياة البيروتية، ٥/١١/١٩٦٦.

[٢] جريدة الحياة البيروتية، ٢٤/١١/١٩٦٦.

البلدين، وتبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري الذي وقع عام ١٩٦٤، وتوفير المزيد من التسهيلات والضمانات لرؤوس الاموال الكويتية المستثمرة في العراق سيجري بحثها خلال الزيارة. ورحبت الصحافة العراقية بالزيارة، واعربت صحيفة المنار بأنها ستتمخض عن مزيد من التعاون الايجابي بين البلدين في جميع المجالات[١]. واشارت صحيفة صوت العرب الى ان ما بين العراق والكويت من وشائج ما يجعلهما بحكم القطر الواحد[٢].

زار امير الكويت ضريح الرئيس الراحل ونصب الجندي المجهول، وادلى بتصريحات لمندوب وكالة الانباء العراقية قال فيها: "اننا نأمل ان نتوصل خلال زيارتنا الحالية لازالة كل ما هو عالق بالصفاء الذي تتسم به روابط البلدين . واضاف يقول: "ان موضوع تخطيط الحدود بين الكويت والعراق لا يزال معلقا حتى الان وسنبذل قصارى جهدنا لانهاء هذا الموضوع". ونفى الانباء الصحفية التي ترددت عن احتمال صرف حكومته النظر عن مشروع جر المياه العذبة من شط العرب الى الكويت[٣]. ونسبت صحيفة المنار الى الشيخ قوله ان بلاده ستذهب الى ابعد الحدود لتشجيع استثمار الاموال الكويتية في العراق واقامة مشاريع برؤوس اموال مشتركة[٤].

ودعت صحيفة العرب الى مساهمة الكويت في تمويل مشاريع التنمية العربية بدلاً من ان تظل الملايين من ارصدتها مجمدة في المصارف البريطانية وغيرها[٥].

وادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات للوفد الاعلامي المرافق لشيخ الكويت قال فيها "ان صلة العراق بالكويت صلة الاهل والعشيرة، والعراق يرحب بابناء اهله وعشيرته فمدارسه ومعاهده واسواقه رحبة واسعة للجميع دون قيد او شرط". واجرى وزيرا خارجية البلدين مباحثات حول قضية الحدود، ومسألة جر مياه شط العرب الى الكويت. وتم في ديوان وزارة الخارجية التصديق على اتفاق التعاون

---

[١] جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٥.

[٢] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٦/٥.

[٣] جريدة الرأي العام الكويتية، ١٩٦٦/٦/٥.

[٤] جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٦.

[٥] جريدة العرب، ١٩٦٦/٦/٦.

الاقتصادي والبروتوكول المعقود بين العراق والكويت في ٢٥تشرين الاول ١٩٦٤، والذي نص على حرية انتقال الاشخاص، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي حسب الترتيبات التي تتفق عليها السلطات المختصة في البلدين[1].

وقد تم الاتفاق ايضاً على تشكيل لجنة الحدود برئاسة نوري جميل، وكيل وزير الخارجية العراقي، وعبدالرحمن العتيقي، وكيل وزير الخارجية الكويتي. وبعد انتهاء الزيارة اذيع في بغداد والكويت في ٧حزيران البيان المشترك التالي:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت بزيارة رسمية للجمهورية العراقية في الفترة بين ١٥ـ١٨ صفر عام ١٣٨٦هـ الموافق ٤ـ٧حزيران عام ١٩٦٦ وذلك تلبية للدعوة الموجهة من اخيه عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية. وقد اطلع سموه خلال هذه الزيارة على بعض معالم التقدم الذي حققته الجمهورية العراقية مبدياً بالغ اعجابه للجهود التي بذلت في هذا الشأن ومتمنياً للعراق ارقى الازدهار. كما زار سموه ضريح المغفور له الرئيس عبدالسلام محمد عارف في جامع الشيخ ضاري واعرب عن تأثره العميق للفجيعة التي المت بالامة العربية والاسلامية بفقد احد زعمائها المخلصين مبتهلاً الى الله ان يسكن الفقيد الراحل فسيح جناته وان يحقق المثل التي كرس حياته من اجلها.

وفي جو سادته روح المودة والاخاء والرغبة البناءة في الخير والتعاون جرت مباحثات رسمية اشترك فيها من الجانب الكويتي كل من اصحاب السعادة:

الشيخ صباح الاحمد الجابر ـ وزير الخارجية ووزير المالية والنفط بالوكالة.

خالد العيسى الصالح ـ وزير الاشغال العامة.

صالح عبدالملك الصالح ـ وزير البريد والبرق والهاتف.

محمد احمد العبد اللطيف الحمد ـ سفير دولة الكويت في بغداد.

ومن الجانب العراقي كل من السادة:

الاستاذ عبدالرحمن البزاز ـ رئيس الوزراء.

الدكتور عدنان الباجه جي ـ وزير الخارجية.

---

[1] جريدة الرأي العام الكويتية،١٩٦٦/٦/٧.

شكري صالح زكي – وزير المالية.
احمد عدنان حافظ – وزير المواصلات.
عبدالحميد نعمان – سفير الجمهورية العراقية في الكويت.

واستعرض الرئيسان خلال هذه المباحثات العلاقات الوطيدة التي تربط البلدين وكذلك الموقف العربي الراهن ووسائل دعمه والوضع الدولي بصفة عامة. واعرب سموه عن تأييد الكويت المطلق ودعمها للجهود التي يبذلها العراق الشقيق من اجل الحفاظ على وحدته الوطنية وسلامة اراضيه كما اكد سموه شجب الكويت المحاولات الانفصالية والاستعمارية والعدوانية الرامية الى اضعاف العراق والتدخل في شؤونه الداخلية.

وفي مجال العلاقات بين البلدين اعرب الطرفان عن ارتياحهما لما يسود هذه العلاقات من تعاون في شتى المجالات وابديا رغبتهما في تأكيد نموها وتدعيم اسسها حتى تبلغ المستوى الذي يرنو اليه البلدان بما يعود عليهما وعلى الامة العربية جمعاء بالفائدة المشتركة والخير العميم.

وانطلاقاً من ذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة لتحديد الحدود بين البلدين يتم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها بالاتفاق بين الطرفين خلال شهرين من تاريخه.

وتم التوقيع على اتفاق ثنائي بشأن تبادل الحوالات البريدية بين البلدين وكذلك تبادل وثائق التصديق على اتفاق التعاون الاقتصادي وبروتوكول تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات وستؤلف اللجان المنصوص عليها في هذا الاتفاق باقرب وقت. واعرب الطرفان عن املهما في استثمار رؤوس الاموال الكويتية في المشاريع العراقية. وبهذه المناسبة اعرب الجانبان عن ارتياحهما للمباحثات التي جرت مؤخراً بين ممثلي صندوق التنمية الكويتي والمسؤولين العراقيين وعن ثقتهما بأن تسفر هذه المباحثات عن نتائج طيبة لما فيه خير البلدين. كما جرت مباحثات بين وزيري مالية البلدين بغية تنمية التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الشقيقين.

واعرب الطرفان عن ارتياحهما لتقدم العمل في تنفيذ مشروع تزويد الكويت بالمياه العذبة وفقاً للاتفاقية المبرمة بينهما.

وقد تناولت المباحثات العلاقات العربية فأعرب الطرفان عن عزمهما على العمل لتنقية الجو العربي وتوحيد كلمة العرب لمواجهة المؤامرات التي تدبر ضد الامة

العربية واهدافها. كما اعربا عن ايمانهما بدور الجامعة العربية ومساندتها لتكون اداة فعالة في دعم التضامن العربي، تحقيقاً للاهداف التي تنشدها الامة العربية.

وايماناً بالحق العربي في فلسطين المحتلة وبحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره اكد الطرفان تأييدهما التام لنضال الشعب الفلسطيني في استعادة حقه وبذل كل ما في وسعهما لنصرة قضية العرب المصيرية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بكافة السبل، كما اعلن الجانبان عن قلقهما الشديد للتحركات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد امن البلاد العربية وسلامتها وهما يشجبان قيام الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول بتسليح اسرائيل وتشجيعها في اعمالها العدوانية المستمرة على الامة العربية.

واعرب الطرفان ايضاً عن تأييدهما لكفاح الشعب العربي في الجنوب المحتل وفي عمان وعن مواصلة الجهود المبذولة علىصعيد الجامعة العربية لمكافحة التسلل الاجنبي الذي يهدد عروبة الخليج ودعم التعاون مع الامارات العربية الشقيقة لتحقيق ما تصبو اليه من تحرر وتطور. كما يشجب الجانبان وجود القواعد الاجنبية او تعزيزها في الوطن العربي لما فيها من خطر على امنه وسلامته ويطالبان بتصفية هذه القواعد.

واعرب الجانبان عن املهما في ان تسفر المساعي المبذولة عما يحقق للشعب اليمني استقراره وتقدمه.

واستعرض الجانبان الوضع الدولي الراهن فأكدا التزامهما بميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ودعم التضامن الاسيوي – الافريقي وشجب سياسة التمييز العنصري واعلنا عن تأييدهما للشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها في آسيا وافريقيا الرامية لتحقيق نزع السلاح الكامل ومنع انتشار الاسلحة النووية، وتأييد المنظمات الدولية العاملة من اجل تنمية التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول.

وتنسيقاً لجهودهما في كافة المجالات المتقدمة اعربا عن عزمهما على مواصلة التشاور واستمرار التلاقي بين المسؤولين في البلدين.

وقد وجه صاحب السمو امير الكويت الدعوة لاخيه سيادة اللواء عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية لزيارة الكويت وقد تفضل سيادته بقبولها على ان يحدد ميعادها في ما بعد.

رفع الحجز عن اموال (٥٠) شخصاً[1]
من المدنيين والعسكريين من مختلف الاتجاهات السياسية

اصدر عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، امراً في ٢٨ حزيران ١٩٦ برفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة لأكثر من (٥٠) شخصاً، وفيما يلي نص الامر:

كانت قد صدرت اوامر متعددة بحجز اموال بعض الاشخاص المنقولة وغير المنقولة وبالنظر لمرور مدة على ذلك وحيث لم يبق ما يستوجب بقاء الحجز على اموال الاشخاص المذكورة اسماؤهم ادناه، لعدم ارتكابهم اية جريمة تمس اموال الدولة، كما ان البعض منهم قد سدد كافة ما عليه من ديون تجاهها، والبعض الاخر قد وضعت الحجوز التنفيذية الكفيلة بإستيفاء ما عليهم وقسم آخر متوفون.

وعليه وبناء على ما جاء بتوصية اللجنة المشكلة بأمرنا المرقم ٢٩٩٨ والمؤرخ ١٩٦٦/٥/١٦ ورغبة في مشاركة ابناء الشعب كافة في افراح الرابع عشر من تموز واستناداً للصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (١٩ ـ ب) من المادة الرابعة من قانون السلامة الوطنية المعدل رقم (٤) لسنة ١٩٦٥.

قررنا رفع الحجز عن اموالهم المنقولة وغير المنقولة على ان لا يخل ذلك بأي حجز قانوني آخر واقع من جهة ذات اختصاص.

عبدالرحمن البزاز
رئيس الوزراء

الاسماء:

سافرة جميل حافظ، المحامي احمد سلمان الراوي، كمال عمر نظمي، عزيز دزوئي، ابراهيم سعيد، صالح عبدالمجيد السامرائي، عبدالجبار عباس المهداوي، غازي الداغستاني، نجية قاسم، الدكتور عبدالمجيد عباس، عبدالحميد العزاوي، علي حسون أغا، لطيف زيان، محمد سعيد مقران، اسماعيل خليل، راسمة ابراهيم (زوجة جمال حسيب)، نسرين جمال حسيب، خليل كنه، عبدالستار ناجي المحامي، اسعد مهدي، احمد جعفر، جون سي جنديان، احمد شازو، سامي حسو، عبدالرحمن هادي، عز الدين الحافظ، عبدالحسين عبدالامير، محمد عواد الجبوري، مشتاق عبدالمجيد،

---

[1] جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/٢٩.

فرات وفلاح ونجاح واميرة اولاد محمد مهدي الجواهري، عبدالحسين قلندر، تحسين قدري، هاشم الحكيم، محمد صالح بحر العلوم، الدكتور عبدالله البستاني، المهندس فاضل البياتي، المهندس علي كزار لازم، طالب علي السهيل، العميد الركن المتقاعد سيد حميد سيد حسين، توفيق السويدي، فتح الله سمعان جزراوي، حسين الحاج حسن عقراوي، شريف الشيخ، نورية سليمان فيضي، عصام عزيز شريف، ابتهاج الاوقاتي، نعيمة السعيد.

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ومحاولة جديدة لحل القضية الكردية

شهدت الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٥ اشتداد المعارك في شمال العراق، وقد اتهم العراق ايران باستغلال الوضع في شمال العراق، وكان اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع آنذاك قد ادلى بتصريحات شديدة اللهجة في (٢كانون الثاني ١٩٦٦). وقال: "ان شعارنا لا عفو ولا مفاوضات بعد اليوم مع العصاة، والجيش قادر على وضع حد للعدوان . واعلن بأن الجيش العراقي، خاض معركة مع العصاة في الشمال قبل يومين والحق بهم هزيمة منكرة" واستطاع ان يحرز انتصارات مدهشة في فصل الشتاء، وان يحرر مواقع جديدة وقد ضيق الخناق على العصاة الذين باتوا يعيشون في رقعة ضيقة في الشمال الشرقي من البلاد، وان الجيش العراقي اصبح في مواقع قوة يحسب لها الف حساب، وان ضباطه وجنوده يتمتعون بمعنويات عالية. وزعم: "ان بعض الدول تعاون العصاة على خلق اسرائيل جديدة في شمال الوطن"[1].

تدارس مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ الوضع في الشمال، وشكل لجنة دفاعية برئاسة وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بتعزيز الدفاع في شمال العراق. واتهم اللواء عبدالرحمن محمد عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، ايران بأنها اصبحت الترسانة التي يتزود منها "المتمردون الاكراد بجميع اسباب العصيان"، واضاف الى ذلك القول: "ان رئيس وزراء ايران قد اجتمع بالملا مصطفى البارزاني ورسم خلال هذا الاجتماع مخطط التدخل في شؤون العراق الداخلية". ونشرت جريدة الفجر الجديد البغدادية اربع صور

---

[1] جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/١/٤.

لنماذج من قطع اسلحة قالت ان الحكومة الايرانية سلمتها للاكراد، وظهر بين هذه النماذج صاروخ والغام حديثة ضد الدبابات، واضافت الصحيفة ان لدى المسؤولين كثيرا من هذه الاسلحة[1].

وقد ادلى عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، بتصريحات في ١٣كانون الثاني ١٩٦٦ اوضح فيها ان "مشكلة الشمال لم تحل بعد، والعصاة اقلية"، وليس لديهم مبرر طالما ان الحكومة العراقية قد اعترفت بالدستور المؤقت بالقومية الكردية، وتعهدت باقامة ادارة محلية لامركزية تعطي للاكراد ادارة شؤونهم الاقليمية، وقال: "سوف تفي الحكومة العراقية، بكل تعهداتنا شرط ان يعود السلام الى شمالي البلاد"[2].

حقق الجيش العراقي انتصارات في حملة الشتاء وفق تصريحات القادة العسكريين فقد اعلن عبدالرحمن عارف "ان العصاة الاكراد محاصرون في منطقة كلالة، قرب بلدة الحاج عمران على الحدود العراقية الايرانية التي اتخذها الملا مصطفى البارزاني مقراً له". واضاف قائلاً: "ان عشرين الف كردي يقاتلون الان الى جانب الجيش العراقي ضد المتمردين، وهذا دليل آخر ان المتمردين لا يمثلون اخواننا الاكراد"[3]. في وقت كانت تشير فيه الصحافة الايرانية الى انتصارات واسعة يحققها الاكراد، وزعمت بان الاكراد استولوا على انحاء من مدينة السليمانية واحتلوا مدينة بنجوين، ويزحفون نحو كركوك[4] وفي مثل هذه الظروف اغتيل العقيد الكردي المتقاعد بدر الدين علي مصطفى، متصرف لواء اربيل سابقاً واحد قادة فرسان صلاح الدين الذين اسهموا في مقاتلة الثوار، وذلك في ٣ شباط ١٩٦٦ فقامت الحكومة بإعتقال بعض الشخصيات الكردية في بغداد.

وخلال استقبال الرئيس عبدالسلام عارف لوفد المحامين في الاول من اذار ١٩٦٦ قال: "اننا لسنا دعاة حمامات دم واننا نرحب بكل مسعى خير نبيل، ولكن يجب ان يكون مفهوماً ان العراق غير مستعد للتنازل عن شبر من اراضيه". واضاف قائلاً:

---

[1] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/١/٥.

[2] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/١/١٤.

[3] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/١/٢٠.

[4] جريدة النهار البيروتية، ١٩٦٦/١/١٤.

"اننا لسنا من دعاة صهر القوميات وانتم تعلمون ان موضوع الشمال سياسي قبل ان يكون عسكرياً، والاستعمار لا يريد للعراق ان يستقر"[1] وفي الوقت نفسه دعا البزاز، في ٨ اذار، الاكراد في شمال العراق للتعاون مع الحكومة لتستجيب الى مطالبهم المشروعة وتعمل ما وسعها الجهد للقضاء على اسباب "الفتنة" ليعود الامن والسلام الى ارجاء الوطن[2]. وقد بدأ الاكراد الذين اختلفوا مع الملا مصطفى بلجراء اتصالات مع الحكومة فوصل الى بغداد وفد من اربعة اشخاص برئاسة جلال الطالباني وهذا الامر هو الذي دفع الرئيس عبدالسلام عارف الى القول في الاول من نيسان "ان العصاة في شمال العراق قد تفرقوا شيعاً واحزاباً.. واذا شاءت ارادة الله ستزيل آخر اثار العصيان الكردي في الايام القليلة القادمة".

وبعد مصرع الرئيس عبدالسلام عارف وتولي اخيه عبدالرحمن عارف الرئاسة ادلى بتصريحات لحل القضية الكردية، سبقت الاشارة اليها، وقد دعا الملا مصطفى الرئيس الجديد الى وضع حد للحرب المستمرة منذ خمس سنين وبدأ المفاوضات للاعتراف باستقلال كردستان الذاتي ضمن الجمهورية العراقية[3]. وادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات مسهبة الى مجلة روز اليوسف القاهرية اشار فيها الى ان الحكومة بذلت جهودها الايجابية البناءة، وفي اجتماع سبق ان تم في مدينة رانية يوم ٢ تموز ١٩٦٤ حضره الملا مصطفى البارزاني عرضت الحكومة مشروعاً يوضح الحقوق القومية الكردية ويتلخص في عدة نقاط:

١ــ ان الدستور المؤقت يقر الحقوق الكردية ضمن الوحدة العراقية.

٢ــ ان تفاصيل الحقوق القومية توضح نصوصها في مجلس الامة الذي ينتخبه الشعب.

٣ــ تقرر الحكومة ان تكون الدراسة باللغة الكردية حتى السنة الثالثة المتوسطة في المناطق التي يسكنها الاكراد.. وباللغة العربية لمن يرغب منهم.

---

[1] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٣/٢.

[2] المصدر نفسه، ١٩٦٦/٣/٩.

[3] جريدة النهار البيروتية،١٩٦٦/٣/١٣.

٤ـ تراعي نسبة المواطنين الاكراد في التعيين في وظائف الوزراء والمحافظين واجهزة الادارة المحلية، وفي اعداد المقبولين في الجامعات والبعثات وفي القوات المسلحة.

٥ـ مساواة الاكراد في كافة الحقوق والامتيازات والواجبات اسوة ببقية المواطنين.

٦ـ تعمير المنطقة الشمالية ورصد الاموال اللازمة واطلاق سراح جميع المعتقلين في قضايا الشمال.

وقد ايد الملا مصطفى هذا المشروع،ووقع بإمضائه على نسخة منه كما ذكر الرئيس عبدالرحمن عارف، لكنه لم يلتزم ومن معه بالاتفاق، "وعادوا الى عمليات القنص والسلب وتهديد الامنين".

وارجع عبدالرحمن عارف سبب ذلك الى اسباب شخصية بحتة وليست مسائل عامة، وقال ان زعامات المتمردين يحملها على تصرفاتها عاملان:

الاول: عشائري وما ينبع منه من حب للمشيخة والسيطرة دون رادع وهذا ما يسلكه البارزاني.

والثاني: طيش الشباب الذي تغذي فيه النزعات الانفصالية التي يتقبلها دون وعي او نضج لاستغلالهم للحصول على مكاسب فردية[1].

بدأ البزاز بالتحرك لحل القضية الكردية بعد تأليفه لوزارته الثانية فأصدر في ٢٦نيسان ١٩٦٦ امراً بالغاء ابعاد اربعة من الزعماء الاكراد كانوا قد وضعوا قيد الاقامة الجبرية في كربلاء، وهم العميد المتقاعد فؤاد عارف، الوزير الاسبق، واللواء المتقاعد عبدالفتاح الشالي، عضو محكمة الشعب الملغاة، والعقيدين المتقاعدين رشيد جودة وعبدالرحمن المفتي[2]. واستقبل البزاز الرجال الاربعة واكد لهم ان الحكومة تنظر الى الجميع من عرب واكراد بعين المساواة.

وضمن ندوة الاربعاء التلفزيونية يوم ١٥ حزيران كشف البزاز النقاب بأن حكومته تعمل على اعداد مشروع كامل ستذيعه في المستقبل القريب لحل قضية الاكراد في شمال العراق، وقال: "اننا قطعنا تقريباً نصف الطريق وان قسماً كبيراً من

---

[1] مجلة روز اليوسف القاهرية،١٩٦٦/٤/٢٥.

[2] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٤/٢٥.

الاكراد استجاب لهذه النداءات". واشار الى ان المشروع يقوم على اساس الاعتراف بحقوق الاكراد ومنحهم ادارة لامركزية مع الاعتراف بلغتهم وتراثهم القومي. وقال: "اننا مستعدون الى الاعتراف بالقومية الكردية وبحقوق مواطنينا الاكراد القومية كاملة غير منقوصة، اننا اخوة في هذا الوطن". واضاف قائلاً: "ان الوضع في شمال الوطن ما لم يتم عن طريق الصفاء والتسوية المعقولة والاعتراف الكامل بالحقوق المتقابلة لا يمكن أن ينتهي نهائياً.. اذا ما علمنا ان وراء الحدود اناس لا يريدون لهذه البلاد امناً ولا استقراراً، اناس يريدون ان يستغلوا الحرب بين الاخ واخيه، اناس قامت مصالحهم على تشتيت هذا القطر الواحد، اناس يطمحون ببعض اراضيه وبعض ثرواته وبعض مياهه."[1]. وقد رحبت الصحافة العراقية بهذه التصريحات، ونشرت جريدة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعنوان "الاخوة العربية الكردية اقوى من المؤامرات والفتن" اشارت فيه الى ان الاخوة العربية الكردية في كل مراحل الكفاح الوطني في العراق هدفاً رئيسياً لمؤامرات المستعمرين واعداء الوطن[2].

وكتبت جريدة صوت العرب مقالاً بعنوان "ارفعوا اكفكم بالدعاء" قالت فيه: "فارفعوا جميعاً اكفكم نحو السماء واهتفوا بصوت واحد وبخشوع.. يا رب وفق المساعي المخلصة.. يا رب احفظ الشمال الحبيب.. استجب دعوة الملايين التواقة الى الامان والسلام. ثم اهتفوا جميعاً واكفكم متجهة الى السماء.. امين.. امين يا رب العالمين"[3] وقالت جريدة المنار "ان الدعوة لأحلال السلم في الشمال ليست مجرد حلم، بل هي هدف طالما بذلت الجهود لتحقيقه.. ولا يخامرنا شك بأن الحكومة ستسعى لوضع الحل السليم للمشكلة موضع التنفيذ بعد ان ادى الجيش واجبه خير اداء"[4]. وكتبت جريدة الاخبار مقالاً بعنوان "بشائر.." قالت فيه: "عودة السلام الى ربوع الشمال الحبيب وعودة العرب والاكراد متحابين في هذا الوطن الواحد الذي

---

[1] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٦/٣٠

[2] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/١٦.

[3] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٦/١٦.

[4] جريدة المنار، ١٩٦٦/٦/١٦.

يجمعهم.. وهذه التربة التي هي تربتهم وهم قبل ذلك اخــوة يجمعــهم ديــن واحــد ويجمعهم تراث واحد ومصلحة واحدة"[1].

بدأت المحادثات التمهيدية بأرسال الحكومة وفداً الى الملا مصطفى ضم شـخصيتين كرديتين هما اكرم الجاف وزيد عثمان، وقد ابلغ الملا الوفــد اســتعداده للمحادثــات فشكلت الحكومة وفدا ضم اللواء الركن شاكر محمود شكري وزيــر الدفــاع، وضــم عددا من الشخصيات السياسية والاجتماعية، وهم حسن عبدالرحمن ومحمد صـــالح محمود وكاظم شبر وعلي حيدر سليمان واحسان شيرزاد ونورالدين الواعظ وابراهيم الراوي، والتقى الوفد مع الملا في منطقة كلاله وجرى حوار عــن اهميــة الوحــدة الوطنية وتحقيق السلام في المنطقة، وانكر الملا انه انفصالي ودعا الــى الاســتجابة للمطالب الكردية المشروعة، وتم الاتفاق على ارسال وفد كردي الى بغداد لاســتمرار التشاور. وفي ٢١ حزيران وصل حبيب محمد كريم، سكرتير الحـــزب الديمقراطــي الكردستاني وهو يحمل المطالب التالية:

١ــ العفو الشامل عن الاكراد.

٢ــ تعيين الاكراد حسب نسبتهم في وظائف الدولة المدنية والعسكرية.

٣ــ اعادة المرحلين الاكراد الى اراضيهم.

٤ــ اعادة الجيش العراقي الى مقراته الاعتيادية.

٥ــ حل قضية البيشمركة عن طريق استيعابهم في الجيــش والشــرطة والتعــهد بتسليم الاسلحة الثقيلة.

استمرت الاتصالات بين الحكومة والملا، وفي يوم ٢٤ حزيران اســتقبل الرئيــس عبدالرحمن عارف وفداً كردياً ضم حبيب محمد كريم وعلي عبدالله وصالح اليوســفي ونافذ جلال، وسلم الوفد رسالة من الملا مصطفى قدم فيها التعازي للرئيــس بوفــاة شقيقه، ودعا الملا ان يعم الصفاء والوئام بين الاخــوة العــرب والاكــراد. وشــكر الرئيس الوفد، واكد لهم ان العرب والاكراد اخوة في هذا الوطن ويتمتعــون بنفــس الحقوق وعلى الجميع ان يتكاتفوا ويكونوا يداً واحدة ضد المغرضين، واعلن اسـتعداد الحكومة بتعمير واصلاح ما خربته الحــرب فــي الشــمال ليكــون قبلــة الســواح والمصطافين. وزار الوفد البزاز في مكتبه الذي ابلغ الوفد رغبة الحكومة المخلصــة

---

[1] جريدة الاخبار،١٦/٦/١٩٦٦.

في ايجاد حل للمشكلة القائمة على اساس الاعتراف الكامل بالقومية الكردية في اطار من وحدة الوطن العراقي ووحدة تربته. وسلم الوفد الى البزاز رسالة من الملا مصطفى جاء فيها:

"من دواعي سروري ان يكون لي شرف الكتابة اليكم، ومما شجعني على ذلك تقديري للخطة السليمة التي تسير عليها حكومتكم الرشيدة في معالجة قضايا البلاد الاساسية.

لقد جاءت تصريحاتكم الاخيرة في الندوة التلفزيونية تعبيراً واقعياً مخلصاً عن احاسيس ومشاعر الشعب كافة والتي تهدف الى وضع حد حاسم للأقتتال بين الاخوة على الرغم من العراقيل والعقبات التي يحاول اهل السوء وضعها على الطريق لأحباط المجهودات النبيلة التي تبذلونها بهذا الخصوص"[1].

ولم تفصح الحكومة عما تم الاتفاق عليه، وفي مساء يوم الاربعاء ٢٩ حزيران ١٩٦٦

اذاع البزاز بيانه المنتظر، وهذا نصه:

بيان الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي عن سياسة حكومته في شمال العراق[2]

اسعد الله مساءكم وكل عام وانتم بخير، حيث ان بعد غد سيكون عيد المولد النبوي الشريف وسأكون بعيداً عن الوطن في مهام تخص الوطن فانتهز هذه الفرصة فأتقدم اليكم حيثما كنتم بالتبريك بهذه المناسبة السعيدة وبعد ايها الاخوة وايتها الاخوات لعلكم تذكرون انني في ندوة الاربعاء قبل الاخيرة وعلى وجه الدقة قبل اسبوعين كنت قد تحدثت اليكم في شؤون عامة وتحدثت بصورة خاصة عن الوضع في شمال الوطن، واشرت الى اننا قد بلغنا مرحلة طيبة وصفتها في الندوة السابقة بأنها لا تقل عن نصف الطريق ويسعدني ان اقول في هذا المساء اننا قد قطعنا مراحل اخرى نستحق من اجلها ان نهنئ انفسنا وسأتلو بعد قليل عليكم منهاجاً من

---

[1] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/٢٤.

[2] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٦/٣٠.

اثنتي عشرة مادة توضح سياسة الحكومة ازاء اخواننا في شمال الوطن مع مقدمة موجزة وخاتمة متوسطة الحجم ولكني اعلم علم اليقين انكم تريدونني قبل ان اتلو ما كتبت ان اتحدث اليكم.

وانا معكم ان الحديث غير المكتوب وخاصة ما صدر من القلب ينفذ الى القلب. فاسمحوا لي اذن كعادتي ان استرسل بعض الشيء فأعيد الى ذكرياتكم وان كانت الذكرى غير سارة المآسي التي قاسينا منها في عراقنا الحبيب خلال السنوات الخمس الماضية على اقل تقدير. لقد ذهب ضحية تلك المآسي الالوف وبقي الوف من الارامل واليتامى واصحاب العاهات وذهبت الملايين هدرا ذهبت لا في الانشاء والتعمير والبنيان وانما للاقتتال بين الاخوة فكان من الطبيعي اذن ان نجد طريقنا الى حل تلك المأساة والى ان نشيع في كل ربوع الوطن الامن والدعة والسلام الذي يرجوه المواطنون حيثما كانوا ومهما اختلفت اجناسهم ومعتقداتهم وعلى ذلك فاستطيع ان اقول باننا احرا بأن نهنئ انفسنا حي نستطيع ان ننهي تلك المشكلة ونعيد لتلك الربوع الجميلة نضارتها ونعيد للمواطنين كافة امنهم واستقرارهم واحسب ان اول الذين يجب ان يهنؤا هم افراد جيشنا الباسل من قادة وضباط ومراتب وجنود لقد ابلوا بلاء حسناً وتحملوا العبء الكبير فاذا ما طلب اليهم بعد اليوم ان يقوموا بالجهاد الاكبر جهاد التعمير والانشاء واحلال الامن والسلام واشاعة الطمأنينة وتوزيع العدل والقيام بكل ما يتطلبه الواجب لتحقيق وحدة الوطن فتلك مهمة جديرة بأن يهنؤا من اجلها فاليهم اذن قبل غيرهم ازف التهنئة والتبريك ولكني لن انسى ملايين من ورائهم من امهات واباء وزوجات واخوة واخوات الذين يتطلعون الى اليوم السعيد الذي يعود به اولئك الابطال الى بيوتهم ليستمتعوا كما يستمتع المواطنون بحياة اعتيادية ولينصرفوا بعد ذلك الى ما يجب ان ينصرف الجنود الاشاوس وجنودنا اشاوس شجعان لينصرفوا الى الاعداد الى المرحلة الكبرى في بنيان جيشنا وتحضيره لمعركتنا الكبرى حينما ينادي المنادي لاسترجاع الوطن السليب. فالتهنئة للجيش اولا كما قلت وللملايين العديدة من مواطنينا حينما نزف اليهم بشرى ان الوضع غير الطبيعي سوف ينتهي وهو في طريق الانتهاء في تلك البقاع العزيزة علينا من وطننا الحبيب.

ان المواد التي سأتلوها واضحة كل الوضوح ولكنني اعلم عن يقين بأن فريقاً من الناس لن يفهموها على وجهها الصحيح فمن الخير اذن ان اتبسط في توضيح بعض

معالمها قبل تلاوتها. سيقول قائل فقد قال البعض هذا وارجو ان لا يقولوه بعد اليوم حينما يستمعوا الى البيان بنصه الكامل ان هناك استسلاماً واود ان اؤكد لهم مخلصاً بأن هذا اللفظ غير وارد اصلاً، لاننا لا نتحارب مع عدو فالاكراد اخواننا ومواطنونا واننا لم نستسلم وانما نرجع الى ما امر الله به، ان نرجع الى السلم فإن جنحوا للسلم فاجنح لها، فحينما يظهر اخواننا ومواطنونا رغبة صادقة وانا لا اشك في صدق رغبتهم يجب علينا من جانبنا ان نستجيب لان العنف ليس غاية وانما هو وسيلة لغاية، الغاية الاساسية هي الحفاظ على وحدة هذا الوطن والحفاظ على كرامته واشاعة العدل بين مواطنيه كافة وهذا سيتحقق كله دونما تفريط بحق أحد او جهة ولذلك فهذه الدعوات الخضوع او الاستسلام او التساهل او ما شاكل ذلك غير واردة اصلاً على اني لا اكره لفظة تساهل لان التساهل من شيمة الكريم وخاصة اذا كان التساهل مع الاخ وابن العم والقريب فنحن نسلم بالواقع ونسلم بالمعقول ونسلم بكل مطلب شرعي من دونما تعنت ولا اصرار على الالفاظ والصيغ ودونما اتهام للاخرين والتشكيك بهم ليس في ذلك ضير لانك لا تستطيع ان توجد البيئة الصالحة لنجاح هذه المهمة الشاقة العظيمة الا اذا اشعنا الطمأنينة واشعنا الامن واشعنا روح الثقة بين المواطنين فالتسامح في محله خدمة لمصلحة الوطن وخاصة كما قلت قبل قليل اذا كان ذلك في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن وفي سبيل اقامة حياة فاضلة للمواطنين كافة.

ونقطة اخرى اود ان اؤكد عليها وهي واضحة كل الوضوح من البيان الذي سأتلوه ليس هناك انفصال ولا ما يشبه الانفصال ولا ما يمهد الى الانفصال واود ان اقول لكم وانا واثق ان الذي روى لي القصة التالية كان مخلصاً في روايته ومن رويت عنه القصة كان مخلصاً تعبيره قال احد زعماء الاكراد المهمين لو فرضت علينا سياسة الانفصال لحاربنا من اجل الوحدة فنحن لا نريد انفصالاً فعلام اذن نشيع الفاظاً وتعابير لم يطالب بها احد وهو راغب او هم على الاصح راغبون بالعيش مواطنين ككل المواطنين اذا ما حفظت حقوقهم وكرامتهم وقوميتهم. قد يقول قائل وقد قالها فريق من مواطنينا غفر الله لهم من المتشددين المتزمتين قالوا ان الاعتراف بالقوميات والقومية الكردية على وجه التخصيص مخالفاً للدين؟ وانا اتساءل لماذا يكون الاعتراف بالقومية مخالفاً للدين؟ او لم يقل سبحانه وتعالى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم. الم يجعلنا شعوباً وقبائل

وامماً اختلفت الواننا والسنتنا ولكننا لا نتفاضل لاختلاف السنتنا والواننا وعناصرنا وانما نتفاوت بالفضل والخير الذي نقدمه للانسانية.

فالاعتراف بالقومية ما دامت غير استعلائية وليس هناك قومية استعلائية لا القومية العربية التي نعتز بها وندعو اليها ولا القومية الكردية التي يطالب بها اخواننا الاكراد قومية عدوانية او عنصرية ولكن الله خلقنا عرباً واكراداً وخلق شعوباً وامماً اخرى فمن الخير لنا ان نعترف بالواقع وان يحترم بعضنا بعضاً وان نسعى في هذه الديار في هذا الوطن الواحد لنعمره كما خلقنا الله في هذه الدنيا واستخلفنا لنعمرها لا لان نتحارب وان نتفاخر باجناس وعناصر واصول وكلنا من آدم وآدم من تراب. ان اكرمكم عند الله اتقاكم. بهذه الروح المتسامية لا يمكن ان تكون القومية والاعتراف بالقوميات مدعاة انشقاق او مدعاة اختلاف او مدعاة ابتعاد عن روح الاسلام السامية التي نعتز بها ونعتقد انها تؤلف بيننا وبين اخواننا الاكراد وغير الاكراد من الشعوب والامم العديدة الاخرى. فالذين يشيعون مثل هذه الافكار انما يتصورون ان الدعوات القومية يراد بها استعلاء عنصرياً وابتعاداً عن روح الاسلام السامية وانا اقولها وقد قلتها من قبل في مؤلفاتي وفي خطبي ومحاضراتي بأن القومية العربية وكذلك القومية الكردية كما افهمها ليست عنصرية وليست استعلائية وانما هي نزعة في جوهرها انسانية نزعة غيرية حين يكون الانسان انانياً يعني بنفسه وحينما يكون غيرنا يفكر بالذين تجمعه واياهم جوامع من لغة وثقافة وحضارة ومصالح فالاهتمام ببني قومه فضيلة وليست رذيلة وعلى هذا اقولهابملء شفتي دونما تردد وعلى الرغم من الانتقاد الذي يوجهه بعض اخواننا ان الاعتراف بالقومية الكردية وحقوق الاكراد ليس مطلباً عادلاً فقط بل هو بهذا المعنى انساني بل هو بهذا المعنى عامل مهم لتحقيق وحدة شعبنا ونحن احوج ما نكون لهذه الوحدة.

لا اريد ان اخرج في ندوتي هذا اليوم عن اطار هذا الموضوع الحيوي الذي اشغلنا طويلاً، اشغل المسؤولين على كل المستويات من السيد رئيس الجمهورية الذي بذل قصارى جهده لنصل الى الحل المقبول من كل الاطراف المعنية ومن الوزارة ككل ومني كرئيس للوزارة ومن عشرات من اخواننا من كبار الموظفين ومن المواطنين الذين لم يكونوا مسؤولين ولكنهم قدموا جهداً مشكوراً ومن حقهم علي ولا احسب انهم يطالبونني بذكر اسمائهم فقد عملوا ذلك في سبيل الوطن اقول من حقهم علي ان اشيد بجهدهم المخلص وان اشكرهم نيابة عن الشعب كله لما قاموا به من جليل

الاعمال في خلق البيئة المناسبة وما لقي البعض منهم من عناء السفر لتحقيق الالتقاءات وانا اعترف لكم ان التقاءات قد حدثت واتصالات واجتماعات ومشاورات ولكن شيئاً واحداً لم يحدث ما كنا نتفاوض بالمعنى القانوني الدقيق لاننا كنا اخوة نتكلم في اطار من وحدة وطن وكنا من حيث الجوهر وفي الغايات البعيدة كلنا نسعى للهدف الواحد واود مرة ثانية ان اشكر اولئك الجنود المجهولين الذين قاموا بتلك المساعي الحميدة وساعدونا للوصول الى الغاية التي توصلنا اليها والتي بلورناها في المنهاج المكون من اثنتي عشرة مادة والذي سأتلوه بعد قليل.

والنقطة الاخرى التي قد تثير بعض الشكوك، يتساءل البعض وما هي الضمانات؟ جرت من قبل محاولات ولكن الامر لم يتبلور ونعلم ذلك جيداً ولكني اعتقد مخلصاً بأننا في هذه المرة وسلاحنا الاول اخلاصنا ورغبتنا الصادقة من جانبنا ان ننهي المشكلة بصورة جذرية اقول اننا في هذه المرة نعتقد بأننا سنوفق بأذن الله وتسديده لوضع ستار كثيف على الماضي ومآسيه وهناك عوامل شتى تدعوني الى هذا التفاؤل ولست في معرض تحليلها ولكن شيئاً واحدا اود ان اقوله هو ان خلق جو من الثقة والتحدث الى الناس بلغة المعقول وبلغة المنطق دونما تحامل ودونما اتهامات ومحاولة ادراك مشاكل الغير ادراكاً صميمياً مخلصاً عنصر مهم في الوصول الى النتائج الحسنة التي وصلنا اليها اقول هذا تمهيداً لما سأتلوه والله اسال كما سأكرر هذه الدعوة ثانية ان يحقق الامال الجسام التي ينتظرها هذا الشعب وتنتظرها الامة وتنتظرها كثير من الشعوب الصديقة لوضع حد نهائي للمأساة التي بقيت تنزف الدم الكثير ولابد لنا من وقت طويل حتى نستطيع ان نواسي الجروح وان نضمدها ولابد لنا من طاقات هائلة حتى نستطيع ان نفتح صفحة جديدة صفحة كريمة للمواطنين كافة.

ان هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع غير الطبيعي في انحاء من شمال الوطن وسيراً وراء ما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف عند تشكيل الوزارة في الحفاظ على وحدة التربة العراقية وتحقيق الوحدة الوطنية وتأكيداً للروابط الوثيقة القائمة فعلاً بين العرب والاكراد والتي تدعوهما للعمل الحثيث المخلص لخير وطنهما المشترك تعلن المنهاج التالي وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصاً وروحاً بأسرع وقت مستطاع.

اولاً: قد اعترفت الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت عند تعديله وهي مستعدة لتأكيد هذا المعنى وزيادته جلاء في الدستور الدائم بحيث يصبح من الواضح اقرار القومية الكردية وحقوق الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما العرب والاكراد وبحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية.

ثانياً: والحكومة على استعداد لاعطاء هذه الحقيقة وجودها الفعلي في قانون المحافظات ـ الذي هو في طريقه الى التشريع ـ على اساس من اللامركزية بأن يكون لكل لواء ولكل قضاء ولكل ناحية شخصية معنوية معترف بها. ولكل من هذه الوحدات الادارية مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بها بما في ذلك امور التربية والتعليم والصحة وكل ما له صلة بالشؤون المحلية والبلدية حسبما فصله القانون المذكور.

كما ان القانون المذكور يمكن من اجراء التعديل في حدود الوحدات الادارية كما يمكن من انشاء وحدات ادارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة.

ثالثاً: وطبيعي ان الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبية سكانها اكرادا. وتكون لغة التعليم ـ مع العربية ـ في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية.

رابعاً: ان هذه الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح. وسيمثل الاكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي. وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات.

خامساً: وطبيعي ان يشارك الاكراد اخوانهم العرب في كافة الوظائف العامة بنسبة سكانهم بما في ذلك الوزارات والوظائف الادارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية دون الاخلال بمبدأ الكفاءة.

سادساً: وسيكون هناك عدد من طلاب البعثات والزمالات والمنح الدراسية في مختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الاكراد يرسلون للتخصص في خارج البلاد دون الاخلال الكلي بالكفاءة وحاجة القطر.

كما ستزيد جامعة بغداد من اهتمامها بدراسة اللغة الكردية وادابها وتراثها الفكري والحضاري وتسعى الجامعة لفتح فرع لها في الشمال عند توافر الامكانيات.

سابعاً: سيصبح من طبيعة الاشياء ان يكون ـ الموظفون المحليون ـ في الالوية والاقضية والنواحي الكردية من الاكراد ما توفر العدد المطلوب منهم. ولن يصار الى غيرهم الا بمقدار ما تقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها.

ثامناً: سيرافق الحياة النيابية انشاء بعض التنظيمات السياسية وتمكين الصحافة من التعبير عن رغبات الشعب وستسمح الحكومة للاكراد بذلك في الحدود التي يرسمها القانون وستكون الصحافة السياسية والادبية في المناطق الكردية باللغة الكردية او اللغة العربية او بهما معاً حسب طلب ذوي العلاقة.

تاسعاً: أـ عندما تنتهي اعمال العنف يصدر العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال او كانت لهم صلة بها بما فيهم جميع من صدرت بحقهم احكام بسبب الاعمال المذكورة او صلتهم بها او احتجزت حرياتهم.

ب ـ يعود جميع الموظفين والمستخدمين من الاكراد المفصولين الى اعمالهم السابقة كما يؤمن الملاك اللازم لهم ويلاحظ انصافهم.

جـ ـ تسعى الحكومة لاعادة جميع العمال الاكراد المفصولين الى اعمالهم السابقة بكل طاقاتها.

عاشراً: على منتسبي القوات المسلحة البدء في العودة الى وحداتهم فور صدور هذا البيان على ان يتم ذلك كله خلال مدة اقصاها ـ شهران ـ وسيعامل العائدون بالرفق ويصدر العفو عنهم.

أـ فمن كان منتسباً الى الجيش عليه ان يعود الى الجيش بسلاحه.

ب ـ ومن كان منتسباً الى الشرطة عليه ان يعود الى الشرطة بسلاحه.

جـ ـ اما الاخرون ممن حملوا السلاح فيعتبرون هيئة تابعة الى الحكومة التي عليها ان تعمل على عودتهم الى الحياة الطبيعية. والى ان يتم ذلك فالحكومة مسؤولة عن اعاشتهم. وعلى كل من يتم تحوله منهم الى الحياة الطبيعية اعطاء كافة معداتهم واسلحتهم واعتدتهم وتجهيزاتهم الى الحكومة ويجري ذلك كله حسب خطة مدروسة من جميع ذوي العلاقة.

د ـ وطبيعي ان يعود الفرسان الى اماكنهم بعد احلال الامن ويجري استعادة الاسلحة منهم حسب خطة مدروسة.

احد عشر: وغني عن القول ان الاموال التي تبذل اليوم في مقاومة العنف وكذلك الاموال التي تصرف فيما لا طائل تحته ستصرف في اعمار الشمال وستؤلف

هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية من العراق تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة من الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الانمائيــــة فــي المنطقــة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته ادارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والتبــوغ في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الادارية التــي يكــون غالبية سكانها من الاكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومناهج التعليم باللغة الكردية.

وستحاول الحكومة بكل طاقاتها تعويض كل، المتضررين تعويضاً عادلاً يمكنهم من العودة الى حياة منتجة تابعة للاسهام في النهوض في اقتصاديات البلاد وازدهارهــــا والعيش بأمن وسلام.

كما ان الحكومة لاعتبارات وطنية وانسانية ستعنى بكل الارامــل واليتــامى وذوي العاهات الذين كانوا من ضحايا اعمال العنف في شمال الوطن، وستنشئ بالتعاون مع الهيئات المختصة الملاجئ ومعاهد التأهيل اللازمة بأسرع وقت مستطاع.

ثاني عشر: تسعى الحكومة في توطين كل الافراد والجماعات الذيــن نزحــوا او هجروا من مناطقهم وسيكون الاصل في هذا العودة الى الوضع الطبيعي القديــم مــع العلم بأن ما سيكون لازماً للدولة السيطرة عليه فيما بعد للمنفعــة العامــة يجــب ان يقترن حسب احكام القانون بتعويض سريع عادل.

وليكن معلوماً لمواطنينا الكرام جميعاً من اقصى شمال الوطن الى اقصى جنوبه ان الحكومة ــ والحكومة وحدها ــ هي المسؤولة عن امن البلاد الداخلي والخــــارجي. وان لها من جيشها الشجاع وقواتها المسلحة النظامية المخلصة ما يمكنها مــن اداء واجبها المقدس هذا. وانها عازمة على اعادة الحياة المدنية الهادئة لانحــاء الوطــن العزيز كافة كما انها راغبة باخلاص وتقدير تام لتبعاتها في اشاعة العــدل وســيادة القانون بروح المساواة التامة بين المواطنين جميعاً دونما تمايز. والمرجو بعد ذلــك من المواطنين من ابناء الوطن عامة ومن اخواننا الاكراد خاصة ان يعينوها باخلاص على اداء واجبها الخطير هذا. وهي تعلم عن يقين بأن اعلان هــذا المنــهاج اليــوم مهما سمت المبادئ التي جاء بها ليس اكثر من بداية البداية وان نجاحه التام يتوقف ــ بالدرجة الاولى على تعاون المواطنين الصادق وهذا التعاون لا يمكن ان يتم علــى الوجه الامثل الا حين تشيع روح الود ويسود مبدأ الاخلاص التام بين المواطنين كافة وبينهم وبين حكومتهم. واني لانتهز هذه الفرصة السعيدة فأهيب باخواني المواطنيــن

من رسميين وغير رسميين من عسكريين ومدنيين من عشائريين وسكان مدن وقرى ممن كانوا يحملون السلاح الى الامس القريب او ممن اثروا السكينة ممن كانوا يقاومون الحكومة او يؤيدونها اهيب بهم جميعاً بأن يدركوا ان الوقت قد حان لان نصبح من جديد اخوة في هذا الوطن متحابين ولمآسي الماضي ناسين ولخير يومه وغده بجد عاملين ومن اجل رفاهيته واستقراره وتقدمه ووحدته متفانين. اهيب بهم جميعاً لكي يعقدوا العزم الاكيد على ان نحيا حياة حرة كريمة اخوة سواء في كل الحقوق والواجبات مستقبلين الذكرى الثامنة لثورة الرابع عشر من تموز في هذا العام بروح جديدة لنحقق الغاية المثلى التي قامت من اجلها تلك الثورة واعني بها تحقيق حياة افضل للمواطنين كافة والسير بالبلاد قدماً الى مراقي الفلاح.

ولنرجو بعد ذلك ان يكون منهاجنا هذا اسهاماً جدياً للأسراع في اقامة حياة نيابية تمهد لوضع الدستور الدائم وتشييد صرح مجتمع العدالة والكفاية والاستقرار. واني لعلى يقين من ان نجاحنا في تحقيق وحدة هذا الوطن ـ وحدة قائمة على الاعتراف الكامل بالحقوق القومية لمواطنيه ـ سيفتح صفحات جديدة امام العراقيين كافة وتمهد افضل تمهيد لان نعيش في وطننا الواحد بأمن واستقرار ولفتح صفحات جديدة لكل الذين يحبون عراقهم العزيز ويودون مخلصين ان يعيشوا فيه امنين متعاونين راغبين باخلاص ان يسدلوا ستاراً على الماضي ومآسيه ويفتحوا صفحات نيرة تبشر بغد مشرق وحياة عزيزة سعيدة.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

هذه اخواني وأخواتي مواطني الكرام سياستنا ازاء اخواننا ومواطنينا في شمال الوطن العزيز ولولا خشية ان اتهم بالتفاؤل الزائد لقلت لكم بأن هناك تباشير واسعة في الافق ستسمعونها وستسمعونها من السنة ذوي العلاقة انفسهم. اقول لولا ذلك لقلت لكم بأن هناك دلائل قاطعة على الامر سائر في وطننا الى ما نحب وان الاخوة الشجعان وان اختلفت جبهاتهم سيعودون اليوم وبعد اليوم ابناء وطن واحد متحابين متجاوبين عاملين في سبيل وحدة هذا الوطن وسعادة بنيه.

اقول لكم ايها المواطنون اننا مؤمنون بأذن الله وتسديده وتيسيره وهديه مقبلون على عهد زاهر يبشر بأن المآسي وعهدها قد ولى وولى الى غير ما رجعة وانكم كما قلت تستمعون في مساء هذا اليوم وغداً التأييد من كل الذين يعنيهم الامر ممن عملوا واظهروا رغبة مخلصة في التعاون وممن لهم شأنهم وممن رضوا وادركوا

ان الوقت قد حان كما قلت من قبل لان نضع ستارا كثيفاً على الماضي ومآسيه ولـــو كان لابد لي ان اضيف شيئاً اقول ان الافتخار بهذا لن يكون لي. انه للوطن كله. انـــه لكل المخلصين الذين عملوا. واذا فشلت هذه السياسة لا سمح الله فسأتحمل واتحمـل وحدي مغبتها وعذري في ذلك ان مثلي مثل المجتهد اذا اصاب له حسنتان، حســـنة الاجتهاد وحسنة الاصابة، وان اخطأ فله حسنة الاجتهاد، ولكن يقيني بالله عظيم وان خلوص النية والارادة الطيبة التي اصدر عنها ويصدر عنها زملائي وتصـــدر عنـــها الحكومة كفيلة بأن يتجاوب معها المخلصون جميعاً واننا سنحقق مـــا نريـــد واننـــا سنسير بعد ذلك قدماً لفتح آفاق جديدة للمواطنين كافة ونعيـــد الاســـتقرار والامـــن ونحقق المعنى الادق للثورية التي تعني الرفاه والتقدم والحرية والكرامة للمواطنيـــن جميعاً ومرة اخرى ارفع يدي الى السماء وارجو الله مخلصاً ان يعيننا على اداء هـذه الرسالة الكبرى وان يوفقنا وان يسدد خطانا وان يلهمنا الحكمة ومن يؤتى الحكمـــة فقد اوتي خيرا كثيرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد انتهاء البزاز من القاء بيانه تلا حبيب عبدالرحيم رحماني، الممثل الشـخصي للملا مصطفى نص برقية التأييد التي ارسلها الملا الى الحكومة العراقيـــة. وقـــررت الحكومة العراقية تشكيل لجنة دائمة تضم ممثلين من الاكراد والحكومة للعمل علـــى اعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية في شمال العراق. وفي الوقـــت نفســـه اشـــارت الانباء الصحفية الى ان جموعاً عديدة من الاكراد بدأت تتدفق على المخافر العراقيـــة في المدن والقرى الشمالية لتسليم اسلحتها، وسمحت الحكومة لمراســـلي الصحـــف ووكالات الانباء العربية والاجنبية لزيارة المنطقة[1].

وقام اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزيـــر الدفـــاع، بزيـــارة الـــى المنطقـــة الشمالية، فوصل اربيل في ١١ تموز والقى كلمة في المواطنين اشار فيـــها الـــى ان الحكومة استهدفت من سياستها المعلنة في بيان رئيس الوزراء انهاء اقتتال الاخـــوة وحل المشكلة، التي كانت مستعصية وتوجيه الجهود والاموال لاعمار وانعاش العراق كافة وليس المنطقة الشمالية فقط، واعلن بأن الحكومة قد باشـــرت فعـــلاً بتشـــكيل اللجان الرئيسية والفرعية للأشراف على تطبيق هذه السياســـة[2]. وقـــرر مجـــلس

---

[1] جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/٤.

[2] المصدر نفسه، ١٩٦٦/٧/١٢.

الوزراء تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار كخطوة اولى لتعمير المنطقة الشمالية[١]. وبدأت الحكومة بدراسة احتياجات المنطقة، مـــن المشـــاريع العمرانيـــة والصحيـــة والثقافية وغير ذلك[٢].

وطبقاً لما ورد في بيان ٢٩ حزيران اصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العـــام عن القائمين بحوادث الشمال، وذلك في ٢٨ تموز ١٩٦٦ وهذا نصه:

نص قانون العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال في العراق[٣]

بأسم الشعب،

رئاسة الجمهورية،

استناداً الى احكام المادة ــ ٤٤ــ من الدستور المؤقت وبناء علـــى مـــا عرضـــه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء صدر القانون الاتي:

١ــ يعفى عفواً عاماً جميع الاشخاص من الجرائم المرتكبة بسبب حوادث الشـــمال من تاريخ ٦١/٩/١٠ الى تاريخ ١٩٦٦/٧/١ سواء من قام بها او اشترك او ســـاعد او حرض او سهل القيام باي عمل اثناءها او كون اتفاقاً جنائياً او بث روح الشـــقاق والتمرد ومن جميع الجرائم الاخرى مما لها مساس بالحوادث المذكورة المنصـــوص عليها في القوانين والتعويض المدني عن اموال الحكومـــة الناشـــئ عـــن الجرائـــم المذكورة.

٢ــ يعفى عفواً عاماً المحكومون من قبل المحاكم المدنيـــة والمجـــالس العرفيـــة والمحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة والخاصة والمعاقبون بالعقوبات الانضباطيـــة والتأديبية والعقوبات المسلكية الاخرى المشمولون بحكم الفقـــرة ــ ١ــ مـــن هـــذه المادة من جميع الاحكام والقرارات الصادرة بحقهم وتعتبر ملغاة. ويشـــمل الاعفـــاء العقوبات الاصلية والتبعية والتعويض المحكوم به للحكومـــة ســـواء اكتســـبت تلـــك الاحكام والقرارات الدرجة القطعية او لم تكتسبها. ولا يجوز لمن شملهم هذا الاعفـــاء من موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها وجميع منتسبي القوات المســـلحة الذيـــن

---

[١] المصدر نفسه، ١٩٦٦/٧/١٣.

[٢] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/٢٠.

[٣] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/٢٩.

انتهت خدمتهم بأي شكل كان خلال الفترة وبسبب الحوادث المذكورة تقاضى رواتبهم ولا يصرف لهم ما يستحقونه من الحقوق التقاعدية او الاستحقاق في الضمان الاجتماعي او صناديق الاحتياط او اية مكافآت أخرى الا من تاريخ تسليم انفسهم للسلطات الحكومية.

٢ـ لا يمنع العفو من اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن الاسلحة والاعتدة والتجهيزات بحق الاشخاص الذين لم يسلموا ما بحيازتهم منها عيناً او قيمة ولا تتخذ الاجراءات القانونية عن فقدهم الملابس.

المادة الثانية:

١ـ يكون البت في شمول المتهمين بأحكام هذا القانون من غير المحكوم عليهم من اختصاص حكام التحقيق حسب اختصاصهم ان لم تكن القضايا محالة على المحاكم ومن اختصاص المحاكم المحالة اليها تلك القضايا ان كانت هذه القضايا قد احيلت عليها ولم يصدر حكم نهائي بعد ويكون قرار حاكم التحقيق والمحكمة المذكورة قابلاً لطرق الطعن القانونية حسب احكام القوانين.

٢ ـ يتبع في قضايا المحكومين والمشمولين بأحكام هذا القانون ما يلي:

أـ تشكل بقرار من وزير العدل هيئة تدقيق او اكثر من ثلاثة حكام من الصنف الاول او الثاني من صنوف الحكام.

ب ـ تنعقد هذه الهيئة برئاسة اقدم الحكام وتختص بتدقيق ما يحيله اليها المدعي العام من تلقاء نفسه او بناء على طلب المحكوم عليه في القضايا المحكوم فيها من قبل المجالس العرفية او المحاكم العسكرية او محكمة امن الدولة او الخاصة خلال الفترة من ١٠ـ٩ـ٦١ لغاية نفاذ هذا القانون.

٣ـ على الهيئة اذا تبين لها ان القضية مشمولة باحكام هذا القانون ان تصدر قرارها بذلك وتقرر اطلاق سراح المحكوم عليه من السجن حالاً ان لم يكن موقوفاً او مسجوناً عن قضية اخرى او تقرر عدم شمول القضية بأحكام هذا القانون.

٤ـ تصدر الهيئة قراراتها بالاكثرية وتنفذ بعد اكتسابها الدرجة القطعية.

٥ـ لكل من المدعي العام او المحكوم عليه الطعن في قرار الهيئة بطريق التمييز لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار.

٦ـ لا يجوز لذوي العلاقة او المدعي العام تقديم أي طلب الى الهيئة او احالة اية قضية اليها بعد مضي ثلاثة اشهر من تنفيذ هذا القانون وعلى الهيئة ان تنتهي من

تدقيق كافة القضايا المحالة اليها خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذه ولرئيس الـــوزراء تمديد أي من المدتين المذكورتين اذا رأى ضرورة لذلك او بناء على اقـــتراح وزيـــر العدل.

المادة الثالثة:

لا يعمل بالنصوص التي تتعارض صراحة او دلالة مع احكام هذا القانون.

المادة الرابعة:

يلغى قانون العفو العام عن القائمين بحركة التمرد في الشـــمال رقـــم ١٦ لســـنة ١٩٦٤ من ١٠ ــ١ــ١٩٦١ الى ١٠ ــ٢ــ١٩٦٤ وتعديلاته وتبقى القرارات والاحكام الصادرة وبموجب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ نافذة الا ما تعارض منها مع احكـــام هذا القانون.

المادة الخامسة:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريـــدة الرســـمية ويطبـــق بحـــق الذيـــن يستجيبون لبيان الحكومة الصادر في ٢٩ــ٦ــ٦٦ خلال المدة المنصوص عليها فـــي الفقرة العاشرة من البيان المذكور.

المادة السادسة:

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٦. المصادف لليـــوم الثامن والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٦٦.

الاسباب الموجبة:

تنفيذا لمنهاج الحكومة من انهاء الحوادث التي وقعت شمال الوطن وازالة الآثـــار التي ترتبت عليها، ورغبة في اعادة الامور الى وضعها الطبيعـــي فقـــد وجـــد مـــن الضروري اعفاء من قام او ساهم بأي عمل من الاعمال التـــي لـــها علاقـــة بتلـــك الحوادث عفوا عاما وكذلك الاعفاء من العقوبات الانضباطيـــة والتأديبيـــة ولتـــأمين الاغراض المذكورة. فقد شرع هذا القانون.

وقد اوردت صحيفة الجمهورية اول حديث صحفي للملا مصطفى البـــارزاني مـــع وكالة الانباء العراقية بعد وقف القتال في الشمال هذا نصه: [١]

---

[١] جريدة الجمهورية، ١٢/٧/١٩٦٩.

يقول مندوب الوكالة الذي اجرى المقابلة الصحفية مع الملا مصطفى البـارزاني ان البارزاني تحدث في مستهل المقابلة طويلاً عن بدء حركته وكيف استمرت المحاولات التي جرت لانهائها وتحدث عن خلافه مع بعض اعوانه. وقال لي مـن العـار علـى العرب والاكراد معاً ان يتقاتلا هذه الفترة الطويلة رغم روابـط العقيـدة والمصـالح المشتركة والعيش الطويل على تربة واحدة يدين لها الجميع بالولاء والاخلاص.

قلت له ولكنك دعوت الى الانفصال، اجاب انه لم ولن يدعو لذلك وان هذه تهمـة الصقها بنا من لم يكن يرغب في السلام ومن له منافع في استمرار القتال وقد اكـدت ذلك للمسؤولين في كافة الفترات.

قلت اذا كان ذلك صحيحا فما الذي اخر الوصول الى اتفاق! قال ان القائمين علـى الامور آنذاك كانت تنقصهم الثقة ولم يكونوا يتصرفون وفق فـهم واقعـي لمشـاكل البلاد ككل ومشكلة الشمال بالذات كما انهم تأثروا بالشعارات اكثر من تفهمهم لواقـع البلد.

قلت وهل تعتقد ان الحكومة الحالية قد انتبهت الـى اخطـاء السـابق وهـل ان منهاجها الذي اعلن مؤخرا قد حقق الاغراض التي قامت حركتكم من اجلها؟ اجـاب اننا لمسنا من الحكومة فهما واقعيا لمشاكل البلد. ولمسنا كذلك نية صادقـة لانـهاء مشكلة الشمال. وقال ان ثقتنا بالله كبيرة واننا نزن الامـور علـى ضـوء تجاربنـا السابقة. واسترسل ليقول ان الاتفاقات لا قيمة لها اذا بقيت حبراً على ورق المهم ان تترجم الى عمل. وقال اذا طبق هذا المنهاج بشكل كامل فإنه يحقق ما قامت من اجله حركتنا. ان رائدنا الاول هو حقن الدماء واعادة الصفاء والوئام والامن فـي ربـوع المنطقة.

قلت ان ظروف القتال قد ولدت ثارات بينكم وبين العشائر الكردية فكيف سيتسـنى اعادة الامن والسلام بشكل كامل في المنطقة؟ اجاب هناك عقل وتدبير والاصـل هـو الفهم الواعي والشعور بالمسؤولية ان الثارات لم تخلق من جانبنا. وامـر القضـاء عليها موكول بالدرجة الاولى الى الحكومة. ان تطبيق مبدأ سيادة القانون بشكل قوي ملموس واليقظة تجاه من يريد ان يحرك احدا ضد الاخر كفيل بالقضاء علـى هـذه الثارات.

ان المخربين لا يطيب لهم انهاء القتال فهم يعملون على تهيئة الاسباب له فيجـب ان نكون حذرين يقظين تجاه ذلك.

وتحدث البارزاني عن اعمار الشمال فقال ان اثار التخريب واضحة وان الواجب يدعو الى الاسراع بأعمار المنطقة. ان الشمال جميل ورائع وحرام ان لا نستفيد من ذلك.

قلت هل لديك مقترحات للاسراع باعادة اعمار المنطقة. قال ليس لدي مقترحات معينة ولكن يجب ان يوكل الامر الى ايد امينة نزيهة تشعر بالمسؤولية وتقدرها ويكون رائدها الخدمة الصادقة لا المنفعة الخاصة.

واردت ان اتعرف الى اراء البارزاني تجاه كثير من القضايا المطروحة في العراق وفي كثير من الاقطار العربية ودول العالم فقلت له ان الاتجاه في كثير من الدول ينحو نحو الاشتراكية فيكف تنظرون لهذا الموضوع كمبدأ اقتصادي يحقق العدل وتكافؤ الفرص امام المواطنين وقد اجاب ان امر ذلك موكول الى الشعب واننا نرتضي ما يرتضيه دائماً واذا ارتضى الشعب الاشتراكية في أي قالب نتخذها فإننا سنكون بجانبها.

قلت للبارزاني ما رأيكم في الاتحاد الاشتراكي العربي وكيف سيوفق بين هذا التنظيم وتنظيمكم السياسي. قال ان موضوع التنظيمات السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الديمقراطية اننا نطمح في اقامة حياة ديمقراطية كاملة وبحكم برلماني يمثل فيه الشعب بقومياته وفئاته. وقال ان الحياة الديمقراطية هي اسلم نظام للعراق.

واسترسل البارزاني في الحديث في هذا الموضوع فقال اننا نؤمن ايماناً مطلقاً بالشعب وان الشعب يريد امناً ويريد سلاماً وعملاً. لقد شبعنا من الكلام والشعارات وينقصنا العمل.

اننا جميعا عرباً واكراداً مخلصون لهذا البلد ولا نسعى الا الى خيره وما يؤكد في صفوف ابنائه من قيم خيرة تهدف الى الاخوة والمودة والصداقة والعدالة.

قلت للبارزاني ما هو موقفكم من الدعوة للوحدة العربية اجاب ان الوحدة العربية لا تتعارض اطلاقاً ومصالح الاكراد.

وتطرق الحديث الى المؤامرة الاخيرة ووصفها البارزاني بأنها ليست سوى لعب اطفال وانها تنافي العقل والمنطق وقال ان القائمين بها لم يكن رائدهم سوى الحكم فأستعملوا الدبابة. ارادوا الكرسي فاستغلوا الشعارات. انها حركة بدون هدف سوى الحكم.

موقف القوى السياسية من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦

قوبل بيان ٢٩ حزيران بالتأييد من قبل القوى القومية، الموصوفة بالناصرية، ولاسيما بعد ان اعرب الرئيس جمال عبدالناصر في خطاب القاه بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣يوليو عن سروره لحل المشكلة الكردية في شمال العراق، التي كانت تستنزف قوة العراق، وقال: "كنا ننادي دوماً بحل سلمي بين ابناء الوطن الواحد، وقد استطاعت حكومة العراق ان تصل الى اتفاق ينهي الثورة، وهذا عمل تشكر عليه"[١].

واصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً نشر في الصحف البيروتية اعلنت فيه تأييدها لحل القضية الكردية حلاً سليماً، وقال البيان: "ان القيادة القومية.. وهي تؤدي الحل السلمي لمشكلة شمال العراق انما تنظر الى كل اتفاقية تتوقف على تبدل الحكومات ولا تقوم على ركائز مبدئية يؤيدها ويدعمها الشعب على انها محاولة عابرة وليست في مستوى الحل السليم[٢].

واصدرت القيادة القطرية في العراق نشرة داخلية اكدت فيها على اهمية الحل السلمي لمشكلة الاكراد، وتأييد الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية، ودعت الى تشكيل وفد شعبي (يمثل اطراف الجبهة التقدمية) لتوضيح معنى الادارة الذاتية في نطاق الوطن العراقي، والخروج بالحلول اللازمة من اجواء المواثيق السرية والمناورات الدفينة الى صعيد الصراحة والعلاج الجدي[٣].

اما الحزب الشيوعي العراقي الذي استفاد من الاوضاع المضطربة في المنطقة الشمالية وكان يسعى الى "تطوير ــ الثورة الكردية ــ والمساهمة فيها" فقد اعلن تأييده لبيان ٢٩ حزيران، وزاد على ذلك تأييده "حق تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال" وقال "ان حق الانفصال ــ كما قال لينين ــ حق كحق الطلاق بين زوجين ونحن لا نحبذه، ولكننا لا ينبغي ان نقف ضد ممارسته"[٤].

اما كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين، فقد قدم الدعم والارشاد للأكراد، ودعا الى ضرورة منحهم حقوقهم القومية، ضمن وحدة العراق الوطنية،

---

[١] جريدة الاهرام القاهرية،١٩٦٦/٧/٢٣.

[٢] جريدة النهار البيروتية،١٩٦٦/٧/٣١.

[٣] نضال البعث، جـ١٣،ص١٩٣ــ١٩٤.

[٤] سمير عبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية،جـ٤،دار المرصاد، بيروت،ص١٠٠ــ١١٠.

ورأى في ذلك الوسيلة الوحيدة لحل الازمة الكردية، واشار الى ان انعدام الديمقراطية يؤدي حتماً الى ظهور المشاكل القومية وغيرها، لان كل قومية تلجأ الى اساليب اخرى لتحقيق ذاتها والمحافظة على كيانها، وفي مقدمة تلك الاساليب "التعصب الشوفيني"[1].

وقوبل بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بالتأييد والارتياح، داخلياً وعربياً وعالمياً. واعلن الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية ان البيان سيكون فاتحة للتعاون بين كافة افراد الشعب لأعادة الوحدة الوطنية واستئناف العمل الجدي لتطور البلاد وتقدمها"... بعد ان "نال تأييد جميع افراد الشعب عرباً واكرادا"[2] وهنأ الرئيس المصري جمال عبدالناصر، العراق بصدور هذا البيان، كما سبق ذكره[3]. وبعث العقيد هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة الجزائري، ببرقية تهنئة الى الرئيس عبدالرحمن عارف، كما رحب الاتحاد السوفياتي بالبيان، ونشرت صحيفة ـ البرافدا ـ الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي، مقالا قالت فيه: "ان عودة الوضع الى طبيعته في شمال الوطن العراقي امر يتفق ومصالح الشعب العراقي بجميع فئاته، ويحظى بتأييد اصدقاء العراق المخلصين"[4].

ولأعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة، وصل الى اربيل اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، في ١١ تموز واعلن ان الحكومة مخلصة في تطبيق سياستها الواردة في بيان ٢٩ حزيران، وباشرت فعلاً بتشكيل اللجان الرئيسة والفرعية للأشراف على تطبيق هذه السياسة. واعلن في ١٣ تموز بأن البزاز قد تلقى رسالة شخصية من الملا مصطفى البارزاني يدعوه فيها الى زيارة المنطقة للأطلاع بنفسه على الوضع. في وقت اقر فيه مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار كخطوة اولى لتعمير المنطقة. وكتبت جريدة الجمهورية تعليقاً بعنوان "الدواعي الى تطوير مناطق الشمال اصبحت ملحة بعد عودة الاوضاع الطبيعية" اشارت فيه الى

---

[1] د.محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية١٨٩٧ـ١٩٦٨، بغداد، ١٩٩٧، ص٢٠٠.

[2] جريدة الصفاء البيروتية، ١٩٦٦/٧/١.

[3] جريدة العمل البيروتية، ٢٣، ١٩٦٦/٧.

[4] جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٧/٧.

ضرورة قيام السلطات الادارية في شمال الوطن الى التحري والكشف عن حاجات السكان في مختلف النواحي والقرى، من المشاريع العمرانية والصحية والثقافية وغير ذلك من الضروريات العاجلة بغية تحقيقها في نطاق الخطة التي وضعت لاعمار الشمال واصلاح شؤونه العامة"[١].

محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية (٣٠حزيران١٩٦٦)

لم يرض العسكريون على اعادة تكليف عبدالرحمن البزاز بتأليف الوزارة بعد تولي عبدالرحمن عارف رئاسة الجمهورية. وخلال الاجتماعات التي عقدها الرئيس مع بعض السياسيين والعسكريين في شهر ايار ١٩٦٦ اوضح هؤلاء معارضتهم لوزارة البزاز ووجهوا الانتقادات اللاذعة لها. وقد اشار البزاز في تصريح له لجريدة الفجر الجديد الى بعض ما جرى، وقال "اراد (البعض) ان يستبدل الوزارة وان يحل فلان بدل فلان واضاف يقول "وعلى العموم كان هناك إجماع بين هذه الفئات على تأييد الحكومة في مسيرتها لأجل تحقيق انتخابات نيابية واعادة الحياة الطبيعية الى وضعها الدستوري القويم"[٢].

وكانت مجلة الحرية البيروتية، لسان حركة القوميين العرب التي يتعاطف معها عارف عبدالرزاق ورفاقه، قد كتبت في ٦ حزيران مقالاً بعنوان "حروب داخلية قريبة في الوطن العربي شنت فيه هجوماً عنيفاً جدا على وزارة البزاز، وقالت: "ورغم ان البزاز لا يستند في صراع القوى الراهن في العراق الى اية كتلة عسكرية تستطيع ان تمنحه دعمها وتأييدها، فإنه يقوم الان بتحديات عنيفة لم ينج منها حتى الجيش نفسه. وهو يبشر يومياً في الصحافة والاذاعة والتلفزيون بشعار عودة (الشرعية الديقراطية) ويتحدى العسكريين ويدعو الجيش الى العودة لثكناته، مؤكدا ان الشعب، يقف معه في دعوته (الديمقراطية) وانه لن يخش في سبيل هذه الدعوة اية قوة. هذه اللهجة العنيفة التي يمارس من خلالها البزاز دوره لفتت انظار كل المراقبين بحيث اصبح من المقطوع به ان هناك قوى خفية تقف وراء محاولة (الانقلاب السلمي) وتدعمها بكل طاقاتها. والظاهرة الاخرى التي كانت اكثر لفتاً للنظر هي بقاء البزاز

---

[١] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٧/٢٠.

[٢] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٦/١٦.

حتى الان رئيساً للوزارة، بدعم من اللواء عبدالرحمن عارف، رغم اجماع كل القوى العسكرية والسياسية ذات الصلة والشأن بالوضع العراقي الراهن على المطالبة بأقصائه وتشكيل حكومة جديدة برئاسة غيره". وخلصت المجلة الى القول: "من الواضح ان الصراع في العراق يتزايد الان حرارة ووضوحاً ولا يستبعد المراقبون انفجاره في مدى زمني قصير بحيث تتقابل القوى بكل مصالحها واسلحتها وجهاً لوجه وعلى نحو مصيري حاسم"[1].

ويبدو من هذا المقال ان هناك تحركاً بين الضباط القوميين للأطاحة بوزارة البزاز، وان الاتصالات كانت تجري على قدم وساق، فقد اتصلوا بعارف عبدالرزاق ورفاقه الموجودين في القاهرة لتسهيل امر عودتهم الى العراق بصورة سرية للمشاركة في الانقلاب الذي يخططون له. وقد وصل عارف عبدالرزاق سراً الى بغداد في ٤ حزيران، وبقي يتنقل بين عدة اماكن لجمع المعلومات ووضع خطة الانقلاب، وكان واسطة الاتصال به العقيد الركن عرفان عبدالقادر وجدي الذي يزوده بتفاصيل الموقف السياسي واتصالاته بالعسكريين المقرر اشتراكهم في المحاولة الانقلابية، والذي اخبره بأن هناك خلافات بين هؤلاء، وخاصة العميد الركن محمد مجيد الذي كان يثير مسائل جانبية في اسلوب حكم البلاد والدستور المقترح وتعيين شكل النظام السياسي، والشخصيات المرشحة لتسلم المناصب السياسية والعسكرية، وازاء استمرار هذه الخلافات هدد عارف عبدالرزاق بتسليم نفسه للسلطات الحكومية مما اضطر الكثيرين منهم على التراجع من اثارة الخلافات واستعدادهم للتنفيذ عند أقرار الخطة والاتفاق عليها.

اعتمدت الخطة على السيطرة على قاعد القوة الجوية في الموصل، والتعاون مع القواعد الجوية في كركوك والحبانية، وعلى الدروع في معسكر التاجي، وعلى مرسلات الاذاعة في ابي غريب، ثم الانطلاق للسيطرة على الاذاعة في الصالحية. وحددت ساعة الصفر الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الخميس ٣٠ حزيران، لان ساعات بعد الظهر انسب الاوقات للحركة لنزول اغلب الضباط والجنود، ولانه يوم استلام الرواتب، وليلة عطلة واقتران العطلة بعيد المولد النبوي الشريف. اما الخطة السياسية التي ستعلن بعد نجاح الانقلاب فتنص على الغاء منصب رئيس الجمهورية

---

[1] مجلة الحرية البيروتية، ٦/٦/١٩٦٦.

وايداع سلطاته الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الـــوزراء، وان يعيــن عــدد مــن الاشخاص بمنصب نواب لرئيس الوزراء لكي يتفـــرغ رئيــس الــوزراء لواجباتــه الرئيسة. وان يضم مجلس قيادة الثورة العسكريين الذين يسهمون في التنفيـــذ فقــط وبرتبة لا تقل عن رائد، وان ينتخب رئيسه من قبل الاعضاء، او حسب مـــا يقــرره المجلس نفسه. ولا يتولى عضو المجلس أي منصب آخر في الجيـــش. وان تكــون القوات المسلحة مستقلة تنصرف الى الاعمال التي وجدت من اجلها. ويرأسها قـــائد عام يعاونه ثلاثة رؤساء اركان احدهم للقوات البرية، والاخر للقوة الجوية، والثـــالث للقوة البحرية، ورشح لمنصب القيادة العامة للقوات المسلحة العقيد الركـــن صبحـــي عبدالحميد والى رئاسة اركان القوات البرية العقيد الركن عرفان عبدالقادر وجـــدي، ورئاسة اركان القوة الجوية الرائد الطيار الركن نعمة الدليمي.

وبعد وضع الخطة والبيان الاول للانقلاب غادر عـــارف عبدالـــرزاق بغـــداد الـــى الموصل في ٢٩ حزيران، وفي الساعة الثانية والنصف مـــن بعــد ظـــهر يـــوم ٣٠ حزيران استطاع العميد الركن الطيار عـــارف عبدالـــرزاق والرائـــد الطيـــار ممتـــاز السعدون من دخول القاعدة الجوية بملابسهما العسكرية، واستطاعا اخراج طـــائرتين استقل الاولى ممتاز السعدون، والثانية صباح عبدالقادر،ووصلتا الى بغـــداد حوالـــي الساعة الثالثة، وهو الموعد المحدد لساعة الصفر، وقام ممتاز السعدون بقصف عدة مواقع منها دار الاذاعة في الصالحية، وقطعات الحرس الجمهوري، في وقت قام بـــه صباح عبدالقادر بالاتجاه الى الحبانية واخذ يحوم فوق القاعدة لابلاغ المشتركين فـــي الانقلاب، ومن ثم ذهب الى القاعدة الجوية في كركوك ونزل فيها.

اما القوات البرية في بغداد فقد تحرك المسهمون في الانقلاب في الوقـــت نفســه واستطاعوا السيطرة على معسكر التاجي ومرسلات الاذاعة في ابي غريب، وكان كـل شيء يشير الى احتمال نجاح الانقلاب.

وفي الوقت الذي كان راديو بغداد يذيع نشرة اخبار الساعة الرابعة قطع اذاعته ثـم اذاع البيان رقم (١) وهذا نصه:

"يغلق مطار الموصل والحبانية ويكون قائد الفرقة الرابعة مســـؤولاً عـــن مطـــار الموصل". وقد اذيع البيان عدة مرات ثم اذيع البيان رقم (٢) وهذا نصه:

"بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا ما يلي:

اولاً– منع التجول في كافة انحاء العراق اعتبارا من وقت اذاعة هذا البيان وحتى اشعار آخر.

ثانياً– تغلق المطارات في كافة انحاء العراق وحتى اشعار آخر.

ثالثاً – على القوات المسلحة فتح النار على كل مخالفة.

المجلس الوطني لقيادة الثورة"

ثم وجه المجلس الوطني لقيادة الثورة نداء الى الرئيس عبدالرحمن عارف هذا نصه:–

"نداء الى اللواء عبدالرحمن عارف، نناشدكم اسم الوطنية وحقنا للدماء ان تأمروا قوات الحرس الجمهوري بالانصياع لأوامر مجلس قيادة الثورة، وهو يحكم باسم الدستور ويحافظ على حياتكم لأن الثورة لا تريد الا الخير للجميع، وما عليكم الا الذهاب الى داركم والخلود للسكينة".

وبعد اذاعة هذا النداء توقف الارسال على الموجة التي كان يذيع عليها، وانتقل الى موجة اخرى وبدأ باذاعة بيانات ونداءات، واذيع البيان رقم (٣) وهذا نصه:–

"تلازم كافة القطاعات العسكرية معسكراتها ولا تأخذ اوامرها الا من قبل مجلس قيادة الثورة عدا القطاعات العاملة".

واذيع النداء التالي:

"الى كافة افراد الحرس الجمهوري:

يا اخواننا في السلاح والعقيدة ندعوكم الى عدم مقاومة قوات الثورة لأنها منكم واليكم وان ما يقوم به الجيش هو جهد امتكم وسيسجله التاريخ باحرف من نور، وليست الثورة موجهة ضد الشعب بل لتصفية الارهاب ولمسح الوصمة التي لطخت الجبين من قبل الساسة الذين لم يكفوا عن التنكر لثورة ١٤ تموز واهدافها. اننا نناشدكم ان تنظموا الى قوات الثورة حقناً للدماء .

واذاع الانقلابيون البيان التالي:–

"ابناء الشعب العراقي الكريم:

في هذا اليوم الخالد، وفي ذكرى ثورة العشرين المجيدة، وثب جيشكم الجبار ليزيح الاقنعة التي يحاول نفر من المغرورين الذين لم يعتبروا بالدروس التي لقنها

هذا الشعب في خونة قضيته، تلك الاقنعة التي يحاولون التستر ورائها خلف شعارات الاشتراكية والوحدة.

وفي الوقت الذي يمعنون فيه يوماً بعد يوم في تصفية كل المكاسب التقدمية التي نالها الشعب اثر الكفاح المرير والتضحيات الجسام من اجل ان يعيدوا العراق الى ما كان عليه قبل ثورة ١٤ تموز وفق المخطط المدبر الذي يدبره الاستعمار وعملاؤه في الشرق العربي ليحولوا بين ابنائه ونيل اهدافهم وحقوقهم المشروعة في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في اطار الوحدة والحرية والاشتراكية.

والجيش اذ يتحمل مسؤولياته متمثلاً في مجلس قيادة ثورته سيمارس كافة صلاحيات منصب رئاسة الجمهورية الملغى لحين اصدار التشريعات الخاصة بتوزيع هذه الصلاحيات، والجيش يعاهدكم بعد الله ان يكون مخلصاً للمبادئ التي ضحيتم من اجلها. وستنتصر الثورة على كافة الصعاب بقيادة قواها القومية والتقدمية بصفتها صاحبة المصلحة في التغيير الجذري للمجتمع، والثورة تسعى بجد واخلاص لأستتباب الامن في الداخل. والحفاظ على وحدة تراب الوطن ومعالجة مشكلة الشمال وفق البيان الذي اصدرته الحكومة السابقة مساء الاربعاء الماضي ٢٩ـ٦ـ١٩٦٦ وهي تلتزم بهذا البيان نصاً وروحاً. والثورة تسعى الى اقامة مجتمع يسوده الوفاق وينعم بالحرية، وهي تحرص على رعاية كافة الطبقات من الشعب دون تمييز او تفريق. وستشرع القوانين لحماية العمال والكسبة والفلاحين ورفع مستواهم الصحي والمعاشي، كما تسعى الى تطوير قانون الاصلاح الزراعي تطويراً يتناسب ومتطلبات الحق ولرفع الكفاءة الانتاجية وتطوير الزراعة وفق الاسس العلمية الحديثة. ومجلس قيادة الثورة يعاهدكم بأنه يسعى لازالة الفوارق الاجتماعية ويسعى لموازرة المخلصين من ابناء الشعب للقضاء على الجهل والفقر والمرض.

اما في السياسة العربية فالثورة تلتزم بمقررات مؤتمرات القمة والجامعة العربية وتلتزم باتفاقية القيادة السياسية الموحدة المعقودة بينها وبين الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة. ويسعى مجلس قيادة الثورة الى قيام الوحدة العربية الشاملة مع الدول العربية المقررة، ومع القاهرة بالذات، كما تسعى الثورة لمساندة الحركات التحررية في الاقطار العربية التي مازالت تعاني تسلط الاستعمار عليها، كما تسعى لأعادة الحقوق المغتصبة لعرب فلسطين وبذل الجهد والمال لأعادة هذه لحقوق متضامنة ومتكافئة مع شقيقاتها الدول العربية.

اما في السياسة الخارجية فيعلن مجلس قيادة الثورة تمسك العراق بسياسة عــــدم الانحياز واتباع مبدأ الحياد الايجابي والسعي لحل المشاكل العالمية بالطرق السـلمية، كما تلتزم الثورة بكافة قرارات الامم المتحدة والمعاهدات والمواثيق التي وقعت مـــع الدول الصديقة. وتستنكر حكومة الثورة استخدام الاسلحة النووية والتمييز العنصـوي على كافة انواعه واشكاله.

ايها الشعب الكريم:

ان مجلس قيادة الثورة.. يعلن في بيانه هذا موجز سياسة العراق فـــي المجـــالات المختلفة، يناشد الشعب العراقي الكريم الذي عرف ببطولاته وتضحياته ان يتصـــرف الجميع للعمل النافع ويفتح المجال لحكومتـــه الوطنيـــة للأنصـــراف الـــى اعمالـــها. وستضرب الثورة بشدة وبدون رأفة من يقف في طريقها في هذه الظـــروف الدقيقـــة التي يمر العراق بها. ونحن واثقون بأن الشعب العراقي العظيـــم يقـــدر مســـؤولياته وسيتجاوب مع ثورته بصدق وايمان لما فيه خير الجميع. والسلام عليكم.

المجلس الوطني لقيادة الثورة".

واذاع راديو بغداد بعد ذلك النداءات التالية:

"ايها الشعب العربي الكريم. ايها الشعب العراقي الباسل. ايها الجيش الذي شـــهدت له بطاح العراق وساحات فلسطين لبسالته وشجاعته.

لقد ثار جيشكم ايها الشعب الكريم ملبياً رغباتكم ومنفـــذاً طلبـــاتكم وهـــو ملـــتزم بسياسة العراق التحررية وسياسة الابتعاد عن الاحلاف وعدم الانحياز.

وعليه فإن مجلس قيادة الثورة يبارك هذا الجيش الجبار الذي دك صـــروح الغـــدر واقام الحرية في ثورة ١٤ تموز و١٤ رمضان وثورة الشواف في الموصل البطلـــــة وثورة ١٨ تشرين .

وبعد ذلك اذاع الراديو هذا النداء:

"نداء الى كافة ضباط وجنود لواء الحافظ: يا اخواننا في الســـلاح ندعوكـــم بعـــدم مقاومة الثورة لأنها منكم واليكم اننا نناشدكم ان تنظموا الى قوات الثورة".

وكان النداء الاخير الذي اذاعه الراديو:ـــ

"ايها الشعب العراقي الكريم:

هذا يوم خالد من ايامنا في التاريخ، هذا يوم يسجل فيه جيشكم الباسل اروع البطولات واية التضحيات التي قدمها ويقدمها على مذبح الحرية والقومية. وهو في الوقت الذي يرابط فيه في جبال الشمال وفي ودياتها وهضابها.

ان الشعب العراقي وهو ينظر اليه بكل احترام واجلال لما قدمه من عظيم التضحيات وكبير الاعمال. الجيش العراقي منذ نشأته كان ولا يزال نجدة للقومية والحرية وقد خاض حرب فلسطين بشجاعة يشهد له بها اعداؤه.

اننا نحيي هذا الجيش الباسل ونحيي بطولاته ولسوف لا ننسى ولن ننسى هذه التضحيات والشعب يثق بهذا الجيش ويعرف له بطولاته وتضحياته في سبيل الاهداف التي امن من اجلها وضحى الكثير من اجلها".

وفي الساعة الرابعة والنصف تقريباً اختفت الموجة التي يذيع عليها راديو بغداد بدون أي اعلان من المذيع، كما اختفت الاذاعة على الموجتين الاخريين المتوسطة ٣٢٠مترا، والقصيرة ٤١متراً، وقبل اختفاء موجات الاذاعة لوحظ ان الاذاعة بدأت باذاعة بعض الاناشيد الوطنية بعد ان كانت تذيع فقرات موسيقية وشعرية، ولوحظ ان راديو بغداد كان يتحول في اذاعته قبل اختفاء موجاته من فقرة الى اخرى بدون تقديم من احد المذيعين كما هي العادة. ويقول فاروق صبري الخطيب الذي كان موجوداً في مرسلات الاذاعة في ابي غريب عن ذلك: "اثناء البث من مرسلات ابي غريب. واذاعتنا البيان، استطاعت المؤسسات الحكومية قطع التيار الكهربائي عن المرسلات بعد ان استمر البث من قبلنا ساعة او اكثر.. كما انها بعد ان قامت الطائرات المؤيدة لنا بقصف الاذاعة لجأت الى التحول الى اذاعة الحرية القريبة من المدائن"[١].

عادت الاذاعة الى البث واعلنت ان "سيادة اللواء عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة" سيذيع بياناً مهماً على الشعب في وقت قريب جداً، وفي الساعة الثامنة مساء اذيع البيان التالي من رئيس الجمهورية:ـ

---

[١] فاروق صبري الخطيب، رسالة الى الباحث،مؤرخة ١/١١/٢٠٠١.

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

اخواني واخواتي

ابناء وطننا العزيز

بينما كان شعبنا الكريم ينعم بالامن والسلام ويطفح البشر على وجوه بنيه جميعا بعد ان تحققت وحدته الوطنية قام نفر صغير من الطامحين المغامرين بحركة رعناء حاولت ان تفسد على الشعب مباهجه واني اطمئن ابناء شعبي الكريم بأن الامن مستقر في كافة انحاء الوطن وان جيشنا الشجاع والقوات المسلحة كافة تقف صفا واحدا ضد هؤلاء الافاقين وسوف يلقون مصيرهم المحتوم ويثبت هذا الشعب من جديد ولاءه لوطنه ورئيسه وحكومته المشروعة والله اسال ان يجنبنا مغبة الفتن ويقي وطننا من كل سوء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم اذاع راديو بغداد بيان الى الشعب العراقي الكريم:

من القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبدالرحمن عارف

تم القاء القبض من قبل قطعات الموصل الباسلة على كل من المجرمين عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وجسام محمد وصباح عبدالقادر وثامر الصالح وهم الزمرة التي سيطرت بعد ظهر امس على مطار الموصل وطيرت بعض الطائرات وقصفت القصر الجمهوري ونتج عن ذلك اثنين من القتلى وستة من الجرحى واتخذت الاجراءات القانونية وما النصر الا من عند الله.

ثم اذاع بيان من السيد رئيس الجمهورية:

تم القاء القبض على كل من: الملازم الاول الطيار انور محمد علي والنقيب الطيار المتقاعد فاروق احمد والملازم عامر عبدالله والملازم عبده الحياني والعميد الركن المتقاعد محمد مجيد والرائد زهير محمود وذلك اثناء هروبهم على طريق الفلوجة.

وبيان من السيد رئيس الجمهورية الى جميع مراكز الحدود ومراكز السيطرة:

اطلب القاء القبض على جميع المشتبه بهم الذين يحاولون الفرار بعد الخطة الرعناء التي قامت بعد ظهر هذا اليوم ٣٠حزيران ١٩٦٦ وارسالهم مخفورين الى قيادة موقع بغداد.

---

[1] البيانات الحكومية منشورة في صحف بغداد، انظر الجمهورية٢/٧/١٩٦٦.

وبيان من رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة اللواء عبدالرحمن محمد عارف:

القي القبض على المغامرين المدونة اسماؤهم ادناه:

صبحي عبدالحميد ومحمد مجيد ونهاد فخري واحمد الحديثي وشهاب احمد وطارق شناوة وعبدالامير الربيعي ورشيد محسن واودعوا التوقيف.

بيان من السيد رئيس الجمهورية اللواء عبدالرحمن محمد عارف:

ايها الشعب الكريم

اخواني وابنائي منتسبي القوات المسلحة الحاقاً ببياناتنا السابقة يسرني ان ازف اليكم البشرى بأن الفتنة الرعناء التي قام بها نفر من الافاكين والمغامرين بعد ظهر هذا اليوم قد قضي عليها نهائيا بجهود ابطال جيش ١٤ تموز المخلصين من ابناء هذا الوطن ولقد تم القبض على مدبريها ومعظم المشتركين فيها واودعوا التوقيف وسيجري التحقيق معهم ومحاسبتهم وفق القانون لينالوا العقاب المناسب جزاء وفاقاً لما كسبت ايديهم وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون. ومرة اخرى نرفع ايدينا في هذه الليلة المباركة ليلة المولد النبوي الشريف الى السماء حامدين الله على ما اولانا من نصر ومن علينا من نعمة. ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكان الراديو قد اذاع بياناً من عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء يعلن فيه فرض منع التجول على بغداد وضواحيها اعتباراً من الساعة الحادية عشرة من ليلة ٣٠حزيران وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.

واذاع الراديو في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل البيان التالي:

"لازال قسم من الضباط والمدنيين المشتركين في المؤامرة هاربين من وجه العدالة، نهيب بابناء الشعب الغيارى كافة الاخبار عن اماكنهم او اية معلومات تتعلق بهم الى اقرب سلطة حكومية او القاء القبض عليهم وتسليمهم للسلطة اعلاه، وبخلاف ذلك وفي حالة ايوائهم او كتم المعلومات الخاصة بهم سيعتبر امثال هؤلاء شركاء لهم في جريمتهم وسيعاقبون بأقسى العقوبات.

العميد الركن المتقاعد عبدالكريم فرحان، العقيد الركن المتقاعد هادي خماس، العقيد الركن المتقاعد عرفان وجدي، العقيد الركن علي حسين جاسم، الرائد رحيم سلمان، النقيب كريم جاسم، العقيد الركن المتقاعد عدنان ايوب صبري، الملازم الاول

صباح علي غالب، الملازم الاول جبار غالب، الملازم الاول جاسم محمد السامرائي، الملازم عبدالواحد نعمة، الملازم مرعي حسن، ومهدي الجايجي، وناظم الشيخ، واحمد الحبوبي، وتكليف عاد الفرعون، وفؤاد الركابي، وعبدالله الركابي، وعدنان الراوي، وعمر عباس البجاري، وهاشم علي محسن، ونوري نجم، والمحامي جلال الهيتي، وعبدالوهاب الكمالي.

واخذ راديو بغداد يذيع برقيات التهنئة والتأييد للرئيس عارف من قادة الفرق والشخصيات البارزة، فأذاع برقية قائد قوات الحرس الجمهوري، ومعاون قائد قوة الميدان وقائد الفرقة الاولى، وقائد الفرقة الخامسة، واحمدحسن البكر، رئيس الوزراء الاسبق ونائب رئيس الجمهورية الاسبق،ومن الشخصيات البعثية القيادية.

واذاع راديو وتلفزيون بغداد خطاباً للرئيس عبدالرحمن عارف بعد ظهر يوم الجمعة ١تموز قال فيه:

"في عصر امس، بينما كان الشعب فرحاً بانتهاء قضية الشمال وتحقيق الوحدة الوطنية ومتهيأً للأحتفال بعيد مولد سيد الكائنات نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وكنت متهيأ لألقاء كلمة في هذا العيد المجيد، ابى هؤلاء الجبناء الا أن يعكروا صفو بلادنا فتمكنوامن اغراء بعض المغرر بهم من ابناء الناكرين للجميل.. لقد تم القضاء على هذه الفتنة العمياء في مهدها وقد ذهب ثمانية من ابطالنا الضباط والجنود شهداء.. وجرح اربعة عشر جندياً".

وعقد عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء مؤتمراً صحفياً يوم ٢ تموز ذكر فيه ان رؤوس المؤامرة تسللوا الى العراق من اماكن عديدة بجوازات سفر مزيفة، وان المتآمرين تركوا بعض الاثر السيء في نفوس العراقيين تجاه قطر عربي شقيق (يعني مصر) هو براء منهم. ودلل على جبن المتآمرين بفرارهم وترك الدبابات التي كانت تحت امرتهم، وسخر البزاز من تفكير الانقلابيين الذين تصوروا ان الانقلابات تنجح لمجرد استطاعتهم اغراء فريق من الضباط وعدد من المتقاعدين والاستيلاء على مدرعات الحكومة بصورة مفاجئة، وقال ان الذي يمكن الانقلابات من النجاح هو سخط الشعب على الحكومة، واضاف: "ويؤسفني ان اقول انه ليس وراء الانقلاب سوى المطامح الشخصية. وانا اعتقد كما قلت قبل قليل المسألة عراقية وعراقية صرفة ومن اناس انانيين ومغامرين".

ونشرت الصحافة العراقية والعربية تفاصيل وافية عن المحاولة الانقلابية، فقد كشفت جريدة العرب البغدادية النقاب عن تعرض الرئيس عبدالرحمن محمد عارف لمحاولة الاغتيال، وذكرت انه لدى دخول الرئيس عارف الى دار الاذاعة في الصالحية ليلقي بياناً على الشعب تظاهر بعض الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب بأنهم من الموالين للنظام القائم وادوا التحية للرئيس ثم ما لبثوا ان فتحوا النيران عليه من اسلحتهم الاوتوماتيكية فقتل سائق سيارته الذي كان يقف الى جانبه وطاشت الرصاصات الباقية ولم تصب الرئيس الذي نجا باعجوبة[1]. وتفاصيل ما حدث في الصالحية في برقية مفوض خفر الصالحية المرقمة ٧٨٩ في٣٠/٦/١٩٦٦، وهذا نصها: "اثر حضوري مستشفى الطوارئ في الساعة ١٠.٣٥ اعلمني طبيب خفر المستشفىبوجود جنديين آخرين مصابين باطلاقات نارية ولدى حضوري الردهة وجدت النائب العريف مجيد محمد رشيد رقم ٨٢١ من مرتبات الحرس الجمهوري ورئيس العرفاء مجيد احمد سائق السيد رئيس الجمهورية وكانا مصابين بعدة اطلاقات نارية في انحاء جسمهما. وتشير التقارير الطبية الى ان حالتهما لا تخلو من الخطورة. وقد تمكنا من تدوين افادتيهما وذكرا انهما قد حضرا الى دار الاذاعة العراقية بمعية السيد رئيس الجمهورية وذلك حوالي الساعة الرابعة عصراً واثر دخول السيد الرئيس الى داخل بناية دار الاذاعة بقي هو وجماعته امام بناية الدار وبعد حوالي خمس دقائق تحركت احدى الدبابات التي كانت واقفة في باب الاذاعة الى ساحة جمال عبدالناصر ووقفت اخرى بجانبها وكانت باتجاه دار الاذاعة واطلقت صلية من جهة مجهولة فحضر احد الضباط وادخلهم الى استعلامات الاذاعة ثم رميت قنبلة على بناية الدار التي اصيبت باضرار جسيمة كما اصيبا بجروح نقلا على اثرها مع النائب العريف دعير العسكري ولا يعرفان شيء آخر..".

ونشرت صحيفة الاهرام القاهرية بيانات الانقلابيين وتفاصيل واسعة ودقيقة نوعما عما جرى اثناء المحاولة الانقلابية. وذكرت ان اربع من الطائرات هبطت في مطار معسكر الرشيد العسكري بقصد السيطرة عليه، ولكنها لم تتمكن من تنفيذ هدفها فاستسلم جميع من فيها لقوات المطار، وقالت بأن العقيد الركن بشير الطالب، قائد

---

[1] جريدة العرب، ٢/٧/١٩٦٦.

الحرس الجمهوري، كان اول من ابلغ الرئيس عارف في منزله بحقيقة مــا يــدور، فأصدر تعليمات هاتفية الى جميع قادة الفرق باغلاق المطارات العسكرية في الموصل وكركوك والحبانية، وقد غادر الرئيس عارف منزله قاصدا الاذاعة لألقاء بيان علــى الشعب، فاعترضته بعض قوات الانقلابيين وفتحت النار على حرسه، واضطــر الــى تغيير طريقه والعودة الى القصر الجمهوري، حيث اشرف من مكتبه بعد ذلــك علــى عمليات احباط الانقلاب. واشارت الى ان العقيد الركن المتقاعد هادي خماس، مديــر الاستخبارات العسكرية السابق. هو الذي تولى بصوته اذاعة بيانات الانقلاب[1].

ونقلت جريدة الحياة البيروتية عن ابراهيم عبدالرحمن الداود، امر فوج الحــرس الجمهوري الثاني، قوله ان خطة قمع الانقلاب اعتمدت على اربع نقاط هي:

١ــ اعتقال المتآمرين وعلى رأسهم عارف عبدالرزاق.

٢ــ احتلال معسكر ابي غريب.

٣ــ ايقاف محطة اذاعة الانقلابيين في ابي غريب.

٤ــ استئناف الارسال الاذاعي واذاعة بيان من قبل الرئيس عارف نفسه.

واضاف الداود قائلا ان الرئيس عارف امره مع الرائد الركن كمال جميــل عبــود، امر فوج الحرس الجمهوري الاول باحتلال معسكر ابي غريب وانه تقدم بعشر ناقلات جنود ومدرعات الى تجمع الدبابات المعادية في ساحة عدن وساحة دمشق القريبــة من المطار المدني(المثنى)، وفي طريقها الى ابي غريب سيطرت على ثلاث دبابــات معادية قرب مدينة الشرطة، ثم التقدم الى معسكر ابــي غريــب والســيطرة عليــه. واضاف قائلا بأن الرئيس عارف امره في الساعة الحادية عشرة ليلا بالتوجــه الــى معسكر الحبانية واحتلاله قبل الصباح لمنع اية محاولة اخرى لاستخدامه. اما الرائــد الركن كمال جميل عبود فقد اوضح بأن قواته تمكنت من السيطرة على (٢٥) دبابــة كانت مهيأة لأسناد الانقلابيين وان قواته استطاعت بعد غــروب الشــمس بتعطيــل الوصول الى منطقة مرسلات ابي غريب، ودخلت المرسلات والقــت القبــض علــى المقدم الركن المتقاعد فاروق صبري الخطيب، معاون مدير الاســتخبارات الاســبق،

---

[1] جريدة الاهرام القاهرية، ١و١٩٦٦/٧/٢.

والرائد منذر سلمان وعدد من الضباط الاخرين. وعادت القوة في الساعة الحادية عشرة الى مبنى الاذاعة في الصالحية وقضت على كل مقاومة للأنقلابيين[1].

اما تفاصيل المحاولة الانقلابية من وجهة نظر القائمين بها، فقد ادلى عارف عبدالرزاق بأقواله امام الهيئة التحقيقية الخاصة، وقال بأنه تسلل من القاهرة الى العراق عن طريق قطاع غزة والاردن[2] ثم الحدود العراقية عن طريق الرمادي فبغداد حيث وصلها بتاريخ ١٩٦٦/٦/٤ وبقي مختفيا يتنقل بين عدة اماكن قضاها في جمع المعلومات والاتصال بالعقيد الركن عرفان عبدالقادر وجدي الذي كان يزوده بالمعلومات التي يحصل عليها اثناء الاجتماعات التي تعقد لمناقشة الموقف السياسي والموقف الداخلي وعلاقة العراق بالاقطار الاخرى من ناحية سياسة العراق الخارجية وكان عارف عبدالرزاق يزود عرفان عبدالقادر بتوجيهاته لاجل تدبير نجاح الانقلاب، ومن ثم كيفية تنظيم جهاز الحكم بعد نجاح الانقلاب. وافاد عارف بأن عرفان عبدالقادر كان يقوم بالاتصال به شخصيا لأخباره عما كان يدور بالاجتماعات والاتصالات مع الافراد المفروض اشتراكهم بالانقلاب وقد اخبره مرارا بأن هناك خلافات بين عدد منهم، وخص بالذكر العميد الركن المتقاعد محمد مجيد الذي كان يثير مسائل جانبية في اسلوب حكم البلاد والدستور وكان يعارض في اقتراح اسماء عدد من نواب، رؤساء الوزارات، علاوة على كون محمد مجيد متردد بطبيعته وحذر في تقديراته وكان عرفان يخبره بتفاصيل هذه الخلافات، مما اضطر عارف بابلاغهم بتسليم نفسه الى السلطات اذا استمروا على هذه الخلافات، وكان تحذيره هذا حاسما بالنسبة الى ازالة كافة الخلافات وداعيا الى التكتل مما اضطر كثيرا منهم الى التراجع عن اثارة الخلافات، وابدى الكثيرون استعدادهم للتنفيذ كجنود عند القرار على تنفيذ الخطة. واضاف عارف بانه قد ابلغ الخطة الى عرفان لتبليغهم بمضمونها فمن شاء فليشترك ومن شاء فليترك، مع العلم بأن عرفان قد اخبره بأن عبدالكريم فرحان سوف لا يشترك معهم قطعا لانه ترك الجلسات التي انعقدت بعد يوم ٢٠حزيران ١٩٦٦".

---

[1] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٧/٢.

[2] يبدو انه لم يرغب في احراج موقف القاهرة فذكر هذا الطريق، وقد تراجع عن هذه الاقوال بعد ذلك.

"وذكر عارف بأن ساعة الصفر وتفاصيل الخطة قد ابلغها الى عرفان لكـــي يبلـــغ القائمين بها في ليلة ٢٩حزيران ١٩٦٦ حيث غادر عارف بغداد قـــاصدا الموصـــل برفقة ممتاز السعدون، واضاف عارف بأنه اتجه في الساعة الثانية والنصف من يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ بسيارة اجرة ومعه ممتاز السعدون وهما في ملابسهما العسكرية الـــى القاعدة الجوية في الموصل وهناك شاهدا الملازم الاول الطيار صباح عبدالقادر مـــن السرب السادس وانظم اليهما. وان اول فعل قام به عارف اتصالـــه بـــالرائد الركـــن الطيار نعمة الدليمي[١] واصدر اليه امرا بأخذ اربع طائرات مســلحة للـــهجوم علـــى بغداد بقصد التهديد لا بقصد القصف، ومن ثم اتجه عارف مع ممتاز وصبـــاح الـــى الاوكار بقصد اخراج الطائراتِ وفعلا هيأت طائرتان من نوع هنتر، وفي هذه الاثنـــاء حضر قائد الفرقة الرابعة يونس عطار باشي الذي حـــاول عرقلـــة الطـــيران، الا ان عارف هدده بالغدارة التي كان يحملها، واقلعت الطائرتان بقيـــادة ممتـــاز الســـعدون وصباح عبدالقادر. وقد ذكر عارف بأن اقلاع هاتين الطائرتين تمثل في اعتقاده بدايـــة ساعة الصفر في حالة عدم اقلاع الطائرات من كركوك. وبعد ذلك امر عارف كل مـــن النقيب الطيار محمد جسام الذي قدم من كركوك بطائرة هليوكوبتر والنقيـــب الطيـــار عادل سليمان امر السرب السادس ان يطيرا بطائرتين وكان الواجب الذي كلفهما بـــه هو الحوم فوق بغداد للتهديد ايضا".

"وذكر عارف عبدالرزاق بأن وزير الدفاع قد اتصل به في الساعة السادسة وطلـب منه ان كانت هناك رسالة يروم تبليغها الى رئيس الجمهورية، فأجابه عارف (خلـــي يسلم وله الامان المطلق على حياته) وبعد هذه المخابرة بخمس دقـــائق اتصـــل بـــه مأمور البدالة مبلغا اياه رسالة من وزير الدفاع يخبره فيها بلزوم الاتصال بـــالفريق طاهر يحيى في داره، وقام عارف بالاتصال بوزير الدفاع مستفسرا منه عن ماهيـــة هذا النداء، وقال له بأن طاهر يحيى اتصل بوزير الدفاع وطلب منه اخباره بوجـــوب الاتصال به، وعندما استفسر عارف من وزير الدفاع عن الموقف اجابه بأنه ســـيء بالنسبة للطرفين، وقال له الوزير ايضا اذا توجد رسالة مهمة انا مستعد ان اخـــاطر بحياتي لغرض ايصالها الى رئيس الجمهورية، فأخبره عارف بأن لا مانع لديه مـــن بقاء رئيس الجمهورية في منصبه، وتشكيل حكومة ائتلافية تمثـــل الخـــط القومـــي،

---

[١] آمر القاعدة الجوية في كركوك.

وكان هذا الطلب استجابة منه لرجاء وزير الدفاع لاجل حقن الدماء وتقليل الخسائر مع العلم بأن الموقف كان في اعتقاد عارف في صالحه حتى ذلك الوقت، كما ابدى عارف استعداده باصدار اوامره الى القطعات بالرجوع الى اماكنها بشرط ان يصدر بيان بواسطة الاذاعة يعلن سقوط الحكومة فوعده وزير الدفاع تبليغ هذه الرسالة ثم يتصل به بعد ذلك".

"واضاف عارف عبدالرزاق بأن رئيس الجمهورية قد اتصل به في الساعة السادسة والنصف مساء قائلا له (عارف شنو هاي) فاجابه (سقط الحكومة واحنا نبطل) فاجابه رئيس الجمهورية (زين زين). ثم تكلم رئيس الجمهورية مع قائد الفرقة. وبعد ذلك اتصل عارف بالفريق طاهر يحيى الذي قال له (حرام ان تتضارب قطعاتنا فيما بينها) فاخبره عارف بالمكالمة التي حصلت بينه وبين رئيس الجمهورية حول اسقاط الحكومة ووعده الفريق طاهر يحيى بأنه سيتصل برئيس الجمهورية ويخبره بالنتيجة. ثم افاد عارف بأنه بقي جالسا في القاعدة الجوية حتى الساعة الثامنة حيث جاء المقدم صديق واخبر قائد الفرقة الرابعة بأن لجنة قد تشكلت في مقر الفرقة وهيأت بعض القطعات لمهاجمة القاعدة والسيطرة عليها، فقال عارف لقائد الفرقة لا داعي للهجوم ودعنا نذهب الى مقر الفرقة سوية، ثم ذكر عارف بأنه اصدر امرا بإقلاع طائرتين قبل ذلك للمرة الثالثة بقيادة ممتاز السعدون ومحمد جسام واخبرهما بالرمي فوق بغداد بالرشاشات فقط".

"وقد اجاب عارف عبدالرزاق على سؤال الهيئة بخصوص الدواعي والاسباب التي دفعت للقيام بهذه الحركة، اجاب في رايه لم يأت الى العراق الا بهدف اتباع سياسة عربية واضحة بصورة جدية والسعي بخطى نحو الوحدة واسباب اخرى سيذكرها في المحكمة، كما نفى عارف انتماءه الى أي حزب سياسي او فئة سياسية. وكذلك بقية الذين اشتركوا معه في الحركة، ثم بين عارف تفاصيل الحركة الانقلابية وكيفية تنفيذها، فذكر بأنها تتلخص بما يلي:ـ

تعتمد الخطة على العناصر الرئيسية الثلاثة وهي القوة الجوية والدروع والاذاعة والاستفادة من عامل المباغتة، وقد بني توقيت الخطة على مناقشة جرت بينه وبين عرفان عبدالقادر حول التفكير بساعة الصفر او تأخيره، وكان رأي عارف انه ما دام هناك قوة جوية ودرع فيجب ان نبكر في استخدامها في الساعات الاولى من النهار الا ان عرفان ابدى سببا مبررا لتأخير ساعة الصفر على اعتبار ان ساعات بعد

الظهر انسب للقيام بالحركة لوجود عدد قليل من المراتب والضباط والاستفادة من ساعات الراحة، خاصة وان يوم الحركة يصادف ليلة عطلة ويوم راتب واقتران عطلة المولد النبوي الشريف بهما، وكان التنفيذ سيجري على الشكل التالي اذا تيسو خمسون ضابطا فأكثر للأستيلاء على معسكر ابي غريب والمرسلات للحصول على موطئ قدم للأنطلاق منها بإتجاه بغداد وفرز قسم من الضباط للسيطرة على الاذاعة والتلفزيون بالصالحية، واذا كان عدد الضباط قليلا فالاستيلاء على معسكر ابي غريب اولا ومن ثم يجري الاستيلاء على الاذاعة بأسرع ما يمكن كخطوة ثانية، وتعطيل اذاعات الحكومة على مرسلات الحرية، ومن ثم التقدم والاحاطة بالقصر بالدروع والقوة الجوية وتهديدهم بالتسليم، وان عارف ترك امر تنفيذ الخطة بتفاصيلها وايكال الواجبات الى الضباط بواسطة العقيد الركن عرفان عبدالقادر .

"واجاب عارف على سؤال الهيئة عن الاجراءات التي ستحصل بعد نجاح الانقلاب فذكر ان هناك قرارا جماعيا على الغاء منصب رئيس الجمهورية وايداع سلطاته الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وان يعين عدد من الاشخاص بمنصب نواب لرئيس الوزراء لكي يتفرغ رئيس الوزراء لواجباته الرئيسية، وان تشكيل مجلس قيادة الثورة يضم العسكريين الذين ساهموا فعلا بالتنفيذ برتبة لا تقل عن منصب رائد، ولا يمارس عضو المجلس أي منصب آخر في الجيش. اما بخصوص تعيين الوزراء فيجب ان يوافق عليهم مجلس قيادة الثورة، الا ان هناك اجماعا قد حصل بان يكون عارف رئيسا لمجلس الوزراء، اما بخصوص منصب رئيس مجلس قيادة الثورة فقد اختلفت وجهات النظر بخصوصه فمنهم من طلب الجمع بين منصب رئيس الوزراء ورئيس المجلس، ومنهم من طلب ان يكون رئيس مجلس قيادة الثورة بالمناوبة، الا ان الرأي السائد كان بعد ان ينتخب الاعضاء وما سيقرره المجلس نفسه بخصوص انتخاب رئيسا له. واضاف عارف بأن رأيه قد انصرف بأن القوات المسلحة يجب ان تكون مستقلة وتنصرف الى اعمالها الرئيسية التي وجدت من اجلها، وان يرأسها قائد عام للقوات المسلحة يعاونه ثلاثة رؤساء اركان احدهم للقوات البرية، والاخر للقوة الجوية، وثالث للقوة البحرية. وكان يدور في خلد عارف ان منصب القيادة العامة للقوات المسلحة توكل الى صبحي عبدالحميد ورئاسة اركان القوة البرية الى عرفان عبدالقادر، ورئاسة اركان القوة الجوية والدفاع الجوي الى الرائد الركن نعمة الدليمي. اما المناصب الاخرى للقوات المسلحة

فقد ترك امر معالجتها الى القائد العام للقوات المسلحة ورؤساء الاركان الذين سيعنون بعد ذلك واضاف عارف ان هذه فكرته لا يعلم بها احد سواه"[١].

واضاف عارف عبدالرزاق معلومات اخرى الى اقواله السابقة في حديثه الى قناة الجزيرة الفضائية، ضمن برنامج "شاهد على العصر" وقال ان شمسي بدران وزير الحربية المصري اتصل به وابلغه ان الجماعة يريدونك في العراق، ثم اتصل به سامي شرف، مدير مكتب الرئيس عبدالناصر، واعطاه (٣٠٠) باون استرليني وابلغه باعطائها الى عبدالامير الربيعي ومقتدر الرويسي لتسهيل سفرهما الى العراق، وانه اعطى لكل منهما مائة باون وسافرا عن طريق بيروت. اما هو فقد اعد له وجماعته جوازات سفر باسماء مزورة، وسافر جوا الى الكويت، وهناك هيأت لهم السفارة المصرية سيارات دبلوماسية لنقلهم الى العراق، فوصل الى بغداد في ٤ حزيران ١٩٦٦. وفي بغداد هيأ لهم المقدم السوري عبدالوهاب الخطيب بيوتا سرية سكنوا فيها، وكان يقوم بتوفير المواد الغذائية، والاتصالات الخارجية. واوضح ان البريطانيين استطاعوا معرفة تحركاتهم بواسطة احد الضباط وابلغوها الى شكري صالح زكي وزير المالية الذي قام بإبلاغها الى عبدالرحمن البزاز، وقام الاخير بإبلاغها الى رئيس الجمهورية بحضور اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، وهو نسيب صبحي عبدالحميد. فأوصل بدوره هذا الخبر الى صبحي الامر الذي ادى الى تأجيل الحركة لمدة ١٢يوما. وشرح ايضا خطة الاستيلاء على المرسلات الاذاعية في ابي غريب، وان عرفان عبدالقادر وصبحي عبدالحميد اقترحا ان تكون ساعة الصفر هي الساعة الثالثة عصرا. واشار الى سيطرة الانقلابيين على ثلاث قواعد جوية، وعلى (٣٢) دبابة في معسكر التاجي والحرس الجمهوري. وارجع سبب فشل الانقلاب الى جبن بعض القادة وتجمعهم في مرسلات الاذاعة في ابي غريب وعدم الاشراف المباشر على تحركات القوات العسكرية. وشرح ما دار بينه وبين الرئيس عبدالرحمن عارف بعد اعتقاله فقال: "دخلنا إحنا تسع ضباط. ومن ضمننا قائد الفرقة.. فدخلت عليه انا وكانت رشاشات موجهة حواليه، ست، سبع

---

[١] نقلنا نص اقوال عارف عبدالرزاق كما وردت في التقرير النهائي في القضية الاولى لحوادث يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ ولم نبدل فيها سوى كلمة المتهم بعارف وابقيت الاخطاء اللغوية الواردة فيه، وفي غيره من التقارير.

رشاشات كلها موجهة علي فدخلت انا لا سلام ولا كلام عليه، وكان هو ينظـــر الـــى المنضدة. وشايل رشاشة وحاططها بين رجليه.. فشال رأسه وقال هذا عارف ليـــش هذا.. ليش؟ قلت له بالمحاكمة تبين.. انا خلقت لوحدة عربية وعشت لسبيلها واموت في سبيلها.. واشار الى اعتقاله ورفاقه وقال انه لم يتعرض لأي ضرب، وانما ضرب ممتاز السعدون بشدة ضربا مبرحا، وكذلك صباح عبدالقادر"[1].

اما ممتاز السعدون فقد اوضح في افادته امام اللجنة التحقيقية "انه ترك القـــاهرة يوم ١٩٦٦/٥/١٨ على طائرة من طائرات الخطوط العربية وبجواز سفره الاعتيـادي العراقي متجها الى الكويت حيث امضى فيها يوما واحدا، واتجه باليوم التالي بسـيارة اجرة الى صفوان تحاشيا المرور في نقطة الجوازات ثم اتجه الى البصرة ومنها الـــى بغداد ونزل في دار قريبه المرحوم عبدالخالق السعدون وبقي فيها حيث اتصـــل بـــه عرفان عبدالقادر ورافقه لغرض الاتصال بالملازم الاول الطيار عبدالصاحب حســـين من السرب العاشر في قاعدة الحبانية وقاده الى دار في مدينة المنصور حيث وجــــد الملازم المذكور هناك وحصلت معه احاديث عامـــة تتعلـــق بشـــؤون القـــاعدة فـــي الحبانية، ثم اعاده عرفان بعد ذلك الى داره في المسبح".

وذكر السعدون "ان عارف عبدالرزاق قد جاء مساء يوم ١٩٦٦/٦/٢٩ وطلـــب ان هيأ ملابسه العسكرية وذهبا سوية الى الموصل، ومن ثم اتجهوا في اليـــوم الثـــاني وفي الساعة الثانية بعد الظهر الى القاعدة الجوية في الموصل ودخلوهـــا وشـــاهدوا الملازم الطيار صباح عبدالقادر فصعد معهم في الســـيارة واتجـــهوا جميعـــا داخـــل الاوكار، وعند رؤية مراتب القاعدة لهم فوجئوا وظهرت الدهشـــة عليـــهم وامرهـــم عارف تحت التهديد لتهيأة طائرتين للأقلاع، صعد الاولى ممتاز الســـعدون والثانيـــة صباح عبدالقادر، وكان الواجب الحوم فوق بغداد ومنها الحوم فوق مرسلات الاذاعـــة في ابي غريب، ومن ثم اتجه الى المنطقة التي قرب قصر بغداد (الزهـــور) وهنـــاك شعر بوجود مدفع ضدالجو يطلق النار على طائرته فأستمر الحوم فوق بغداد حوالـــي العشرين دقيقة عاد بعدها الى الموصل. وكان السعدون قد امر الملازم الاول صبـــاح عبدالقادر بالتوجه الى الحبانية ليحوم فوقها بناء علـــى امـــر عـــارف عبدالـــرزاق. واضاف السعدون بأن عارف عبدالرزاق قد امره بالقيام بعمليات تهديدية، وان اتصال

---

[1] حديث عارف عبدالرزاق في برنامج شاهد على العصر، الحلقة ١١في٢٠٠٢/٣/١٧.

لاسلكي سيتم معه وعليه عدم الاجابة الا بالكلمة الرمزية (فارس) وان ينادي المحطة الارضية بالكلمة الرمزية (صقر) وبعد الساعة الخامسة طلب عارف عبدالرزاق منــه الطيران مرة ثانية مع طيار آخر وترك امر اختيار هذاالطيار له فشاهد النقيب محمــد جسام وطلب منه الطيران، وكانت الطائرتين من نوع هنتر وقد تســاءلنا بر اشــاتها الاربعة وحملتا باربعة صواريخ لكل منهما. وكان الواجب يتضمن الحوم فوق بغــداد فأتجه ممتاز بطائرته فوق منطقة المرسلات في ابي غريب ثم اتجـــه الـــى منطقــة الصالحية واكمل عدة دورات فوق المنطقة، وكان فاتحا جهازي اللاسلكي اللذين كــان مشبكين كل واحدة منها على ذبذبة مختلفة وانه قد سمع من يناديه (فارس) فأجابــه السعدون بكلمة (صقر)، وهما الكلمتان الرمزيتان اللتين زود بهما فأخبره من اتصــل به قائلا بانهم مسيطرين على الوضع وتوجد دبابات عند القصر الجمهوري وبين لـــه المتكلم انهم سينتهزون حلول الظلام للهجوم عليها ومن الافضل الذهـــاب لتـــهديدها خيرا من ان تحدث خسائر، فأجابه السعدون بأنه شاهد الدبابات ولم يبدر منـــها مــا يشير الى الرمي فرد عليه المتكلم قائلا: (لا روح عليها وارميها) فذهب السعدون الى المنطقة التي قصدها وعند مروره فوقها كانت رشاشات ضد الجو تفتح النار بصــورة مركزة، كما شاهد ستة دبابات على الشارع بمحاذاة القصر الجمهوري، كمـــا شـــاهد منطقة مزروعة في الناحية المعاكسة للقصر الجمهوري فاستهدفها ورمــــى عليـــها ثلاثة صواريخ، كما فتح نيران مدافع الطائرة ٣٠٠ملم في المنطقة نفسها. وقد ذكـــر السعدون ردا على سؤال الهيئة التحقيقية بأن عارف عبدالرزاق قد كلفه في الطـــيران الاول الاتصال بسيطرة مطار الرشيد وقد جرى هذا الاتصال بالسيطرة فعلا حيث طلب من ضابط السيطرة ان يبلغ طائرات الميك التي كانت قد هبطت توا في مطار الرشـــيد ان يعيدوا املاء طائراتهم ويستأنفوا الطيران مرة اخرى، فأجابه ضابط السيطرة بأنـــه لا يستطيع الاتصال بهم وانهم اوقفوا طائراتهم بعيدا ولا توجد ســـيارة لاســـتخدامها لاخبارهم بالطلب. هذا وتمكن ممتاز السعدون الهرب من المعتقل مع خمسة معتقليـــن آخرين مساء يوم السبت المصادف ١٩٦٦/١٠/١ ولازالت التعقيبات جاريـــة ضـــده لالقاء القبض عليه".

وافاد المقدم الركن فاروق صبري الخطيب، احد المساهمين في الانقلاب فـــي رده على سؤال وجهه اليه الباحث القول: "عاد اخواني الى العراق عن طريـــق الكويـــت بجوازات سفر مصرية، اما انا فكان لي رأي آخر حيث حصلت من زملاء لـــي فـــي

العراق على جوازين عراقية جديدة غير مستعملة وزورت الجوازين احدهما لي والاخر للملازم حميد. سافرت من القاهرة الى عمان بالجواز المزور. ومنها غادرت عمان بسيارة كبيرة الى بغداد. وفي بغداد ذهبت الى بيت احد اصدقائي، وبعدها تم تجمعنا (اعني اصحابي الضباط الذين كنا لاجئين في القاهرة) واستأجرنا بيتا في منطقة قريبة من ابي غريب، واعاننا على استئجار البيت السيد عبدالوهاب الخطيب، وهو احد الاخوة السوريين الذين كانوا في العراق. وبعد حوالي الشهر من دخولنا العراق استطعنا ان ننظم اتصالاتنا مع جماعتنا من الضباط في مختلف الوحدات وتقررت الحركة على عدد من المحاور هي:ـ

ـ السيطرة على مطار الموصل واقلاع الطائرات منه لضرب مواقع معينة في بغداد وبعدها تهبط الطائرات في مطار معسكر الرشيد حيث سيكون جماعتنا في المطار قد سيطروا على القاعدة.

ـ السيطرة على معسكر التاجي ومنه تنطلق الدبابات.

ـ السيطرة على معسكر ابي غريب والمرسلات.

هذا اضافة الى تعاون مؤيدينا في القطعات المنتشرة في بغداد. وقد تمت كتابة البيان في مساء اليوم الذي سبق التنفيذ، وشارك في صياغته اكثر من رأي. كما ان يوم التنفيذ تم اختياره يوم الخميس بعد الظهر بحيث تكون القطعات خالية من ضباطها ومن معظم مراتبها. وهكذا تم تحركنا بملابس عسكرية اعددناها سلفا. واحتلت مجموعتنا مرسلات ابي غريب وبدأنا نبث البيان الذي كان يلقيه الاخ هادي خماس.

طائراتنا تقصف اهدافها ودباباتنا تتحرك من معسكر التاجي، ونحن سيطرنا على المرسلات وعلى معسكر ابي غريب، ومع هذا فشلت العملية نتيجة الاعداد غير الجيد لها وعدم التنسيق بين عناصرها. فالطائرات التي هبطت في مطار معسكر الرشيد، لم تتحرك العناصر الموالية لنا وتم اسر الطيارين، والدبابات القادمة من التاجي تشتت واجباتها ولم يكن لها اسناد من قطعات ابي غريب.

وهكذا تقدمت قطعات الحرس الجمهوري بأتجاه ابي غريب، وكانت مقاومتنا محدودة وفشلت في المجابهة وهكذا تم اسر كل العناصر الاساسية في منطقة المرسلات في ابي غريب. وجرى اعتقالنا في ثكنات القصر الجمهوري ثم تم نقلنا الى معسكر الوشاش. وفي هذا المعسكر كانت الحراسة مشددة حيث تحيطنا

المدرعات ونقاط الحراسة والدوريات اضافة للأسلاك الشـائكة المحيطـة بـالمعتقل. وخلالها جرت مداولات للهرب واذكر اني فاتحت عارف عبدالرزاق بالموضوع وقلـت له ان هروبك سيجعل القضية بكاملها تاخذ مسارا اخر لكنـه رفـض. وعليـه فقـد هربنا(*) وكان عددنا ستة، اثنين منا سافرا الى القاهرة واثنين تم القبض عليـهما(**)، وبقينا اثنين فاروق صبري الخطيب ورشيد محسن نتنقل من مخبأ لمخبـأ، اسسـنا خلالها الحزب الاشتراكي، الى ان تم العفو عنا مع احداث ٦حزيران ١٩٦٧".

شكلت الحكومة هيئة تحقيقية برئاسة العقيد كمـال احمـد الـراوي، وعضويـة الحاكمين عدنان عطا محمود واكرم الخضار والمقدمين اسماعيل الجميلـي ومـهدي صالح الالوسي والنقيب الحقوقي صفاء عبدالرزاق، وقد وضعت تقريرها النهائي فـي تسعة عشرة صفحة حول قضية السيطرة على القاعدة الجوية في الموصـل. وجـاء فيه القول:

حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ جـاءت سـيارة مدنية للأجرة الى القاعدة الجوية في الموصل وفيها كل من العميد المتقاعد عـارف عبدالرزاق والرائد المتقاعد الطيار ممتاز السعدون بملابسـهما العسـكرية ودخلـوا القاعدة عنوة بعد تهديد افراد الحرس حين كان عارف عبدالرزاق مسـلحا برشاشـة ومسدس، وعند مدخل القاعدة بمسافة قليلة وقرب نادي الضبـاط كـان بانتظارهمـا الملازم الاول الطيار صباح عبدالقادر المنسوب الى السرب السادس فاستقل معـهما السيارة وتوجهوا فورا الى اوكار الطائرات حيث امروا ضباط الصف بتهيأة طائرتين، واستقل الاولى ممتاز السعدون والثانية صباح عبدالقادر. واثناءتقدم الطائرتين علـى مدرج المطار حضر العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة ومعه العقيـد احمد رشيد امر القاعدة الجوية، وفي هذا الاثناء حصلت مشادة كلامية بيـن يونـس عطار باشي وعارف عبدالرزاق بخصوص اقلاع الطائرتين. وقد حاول قـائد الفرقـة منع عارف عبدالرزاق عن تصرفه هذا ووضع سيارته وسيارة نائبة علىالمدرج. ثـم تطور الجدال الى تبادل اطلاق النار بين الطرفين، ومن ثم تمكن عـارف عبدالـرزاق

(*) اعلن عن هروبهم في ١تشرين الثاني١٩٦٦.

(**) هما الرائد الركن عبدالامير الربيعي والرائد الطيار ممتاز السعدون، والاثنان اللذان سافرا الـى القاهرة وهما النقيب مبدر سلمان والملازم حميد علي.

من السيطرة على الموقف وسحب العوارض التي كانت امام الطــائرات وكــان مــن نتيجة تبادل اطلاق النار ان اصيبت احدى الطائرات باطلاقة في زجاجتــها الاماميــة. وفعلا حلقت الطائرتان في الجو متجهة الى بغداد الاولى بقيادة ممتاز السعدون حيــث وصلها حوالي الساعة الثالثة. وكان هذا الموعد بمثابة ساعة الصفــر لتنبيــه بقيــة المشتركين في المؤامرة بالنسبة الى بغداد، وكانت الطائرة الثانيــة بقيــادة صبــاح عبدالقادر قد اتجهت الى الحبانية واخذت تحوم فوق المعسكر معلنــة هــي الاخــرى ابتداء ساعة الصفر بالنسبة الى المشتركين في المؤامرة للســيطرة علــى معســكر الحبانية وقد قام ممتاز السعدون اثناء تحليقه فوق بغداد بقصف عدة مواقع منــها دار الاذاعة اللاسلكية في الصالحية حيث وجه اليها بعض الاطلاقات من مدفــع الطــائرة الرشاش، ومن ثم اتجه الى القصر الجمــهوري فقــام بقصــف قطعــات الحــرس الجمهوري بالصواريخ وتسبب بقتل بعض افراد الجيش وحرق ثمانية سيارات لــوري نوع (كاز٦٣) وحرق مستودع الادوات الفنية (مستودع امر مفرزة التصليح) وغيرها من الاضرار التي ورد تفاصيلها في محاضر الكشف والمجالس التحقيقية التي شكلت لهذا الغرض وبينت فيها الاضرار والخسائر بصورة تفصيلية. وبعد ان اكمل المتــهم ممتاز السعدون مهمته عاد ثانية الى القاعدة الجوية في الموصل بينما اتجه المــلازم صباح عبدالقادر الى القاعدة الجوية في كركوك ونزل فيها بالنظر لنفاذ البنزين. ومن ثم هيأت له طائرة من نوع اليوشن ونقل الى الموصل. وبعد ذلك حضرت طائرة مــن نوع هليوكوبتر قادمة من كركوك يقودها الملازم ساطع عبدالــرزاق ومعــه النقيــب الطيار محمد جسام الجبوري الذي ذهب عند نزوله في مطار الموصل الــى عــارف عبدالرزاق واجتمع به حيث امره بالتوجه مع النقيب الطيار عادل سليمان امر السرب السادس بالطيران مرة ثانية على بغداد وبالفعل اقلعت الطائرتان في حوالي الســاعة الرابعة وقامت هاتان الطائرتان بالحوم فوق بغداد دون ان تقوما بالقصف وعادتا الى القاعدة الجوية في الموصل، ومن ثم قيام طائرتان من نوع هوكرهنتر، وامر عارف عبدالرزاق كل من ممتاز السعدون ومحمد جسام الجبوري بالاغارة على بغداد مــرة ثالثة، كانت هاتان الطائرتان محملتان بالصواريخ في كل طائرة ستة صواريخ واقلعتــا في حوالي الساعة السادسة وقامت بقصف القصر الجمهوري وكتيبة دبابات الحــرس الجمهوري وغيرها من المواقع وتسببت بمقتل بعض القوات المسلحة، على ما هــو مفصل بعد ذلك باسماء الذين قتلوا والذين اصيبوا باصابات مختلفة، وبعــد انتــهاء

القصف عادت الطائرتان الى مطار الموصل، وبعد اجراء مداولات بين المتآمرين وغموض الموقف في بغداد شعروا بأن حركتهم قد باءت بالفشل واقتيدوا الى مقر الفرقة الرابعة في معسكر الغزلاني وتم توقيفهم. هذا فيما يخص حركة الطائرات من السرب السادس وقصفها بغداد".

"تعود فنذكر بأن عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وصباح عبدالقادر كانوا قد حضروا الى الموصل في يوم ١٨حزيران والتجأوا في دار اللاجئ السوري محمد رفيق خوا بعد اتفاق مسبق مع المقدم السوري الهارب عبدالوهاب الخطيب الذي قام بالاتصالات وهيأ لهم هذه الدار حيث اتخذت مقرا لأتصالاته واجتماعاته حيث تردد كل من قائد الفرقة الرابعة يونس عطار باشي والمقدم الصيدلي امين كركجي وتداولوا فيما بينهم برسم خطة احتلال القاعدة الجوية وعدم تعرض الفرقة الرابعة لهم بشخص قائدها. وقد تبين من سير التحقيق بان عارف عبدالرزاق قد عاد الى بغداد لوحده لغرض المداولة مع بقية المتآمرين في بغداد والاتفاق معهم على ساعة الصفر، وبعد ان تم له ذلك عاد الى الموصل ثانية مساء يوم ١٩٦٦/٦/٢٩. وفي حوالي الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس هيأ اللاجئ السوري الهارب محمد رفيق خوا سيارة اجرة من داره لنقل عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون الى القاعدة الجوية. وبعد ان وصل الى علم الفرقة الرابعة وصول عارف عبدالرزاق وسيطرته على القاعدة الجوية اخذ الضباط المنسوبين الى الفرقة الرابعة يتوافدون الواحد تلو الاخر، وعلموا بوجود القائد في القاعدة الجوية، وكان رئيس اركان الفرقة العقيد الركن عبدالكريم شنداله قد اتصل بالقائد عدة مرات مستفسرا عن سبب وجوده هنالك حيث قد تبادر الى الفرقة ابتداء ان القائد محتجز ومغلوب على امره. الا ان الاتصالات التلفونية المتكررة مع القائد من قبل كبار ضباط الفرقة بين لهم يونس عطار باشي بأنه مسيطر على الموقف وان وجوده في القاعدة حرص على عدم اقلاع الطائرات واقناع عارف عبدالرزاق بالتي هي احسن، وقد طلب منه هؤلاء الضباط بالحضور الى مقر الفرقة لكي يقوم بواجبه ان كان كما يدعي مسيطر على الموقف وغير محتجز، وكان القائد يوعدهم بأنه سيحضر بعد قليل، ولما يأس كبار ضباط الفرقة من عدم حضوره ولاحتمال تواطئه مع عارف عبدالرزاق لا سيما بعد الاتصالات التلفونية التي حصلت مع وزير الدفاع ورئيس الجمهورية الذي بلغهم بأن القائد يونس عطار باشي يعتبر محالا على التقاعد وعلى اقدم ضابط في الفرقة تسلم

منصبه لغرض القيام بالتصدي للحركة، ومن ثم اقترحوا تشكيل لجنة قوامها العميد خليل جاسم امر الجحفل الخفيف، ورئيس اركان الفرقة العقيد الركن عبدالكريم شندالة، ومتصرف لواء الموصل سعيد الشيخ، والعميد كنعان الملاح امر موقع الموصل، فقد وافق السيد رئيس الجمهورية على هذا الاجراء واعتبرت هذه اللجنة قائمة مقام قائد الفرقة واخذت على عاتقها اصدار الاوامر منها للأستعداد لتهيئة القوة الكافية لاحتلال المطار والقبض على المتآمرين. وفي هذه الاثناء حضر العقيد احمد رشيد امر القاعدة الجوية الى مقر الفرقة الرابعة واخبر المجتمعين هناك بالموقف وطلب منهم عدم استعمال القوة نظرا لأن المتآمرين يرغبون بتسليم انفسهم دون مقاومة نظرا لكونهم قد شعروا بفشل حركتهم. وقد طلبت اللجنة المشرفة على الفرقة من العقيد احمد رشيد ان يصطحب معه المقدم صديق اسماعيل معاون مدير ميرة الفرقة، وطلبوا من المقدم المذكور ان يبلغ عارف عبدالرزاق وجماعته بوجوب استسلامهم خلال خمس عشرة دقيقة وبخلافه فإن القوة قد تحركت وسوف تفتح النار عليهم بعد مضي فترة الانذار. وقد تم بالفعل ذهابهما الى القاعدة الجوية، وابلغ المقدم صديق اسماعيل عارف عبدالرزاق مضمون الانذار، وقد استفسر عارف عن الجهة التي اصدرته فاجابه المقدم صديق باسمائهم فأجابه عارف (سأعلقهم غدا صباحا) وبعد مداولات واجتماعات حصلت بين المتآمرين وقناعتهم بأن حركتهم قد باءت بالفشل استقر رايهم على تسليم انفسهم واستقلوا السيارات متجهين الى مقر الفرقة الرابعة فجرى توقيفهم وتجريدهم من السلاح، وفي صباح يوم ١٩٦٦/٧/١ تم تسفيرهم مخفورين الى بغداد".

وشكلت دائرة الاركان العامة هيئة تحقيقية اخرى باشرت اعمالها في مقر القاعدة الجوية في الموصل في ١٩٦٦/٧/٢، وقدمت التقرير النهائي التالي عما جرى في الموصل:ـ

"التقرير النهائي

بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠ قامت طائرات من القاعدة الجوية في الموصل بقصف القصر الجمهوري في بغداد ودار الاذاعة وادى ذلك الى ازهاق ارواح وتخريب في العاصمة وتمكنت الحكومة الوطنية من القضاء على هذه المؤامرة ببضع ساعات.

ونظرا لاقلاع الطائرات من القاعدة الجوية في الموصل فقد قررت دائرة الاركـــــان العامة تشكيل هيئة تحقيقية كما مبين في محضر التحقيق وباشرت الهيئـــة اعمالـــها بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ في مقر القاعدة الجوية في الموصل وانهت اعمالـــــها بتـــاريخ ١٩٦٦/٧/١٤ وبنتجية التحقيق تبين ما يلي:ـــ

١ـــ راجع افادات الشهود والمتهمين المشار اليهم في الفهرست من صحيفـــة (١) الى(٣٦٧) ومخطط القاعدة في الاضبارة المرفقة طيا.

٢ـــ أ ـــ ظهر انه بتاريخ ١٨/١و١٩/٦/١٩٦٦ دخل عميد الجو الركن المتقـــاعد الهارب عارف عبدالرزاق والرائد الركن الطيار المتقاعد الهارب ممتاز السعدون الـــى مدينة الموصل خفية وسكنا في دار ـــ اللاجئ السوري محمد رفيق جوا (من جماعـــة حميد السراج) الواقعة في محلة الدركزاية في الجانب الايسر والقريبـــة مـــن جـــامع النبي يونس ومعاونة كل من اللاجئ السوري جابر ابراهيم يعقوب ومحمـــود احمـــد عبدالرحمن (لاجئ سوري ايضا) اللـــذان يســكنان بنفـس الـــدار واخفــوا عـــارف عبدالرزاق عن انظار السلطة وقيامهم بنقل المعلومات المتعلقة بالمؤامرة التي نظمت من قبل عارف عبدالرزاق ورفاقه في تنفيذ مؤامرتهم وشاركهم فـــي ذلـك اللاجـئ السوري المقدم الهارب حاليا عبدالوهاب الخطيب الذي جاء من بغـــداد الـــى مدينـــة الموصل واجتمع بعارف عبدالرزاق في الدار المذكورة.

ب ـــ في الفترة بين ١٨ـــ٢٧/٦/١٩٦٦ كان يتردد المقدم الصيدلي الهارب حاليـــا امين كركجي الى نفس الدار ويجتمع مع عارف عبدالرزاق.

ج ـــ تأيد ان العميد الركن المتقاعد يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة ســـابقا قد زار عارف عبدالرزاق ليلا في نفس الدار المذكورة وقبل تنفيـــذ المؤامـــرة مـــع اشخاص اخرين لم تعرف هوياتهم.

د ـــ سافر عارف عبدالرزاق الى بغـــداد بتـــاريخ ١٩٦٦/٦/٢٧ الســـاعة ٤,٣٠ ويظهر ان سفره كان لغرض توقيت تنفيذ المؤامرة مع زملائه في بغداد وعاد بتـاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩ والتجأ الى نفس الدار.

هـــ ـــ ثبت ان الملازم الاول الطيار صباح عبدالقـــادر المنســوب الـــى الســـرب السادس والمستخدم في قيادة القوة الجوية في بغداد قد زار القاعدة الجوية بالســـاعة ١٢,٠٠ من يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ واستفسر من ضابط خفر حركات القـــاعدة المـــلازم الطيار جودت النقيب عن التلفونات واستخدامها والغرض منها كمـــا استفســـر مـــن

مراقب السرايا السادس ر.ع. سرب سالم علي عن طائرات الهنتر العائدة للسرب وهل – مجهزة بالصواريخ ومسلحة وعن وقودها مستغلا بذلك سبق اشتغاله بالسرب السادس وبعدها اخبر ر.ع. سرب سالم علي آمر السرب النقيب الطيار عادل سليمان عن الاسئلة والتي وجهت اليه من قبل م.اول طيار صباح عبدالقادر وما ساوره من شكوك عن هذه الاسئلة ولكن امر السرب لم يعر أي اهتمام مما يدل على علمه بالمؤامرة كما ان م.اول صباح خرج من القاعدة لغرض التمويه وانتظار عارف عبدالرزاق بالقرب من الباب النظامي للقاعدة.

٣– حوالي الساعة ١٤,١٥ خرج كل من عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون مرتدين الملابس العسكرية من دار اللاجئ السوري الهارب محمد رفيق خوا حمل الاول رشاشة مغلفة بجريدة والاثنين حاملون مسدساتهم الشخصية بعد ان هيأ لهم اللاجئ السوري جابر ابراهيم يعقوب سيارة تاكسي لنقلهم الى القاعدة الجوية في الموصل وحوالي الساعة ١٤,٣٠ وصلت السيارة الى الباب النظامي للقاعدة الجوية فاوقفها الحرس للاستفسار عن هوية الداخلين فوقفت وعند مشاهدة الحارس لهم ادى التحية العسكرية وذهب لاحضار ضابط خفر الاستعلامات (ن.ض.لاسلكي سالم فتحي) في الغرفة المقابلة لغرفة الحرس في الباب النظامي وعلى اثر ذهاب الحارس للاخبار امر عارف عبدالرزاق السائق بالاستمرار بالمسير فتحركت السيارة وعلى بعد ١٠٠ ياردة من الباب النظامي داخل القاعدة كان م.اول صباح عبدالقادر ينتظر فوقفت السيارة وركب معهم وتوجهوا الى الاوكار.

٤– وفي منطقة الاوكار وكما موضح في المخطط المرفق ترجل عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون وصباح عبدالقادر وصرفوا السائق ثم توجهوا الى وكر السرب السادس (الذي سبق ان كان عارف عبدالرزاق امرا له كما ان ممتاز السعدون سبق ان كان آمرا لنفس السرب قبل هروبه الى القاهرة وان م.اول صباح عبدالقادر ينتسب لنفس السرب ومستخدم في قيادة القوة الجوية في بغداد) (مما يدل على وجود التواطئ بين المتآمرين المار ذكرهم ومعظم منتسبي السرب السادس مسبقا) حيث اخذوا يتلقون اوامر عارف عبدالرزاق وممتاز السعدون برحابة صدر وينفذوها بهمة وسرعة حيث تمكنوا من تهيئة طائرتين باسلحتها وتم اقلاعها بفترة وجيزة لا تزيد على نصف ساعة.

٥- وفي اثر دخول عارف عبدالرزاق الى القاعدة الجوية اخبر نائب الضابط سالم فتحي (ضابط خفر الاستعلامات) امر القاعدة الجوية العقيد الطيار احمد رشيد بدخول ضباط احدهم برتبة عميد دون ان يستجيبوا لاوامر الحرس وقد اتصل امر القاعدة بضابط الخفر (الملازم الطيار سمير محمد رزوقي) وطلب منه معرفة الداخلين كما حضر بنفسه الى القاعدة لقرب داره منها. وعند مشاهدته عارف عبدالرزاق اتصل بضابط السيطرة الملازم المسيطر عبدالغفور عبد الرحيم وامره باخراج سيارات الحريق على المدرج لعرقلة الطيران وعدم السماح للطائرات - بالاقلاع وقد نفذ ذلك الضابط فعلا ولكن عارف عبدالرزاق اعاد السيارات بتهديده سواقي السيارات باستعمال رشاشته ضدهم في حالة عدم التنفيذ، وخرج في الحال وذهب الى دار قائد الفرقة العميد المتقاعد يونس عطار باشي ثم عادوا سوية من الباب الخلفي للقاعدة قبل اقلاع الطائرات.

٦- عند وصولهم الى خط الطيران ومشاهدتهما الطائرتين متهيئتين للطيران اوعز بوقوف سيارتيهما امام الطائرتين لمنع طيرانهما كما حضر في تلك الاثناء العقيد يوسف كشمولة على اثر مخابرة القاعدة له واصبح الثلاثة امام الطائرتين.

استعمل عارف عبدالرزاق سلاحه واطلق من غدارته بضعة اطلاقات مما ادى الى هروب قائد الفرقة والعقيد احمد والعقيد يوسف من امامه والاختفاء خلف البراميل على اثر ذلك اوعز قائد الفرقة الى ر.ع.و محمد مطر المرافق له بالرمي على عارف عبدالرزاق وفعلا اطلق عدة اطلاقات اصابت احداها الزجاجة الامامية للطائرة التي يركبها ممتاز السعدون.

وكان في الطائرتين كل من ممتاز السعدون وصباح عبدالقادر ومهيئين للاقلاع وقد اقلعا بعد هروب سائقي السيارتين الواقفتين امامهما وكان ذلك حوالي الساعة ١٥,٥٠.

٧- بعد اقلاع الطائرات جرت مناوشات كلامية بين عارف عبدالرزاق وقائد الفرقة وهما يقتربان من بعضهما وقد حاول كل من قائد الفرقة ويوسف كشمولة وامر القاعدة تهدئة عارف عبدالرزاق وتم لهم ذلك حيث تمكنوا من اخذ غدارته منه برضاه واجلسوه في الخيمة القريبة من خط الطيران والمخصصة للحرس وبعد فترة تقرب من العشر دقائق توجهوا جميعا الى برج السيطرة وصعدوا الى البرج وكان

هناك الملازم المسيطر عبدالغفور عبدالرحيم والنائب الضابط اللاسلكي هاشم يحيى فامروا النائب الضابط بترك غرفة السيطرة وبقوا فيها ما يقارب (٣٠) دقيقة.

جرت في غرفة السيطرة مناقشة بين قائد الفرقة وعارف عبدالرزاق حول المؤامرة وطلب عارف عبد الرزاق من قائد الفرقة فتح الراديو للاستماع الى البيانات وفعلا امر قائد الفرقة سائق السيارة بفتح الراديو واستمعوا الى البيان الصادر بتوقيع عارف عبدالرزاق.

٨ـ وفي حوالي الساعة ١٥:٤٠ استأذن العقيد يوسف كشمولة من قائد الفرقة عندماكانوا في برج السيطرة وذهب بحجة وجود شغل لديه محاولا بذلك التملص من الموقف لاخبار مقر الفرقة بموقف القائد في القاعدة الجوية وقد تم له ذلك حوالي الساعة ١٦,٠٥ حيث اتصل بالنقيب الركن طارق محمود شكري واخبره ان القائد في مأزق ومسيطر عليه في القاعدة الجوية.

٩ـ وبعد اقلاع الطائرتين الاوليتين امر عارف عبدالرزاق بتهيئةطائرتين اخريين (الطيرة الثانية) وباشر مراتب السرب بتهيئتها باشراف كل من ر.ع سرب محمد سلمان ور.ع سرب محمد صبيح سعود. وفي تلك الاثناء هبطت طائرة هليكوبتر قادمة من كركوك تحمل النقيب الطيار محمد جسام كما حضر الى القاعدة امر السرب السادس النقيب الطيار عادل سليمان من داره وحوالي الساعة ١٦,٠٠ اقلعت الطائرتان بقيادة كل من ن.ط عادل سليمان ون.ط محمد جسام.

واثناء وجودهم في برج السيطرة جرت مشادة كلامية بين كل من عارف عبدالرزاق ويونس عطار باشي وقد وجه عارف الكلام التالي لقائد الفرقة (اسكت سخيف جبان) بعدها غادروا برج السيطرة متوجهين الى غرفة امر القاعدة الجوية واتخذوها مقرا لهم.

١٠ـ اتصل الملازم المسيطر عبدالغفور عبدالرحيم بعد اقلاع الطائرتين الاوليتين بالمجهود الجوي في بغداد واخبرهم باقلاع الطائرتين لجهة مجهولة كما اتصل اللواء الركن حسن صبري محمد علي بضابط السيطرة واخبره بغلق المطار وعدم السماح لاية طائرة بالاقلاع وبلغت المخابرة الى امر القاعدة الجوية.

١١ـ عادت الطائرة التي يقودها ممتاز السعدون اما طائرة صباح عبدالقادر فقد هبطت في كركوك لنفاذ وقودها وجاء الموما اليه الى الموصل بطائرة اليوشن يقودها ملازم ثامر صالح الشاوي بالساعة ١٧,٢١.

١٢ــ بالساعة ١٧,٥٥ اقلعت طائرتين هنتر (الطيرة الثالثة) بقيادة كل من ممتاز السعدون ونقيب طيار محمد جسام بعد نزول (طائرات الوجبة الثانية) وكانت محملـــة بالصواريخ. في هذه الفترة كانت تجري اتصالات تلفونية بين مقر الفرقـــة (رئيـس الاركان) وقائد الفرقة الموجود في القاعدة الجوية (حيـث ان مقـر الفرقـة كـانوا يتصورون بأن قائد الفرقة مسيطر عليه ومحتجز).

١٣ــ امر قائد الفرقة مرافقه الملازم الاول هاني عبدالقادر (الـــذي حضـر الـى القاعدة بالساعة ١٧.٠٠) بجلب جماعة من حرسه الخاص الموجود في الدار لحماية الموجودين في غرفة امر القاعدة وفعلا جلب اربعة مراتب مسلحين.

١٤ــ بعد اقلاع طائرات الوجبة الثالثة طلب عارف عبدالــرزاق تهيئـة طـائرتين اخرين محملة بقنابل (١٠٠٠) باون على خط الطيران وحملت بالقنـــابر مـن قبـل جماعة الاسلحة بامر ر.ع سرب محمد صبيح سعود ور.ع ســـرب محمـد سـلمان والعريف متي مجيد وجماعته من قسم الاسلحة. ولحلول الظلام وعدم مساعدة الوقت لذهاب واياب هذه الطائرات الى بغداد فقد صرف النظر عن ارســالها وبقيـت علـى المدرج حتى الساعة ٣:٣٠ حيث تم تفريغها وادخلت.

١٥ــ جرت عدة مكالمات تلفونية بين رئيس الاركان وقائد الفرقة ادعـى خلالـها قائد الفرقة انه مسيطر على القاعدة الجوية ولا يحتاج الى قوة الا انـه بعـد اقـلاع الطائرتين في الوجبة الثالثة انكشف موقفه وثبت تآمره حيث انه كان خلال وجـوده في القاعدة قد اخفى الحقيقة وخدع امر مقر الفرقة والمسؤولين.

١٦ــ بعد ان ترك العقيد يوسف كشمولة القاعدة الجوية وتوجه الى داره ومنـــها الى مقر الفرقة حوالي الساعة ١٦:٣٠ اخبر رئيس اركان الفرقة بمـا شـاهده فـي القاعدة الجوية وبين موقف القائد وقال ان القائد في مأزق وان عـارف عبدالـرزاق مسيطر على القاعدة الجوية على اثر ذلك اتصـل رئيـس الاركـان بقـائد الفرقـة للاستفسار عن موقفه وهل انه بحاجة الى قوة فاجابه انا مسيطر وعن قريب اعـود الى الفرقة.

اتصل ضابط السيطرة برئيس اركان الفرقة واخبره بأنه يوجد طائرتين على خـط الطيران متهيئة للطيران اعاد رئيس الاركان اتصاله بالقائد وسأله عـن الطـائرتين اجابه قائد الفرقة انها لن تطير. طارت الطائرتين وثبت لمقر الفرقة ان القائد متعـاون مع المتآمرين فعلا وفي تلك الاثناء اتصل السيد رئيس الجمهوريـة بمقـر الفرقـة

وابلغه ان القائد متآمر ويعتبر محالا على التقاعد وطلب منهم تشــكيل هيئــة قيــادة مسؤولة عن السيطرة على الموقف وفعلا تشكلت هيئة قيادة من كل مـــن متصـــرف اللواء العميد الركن المتقاعد سعيد الشيخ والعميد خليل جاسم والعميد كنعان المـــلاح والعقيد الركن كريم شنداله ووضعت خطة لاحتلال المطار والسيطرة على المتـــآمرين ومنعهم من الهروب والمحافظة على الامن في المدينة وخصصت القوة اللازمة لذلــك وتم تنفيذ الخطة بالساعة ١٩,١٥ ومنع التجول في البلـــدة وتــم تطويــق المطــار بالساعة ١٩,٣٠.

١٧ــ حوالي الساعة ١٩,٠٠ حضر العقيد احمد رشيد الى مقر الفرقـــة واخـــبر هيئة القيادة بأنه هرب من القاعدة الجوية دون علم المتآمرين وانه مســـتعد لجلــب عارف عبدالرزاق ورفقائه الى مقر الفرقة بالتعاون معهم ولعدم ثقـــة مقـــر الفرقــة بالعقيد احمد تقرر ارسال المقدم صديق اســـماعيل الـــى القـــاعدة الجويـــة لانـــذار المتآمرين بأن القاعدة مطوقة من جميع الجهات وعليهم التسليم وقد خصصت فـــترة ١٥ دقيقة لغرض التسليم قبل المباشرة باطلاق النار.

وفعلا ذهب المقدم صديق بصحبة امر القاعدة الجوية وابلغ المتـــآمرين بـــاوامره وبعد اخذ ورد رضخ المتآمرون للامر الواقع بعد ان تأكد لعارف عبدالرزاق وزمرتـــه فشل مؤامرتهم وان المطار مطوق فركبوا سيارة القائد وسيارة اخرى متوجهين الـــى مقر الفرقة بسلاحهم ومعهم المقدم صديق اسماعيل ثم دخل عارف عبدالرزاق الـــى غرفة القائد والباقين الى غرفة ضابط الركن الاول وجردوا من سلاحهم من قبل امـــر الانضباط المقدم احمد سليمان ثم بوشر بالتحقيق الابتدائي معهم. بعدها ارسلوا الـــى معتقل الهندسة للاحتفاظ بهم ولحين ارسالهم الـــى بغـداد. اتصــل الســيد رئيــس الجمهورية بالفرقة وطلب تسفير المتآمرين الى بغداد بحراسة مشددة.علما بـــأن لـــم يحدث ما يعكر صفو الامن في مدينة الموصل.

قرار الهيئة التحقيقية

١ــ ثبت من سير التحقيق وافادات الشهود المرفقة طيا قيام عـــارف عبدالـــرزاق وشركاؤه بمؤامرة بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠ للسيطرة على الحكم الشرعي الحـــالي وادى اتفاقهم الجنائي الى تخريب وتدمير في بغداد بالاضافـــة الـــى ازهـــاق ارواح بريئـــة

واحداثهم الشغب والبلبلة في العراق واشــــترك فيـــها مـــن المدنييـــن والعســـكريين الاشخاص المدرجة اسمائهم والمبين دور كل منهم في التحقيق.

قررت الهيئة التحقيقية ادانتهم وفق احكام المادة(٢٤) وبدلالة المـــادة (٣٦) مـــن الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي وهم:ــ

١ــ عميد الجو الركن المتقاعد عارف عبدالرزاق	موقوف في سجن بغداد
٢ــ العميد الركن المتقاعد يونس عطار باشي	كذا
٣ــ عقيد الجو احمد رشيد	كذا
٤ــ الرائد الركن الطيار المتقاعد ممتاز السعدون	كذا
٥ــ النقيب الطيار عادل سليمان	كذا
٦ــ النقيب الطيار محمد جسام	كذا
٧ــ م.ا.صباح عبدالقادر	كذا
٨ــ المقدم الصيدلي الهارب امين كركجي	هارب
٩ــ ن.ض الالي حازم خليل	موقوف في القاعدة الجوية فـي الموصل
١٠ــ ر. ع سرية قلاص محمد صبيح سعود	كذا
١١ــ ر.ع سرب محمود سلمان	كذا
١٢ــ ج.ط سائق ساحبة فيصل جابر	كذا
١٣ــ ع.اسلحة متي مجيد	كذا
١٤ــ ن.ع اسلحة حارس امين	كذا
١٥ــ ن.ع اسلحة حسين نجم	كذا
١٦ــ ج. ا اسلحة قاطع سيد نور	كذا
١٧ــ ج. أ اسلحة باهر فهد	كذا
١٨ــ ج.أ اسلحة عبدالحسين صلال	كذا
١٩ــ اللاجئ السوري المقدم عبدالوهاب الخطيب	هارب
٢٠ــ اللاجئ السوري محمد رفيق حوا	هارب
٢١ــ اللاجئ السوري جابر ابراهيم يعقوب	موقوف في سجن الموصل
٢٢ــ اللاجئ السوري محمود احمد عبدالرحمن.	موقوف في سجن الموصل

٢ـ ثبت للهيئة التحقيقية اهمال الضابط والمراتب المدرجة اسمائهم ادناه في اداء واجبات وظيفتهم مما ينطبق عملهم واحكام المادة(١٢٠) من ق.ع.ع.

١ـ م. ط سمير محمد رزوقي
٢ـ م.ط جودت النقيب
٣ـ ن.ض لاسلكي سالم فتحي
٤ـ ن.ض محمد سيد قاسم
٥ـ ج ط محمد فقي نقي
٦ـ ج ط خليل جليل
٧ـ ن.ع حيال نعمة

مطلقي السراح وفي وحدتهم القاعدة الجوية في الموصل

٣ـ لاشتراك قسما من اللاجئين السوريين في مؤامرة يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ تقترح الهيئة التحقيقية اعادة النظر بشؤون كافة اللاجئين السوريين وحصر مسؤولية رقابتهم والاستفادة من خدماتهم حسب اختصاصهم لقاء الرواتب التي تصرف لهم حاليا والتي تتراوح ما بين (٢٥ـ ٥٠) دينار شهريا وعدم تركهم بدون عمل.

نظم القرار باتفاق الاراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٤.

الرائد	المقدم	المقدم الركن	المقدم
جابر عبدالقادر العاني	سفيان ضياء الدين	جسام محمد الجبوري	نوري صوهج العاني
عضو	عضو	عضو	رئيس الهيئة التحقيقية

وقد اورد تقرير اللجنة التحقيقية ما جرى في معسكر الحبانية، وهذا نصه:

تقرير عن التمرد في معسكر الحبانية بعد ظهر الخميس ١٩٦٦/٦/٣٠

حوالي الساعة ١٥:٣٠ يوم ٦/٣٠ وصلت الى الباب النظامي لمعسكر الحبانية (باب بغداد) سيارتا اجرة وترجل منهما كل من العقيد الركن علي حسين جاسم والنقيب الطيار فاروق احمد والرائد المتقاعد زهير محمود والملازم الاول الطيار المتقاعد عامر عبدالله والملازم الطيار انور محمد الجميلي والملازم الطيار عبدالله عبدالحسين وضباط صف من القوة الجوية وانضباط بغداد مسلحين جميعا بالغدارات والمسدسات وعند وصولهم كانت تحوم في الجو طائرة على انخفاض واطئ جدا وحامت الى الباب النظامي للمعسكر والاوكار ومقر الفرقة ثم غادرت، وكان الحرس

في تلك الساعة في وقت راحتهم عدا المكلفين بالواجب لذا فقد اخذوا على حينْ غـرة وسيطر الضباط المتمردون على الحرس وجردوهم من الاسلحة ثـم تركـهم العقيـد الركن علي حسين جاسم وبقية الضباط وبقى عند الباب النظامي الملازمين عبـ .الله عبدالحسين وفوزي عبدالله للسيطرة على مدخل المعسكر ومنع الدخول اه الخـروج منه وكان معهما العريف حمودي جدعان المنسوب الى انضباط بغداد.

في هذا الوقت وصل الشهيد الملازم محمد سليمان الدباغ المنسوب الـى انضبـاط الفرقة حيث كان يوزع راتب مفارز السرية في خارج المعسكر وعند وصوله اوقـف الملازمان سيارته وطلبا منه النزول فترجل ثم طلب منه الملازم عبدالله عبدالحسـين تسليم سلاحه فأمتنع وسحب مسدسه ورماه واصابه اصابة طفيفة فسـحب المـلازم فوزي عبدالله الغدارة ورمى المرحوم الملازم محمد فأرداه شهيدا فأدخل في السـيارة التي كان يستقلها وتوجهت الى مستشفى الحبانية. وصل العقيد الركن علـي حسـين جاسم والرائد زهير وانضم اليهما الملازم الطيار عبدالصاحب حسـين مـن السـرب العاشر ثم الملازم الاول الطيار عامر عبدالله الى سرية انضبـاط الفرقـة وسـيطروا عليها ثم سيطروا على رعيل المدرعات بعد ان استعملوا العنف والاكراه مـع اعـداد المدرعات ثم ركب هؤلاء المدرعات وتوجهوا الى مقر الفرقة ثم طوقوا مقر وبيـت القائد ووقفت مدرعة مقابل باب دار القائد مباشرة وقـد رمـت احـدى المدرعـات المقابلة بيت القائد عدة صليات، كما استطاعوا ان يسيطروا على جنديين من الحـرس ارسلهما القائد لجلب فصيل الدفاع والواجبات وبقي ثلاثة من الحرس مع القائد.

عرج المتمردون على البدالة وارادوا استعمال العنف وتحطيمها لتعطيل الاتصـال مع الخارج ومع التلفونات داخل المعسكر الا انهم عطلوهـا ولـم يخربوهـا وبـات الاتصال مستحيلا حيث حاول القائد الاتصال ببغـداد فتعـذر ذلـك. وكـانت اذاعـة المتمردين تذيع بياناتهم.

كان المعسكر في هذا اليوم هادئا حيث ذهب اغلب الضبـاط والمراتـب بالاجـازة الاسبوعية خاصة وقد صادف ان اعطي يوم السبت عطلة رسمية بمناسـبة المولـد النبوي الشريف وانهاء مشكلة الشمال واستلام الجميع الراتب وكانت سـرية كاملـة من كتيبة المخابرة في الانذار دوما ونصف فصيل الدفاع وسرية الانضباط.

اخبر آخر سرية الانضباط من قبل المراتب بالتمرد في المعسكر واتصـل الموما اليه بآمر اللواء الثامن العقيد عبدالجبار علي المجاز من الشمال الذي يسكن بجـواره

وهناك قدم ايضا العقيد عبدالمجيد الويس آمر كتيبة المخابرة وقرروا الذهاب الى مقر الفرقة لاستجلاء الموقف فذهب العقيد عبدالجبار والعقيد عبدالمجيد وبقي آمر سرية الانضباط في البيت حتى يعودا وقد اتصلا بالعقيد الركن علي حسين جاسم وتكلما معه حول عدم استخدام العنف وانهما عازمان على مواجهة السيد القائد لمعرفة الموقف وفي هذا الوقت كان الرائد الركن صالح التكريتي من مقر الفرقة والرائد محمد المفتي مقدم الخفر وقد حضرا لمعرفة الموقف وبقي المتمردون في انتظار خروج الضابطين من دار السيد القائد وقد خرجا وقال لهما العقيد الركن علي حسين جاسم (اشطولتوها قابل عندكم مفاوضات) وقد اخبراه بأن السيد القائد لا يرغب في سفك الدماء حيث هناك في المعسكر عوائل كثيرة واطفال فليس من الشهامة والنبل ترويعهم في دورهم. وفي هذا الوقت كانت اذاعة بغداد واذاعة المتمردين قد انقطعتا عن البث.

كان القائد قد صمم في حالة عدم انصياع المتمردين لرغبته في عدم ترويع عوائل الضباط ومحاولتهم استخدام القوة الى مجابهتهم بكل ما عنده من قوة وايمان علما بأن لا يوجد من يحرسه سوى ثلاثة جنود فقط وداره مطوقة بالمدرعات والصليات على الاشجار ترمى بين فترة واخرى.

ذهب العقيد الركن علي حسين جاسم الى مقر القاعدة الجوية وابقى الضباط على المدرعات بعد أن انظم اليهم الملازم احتياط هادي عبدالامير المنسوب لسرية انضباط الفرقة والملازم الطيار عبدالصاحب حسين والملازم الطيار حميد السعدون وعند وصوله والرائد زهير كان آمر القاعدة وضباطه في المقر حيث الموقف غامض بالنسبة لهم، وامر العقيد الركن علي حسين جاسم آمر القاعدة بالذهاب الى داره والتخلي عن سلطاته ثم امر النقيب الطيار سعدون احمد زكي بالتوجه معه والرائد زهير الى مطار الهضبة حيث السرب العاشر هناك وطائراته من نوع (باجر) القاصفة. اما العقيد عبدالجبار وعبدالمجيد والرائد الركن صالح فقد توجهوا الى كتيبة المخابرة ثم الى دار العقيد عبدالجبار حيث تدارسوا وقرروا مفاتحة العقيد الركن علي حسين جاسم حول ايجاد حل والاتصال بالسيد القائد منعا من حدوث ملابسات ومضاعفات للموضوع ثم رجع الجميع الى كتيبة المخابرة حيث كان اغلب الضباط هناك. ذهب العقيد الركن علي حسين جاسم والرائد زهير والنقيب الطيار سعدون الى الهضبة بعد ان طلب العقيد الركن علي من النقيب سعدون تهيأة طائرتي

باجر ولكن الطيار ابدى له كل الاعذار في عدم استطاعته الطيران بحجة عدم صلاحية الجو وعدم وجود الملاحين والنوتية مما اقنع العقيد الركن علي بطريقة ودية عدم جدوى التفكير بتهيأة الطائرتين ورجعوا الى المعسكر بعد ان يأس من ذلك.

كان العقيد الركن علي حسين جاسم في كل هذه المدة يعتمد على كونه رئيسا لاركان الفرقة فسيطر على المراتب بحجة انه يتكلم بأسم القائد وبهذا اثر على المراتب فلم يقاوموه وخلال هذه الفترة رجعت اذاعة بغداد الى البث واذيعت البيانات ومنها بيان السيد رئيس الجمهورية بفشل المؤامرة وتدمير محطة الاذاعة وشعر المتمردين بحراجة موقفهم في المعسكر وان اسلم عاقبة لهم التملص والفرار قبل القبض عليهم لذا ركبوا المدرعات وعادوا الى الباب النظامي للمعسكر حيث استقلوا السيارات وتوجهوا فارين هاربين نحو بغداد علم من في المعسكر بذلك لذا خرجت مفارز تعقبهم واستطاعت القاء القبض عليهم عند جسر الفلوجة وتم جلبهم الى المعسكر مخفورين ثم ارسلوا الى بغداد بالساعة ٢٢,٠٠ يوم ٦/٣٠ اما المتمرد العقيد الركن علي حسين جاسم فقد استطاع الافلات بعد ان رمى بنفسه في مستنقع قريب من جسر الفلوجة وبحلول الظلام تعذر تعقيبه رغم الجهود المبذولة حتى الصباح ثم القي القبض عليه يوم ٧/٢ وارسل مخفورا الى بغداد.

ان اهم عامل عزز نجاح المتمردين في فرض السيطرة على معسكر الحبانية هو صفة العقيد الركن علي حسين جاسم لكونه رئيس اركان الفرقة ومعروف لدى المراتب جيدا وكونه يتكلم بأسم القائد اذ كان يقول ان القائد امرني بكذا وكذا كما ان استشهاد الملازم محمد الدباغ كان مبيتا لانه موضع ثقة القائد وقد اعلمه شخصيا بنوايا العقيد الركن علي حسين جاسم وطلب منه عدم ترك المعسكر والبقاء على رأس السرية واعتقال كل من يحاول القيام بأي عمل ومن ضمنهم رئيس الاركان ونضيف بأن قيادة الفرقة اوعزت الى القاعدة الجوية بأن تجرد كافة الطائرات من اعتدتها وصواريخها وان تحفظ المشعلات (فيوزات) في مكان امين وزيادة في الحيطة تحفظ كافة الطائرات في اوكارها وتقفل الاوكار وذلك منذ منتصف شهر حزيران وهذه الاجراءات التي حالت دون طيران أية طائرة من الحبانية وحتى لو تمكنت اية طائرة من الطيران فسوف لا تكون مسلحة.

اما تفاصيل الحوادث فهي متوفرة لدى هيئة التحقيق التي يرأسها اللواء عبدالقادر ياسين مع بيان دور كل شخص له علاقة بالموضوع.

وشنت الصحافة العراقية هجوما عنيفا على الانقلابيين، ولم تعالج الاسباب التي دفعت الى الانقلاب، ولم تقترح علاجا للمشاكل التي كان يعاني منها العراق، واطلقت القاب "الطامعين والحالمين بالزعامات والمتهالكين على مصادر النفوذ والسلطان، والطارئين على السياسة، والمفتقرين الى ابسط مقومات الخدمة الوطنية" وشنت هجوما على الحزبية متهمة اياها بأنها كانت وراء الحركة، وزعمت صحيفة صوت العرب بأن المستفيد من الحركة في حالة نجاحها "الحزبية المقيتة التي كرهها الشعب واحتقرها ورفض حكمها وحاربها، كما ستسفيد من ذلك حفنة من المغامرين من طلاب الحكم وعشاقه لتعود المأساة من جديد"[1] ووصفت صحيفة الثورة العربية القائمين بالحركة بأنهم "فئة صغيرة ضالة جمعتهم الرغبة في المناصب والمصلحة الشخصية"[2] وقالت الفجر الجديد "حقيقة المغامرات الانقلابية ليس من اجل نوايا اصلاحية، ولا في سبيل الذود عن الوطن من عدو يهاجمه وغاصب يتربص به الدوائر، وانما على النقيض من ذلك كله كشفت تلك المغامرات الانقلابية عن ان حب السيطرة والنفع الذاتي كانا الهدف الرئيسي الذي سعت اليه عناصر هذه المغامرات، وان المنصب كان هو الدفاع الاول لها"[3].

من ناحية اخرى بعث القادة الاكراد، المخولين بالتحدث بأسم الملا مصطفى البارازاني، برقية تأييد الى رئيس الجمهورية هذا نصها:

"الى السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المحترم

ان وقوف الشعب والقوات المسلحة صفا واحدا بقيادتكم ضد الفتنة العمياء التي قام بها نفر من المغامرين يوم طفح البشر على وجوه ابناء هذا الوطن جميعا من عرب واكراد وغيرهم، بعد تحقيق وحدتهم الوطنية، محاولة منهم ليفسدوا على هذا الشعب مباهجه، لخير دليل على ان الشعب كله يساندكم بصدق واخلاص في

---

[1] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٧/٤.

[2] جريدة الثورة العربية، ١٩٦٦/٧/٦.

[3] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٧/٧.

سياستكم الحكيمة التي تهدف الى تحقيق ما يصبو اليه الوطن من امـــن واســتقرار وحياة دستورية.

وفقكم الله وحفظ عراقنا العزيز من كل سوء:

حبيب محمد كريم، صالح اليوسفي، علي عبدالله، نافذ جلال

وقد حلل كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديمقراطيين، اسباب الحركـــة، عندمـــا اجاب عن السؤالين التاليين:

ما هو رأيكم في محاولة الانقلاب التي جرت في ٣٠حزيران الماضي، ومـــا هـــي اسبابها في رأيكم؟

لقد اطلقت نعوت كثيرة على محاولة الانقلاب المذكورة فقد وصف الانقـلاب بأنـــه طائش وارعن وما الى ذلك من النعوت التي تدل على المقت والاسـتنكار، الا ان مـــا يجب ان نعرفه قبل اطلاق مثل هذه النعوت، هو ان محاولة الانقلاب كـــانت حصيلـــة تفكير الكثير من المغامرين الذين لا يرون وسيلة لتغيير الحكم الذي لا يرتضونـــه الا وسيلة الانقلاب المسلح، فهو في نظرهم الوسيلة الوحيدة للوصول الى الحكم. وبقـدر ما تتسع هذه الفكرة وتترسخ لدى الوصوليين ــ ولدى غير الوصوليين ايضا ــ فـإن الانقلابات العسكرية تصبح محتملة الوقوع ويتكرر وقوعها كلما استمر الوضع العـــام على شذوذه، وكلما ظل بعيدا عن الحكم الديمقراطي الصحيح.

والانقلاب الاخير بالرغم من سعة تشكيلاته وتخطيطاته ــ كما تبين بعد فشـــله ــ وبالرغم من اهمية السند الذي استند اليه ــ كما هو معروف ــ كان نصيـب الفشـل فيه منذ البداية اكثر من نصيب النجاح، ذلك لان الناس ضاقوا ذرعا بكل انواع الحكـم العسكري المغامر، فلم يستجب له خارج دائرة الانقلاب الا نفر ضئيل من الجيش، اما الرأي العام فلم يكترث له على الاطلاق.

ــ هل تعتقدون بأن الانقلابات العسكرية لم يعد لها سبيل النجاح في العراق؟

لا يمكن ان يبحث الامر بهذا الشكل من البساطة، فالذي لا شك فيه هو ان النـــاس لم يعودوا يثقون بأي نوع من الانقلابات العسكرية لتغيير الحكم، بالرغم من رغبتـــهم الشديدة في تغييره فالمواعيد الكثيرة التي قطعت لم تتحقق، ما عدا التطور المفـــاجئ الذي حصل في القضية الكردية بوقف اطلاق النار، وهي من دون شك عمل مـــبرور ــ وان كنا نعتقد بأن الرغبة الملحة او بالاحرى الضغط الذي جـــرى فـــي ضـــرورة

تحسين العلاقات مع ايران، في هذا الظرف بالذات، قد لعب دورا رئيسيا في تلك الخطوة الحسنة.

اما بقية الاوضاع غير الطبيعية في البلاد، فقد استمرت واستمرت بسببها الحالة الاقتصادية السيئة وما الى ذلك من الامور المستعصية والتي كان قد استبشر بامكان حلها بعض الذين يهتمون بسماع ندوات التلفزيون الخاصة، حتى هؤلاء المتفائلين ـ بحسن نية طبعا ـ اصبحوا لا يرون سبيلا للتغيير غير الانتقال السريع الى الوضع الدستوري وتحقيق الديمقراطية القائمة على وجود الحريات العامة والتنظيمات السياسية والانتخابات الحرة، بحيث تنبثق عن ذلك حكومة مسؤولة تجاه الشعب فتسير الامور سيرا طبيعيا دون رجات ودون هزات.

ان ما كان لدى الناس من رغبة ملحة لتغيير الحكم الملكي البائد على الاسس المذكورة ادى الى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ـ والتي كانت بحق ثورة لا انقلابا عسكريا كما اراد البعض ان ينعتها للتقليل من شأنها ـ وقد كان المفروض ان تحقق تلك الثورة تحرير العراق وتقدمه وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه. الا ان ما اعقب الثورة كان مع الاسف تحقيق جوانب معينة من اهدافها وعدم تحقيق الجوانب الاخرى.

فالثورة في الواقع، وان كانت قد حققت مكاسب كبيرة، الا انها لم تحقق الانتقال بالبلاد الى الوضع الديمقراطي المنشود لقد حدثت اختلاطات وملابسات تعود الى عوامل داخلية وخارجية، مما ادى الى سلسلة من الانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب الفاشلة، رافقت بعضها مآسي وفظائع كبيرة، مما اوجد حالة من القلق الشديد وعدم الاستقرار وتناوب العهود العسكرية والانقلابات.

فالاستنتاج الذي يجب ان نستخلصه اذن من فشل محاولة الانقلاب الاخيرة، ليس التنبؤ بمايحدث لمحاولات الانقلاب في المستقبل، وانما يجب ان يكون ـ ذلك الاستنتاج ـ ان الرأي العام العراقي قد اصبح الان راغبا اكثر من أي وقت مضى في تحقيق الانتقال الى الوضع الديمقراطي الطبيعي عن غير طريق الانقلابات، وان على المسؤولين ان يعكسوا هذا الرأي العام على حقيقته، بدلا من الاصرار على مناهضة الحزبية والاحزاب، وبدلا من التمسك بنظرية الحزب الواحد الخاطئة المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي كما اشار الى ذلك رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي الاخير. ان على المسؤولين ان يعترفوا بواقع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على

حقيقته، وبأن احتكار الحكم من قبل فئة معينة لن يؤدي الى الاستقرار ولــــن ينـــهي احتمالات المغامرة والطيش مهما كان نصيب تلك الاحتمالات من نجاح او فشل.

ان عدم اخذ العبرة مما وقع حتى الان والاصرار على هذا الطريق الخاطئ، ســوف يعرض البلاد الى جانب احتمالات المغامرة الخطرة، الى مخاطر اخرى في مقدمتـــــها استغلال فشل مثل هذه الانقلابات للهجوم علــــى مكاســـب ثــورة تمــوز، ولتســـرب المقاومين لتلك الثورة الى مراكز السلطة والاتجاه بالسياسة العراقية وجهة مناهضـــة لمبادئ الحياد الايجابي ومكافحة الاستعمار ومناهضة الاتحاد العربي الذي كنا ولانزال ندعو اليه.

وفي مقدمة تلك الاخطار ايضـــا، اســـتغلال مثـــل هـــذا الوضـــع غـــير المســـتقر والمتضعضع ماليا، من قبل الشركات الاحتكاربة التي تتحين الفرص لتســــتغل نقـــاط ضعفه وتحصل منه على امتيازات مجحفة بحقوق البلاد، كما هو شائع عــــن الـــدور الذي تلعبه شركات النفط.

العلاقات مع تركيا وزيارة البزاز لانقرة (٣-٦ تموز ١٩٦٦)

شهدت العلاقات التركية العراقية تطورا منـــذ تـــأليف وزارة عبدالرحمـــن الـــبزاز الاولى، وقد زار عدنان الباجه جي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، تركيا في شـــباط ١٩٦٦، وردا على هذه الزيارة قام احسان صبري جاغليا نكل، وزير خارجية تركيـــا، بزيارة بغداد، خلال المدة بين (٢٣-٢٦مايس ١٩٦٦)، وصدر بيان مشـــترك اعلـــن عن اتفاق وجهة نظر البلدين الى حد بعيد، لاسيما في القضايا التي تهمهما بصـــورة مشتركة. واكد البيان على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليـــة، واعـــرب وزيـــر الخارجية التركية عن تأييده لجهود الحكومة العراقية في الحفاظ على وحدة العـــراق الوطنية والدفاع عن سلامته الاقليمية. ونظر الوزيران في قضيـــة اســـتخدام الميـــاه المشتركة واتفقا على ضرورة عقد اجتماع في اسرع وقت لخبراء قانونيين وفنييـــن. ووجهت الدعوة الى البزاز من سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا لزيارة تركيا[١].

---

[١] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٥/٢٧.

وقد رحبت الصحافة العراقية بتطور العلاقات بين البلدين، فأشارت جريدة البلد الى قوة العلاقات وعمق الروابط التي تشد البلدين الى بعضـــهما[1]. واوضحـــت جريـــدة الفجر الجديد ان ما توصل اليه من الاتفاق يساعد على خلق جو من الطمأنينة ليـــس في البلدين المتجاورين فحسب بل وفي منطقة الشرق الاوسط بأكملها[2].

وفي ٣تموز ١٩٦٦ غادر البزاز بغداد على رأس وفد كبير في زيارة لتركيا، وقـــد رحب سليمان ديميريل بالبزاز في المطار واشار الى اهمية التقارب المعنوي القـــائم بين تركيا والعراق، ورد البزاز بكلمة مماثلـــة. وعقـــد الوفـــدان اجتماعـــهما الاول، واستعرض رئيس الوفد العراقي سياسة حكومته الخارجية موضحا الرغبة في اقامـــة احسن علاقات الود وحسن الجوار بينهما وبين الدولتين الجارتين تركيا وايـــران دون ان تلتزم بأي حلف من الاحلاف مهماكان اسمه ونوعه، وقد اجـــاب رئيـــس الوفـــد التركي مؤكدا على اهمية الروابط التاريخية والدينية التي تشد البلدين الى بعضـــهما. وفي الجلسة الثانية عرض رئيس الوفد التركي وجهة النظر الايرانية فـــي المشـــاكل المعلقة بين العراق وايران، كما فهمها من الحكومة الايرانية، فأوضح رئيس الوفـــد العراقي وجهة النظر العراقية بالتفصيل والمراحل التي بلغتها المفاوضات العراقيـــة ــ الايرانية لحل المشاكل القائمة بين البلدين.

وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجالات الســـياحة بيـــن العـــراق وتركيا، وتضمن سعي البلدين لاتخاذ كافة الاجراءات لتحسين ظروف السياحة وزيادة التبادل السياحي، وتأليف لجنة مختلطة لتطبيق الاتفاق، وقد قام البزاز بزيارة لازمـــير واسطنبول، وقدم دعوة الى سليمان ديميرل، رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق. وقـــد اختتمت الزيارة بصدور البيان المشترك التالي:ــ

---

[1] جريدة البلد،١٩٦٦/٥/٢٧.

[2] جريدة الفجر الجديد،١٩٦٦/٥/٢٧.

بيان عراقي ـ تركي مشترك

حول مباحثات الدكتور عبدالرحمن البزاز في انقره[1]

قام الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية الى تركيا مـن ٣الى ٦ تموز ١٩٦٦ استجابة لدعوة السيد سليمان ديميرل رئيس وزراء تركيا. وقد رافق السيد رئيس الوزراء وفد عراقي ضم السيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي.

وقد استقبل السيد جودت صوناي رئيس الجمهورية التركية الاستاذ البزاز في القصر الجمهوري. وقد حضر المحادثات التي جرت بين رئيسي وزراء القطرين عن الجانب العراقي كل من السيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد طارق سعيد فهمي سفير العراق في انقرة والسيد فاهم كامل مدير عام مصلحة المصايف والسياحة والسيد الدكتور طارق المتولي مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية والسيد وسام الزهاوي معاون مدير عام الدائرة السياسية في وزارة الخارجية.

وعن الجانب التركي كل من السيد احسان صبري جاغليانكل وزير الخارجية والسيد ابراهيم جوبتر وزير الطاقة والمصادر الطبيعية والسيد علي بنكايه وكيل سكرتير عام وزارة الخارجية والسيد بهاء وفاء قرى طاي سفير تركيا في بغداد وعدد من كبار موظفي وزارة الخارجية التركية.

استعرض رئيسا الوزراء في البلدين بارتياح نتائج الاجتماعات السابقة التي تمت بين وزيري خارجية بلديهما وعبرا عن رأيهما بأن مثل هذا التبادل في الزيارات ووجهات النظر انما هو في الواقع خطوات مثمرة في تقوية التعاون الودي بين بلديهما وانه سيخدم توطيد الاستقرار والسلم في المنطقة وعند استعراضهما الوضع الدولي تجلى مرة ثانية التوافق الكبير في وجهات النظر بين البلدين.

وقد اكد رئيسا الحكومتين عزم حكومتيهما على الاستمرار في اتباع سياسة تضمن الالتزام الكامل بالاتفاقيات الدولية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والحفاظ على وحدتها الاقليمية في سبيل صيانة السلم العالمي وفقا لميثاق الامم المتحدة.

---

[1] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٧/٨.

وقد عبر رئيس وزراء تركيا عن سروره العميق لاستمرار سير العراق البلد المجاور في طريق التقدم الاقتصادي بسلام واستقرار وعبر رئيس وزراء العراق عن تقدير حكومته العميق وامتنانها لتفهم الحكومة التركية وموقفها الودي تجاه جهود العراق الناجحة في صيانة وحدته الوطنية.

وقد هنأ رئيس وزراء تركيا زميله العراقي على الاعمال الايجابية والسلمية التي اتخذتها حكومته لبلوغ تلك النتائج الجديرة بالثناء.

وقد بحث رئيسا وزراء البلدين مشكلة قبرص فعرض رئيس وزراء تركيا اخر تطوراتها والوضع المتأزم في الجزيرة واخطاره المهددة للسلام في المنطقة وفي العالم كله. وقد بين رئيس وزراء العراق موقف حكومته من هذه المشكلة كما سبق اعلانه في البيانات المشتركة السابقة. فأكد مساندة حكومته لتركيا وعبر عن امله في الوصول الى حل سلمي قائم على الحفاظ على استقلال قبرص ويأخذ بنظر الاعتبار الحقوق المشروعة لمجتمع القوميتين على النحو الذي ضمنته المعاهدات الدولية. واكد رئيس وزراء العراق مرة اخرى وجهة نظر حكومته حول مشكلة فلسطين وبعد تبادل الاراء حولها اكد رئيس وزراء تركيا عطف حكومته وتفهمها لوضع اللاجئين الفلسطينيين العرب المؤلم واعلن مرة اخرى عن موقف حكومته التي ترى ان لا حل لهذه القضية الا باعادة حقوق اللاجئين كاملة وفق قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وقد استعرض رئيسا الحكومتين وجهات النظر التي سبق ان اعلن عنها وزيرا الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٦٦ بخصوص ضرورة الاسراع بعقد اجتماع لخبراء فنيين وقانونيين بشأن استخدام المياه المشتركة فقررا تسمية ممثليهما لذلك الاجتماع خلال شهر واحد على ان يعقد الخبراء الاجتماع الاول خلال شهرين. كما واتفقا على توجيه الدعوة الى سورية لتسمية ممثليها والاشتراك في الاجتماع وقد استعرض رئيسا الوزراء في البلدين العلاقات بين العراق وتركيا فلاحظا بارتياح بالغ مستوى التعاون الذي تم التوصل اليه فعلا خلال الاشهر القليلة الماضية وسرهما بهذا الخصوص ابرام الاتفاقية السياحية التي تم عقدها والتي سيكون من شأنها زيادة الاتصالات بين شعبي القطرين وبينهما وبين شعوب الدول الاخرى كما سرهما ان الاتصال السلكي واللاسلكي بين القطرين قد تم تأسيسه نتيجة للتعاون الوثيق بين السلطات المختصة فأوصيا بضرورة مضاعفة الجهود لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية

وتطويرها. واكدا اهمية تنفيذ المنهاج الخاص باكمال انشاء الطريق البري الذي يربط البلدين بصورة مباشرة.

هذا ومن جهة اخرى فقد تقرر عقد اتفاقية لمرور البضائع التجارية ـ ترانزيت ـ في وقت مبكر.

وقد قام الاستاذ البزاز بزيارة بعض الاماكن التاريخية والمؤسسات الصناعية اثناء مكوثه في انقرة وعند زيارته لقونيا وتمت هذه الزيارات بدافع من الرغبة في اجـواء اتصالات ودية على نطاق اوسع مع المسؤولين في تلك المؤسسات ومع المواطنين الاتراك. وقد انتهز رئيس وزراء العراق هذه الفرصة ليجدد الدعوة التي سبق ان وجهها لزميله رئيس وزراء تركيا لزيارة العراق وكرر السيد ديميرل شكره لهذه الدعوة فصرح بأنه سيقوم بزيارة العراق في اقرب وقت ممكن.

وقد رحبت الصحف العراقية بالبيان المشترك، فكتبت جريدة الجمهورية مقالا بعنوان "لقاء العواطف والمشاعر لا يدع مجال للخلاف والاختلاف" قالت فيه: "استأثر البيان العراقي ـ التركي المشترك بدراسة واهتمام الاوساط الوطنية في البلدين، وتركزت عليه تعليقات اضافية وكثيرة من جانب المسؤولين والاجهزة المعنية بالشؤون العامة، وكان له الصدى الواسع في المحافل الخارجية، واعتبره الكثيرون قاعدة انطلاق للعلاقات ليس بين العراق وتركيا فحسب، وانما بين العرب وتركيا ايضا، بعد ان اصبح التعاون بين دول الشرق الاوسط في المجالات الحيوية، ضرورة لا مفر منها"[1].

واشارت صحيفة العرب الى ان البيان المشترك "مهما احتوى اطاره على صور واضحة معبرة عن علاقات الاخوة والصداقة والجوار والدين والمصالح المشتركة بين العراق وتركيا البلدين الجارين الصديقين، فإن هذه العلاقات في طبيعتها واصالتها وصمودها عبر التاريخ اعمق من كل بيان واوسع من كل اطار، واروع من كل صورة"[2].

---

[1] جريدة الجمهورية، ١٠/٧/١٩٦٦.

[2] جريدة العرب، ١٠/٧/١٩٦٦.

العلاقات مع مصر وزيارة البزاز للقاهرة
(٢٢ـ٢٤تموز١٩٦٦)

بدأ اول اتصال بين العراق ومصر، بعد تولي الرئيس عبدالرحمن عارف الرئاسة بزيارة الدكتور عدنان الباجه جي،وزير الخارجية الى القاهرة في ١٠حزيران لحضور اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار، وقد اجرى مفاوضات مع محمود رياض وزير الخارجية، واجتمع في ١٢حزيران مع الرئيس جمال عبدالناصر، ومع زكريا محي الدين رئيس الوزراء، وادلى بتصريحات اشار فيها الى ان الظروف المحيطة بالمنطقة العربية تحتاج الى مشاورات جذرية وعاجلة، وان هناك حاجة لتنسيق العمل لمواجهة المخططات الرجعية والاستعمارية في الوطن العربي[1].

وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك التالي:ـ

قام السيد عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية بزيارة الجمهورية العربية المتحدة في الفترة من ١٠يونيو الى ١٦يونيو١٩٦٦. وقد استقبل الرئيس جمال عبدالناصر وزير الخارجية، كما استقبله السيد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء.

وعقد الدكتور عدنان الباجه جي عدة اجتماعات مع السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة حيث دارت محادثات تم خلالها تبادل وجهات النظر واستعراض للموقف في الوطن العربي والقضايا الهامة.

وقد دارت هذه المحادثات في جو من الصراحة والصداقة والاخوة التقليدية التي تتميز بها العلاقات بين الدولتين الشقيقتين.

وقد اتفقت وجهة نظر الجانبين على ان المرحلة التي يمر بها النضال العربي حاليا هي معركة حاسمة ودقيقة تتطلب تضامن جميع القوى المناهضة للاستعمار والرجعية ويقظتها التامة ازاء المخططات الاستعمارية الرامية الى وقف حركة التحرر العربي الشامل.

كما لاحظ الطرفان الارتباط الوثيق بين محاولة اقامة احلاف استعمارية في المنطقة وبين عمليات تزويد اسرائيل بالاسلحة الهجومية امعانا في العدوان على الحقوق العربية الثابتة لشعب اكد الجانبان تأييدهما الكامل للجهود التي تقوم بها

---

[1] جريدة الاهرام القاهرية، ١٣/٦/١٩٦٦.

منظمة تحرير فلسطين لحشد طاقات الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المغتصبة في ارضه ودياره.

وقد اهتم وزير خارجية الجمهورية العراقية ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ببحث القضايا العربية المطروحة امام لجنة تصفية الاستعمار، وتبادلا الرأي حول ما ينبغي على الامم المتحدة القيام به لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة بالنسبة للاجزاء المحتلة في الجزيرة العربية وعلى وجه الخصوص في الجنوب المحتل وعمان والخليج العربي.

وفي هذا الصدد اكد الطرفان ايمانهما بالاهمية البالغة لدعم نضال حركات التحرير في هذه المناطق التي يحاول الاستعمار عزلها عن النضال العربي الشامل كما استعرضا محاولات التخريب التي تقوم بها السلطات الاستعمارية في الخليج مستهدفة طمس معالم الحركة القومية وخلق المشاكل والصعوبات امام تطور نضال حركات التحرير، وفي هذا يمارس الاستعمار اساليب قديمة معروفة رفضتها الشعوب العربية من قبل وتستطيع اليوم بفضل النضال العربي الشامل ان تحبطها وتقضي عليها.

وقد عبر وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة عن تقديره لجهود العراق في لجنة تصفية الاستعمار والدور الهام الذي يقوم به في هذا المجال.

وفي نطاق الجهود المشتركة التي تبذلها القيادة السياسية الموحدة للبلدين الشقيقين، اتفقت وجهة نظر وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة على اهمية الاستمرار في التنسيق والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين في سبيل تحقيق الاهداف النبيلة للامة العربية.

وقد اعرب وزير خارجية الجمهورية العراقية في ختام زيارته للجمهورية العربية المتحدة عن تقديره البالغ لروح الصداقة والود والتعاون التي استقبل بها في الجمهورية العربية المتحدة كما اتفق الجانبان على اهمية الاستمرار في تبادل الزيارات والوفود بين البلدين الشقيقين.

وعقدت لجنة التنسيق الاقتصادي بين البلدين اجتماعها في القاهرة في المدة بين ٢٠ــ٢٦ حزيران ١٩٦٦، ورأس الجانب العراقي فيها الدكتور عبدالحميد الهلالي الذي اكد في تصريحات له ان المباحثات التي تجريها اللجنة قد اتجهت الى خلق كيان اقتصادي موحد الاسس والاتجاهات بين الدول العربية المتحررة والثورية في المنطقة لمواجهة تحديات الاستعمار والرجعية. وقال ان العمل المشترك من اجل فتح

الاسواق التجارية بين العراق ومصر ودعمها لبناء سوق تجارية واحدة يفتح الطريق لزيادة حجم التجارة بين البلدين. وذكر الوزير ان التبادل التجاري بين البلدين قد تطور تطورا كبيرا حيث بلغ في عام ١٩٦٥ اكثر من اربعة اضعاف ما كان عليه في العام السابق، والمؤمل ان يصل الى اكثر من ثمانية ملايين جنيه خلال العام المقبل. وذكر ان الدراسات الخاصة بتوحيد التشريعات الاجتماعية والعمالية والتنظيمات الخاصة بتسهيل التعاون في المجال الزراعي والصناعي وتوحيد مجال التخطيط بين البلدين قد خطت خطوات مهمة. وان الامل معقود في المرحلة المقبلة على السير بخطوات سريعة نحو تنفيذها من اجل بناء الكيان الاقتصادي الموحد بين البلدين كركيزة لبناء القاعدة الاقتصادية العربية.

وبعد انتهاء اجتماعات لجنة التنسيق الاقتصادي صدر البيان المشترك التالي:ـ

اجتمعت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في دور انعقادها الخامس بالقاهرة خلال المدة من ٢٠ ـ٢٦حزيران يونيو ١٩٦٦.

وترأس ألجانب العراقي السيد الدكتور عبدالحميد الهلالي وزير الاقتصاد وترأس الجانب العربي السيد الدكتور محمد لبيب شقير وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وتم في بداية الاجتماعات تشكيل خمس لجان عمل مخصصة لبحث الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال وهذه اللجان هي:

١ـ لجنة شؤون التجارة والكمارك وميزان المدفوعات والمواصلات.

٢ـ لجنة الشؤون المالية والنقدية.

٣ـ لجنة التخطيط والتنسيق الصناعي والزراعي والبترول.

٤ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٥ـ لجنة الصياغة.

ولقد عقدت اللجان المتخصصة المشار اليها كل على انفراد عدة اجتماعات بحثت خلالها مدى تنفيذ التوصيات المتخذة في الدراسات السابقة ثم بحثت بالتفصيل الموضوعات المماثلة لها بموجب جدول الاعمال. وتميزت هذه الاجتماعات بالصراحة التامة وروح الاخوة الصادقة للعمل يدا واحدة في سبيل تحقيق المزيد من الانجازات التي من شأنها اضافة لبنة اخرى في صرح التعاون والتنسيق في مختلف المجالات والميادين بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة.

وانتهت اجتماعات اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة الدائمة باتخاذ توصيات تهدف الى دفع عجلة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين القطرين الشقيقين خطوات اخرى نحو الامام تمهيدا لتحقيق المزيد من دعم الاقتصاد العربي وتوحيده ليست لمصلحتها فحسب وانما لمصلحة الامة العربية جمعاء.

وقدمت اللجان المتخصصة تقارير تضمنت التوصيات التي اتخذتها خلال هذه الدورة والتي اقترنت بموافقة اللجنة الدائمة وفيما يلي ابرز هذه التوصيات:

اولا: انشاء مكتب لمتابعة تطور التبادل التجاري بين البلدين في بغداد على غرار مكتب المتابعة الذي انشئ بالقاهرة لغرض تشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بينهما.

ثانيا: ان تعمل الجهات المختصة في البلدين على تشجيع استيراد السلع غير التقليدية من البلد للأخر.

ثالثا: تمشيا مع الزيادة المضطردة في حجم التبادل التجاري بين البلدين ومن اجل مواجهة التطورات المحتملة في هذا المجال تم الاتفاق على اعادة النظر في اتفاق الدفع المعقود بينهما في ١٠شباط ـ فبراير ـ ١٩٦٤، وذلك لجعله اداة فعالة لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين على ان يعهد الى لجنة فنية من الطرفين وضع اسس اتفاق على دفع جديد يحل محل الاتفاق الحالي في اقرب وقت.

رابعا: من اجل تحقيق المزيد في حجم التبادل التجاري بين البلدين، اتفق الطرفان على الايصاء بحث الاجهزة التنفيذية لدى كل منهما على الاسراع في تنفيذ العقود المبرمة بينهما وبين جهات الطرف الاخر واعطائها الاولوية مع التمسك التام في مواعيد التجهيز. كما اتفق الطرفان على حث الجهات، المعنية بضرورة الاهتمام بايجاد وسائط النقل وتنظيم عملها بينهما بما يحقق الهدف ذاته.

خامسا: تبني البلدين لفكرة عقد مؤتمر مالي وضريبي على النطاق العربي لما له من اثار على تنسيق النواحي المالية والضريبية ودعم للوحدة الاقتصادية العربية.

سادسا: الاسراع بوضع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين قبل الدورة القادمة لهذه اللجنة.

سابعا: توحيد السنوات المالية والتخطيطية للبلدين.

ثامنا: تشكيل لجنة مشتركة من الفنيين في الصناعات البتروكيماوية لكل منـــهما تتولى تحديد نوع الانتاج الذي يتخصص فيه كل منهما مع ملاحظة ان تكون وحـــدة الانتاج اقتصادية واسعارها منافسة.

تاسعا: دراسة امكانية امداد الجمهورية العراقية للجمهوريـــة العربيـــة المتحـدة بحاجة الاخيرة من عجينة الورق والحرير الصناعي من الصناعات المزمع انشـــاؤها في العراق.

عاشرا: العمل على وضع قانون موحد ينظم شؤون البترول في البـــلاد العربيـــة ضمن نطاق جامعة الدول العربية على ان تعمل الاجـــهزة المســـؤولة فـــي شـــؤون البترول بين البلدين على التعاون التام فيما بينهما لتحقيق ذلك.

احدى عشر: تشجيع تبادل الخبراء بين البلدين في مختلف الميـــادين الزراعيـــة والتعاون على دراسة امكانية قيام مشروعات منفردة او مشتركة لاســـتغلال الـــثروة الحيوانية والسمكية في العراق.

اثني عشر: التعاون على تطوير زراعة وتسويق محصول الكتان في العراق على ان تحدد الجهات العراقية المختصة نطاق التعاون المطلوب.

ثلاثة عشر: التأكيد على اهمية التعاون بين الجـــهات المختصـــة فـــي البلديـــن لتأسيس مكتب للقطن في العراق.

اربعة عشر: التوسع في منح الزمالات الدراسية في مختلـــف فـــروع الزراعـــة للدراسة او التدريب ويحدد الطرفان عدد وميادين هذه الزمالات سنوياً.

خمسة عشر: استمرار الدراسة والاتصالات الخاصة بالتنســـيق بيـــن القوانيـــن الاجتماعية في البلدين.

سادسة عشر: لسرعة انجاز توصيات اللجنة الدائمة تنعقد اجتماعـــات مشـــتركة بين متخصصين في بعض النواحي الفنية سواء في القاهرة او بغداد.

والله ولي التوفيق.

وخلال هذه الفترة وقعت محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية، التـــي قـــال البزاز انها تركت بعض الاثر السيء في نفوس العراقيين تجاه قطر عربـــي شـــقيق (يقصد مصر) هو براء منهم[1].

---

[1] جريدة المنار، ١٩٦٦/٧/٣.

وللتدليل على عدم تأثر العلاقة مع القاهرة غـادر بغـداد فـي ٥تمـوز الدكتـور عبدالرزاق محيي الدين، وزير الوحدة والامين العام للقيادة الساسية الموحـدة، الـى القاهرة، واجاب على سؤال عما اذا كانت القيادة السياسية سـتجتمع فـي موعدهـا المقرر، وهو شهر ايلول، بقوله ان ذلك امر طبيعي، واجتمع محي الدين مع الرئيـس عبدالناصر في ٧تموز وعرض عليه الخطوات التي سيقوم بـهـا للاعـداد للقـاءات القادمة للقيادة السياسية الموحدة، وسلمه رسالة خاصة مـن الرئيـس عبدالرحمـن عارف[١].

وبمناسبة احتفالات العراق بذكرى ثورة ١٤تموز وصل يـوم ١٢تمـوز محمـود رياض، وزير الخارجية المصرية واعلن انه يحمـل رسـالة مـن الرئيـس جمـال عبدالناصر الى الرئيس عارف، وقد استقبل الوزير من قبل الرئيس عارف والـبزاز وتشاور في مختلف المسائل السياسية العربية والدولية واعلـن انـه سـيتم تحديـد اجتماع القيادة السياسية الموحدة قريباً. وفي اليوم التالي نشـرت صحيفـة الثـورة العربية خبراً ذكرت فيه بأن هذا الاجتماع سيعقد في بغداد[٢].

واكد البزاز في مؤتمر صحفي عقده للصحفيين العرب حرص العـراق علـى ان تبقى علاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة اقوى ما تكون واقترح احياء ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ للوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعـراق بعـد ادخـال بعـض التعديلات عليه لتقوم قيادة عسكرية موحدة وسياسة خارجية موحـدة بيـن الـدول الثلاث[٣].

وبمناسبة ذكرى ثورة ٢٣يوليو في مصر، وصل الدكتور عبدالرحمن البزاز رئيـس وزراء العراق الى القاهرة في ٢٢ تموز،وقال انه سيناقش "الاوضاع الراهنـة فـي الوطن العربي وشؤون القيادة السياسية الموحدة، ومؤتمر القمـة العربـي القـادم، والقيادة الموحدة". واضاف قائلاً: "انه لابد لنا قبل كل شيء من ان نكون مع مصـر يداً واحدة لاننا كجناحي النسر الذي لا يستطيع ان يحلق في الاجواء بجناح فريد"[٤].

---

[١] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٦/٧/٨.

[٢] جريدة الثورة العربية،١٩٦٦/٧/١٦.

[٣] جريدة العرب،١٩٦٦/٧/١٨.

[٤] جريدة الاهرام القاهرية، ١٩٦٦/٧/٢٣.

وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك التالي[١]:ــ

بيان مشترك للجمهورية العربية المتحدة والعراق عن زيارة الـدكتـور عـبدالرحمـن البـزاز، رئيـس وزراء العـراق، الــى الجمهـوريـة العـربية المتحـدة

تلبية لدعوة من السيد زكريا محي الدين رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة قام السيد عبدالرحمن البزاز، رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين الثاني والعشرين والرابع والعشرين من يوليو – تموز ١٩٦٦.

وقد استقبل السيد الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد رئيس وزراء العراق كما شارك الاستاذ عبدالرحمن البزاز في احتفالات الجمهورية العربية المتحدة بالعيد الرابع عشر لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ وجرت خلال الزيارة بين رئيسي الوزراء محادثات في جو من الود والاخاء تناولت العلاقات بين البلدين الشقيقين والموقف في الوطن العربي. وقد ابدى الجانبان ارتياحهما التام لاضطراد نمو العلاقات بين البلدين في جميع المجالات واكدا عزمهما على العمل على توطيدها وتدعيمها بما يحقق الفائدة المشتركة والمصلحة العربية عامة.

وعبر السيد رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة عن اغتباطه لتوصل حكومة الجمهورية العراقية الى ايجاد حل سلمي لمشكلة الاكراد يحفظ للعراق وحدته الوطنية ويدعم قوته التي تعتبر قوة للامة العربية جمعاء. كما اعرب عن اغتباطه باستقرار الامن في العراق والقضاء على كل ما يهدد امنه في الداخل والخارج وعبر عن ايمانه بأن التقاء كافة القوى القومية المخلصة من اجل تحقيق مبادئ واهداف ثورة ١٤تموز تحت قيادة الرئيس عبدالرحمن محمد عارف يعتبر قوة للامة العربية جمعاء يمكنها من الاسهام الجدي في القضايا العربية الكبرى.

واكد الجانبان عن تأييدهما المطلق لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل لاستعادة حقوقه كاملة غير منقوصة وتأييد جهود منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الشأن. وقد اتفقا على ان تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم في بغداد خلال

---

[١] جريدة الجمهورية، ٢٥/٧/١٩٦٦.

شهر ايلول على مستوى رؤساء الحكومات. وقد اعرب السيد رئيس وزراء الجمهورية العراقية في خلال زيارته عن بالغ شكره للحفاوة التي استقبل بها في الجمهورية العربية المتحدة والتي تعكس صلات الود والصداقة والتعاون الوثيق بين الشعبين الشقيقين.

معاملة السجناء السياسيين

لم تشهد السجون العراقية في تاريخها ما شهدته خلال هذه الفترة، فقد ضمت سجناء من كل الاتجاهات السياسية، من البعثيين والشيوعيين والحركيين وذوي الاتجاهات الدينية. وقد حدثت في هذه السجون الكثير من الاضرابات الهادفة الى تحسين اوضاع ومعاملة السجناء السياسيين. وفي عهد وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية اصدر محمد العبطة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية القرار التالي[1]:ـ

قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٦

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا بالفصل السابع من نظام السجون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٠ المعدل والمنصوص عليها في المواد من ٢٦ـ٣٤ من النظام المذكور قررنا ما يلي:ـ

١ـ يعتبر كل من سجن الحلة والسلمان وبعقوبة والرمادي والعمارة مخصصاً للسجناء والموقوفين السياسيين.

٢ـ تخصص ردهات خاصة للسجناء والموقوفين السياسيين في بقية السجون الاخرى.

٣ـ يسمح للسجين او الموقوف السياسي بارتداء ملابسه الخاصة.

٤ـ يعفى كافة السجناء والموقوفين السياسيين من حمل اللوحات الخاصة على صدورهم كما ويعفون من حلق شعرهم الا لاسباب صحية وبتوصية من الطبيب المختص.

٥ـ يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بتأمين الافرشة على حسابهم الخاص.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٦/٨/١.

٦ـ يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بتأمين طعامهم من خارج السجن على حسابهم الخاص على ان يجلب ذلك في اوقات الطعام المعتادة باستثناء المشروبات الروحية، على ان يخضع كل ذلك للتفتيش.

٧ـ يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمطالعة الصحف والمجلات والكتب على ان تكون خاضعة لرقابة سلطات السجن.

٨ـ يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمراسلة من شاءوا على ان تكون كافة الرسائل المرسلة من قبل السجناء او الموقوفين او التي ترد اليهم خاضعة لرقابة سلطات السجن.

٩ـ يسمح للسجناء والموقوفين السياسيين بمقابلة من يرغبون مقابلته مرتين في الشهر على ان لا يتعارض ذلك مع أي امر صادر بخلاف ذلك من السلطات المختصة لسلامة التحقيق بشرط ان يعين مدير السجن موعد المقابلة ومدتها. وعلى مدير السجن ان يأمر بأن تكون المقابلة بحضور موظف من ادارة السجن.

١٠ـ اذا اساء السجين او الموقوف السياسي استعمال الامتيازات التي له بمقتضى المواد المتقدمة كلها او بعضها فيجوز حرمانه منها او من بعضها للمدة التي يقررها مدير السجن على ان لا تزيد مدة الحرمان عن عشرة ايام لكل حادثة.

العلاقات العراقية ـ السوفيتية وزيارة البزاز لموسكو (٢٧تموز ـ ٣آب١٩٦٦)

كان اللواء عبدالرحمن عارف، رئيس اركان الجيش بالوكالة، في موسكو عندما قتل اخيه الرئيس عبدالسلام عارف فقطع مباحثاته وعاد الى العراق، وبعد ان اصبح رئيساً للجمهورية ادلى بتصريحات لصحيفة البلد عن نتائج تلك المباحثات قال فيها ان الاتحاد السوفيتي ابدى استعداده لتلبية طلبات العراق، وان السوفيت اظهروا تفهماً لسياسة الحياد الايجابي العراقية. وقد اسفرت المباحثات عن الاتفاق على زيادة المساعدات العسكرية السوفيتية للعراق[1].

بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تتطور في كافة المجالات فقد استقبل صادق جلال وزير الصناعة، السفير السوفيتي في بغداد فاسيلي نيكولايف، وبحث معه

---

[1] جريدة البلد،١٩٦٦/٥/٥.

موضوع توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، والموضوعات التي ستبحث اثناء زيارة البزاز لموسكو، والتي وصفها السفير بأنها بادرة حسنة لتعزيز التعاون بين البلدين[1]. ووقع وزير التربية والسفير السوفيتي في بغداد على خطة التعاون الثقافي التي نصت على تبادل الاساتذة والعلماء والخبراء بين البلدين، وتخصيص زمالات دراسية للطلبة العراقيين في الجامعات والمعاهد السوفيتية[2]. واعلنت وكالة انباء نوفوستي السوفيتية ان خبراء سوفيت في القوى المائية سيبدأون قريباً محادثات في بغداد حول مشروع انشاء سد ومحطة لتوليد الكهرباء على نهر الفرات في مدينة حديثة، يضم ست وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية تعادل (٣٥٠) الف كيلو واط[3].

واستقبل البزاز في ٩حزيران ١٩٦٦ السفير السوفيتي وبحث معه ترتيبات زيارته لموسكو تلبية لدعوة اليسكي كوسيجين، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي. واعلن البزاز ان العراق يرغب في ان يحذو في تطوير اتصالاته مع موسكو حذو العلاقات السوفيتية ــ المصرية، وقال في مقابلة مع مراسل صحيفة برافدا: "اننا نشعر بأهمية قيام علاقات ودية متينة بين العراق والاتحاد السوفيتي، وتنص سياسة الحياد الايجابي التي نسير عليها على اقامة علاقات عمل طبيعية مع الكثير من الدول. اما بالنسبة الى الاتحاد السوفيتي فأننا نكن له شعوراً وديا خاصاً". واشار الى ان سياسة حكومته تهدف الى توسيع نطاق التعاون بين البلدين بحيث يشتمل على جميع الحقول سواء كانت اقتصادية او ثقافية او سياسية، لما فيه فائدة الشعبين والسلام العالمي[4]. وقد مهد للزيارة باعادة تأسيس جمعية الصداقة العراقية السوفيتية التي حلت في كانون الثاني١٩٦٦.

وصل البزاز الى موسكو في ٢٧تموز، وخلال مأدبة الغداء قال اليكسي كوسيجين: "ان زيادة تطوير هذه العلاقات وضمان وحدة متماسكة بين بلدان العالم العربي التي تأخذ مواقف مستقلة تصبح لها اهمية خاصة في الظروف الراهنة حيث يعمل

---

[1] جريدة الثورة العربية،١٩٦٦/٥/٦.

[2] جريدة الرأي العام،١٩٦٦/٦/٢.

[3] جريدة النهار البيروتية،١٩٦٦/٦/٤.

[4] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٧/١٤.

المستعمرون بنشاط كبير في محاولة للمحافظة على مواقفهم السياسية والاقتصادية في الشرق وتقويتها"[1]. وزار البزاز الرئيس السوفيتي نيكولاي بودغورني، وبحث معه تطور العلاقات بين البلدين، وقام بزيارة لبعض المدن السوفيتية. ونقلت عنه مجلة روز اليوسف القاهرية قوله ان العراق سيتلقى كمية من الاسلحة السوفيتية الخفيفة والثقيلة[2].

وبعد انتهاء المباحثات صدر بيان مشترك اعلن فيه البلدان عزمهما على مواصلة العمل لتقوية روابطهما وتطويرها وتوسيع التبادل التجاري بينهما، وهذا نصه[3]:ـ

قام الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية على رأس وفد حكومي بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي تلبية لدعوة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة ما بين ٢٧تموز و٣آب١٩٦٦.

وكان الوفد مؤلفا من الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والارشاد والسيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد محسن حسين الحبيب سفير الجمهورية العراقية في الاتحاد السوفياتي واللواء حمودي مهدي وكيل رئيس اركان الجيش العراقي وعدد من كبار الموظفين والمختصين والخبراء الفنيين.

وقد زار الضيوف موسكو ومدينتي لينينغراد وباكو وتعرفوا على المؤسسات الثقافية وحياة الشعب السوفياتي ومنجزاته في ميادين الاقتصاد والعلم والثقافة والفن.

واجتمع الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية واعضاء الوفد العراقي مرارا بالسيد الكسي كوسيكين رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي، كما قاموا بزيارة السيد ن.ف. بودغورني رئيس هيئة رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي. وقد اشترك في المفاوضات من الجانب السوفياتي السيد أ.ن. كوسيكين رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي والسيد ن.ف.باتوليتشف وزير التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي والسيد ف.ف. كوزنتسوف النائب الاول لوزير الخارجية للاتحاد السوفياتي والسيد س.أسكاتشكوف رئيس لجنة الدولة

---

[1] جريدة العمل البيروتية، ١٩٦٦/٧/٢٩.

[2] مجلة روز اليوسف القاهرية، ١٩٦٦/٧/٣٠.

[3] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٨/٤.

لمجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي للعلاقات الخارجية الاقتصادية والسيد ف.س. سيميونوف نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والسيد ف.ف. نيقولاييف سفير الاتحاد السوفياتي في الجمهورية العراقية والسيد أ.د. شيبورين رئيس قسم الشرق الادنى في وزارة الخارجية للاتحاد السوفياتي.

واشترك من الجانب العراقي الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيس وزراء الجمهورية العراقية والدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والارشاد للجمهورية العراقية والسيد محمود حسن جمعة وزير الاصلاح الزراعي والسيد محسن حسين الحبيب سفير الجمهورية العراقية في الاتحاد السوفياتي واللواء حمودي مهدي وكيل رئيس اركان الجيش العراقي والسيد زيور نشأت رئيس مهندسي السكك الحديدية للجمهورية العراقية والسيد نجدة فتحي صفوة مستشار سفارة الجمهورية العراقية في موسكو والدكتور محمد الغضنفري المدير العام لدائرة التصميم والانشاء الصناعي في وزارة الصناعة للجمهورية العراقية والسيد فتح الله لوقا المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية للجمهورية العراقية.

وقد لاحظ الجانبان بارتياح وجود تقارب في وجهات نظرهما حول عدد من المشاكل الدولية الرئيسية واعربا عن تصميمهما على ان يسترشدا في سياستهما الخارجية بمبادئ التعايش السلمي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

وقد عبر الجانب السوفياتي عن تقديره البالغ لسياسة الجمهورية العراقية بصفتها دولة غير منحازة ودورها الايجابي في دعم نضال الشعوب العربية والافريقية وغيرها من دول عدم الاحياز في كفاحها ضد القوى العدوانية والاستعمارية التي تهدد الامن والسلام العالميين.

كما عبر الجانب العراقي عن تقديره الكبير لجهود الاتحاد السوفياتي في سبيل صيانة السلم والكفاح ضد الاستعمار وتقديم المساعدات القيمة للدول النامية. كما عبر عن تقديره العظيم لمواقف الاتحاد السوفياتي من القضايا العربية العادلة.

واستعرض الطرفان الموقف الدولي بصورة عامة واعربا عن قلقهما للتدهور الذي طرأ على العلاقات الدولية في الاونة الاخيرة نتيجة للاعمال العدوانية التي تلجأ اليها القوى الاستعمارية ومحاولاتها المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

واعرب الطرفان عن عزمهما الاكيد على النضال في ركب البلدان الاخرى المحبة للسلام ضد مثل هذه السياسة من اجل تخفيف حدة التوتر الدولي لتوطيد السلام وتفادي حرب عالمية جديدة. ويؤمن الطرفان ان عدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها ومراعاة مبدأ تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وحدها ضرورة حيوية وهما يؤمنان ان على جميع الدول ان تراعي بدقة وثبات البيان الذي تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العشرين حول عدم امكان قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول وصيانة استقلالها وسيادتها الامر الذي له اهمية كبرى وخاصة في الظروف الراهنة.

ويرى الطرفان ان وجود القواعد العسكرية الاجنبية على اراضي الغير هو من اسباب المنازعات الدولية وعامل من عوامل التوتر في الوضع الدولي. وان بقاء هذه القواعد واقامة الجيوش الاجنبية على اراضي اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ان هو الا خرق فاضح للسيادة الوطنية وتهديد للسلام العالمي ووسيلة للضغط والمماطلة في تحرير الشعوب وتطورها.

ويعلن الطرفان تأييدهما التام للكفاح العادل الذي تخوضه الدول والشعوب من اجل تصفية القواعد العسكرية الاجنبية على اراضي الغير كما انهما يستنكران المناورات والخطط التي تبيتها الدول الاستعمارية لانقاذ مواقعها المتزعزعة عن طريق نقل هذه القواعد الى مناطق اخرى مما يشكل عاملا مهما من عوامل ازدياد التوتر الدولي.

وبحث الطرفان بصورة خاصة وبمزيد من القلق الوضع الخطير الناشئ في جنوب شرقي اسيا نتيجة الاعتداء على فيتنام، واشار الى ان ذلك يزيد من التوتر ويؤثر بلا شك على الوضع في مناطق اخرى من الكرة الارضية. ويؤكد الطرفان حق الشعب الفيتنامي الذي لا يتجزأ في تقرير مصيره ويؤيد ان مطالبته بسحب الجيوش الاجنبية التي تقوم بالتدخل المسلح في فيتنام الجنوبية ويطالبان بوقف الغارات الجوية على جمهورية فيتنام الديمقراطية فورا وبالتنفيذ الدقيق لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٥٤ التي يجب ان تكون فيتنام بموجبها دولة حرة مستقلة موحدة.

واستعرض الجانبان الموقف في الشرق الاوسط واستنكرا الدسائس الاستعمارية التي تحاك في المنطقة والتي تحاول القضاء على الحركات التحررية للشعوب العربية.

وعبر الاتحاد السوفياتي عن تأييده الكامل لنضال البلدان العربية ضد محاولات القوى الاستعمارية لاحياء التكتلات التي تخدم الاستعمار في الشرق الادنى والموجهة ضد مصالح الامة العربية وامانيها.

ان الجانب السوفياتي يؤيد تأييدا كاملا حقوق عرب فلسطين المشروعة التي هي كل لا يتجزأ وهو يؤيد نضال الدول العربية العادل والجهود التي تبذلها ضد الدسائس العدوانية الرامية الى استخدام قضية فلسطين لزيادة التوتر في الشرق الادنى.

ويستنكر الاتحاد السوفياتي استفزازات اسرائيل ضد الدول العربية وخاصة ضد الجمهورية العربية السورية، تلك الاستفزازات التي تكررت في الاونة الاخيرة والتي تشكل خطرا على قضية السلام.

ويستنكر الطرفان سياسة القمع التي تسير عليها الدول الاستعمارية في عدن وجنوب الجزيرة العربية وامارات الخليج وعمان ويعلنان تأييدهما التام لنضال الشعب العربي من اجل حريته وتقرير مصيره ويدعوان الحكومة البريطانية لتنفيذ مقررات الامم المتحدة ولوضع حد للنظام الاستعماري في عمان واتاحة الفرصة لهذا الشعب لاستعادة سيادته على اراضيه وخيراته الطبيعية.

وقد بحث الطرفان ايضا الوضع في افريقيا واكدا بشدة موقفهما المعروف في استنكار التدخل الاستعماري في روديسيا الجنوبية والكونغو وكذلك لجرائم النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا والفظائع التي يقوم بها المستعمرون البرتغاليون في الاراضي التي ينشرون فيها بغير حق نظام المستعمرات.

ان الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية سيواصلان باصرار نضالهما من اجل تطبيق بيان الامم المتحدة الذي يقضي بمنح الاستقلال لجميع البلدان والشعوب المستعمرة باسرع ما يمكن.

واستنكر الطرفان كذلك اعمال التخريب المتزايدة التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الدول الافريقية المستقلة بغية فرض سيطرتها الاستعمارية الجديدة عليها.

وقد جرى تبادل الاراء حول الوضع في اوروبا ويعتبر الطرفان من المهم جدا قضية توطيد الامن الاوروبي لتخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز السلام العالمي.

ويرى الجانبان ان احدى الدعامات الاساسية لتحقيق الامن الاوروبي تكمن في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الالمانية وقد اكد الجانب السوفياتي من جديد خلال المناقشات موقفه المعروف من هذه المشكلة. واوضح الاتحاد السوفياتي

والجمهورية العراقية ان الاوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ادت الى قيـــام كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية. وترى الحكومتـــان انه من الضروري ان تبذل جميع الاطراف المعنية قصارى جـــهدها للوصـــول الـــى تسوية سلمية للمشكلة الالمانية.

واكد الطرفان ضرورة احترام ميثاق الامم المتحدة ومراعاته بدقـــة واشـــار الـــى تشابه مواقف الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية في قضية عدم انتشار الاسلحة النووية. وقد اتفق الطرفان على اهمية نزع السلاح التام والشامل تحت رقابة دوليـــة وعلى ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع دول العالم.

كما اكدا ضرورة تحريم جميع التجارب الذرية وانهما يعتبران ان منـــع اســـتخدام الاسلحة النووية واقامة المناطق المجردة منها في مختلف انحاء العـــالم بمـــا فيـــها منطقة الشرق الاوسط هي مساهمة فعالة في سبيل توطيد السلام العالمي.

ولقد جرى بين الطرفين اثناء المباحثات تبادل في الاراء حول العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية فاشارا بارتياح الى ان التعاون في ميادين السياســـة الخارجية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها يتطور بنجاح على اسس المساواة التامة في الحقوق والاحترام المتبادل.

وقد اعلنا عن رغبتهما في استمرار توطيد وتطوير العلاقات المتنوعة ذات المنفعة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية في جميع الميادين.

وقد عبر الجانب العراقي عن المشاعر العميقة والمخلصة التي يكنها العراق شـــعبا وحكومة تجاه شعب الاتحاد السوفياتي وحكومته للمساعدات القيمـــة التـــي قدمـــها الاتحاد السوفياتي للعراق في نضاله من اجل توطيـــد اســـتقلاله وتطويـــر اقتصـــاده الوطني.

وان مما يلقى تقديرا ايجابيا في الاتحاد السوفياتي النجاح الذي احرزته الجمهورية العراقية منذ انبثاق ثورة ١٤تموز١٩٥٨ وجهودها في تطويـــر اقتصادهـــا الوطنـــي وثقافتها وتثبيت اسس سيادتها الخارجية المناوئة للاستعمار.

وقد اعلن الجانب السوفياتي ان الاتحاد السوفياتي يهمه ان يرى العراق دولة قوية مزدهرة تسير جنبا الى جنب مع الـــدول العربيـــة المتقدمـــة. ان حكومـــة الاتحـــاد السوفياتي تحترم استقلال العراق وصيانة كيانه ووحدة اراضيه.

وقد تبادل الجانبان المعلومات حول التطوير الداخلي في الاتحاد السوفياتي وفي الجمهورية العراقية وكذلك حول مشروعات تطور الاقتصاد الوطني لكل من الجانبين في المستقبل القريب.

واحاط الجانب العراقي الجانب السوفياتي بهذه المناسبة علماً بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بشأن تسوية النزاع في شمال العراق بالطرق السلمية على اساس الاعتراف بالحقوق القومية للاكراد في اطار الدولة العراقية الواحدة التي تتألف من قوميتين اساسيتين ـ العرب والاكراد ـ وضمان حقوق وواجبات متساوية لهم كما اشار الى تصميم الحكومة العراقية على المضي في تنفيذ المنهاج المعلن للتسوية السلمية.

وقد عبر الجانب السوفياتي عن ارتياحه للخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية والرامية الى انهاء الاقتتال بين الاخوة لتسوية مشكلة شمال العراق على اسس صيانة وحدة التربة العراقية في اطار الدولة الواحدة واحترام حقوق المواطنين الاخرين وفقاً للمنهاج الذي اعلنته الحكومة العراقية.

وقد بحث الجانبان سير تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين واعربا عن ارتياحهما للخطوات المتخذة لتحقيق هذه الاتفاقيات خصوصاً في ميدان اعداد الاختصاصيين.

وقد تم الاتفاق على امكانيات التطور المتواصل للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية وكذلك المسائل المتعلقة بتوسيع التجارة السوفياتية ـ العراقية بما يؤمن مصالح الطرفين. وقد وافق الجانب السوفياتي مبدئياً على تقديم العون الممكن للجمهورية العراقية في تنفيذ مشاريع بناء السدود وقد اعرب الجانب العراقي عن شكره للحكومة السوفياتية على ما ابدته من استعداد لتطوير التعاون في تقوية قدرة العراق الدفاعية مما سيساهم في صيانة سيادته من تطاولات قوى الاستعمار والمعتدين.

وقد عبر رئيس وزراء الجمهورية العراقية الاستاذ عبدالرحمن البزاز والوفد الذي يترأسه عن شكرهم للحكومة السوفياتية على الحفاوة والعناية التي قوبلوا بها. وقد اعتبروا كل ذلك تعبيراً مخلصاً عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب السوفياتي نحو شعب الجمهورية العراقية.

وعبرت حكومتا الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية عن ثقتهما بأن زيارة رئيس الوزراء الاستاذ عبدالرحمن البزاز والوفد العراقي للاتحاد السوفياتي وكذلك نتائج المباحثات الناجحة بين الطرفين ستساهم مساهمة فعالة في تطوير وتحسين العلاقات الودية بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية.

وقد قدم رئيس وزراء الجمهورية العراقية الاستاذ عبدالرحمن البزاز دعوة من رئيس الجمهورية العراقية الفريق عبدالرحمن محمد عارف الى رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفيات الاعلى ن.ف. بودغورني للقيام بزيارة رسمية للعراق. وكذلك وجه الدعوة لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي أ.ن. كوسيكين للقيام بزيارة رسمية للجمهورية العراقية وقد قبلت هاتان الدعوتان مع الشكر على ان يتفق على موعد الزيارتين بالطرق الدبلوماسية.

وقد رحبت الصحف العراقية بالبيان المشترك وتطوير العلاقة مع الاتحاد السوفياتي حتى ان جريدة العرب وصفته بأنه "غزوة موفقة" وفتح جديد في ميدان علاقاتنا مع الدنيا الاشتراكية"(١).

استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز الثانية
(٦ آب١٩٦٦)

لم ترض سياسة البزاز الداخلية والخارجية الكثير من القوى القومية والوطنية، وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب والكثير من التنظيمات السياسية الاخرى، وقد اصدر حزب البعث العديد من البيانات المنددة بالبزاز وسياسته والتي اتهمته بالعمالة للشركات النفطية، والسير في سياسة اعادة العراق الى ما قبل ثورة ١٤تموز١٩٥٨، وانتقدت حركة القوميين العرب في تعليق لمجلة الحرية البيروتية سياسة البزاز الهادفة الى التراجع عن المواقع المتقدمة التي احتلتها الحركة الوطنية، واتهمته بالتراجع عن قضايا التأميم والاصلاح الزراعي، "مما اوجد قناعة لدى الجميع بأن الهدف اعادة القوى الرجعية الى ميدان الحياة السياسية.. ولاعطاء هذه السياسة دعمها القوي، اتجه البزاز نحو

---

(١) جريدة العرب، ١٩٦٦/٨/٤.

شركة النفط، ساعياً لتحسين علاقاته معها، ومقاتلاً من اجل توقيع اتفاقيـــة جديـدة تنتزع من العراق بعض حقوقه ومنجزاته"[1].

ولم يقتصر ذلك على القوى السياسية المدنية، وانما وجهت للبزاز انتقـادات مـن العسكريين الذين اعربوا اكثر من مرة عن الرغبة لأقالة وزارة البزاز، وهذا ما حدث خلال اجتماع الرئيس عبدالرحمن عارف مع بعض القادة العسكريين، مــن رؤسـاء وزارات ووزراء سابقين وهو ما اعترف به الـبزاز فـي مؤتمـره الصحفـي فـي ٢تموز ١٩٦٦. وقد تزايدت الدعوات لاقالة البزاز خلال زيارتـه لموسـكو ونشـرت الصحافة العراقية والعربية اخباراً عن قرب اجراء تعديل وزاري في العراق. ويقـول اللواء الركن المتقاعد ابراهيم الراوي ان البزاز اضطر الـى التخلـي عـن رئاسـة الحكومة بسبب محاولاته ابعاد العسكريين عن السياسة. فقد نجح العسـكريون فـي حمله على الاستقالة عندما نشطوا ضده اثناء زيارته للاتحاد السـوفياتي[2]. وينقـل الدكتور محمد كريم المشهداني عن الدكتور رؤوف الواعظ، وهو من اقرباء الـبزاز، قوله:"بعد رجوع البزاز من موسكو بيومين كنت في داره مساء وبدأ يتحـدث عـن زيارته وما تحقق من انجازات واتفاقات وتفهم القيادة السوفيتية لنهج العراق الجديـد في ظل وزارته، سألني بشكل مفاجئ وقال: "انني اسمع خـلال هذيـن اليوميـن ان الرئيس عبدالرحمن عارف اتصل بالعميد ناجي طالب ليرشحه للوزارة. فقلـت هـذا صحيح وقد سمعت ذلك من اخيه الاكبر عبدالسميع عارف، وفي اليوم التـالي بـادر البزاز بنفسه وقدم استقالته رسمياً"[3].

وقالت صحيفة النهار البيروتية "ان الرئيس عارف استدعى الدكتور البزاز صبـاح السبت الماضي الى مكتبه في القصر الجمهوري، فدار بينهما الحوار الاتي:ـ

عارف: الا تعتقد انك بحاجة الى الراحة؟

البزاز: ابداً وكل شيء على ما يرام.

عارف: لكنني ارى ان الراحة ضرورية لك.

---

(١) مجلة الحرية البيروتية،١٩٦٦/٨/١٥.

(٢) جريدة النهار البيروتية،١٩٦٦/٩/٢٦.

(٣) محمد كريم مهدي المشهداني،المصدر السابق،ص٢٢٨.

البزاز: لنتصارح قليلاً، لقد وجدت على مكتبي من موسكو تقارير تتحدث عن الانباء التي نشرتها الصحف العراقية اثناء غيابي في موسكو. ولقد عرفت من هو الذي اوعز الى هذه الصحف بأن تكتب عن تعديل وزاري سيحصل بعد عودتي.

واستطرد قائلاً: واذا كنت مقتنعاً بأن علي ان ارتاح فلا مانع من ذلك ابداً.

وبعد وقت قليل سلم الدكتور البزاز استقالة حكومته الى الرئيس عارف. ويقال ان الدكتور البزاز وضع الاستقالة في جيبه وجاء الى القصر الجمهوري عندما استدعاه الرئيس عارف لانه كان على علم بما "طبخوه"له"[1].

قدم الدكتور عبدالرحمن البزاز استقالته في ٦آب١٩٦٦، وهذا نصها:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء،

بغداد في٦/٨/١٩٦٦

السيد رئيس الجمهورية الفريق عبدالرحمن عارف المحترم

تحية طيبة،

وبعد فتذكرون سيادتكم انني وليت المسؤولية منذ نحو احد عشر شهراً في عهد اخيكم الراحل في ظروف قاسية وتأزم اقتصادي حاد وبلبلة اجتماعية وسياسية لم يـر العراق في تاريخه الحديث ـ فيما اعلم ـ اسوأ منها. فعملنا ـ انا وزملائي ـ بكل طاقاتنا لاعادة الوضع الى نصابه المعقول، بتحقيق مبدأ سيادة القانون، ورعاية حقوق المواطنين كافة دونما تحايز او تحزب، واصلاح ما امكن اصلاحه من وضع مالي واقتصادي مترد.

ثم كانت الكارثة بفقد الرئيس المرحوم عبدالسلام، ومر العراق بايام عصيبة وفقت ـ انا وزملائي بعون الله وتسديده ـ في تخليص العراق من مغبتها، واستطعنا ان نحقق مبدأ الشرعية ورعاية الدستور المؤقت نصاً وروحاً فاصبحتم رئيساً للجمهورية بالطريقة السلمية التي عززت من مقام رئاسة الجمهورية واضفت على العراق هيبة انعكست في الميدان الدولي بما لا يقل عن اثارها الحسنة في داخل العراق. وبعد ذلك طلبتم الي ان اشكل الوزارة التي سارت على منهاجها المعلن السابق وحاولت ما وسعها الجهد ان تحقق للمواطنين ما يصبون اليه من طمأنينة

---

[1] جريدة النهار البيروتية، ١٠/٨/١٩٦٦.

وازدهار في اطار من وحدة وطنية صادقة تكون المنطلق الطبيعي المخلص لوحدتنا القومية. ولقد وفقنا لحل اعضل مشكلة واجهها العراق منذ بدء تكوينه واعني بها مشكلة شمال الوطن فقد كان مما يقض مضاجع المخلصين ان يروا الاخوة يقتتلون، ويروا الاموال والطاقات الهائلة تصرف في ما لا طائل تحته.

وفي ميدان السياسة العربية والخارجية استطاعت الحكومة ان تثبت وجود العراق وترعى مصالح بنيه وتكسب احترام كل الدول ـ اذا استثنينا حكومة المنشقين في سوريا ـ على اختلاف انظمتها وتباين سياساتها ـ وليس البيان العراقي ـ السوفياتي الذي صدر في بغداد وموسكو منذ ايام عنكم ببعيد.

على الرغم من هذا كله كنت احس بين الحين والحين الاخر ببعض الصعوبات توضع في طريق الحكومة وتحد من مسعاها ولكننا كنا دائماً نتذرع بالصبر ونركن الى الحكمة في ايجاد الحلول والتسويات تحدونا الى ذلك رغبتنا في خدمة هذا الشعب ورعاية مصالحه.

اما وقد لمست هذا الصباح من سيادتكم رغبة في استقالة الحكومة فرعاية للدستور المؤقت اتقدم اليكم راجياً قبول استقالتي من رئاسة الوزراء سائلاً المولى جلت قدرته ان يعينكم ويسدد خطاكم ويوفقكم لما فيه صلاح هذا الشعب وخير امتنا العربية الواحدة.

المخلص

عبدالرحمن البزاز

١٧ربيع الثاني ١٣٨٦هـ الموافق

للسادس من آب١٩٦٦م

اثارت استقالة وزارة البزاز ما لم تثره استقالة اية وزارة عراقية سابقة، من التعليقات المؤيدة والمعارضة. فالصحف العربية والاجنبية ذات الاتجاهات المحافظة اثنت على وزارة البزاز المستقيلة، والصحف القومية واليسارية انتقدت بشدة هذه الوزارة. فصحيفة الصفاء البيروتية كتبت تقول: "تخشى ان يكون سبب استقالة البزاز هو النزول عند ضغط الذين ضاقوا ذرعاً برحابة صدره وبنهجه المعتدل.. كان عهد البزاز في العراق يبشر بتركيز السياسة العراقية على غير الاسس العاطفية وعلى غير الشعارات الفارغة. وكان يوحي بعودة الاستقرار والازدهار الى

العراق"[1]. وقالت جريدة الحياة البيروتية "ان البزاز ذهب ضحية ما حققه ودفع منافسيه من غير المدنيين ليس الى قطع الطريق على ما وعد بتحقيقه فحسب، بل ما حققه حتى الان، وما حققه احلال السلام في شمال العراق، تجميد الاجراءات الاشتراكية المتطرفة، تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، الشروع في نشر الرفاهية والازدهار في الربوع العراقية، الاستفادة من الاموال التي كانت تصرف على تقتيل المواطنين في سبيل احيائهم وانعاشهم، فهل تعني استقالته المفاجئة نقضا لكل ما فعله؟"[2] واشارت صحيفة الليموند الباريسية الى ان استقالة البزاز وضعت حدا لاول تجربة لاقامة حكومة في العراق يرأسها مدني منذ ثورة ١٤تموز١٩٥٨، واوضحت ما حققه في الميدان الداخلي، وقالت: "لم يكن كذلك حائزا على ثقة الجمهورية العربية المتحدة التي تأخذ عليه القمع القاسي الذي مارسه ضد الشخصيات الناصرية الضالعة في الانقلاب الفاشل بتاريخ ٣٠حزيران الماضي، وكذلك سياسة حسن الجوار التي مارسها حيال الانظمة المحافظة في تركيا وايران والعربية السعودية، وموقفه غير الحاسم حيال التجمع الاسلامي الذي دعا اليه الملك فيصل واخيرا نظرته الايجابية الى الاقتصاد الحر"[3].

ووصفت صحيفة الصباح التونسية استقالة البزاز بأنها انقلاب ابيض قام به الضباط الناصريون في الجيش العراقي الذين اغضبتهم مناورات البزاز ومحاولاته التقرب من ايران وتركيا والتودد الى بريطانيا وابتعاده عن السياسة الاشتراكية[4]. وارجعت مجلة الحوادث البيروتية استقالة البزاز الى اعادته النظر بالقرارات الاشتراكية، ثم تصريحه "بأن العراق متردد في موضوع الحلف الاسلامي، والقرار الذي اتخذه قبل اسبوعين برفع الحراسة عن ممتلكات خمسين اسرة من الاسر الزرجعية[5].

---

[1] جريدة الصفاء البيروتية،١٩٦٦/٨/٧.

[2] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٨/٧.

[3] جريدة الليموند الباريسية،١٩٦٦/٨/٩.

[4] جريدة الصباح التونسية،١٩٦٦/٨/١١.

[5] مجلة الحوادث البيروتية،١٩٦٦/٨/١٢.

وشنت مجلة روز اليوسف هجوما عنيفا على البزاز بسبب موقفه من القوى القومية بعد فشل محاولة عارف عبدالرزاق الثانية، وما اتخذه من اجراءات لشل حركتها، وعدم اتخاذه أي اجراء لبناء الاتحاد الاشتراكي[1]. وكتبت مجلة الحرية البيروتية مقالا مسهبا بعنوان "لماذا وكيف سقط عهد البزاز" قالت فيه: "رغم محاولاته المتكررة لاظهار نفسه كرجل العراق الاول، ورغم كتاب الاستقالة المتبجح الذي وجهه لرئيس الجمهورية، ترك عبدالرحمن البزاز منصب رئاسة الوزراء وشعور الهزيمة يملؤه ويخيم عليه. اما انصاره ومؤيدوه فقد عجزوا في اللحظة الحاسمة عن ان يمدوا له يد العون، ووقفوا مشدوهين امام السرعة التي تطورت بهاالاحداث، قاذفة برجلهم الى خارج منصة الحكم"[2]. وقالت جريدة الثورة الدمشقية:"لقيت استقالة البزاز صدى قاتما عميقا في الاوساط الرجعية ، فنعي "الاعتدال" و"الرشد" و"الاتزان" وكل الصفات الفارغة التي تسبغها الامبريالية على عملائها لانهم لا يملكون شيئا غيرها"[3].

وفي بغداد شنت صحيفة صوت العرب حملة على وزارة البزاز المستقيلة، وقالت ان الوزارة هادنت الاستعمار والرجعية، وحاولت ان تقيم حكما عديم اللون وغادرت كرسي الحكم غير مأسوف عليها، وانها تعاملت مع الدول الرجعية بنفس المقياس الذي تعاملت به مع الدول الثورية، وصافحت الاستعمار وحلف منظمة المعاهدة المركزية باليد اليسرى، بينما كانت يدها اليمنى في يد الجمهورية العربية المتحدة. وان العراق فقد ثقة الدول العربية الثورية التقدمية. واشارت الى فشل الوزارة في انجاز ما وعدت به من اصلاح بسبب اتباعها سياسة التراخي والتساهل تجاه اعداء القومية العربية[4]. وقد دافع الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية في وزارة البزاز المستقيلة ووزارة ناجي طالب الجديدة، عن وزارة البزاز، واوضح في رد بعث به الى جريدة صوت العرب ان اتهامات الفشل ومهادنة الاستعمار مخالفة للواقع، وان الحكومة السابقة نجحت الى حد كبير في سياستها الخارجية، وكانت سياستها

---

[1] مجلة روز اليوسف القاهرية،١٩٦٦/٨/١٥.

[2] مجلة الحرية البيروتية،١٩٦٦/٨/١٥.

[3] جريدة الثورة الدمشقية،١٩٦٦/٨/١٠.

[4] جريدة صوت العرب،١٩٦٦/٨/١٠.

موفقة مع تركيا وايران، وتمسكها باتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة[1].

ومهما يكن من امر فقد غادر البزاز الى جنيف في ١٢ اب١٩٦٦، لقضاء بعض الوقت للراحة ثم السفر منها الى لندن. وقال: "كل ما استطيع قوله هو انني ارجو كل التوفيق لخلفي، وامل ان يسير كل شيء بسلام"[2].

وزارة ناجي طالب (٩آب١٩٦٦-٣مايس١٩٦٧)

بعد استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز في ٦آب كلف الرئيس عبدالرحمن عارف، ناجي طالب، بتأليف الوزارة الجديدة. وهذا نص كتاب التكليف[3]:-

عزيزي السيد ناجي طالب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بناء على استقالة وزارة السيد عبدالرحمن البزاز ونظرا لثقتنا بكم ولما نعهده فيكم من دراية واخلاص فقد قررنا اسناد رئاسة الوزارة اليكم استنادا الى المادة (٤٢) من الدستور المؤقت على ان تعرض علينا اسماء زملائكم مع مراعاة تحقيق الامور المدرجة ادناه.

راجين من العلي القدير ان يوفق الجميع لرفع البلاد وخيرها.

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الثاني لعام ١٣٨٦ الموافق لليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٦٦.

الفريق عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية

١- تدعيم الوحدة الوطنية التي هي المنطلق الاساسي للوحدة القومية والسعي لتنظيم قوى الشعب في كتلة واحدة متعاونة في ظل الاتحاد الاشتراكي لحماية مبادئ ثورة ١٤تموز ومكاسبها.

---

[1] المصدر نفسه، ١٩٦٦/٨/١٥.

[2] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٨/١٣.

[3] جريدة الجمهورية، ١٩٦٦/٨/١٠.

٢ـ العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في ظل اشتراكية عربية عادلة ترعى القطاعين العام والخاص والقطاع المشترك.

٣ـ تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والاسراع بتوزيع الاراضي على الفلاحين والسعي لانشاء الريف المستقر والعناية بالبادية وتوطين العشائر الرحالة.

٤ـ الاسراع في تنفيذ المشاريع الصناعية والتوسع في الحقل الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٥ـ اعادة النظر في المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية.

٦ـ مواصلة منهاج اعادة الامن والسلام الى شمال الوطن والعناية التامة باعماره.

٧ـ رعاية القوات المسلحة التي هي سياج الوطن والحارس الامين على وحدة تربته.

٨ـ تشريع قانون المحافظات ووضعه موضع التنفيذ.

٩ـ تشريع قانون الانتخابات واجراء الانتخابات لانهاء المرحلة الانتقالية باعداد الدستور الدائم للبلاد.

١٠ـ الالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة الصادر في ٢٥ايار١٩٦٥.

بدأ ناجي طالب باجراء الاتصالات لتشكيل وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل السياسية والفئات القومية، وهذه هي المرة الاولى منذ انقلاب ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ تطلق فيها يد رئيس الوزراء المكلف في اجراء الاتصالات وحرية اختيار وزرائه، وفي مقدمة من اتصل بهم احمد حسن البكر، عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد اشترط الحزب للاشتراك في الوزارة الشروط التالية:

١ـ رد اعتبار الحزب عن طريق الاعتراف بوطنية الحزب وبدوره في حماية عروبة العراق.

٢ـ اطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين واعادة العسكريين والمدنيين الحزبيين الى وظائفهم.

٣ـ التنازل عن فكرة الاتحاد الاشتراكي والاعتراف بفشله والاستعاضة عنه بجبهة قومية تقدمية تضم كافة القوى القومية التقدمية والوطنية المعادية للاستعمار والرجعية والمؤمنة بحق الامة العربية في الوحدة الشاملة وبالطريق الاشتراكي.

٤ـ اخذ رأي الحزب بالعناصر الوزارية التي ستتحمل المسؤولية بجانب الحزب والاعتراف بحق الحزب بالاعتراض عليها.

٥ـ اقرار مبدأ التطهير في الجهاز الاداري والقوات المسلحة لاستئصال العناصر الفاسدة والرجعية وتطهير اجهزة الامن والاستخبارات.

٦ـ معاقبة مفسدي سياسة الحكم والغاء الارتباطات الاستثنائية التي فرضتها ظروف معينة لبعض اجهزة الدولة[1].

فشلت جهود ناجي طالب في تشكيل وزارة قومية ائتلافية، وشكل وزارة اعضاؤها من القوميين المستقلين، واعلن في تصريح صحفي انه يعتبر جميع الفئات القومية والكتل والتنظيمات السياسية التي فاتحها لمعاونته في المسؤولية لا تزال مفاتحة ومسؤولة عن التعاون معه، واضاف انه سيواصل السعي لجمع الصف واعتبر ان هذه المهمة لا تزال قائمة[2]. وفي ٩آب صدر المرسوم الجمهوري بتشكيل الوزارة.

الرقم ٨١١

مرسوم جمهوري

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا وفق المادة (٤٣) من الدستور المؤقت.

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:ـ

اولا: يعين:

١ـ السيد ناجي طالب ـ رئيسا للوزراء ووزيرا للنفط بالوكالة.

٢ـ السيد رجب عبدالمجيد ـ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية.

---

[1] مكتب الثقافة والاعلام، اضواء على نضال حزب البعث العربي الاشتراكي(قطر العراق)،جـ٥،ص٤٦.ويقول ناجي طالب ان الاتصال بأحمد حسن البكر جرى بعد تكليفه بتأليف الوزارة للمرة الثانية وانه عرض عليه حقيبتين وزاريتين هما التربية والصحة الا ان البكر طالب بثلاثة حقائب وزارية تعهد احداها الى صالح مهدي عماش. الا انه اوضح له ان شخصية عماش غير مرغوبة في الوقت الحاضر، وان على الحزب ان يقبل حتى بوزارة واحدة لان ذلك سيكون بمثابة رد اعتبار له. وما ذكرته في المتن يستند الى تقرير امني خاص مؤرخ في يوم تأليف وزارة ناجي طالب، مديرية الامن العامة، سري وشخصي، العدد ٩٤٨٢في١٠/٨/١٩٦٦.

[2] جريدة المنار،١١/٨/١٩٦٦.

٣ـ الدكتور عدنان الباجه جي ـ وزيرا للخارجية.

٤ـ الدكتور عبدالله النقشبندي ـ وزيرا للمالية[١].

٥ـ اللواء الركن شاكر محمود شكري ـ وزيرا للدفاع.

٦ـ السيد مصلح النقشبندي ـ وزيرا للعدل.

٧ـ الدكتور عبدالرحمن القيسي ـ وزيرا للتربية.

٨ـ السيد فريد فتيان ـ وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية.

٩ـ الدكتور فؤاد حسن غالي ـ وزيرا للصحة

١٠ـ السيد دريد نعمة الله الدملوجي ـ وزيرا للثقافة والارشاد.

١١ـ السيد اسماعيل مصطفى ـ وزيرا للمواصلات.

١٢ـ الدكتور احمد مهدي الدجيلي ـ وزيرا للأصلاح الزراعي والزراعة وكالة.

١٣ـ الدكتور محمد يعقوب السعيدي ـ وزيرا للتخطيط.

١٤ـ السيد كاظم عبدالحميد ـ وزيرا للأقتصاد.

١٥ـ الدكتور خالد الشاوي ـ وزيرا للصناعة[٢].

١٦ـ السيد داود سرسم ـ وزيرا للبلديات والاشغال.

١٧ـ السيد غربي الحاج احمد ـ وزيرا للوحدة.

١٨ـ السيد احمد كمال قادر ـ وزير دولة لأعمار الشمال.

ثانيا: على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٦ الموافق لليوم التاسع من شهر آب لسنة ١٩٦٦.

ناجي طالب	الفريق
رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
	رئيس الجمهورية

---

[١] استقال عبدالله النقشبندي، وزير المالية، وعين خالد الشاوي وزير الصناعة وزيرا للمالية بالوكالة.

[٢] اسندت وزارة الصناعة وكالة الى رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية طيلة غياب الدكتور خالد الشاوي عن العراق.

والملاحظ على الوزارة الجديدة ان طابع الاختصـــــاص قــد غلــب علــى معظــم المشتركين فيها، وان وزيري الخارجية والدفاع فـــي وزارة الـــبزاز المســتقيلة قــد احتفظا بمنصبيهما. وضمت احد عشر وزيرا جديدا، وثلاثة من الاكراد هـــم عبـــدالله النقشبندي ومصلح النقشبندي واحمد كمال قادر.

وفي اليوم نفسه جرت مراسيم اداء الـــوزارة لليميـــن الدســـتوري فـــي القصـــر الجمهوري، والقى الرئيس عبدالرحمن عارف كلمة قصيرة اعرب فيها عن امله فـــي ان يعمل الوزراء كفريق واحد، وان تتضافر جهودهم لخدمة الوطـــن. وركـــز علـــى قضية المحسوبية وقال: "انني واثق من ان الوزراء الجدد يشعرون بمثل شعوري في هذا الصدد، وانه يجب وضع حد للمحسوبيات في قضايا الدولة بحيث يقاس الموظـف بإنتاجه وحسن سيرته". وتمنى لرئيس واعضاء الوزراء بالتوفيق والنجاح.

وقد رد ناجي طالب بكلمة مماثلة قال فيها:ـ

بعد حمد الله وشكره، اتقدم بأسمي وبأسم اخواني الوزراء بجزيـــل الشـــكر علـــى ثقتكم الغالية بنا. وابتهل الى المولى القدير ان يجعلنا دوما عند حســـن ظـــن ابنـــاء الشعب العراقي الكريم ومحط ثقتكم الغالية، مؤكدين اننا سوف نبقـــى علـــى العـــهد، باذلين كل ما في وسعنا من جهد وطاقات لتأكيد وجـــود الثـــورة وحمايـــة اهدافـــها ومكاسبها. وتحقيق اماني ابناء هذا البلد الامين. واهداف امتنـــا العربيـــة المجيـــدة. وسنعمل بكل عزم وفق توجيهاتكم التي جاءت بكتاب التكليف. مستهدفين وحدة هـــذا البلد ودوام السلام فوق ارضه. وسيادة الحب والاخوة بيـــن مختلـــف ابنائـــه. هـــذه الدعامات التي هي في نظرنا الاساس لكل بناء وتطوير وتعمير.

واخيرا فأني اقدم وافر شكري لزملائي الوزراء الذين تقدموا لتحمل المسولية معي في هذا الوقت الدقيق سائلا المولى القدير ان يمدنا بعونه ويوفقنا جميعـــا لمـــا فيـــه الخير والفلاح.

والسلام عليكم[١].

ورحبت الصحافة العربية، ذات التوجهات القومية، بالوزارة الجديـــــدة، ووصفـــت مجلة الحوادث البيروتية ناجي طالب بأنه "ثوري اثبتت التجارب الماضية. ان حســـه القومي اجتاز كل الحواجز، وبقي يمثل ثورة ١٤تموز اصدق تمثيل.. لقد بقي نـــاجي

---

[١] جريدة الجمهورية،١١/٨/١٩٦٦.

طالب يمثل فعلا الصورة المثالية لثورة ١٤تموز، الثورة التي قامت لتحطم حلف بغداد، وتسير بالعراق في طريق الحرية والوحدة"[١] وقالت مجلة روز اليوسف القاهرية ان ناجي طالب واحد من الذين وقفوا ضد الانحراف خلال العهد القاسمي وقدم استقالته من حكومة قاسم في عام ١٩٥٩، ورغم عدم انتمائه الى اية فئة او تكتل فإنه يحصل على تأييد الغالبية العظمى من هذه القوى[٢]. واشارت مجلة الحرية البيروتية الى ان ناجي طالب قد شكل وزارته من العناصر القومية المستقلة، دون ان يشرك فيها ممثلين عن الحركات الشعبية، او عن القوى الاساسية في الجيش، ويبدو ان الظروف المتوترة التي تشكلت اثناءها الوزارة، والقضايا المعلقة التي لم تحل بعد، كانت وراء تأليف الوزارة بالشكل الذي جاءت عليه[٣].

عقد ناجي طالب مؤتمرا صحفيا في بغداد في يوم ١٢ آب اعلن فيه ان المنهاج الوزاري سيعلن خلال اسبوع، وانه سيعقد مؤتمرا يتحدث فيه، عن جميع القضايا التي تشغل الراي العام العراقي والعربي، وقال ان وزارته جاءت لتجمع كل الصفوف القومية التقدمية لان هذا هو السبيل الوحيد لحماية اهداف الثورة،وحل المشاكل الداخلية والعمل من اجل خدمة البلاد والامة العربية. واضاف ان شعار الوزارة هو "العمل المستمر والسريع لتنفيذ مشروعات التنمية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض مجالات الانتاج"[٤].

قوبلت وزارة ناجي طالب بالترحيب والتأييد من قبل كل القوى القومية تقريبا، ولكنه كان تأييدا حذرا مشروطا فقد اصدرت الحركة الاشتراكية العربية في العراق بيانا في ١٠آب١٩٦٦ جاء فيه:"ان الحركة الاشتراكية العربية تضع امام وزارة السيد ناجي طالب جملة من الاهداف والامور العاجلة والتي ستكون في رأينا المقياس العملي لمدى نجاح هذه الوزارة في اداء مهمتها المرحلية والتي على اساسها سيتحدد مدى تأييد الحركة الاشتراكية العربية وسائر القوى التقدمية الوحدوية لها". وحدد البيان هذه الاهداف بالامور التالية:ـ

---

[١] مجلة الحوادث البيروتية،١٢/٨/١٩٦٦.

[٢] مجلة روز اليوسف القاهرية،١٥/٨/١٩٦٦.

[٣] مجلة الحرية البيروتية،١٥/٨/١٩٦٦.

[٤] جريدة الجمهورية،١٣/٨/١٩٦٦.

١ــ في السياسة العربية والخارجية المطلوب بعث الحياة في اتفاقية القيادة السياسية الموحدة والتعاون الوثيق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص ومع الدول العربية المتحررة بشكل عام. وتدعيم العلاقات مع جميع قوى التحرر والتقدم الحقيقية في العالم، ومناصرة الحركات التحررية في الوطن العربي، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ــ ضرورة متابعة الحكومة للحل السلمي لمشكلة الشمال ضمن اطار الوحدة الوطنية ووفق مقاييس تقدمية. وضرورة دراسة موضوع المعتقلين والموقوفين السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم تمهيداً لرفع أي حيف تعرض له أي معتقل سياسي.

٣ــ ترى الحركة الاشتراكية العربية ضرورة اسدال الستار عن حوادث حزيران الماضي، وغلق التحقيق فيها، واطلاق سراح المعتقلين بسببها وفتح صفحة جديدة تتعاون فيها جميع القوى الوحدوية التقدمية.

٤ــ وعلى مستوى الحريات العامة والعمل الشعبي يتطلب من الحكومة ان تقوم ــ تمهيدا لاجراء الانتخابات ــ بعزل القوى الرجعية والمستغلة والمتعاونة مع الاستعمار واعادة النظر في امتيازات الصحف الحالية، وحجب الصحف عن القوى الرجعية والعميلة.

٦ــ اطلاق حرية العمل للمنظمات المهنية، الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الطلبة وتشكيل اتحاد عام للفلاحين.

٧ــ بعث الحياة في القطاع الاشتراكي، واعادة النظر في التراجعات التي تمت في عهد الحكومة السابقة عن القرارات الاشتراكية. وتدعيم قانون الاصلاح الزراعي والاسراع بتنفيذه واعادة النظر في التعديلات التي ادخلتها حكومة البزاز على القانون المذكور لصالح الاقطاع.

٨ــ انتهاج سياسة نفطية وطنية تقوم على اساس التمسك بقانون رقم (٨٠) نصا وروحا، وبعث الحياة في شركة النفط الوطنية وقيامها بنفسها باستخراج النفط وتسويقه، واجراء مفاوضات جديدة مع الشركات المستغلة للنفط لانتزاع حقوق العراق المشروعة منها[١].

---

[١] مجلة الحرية البيروتية،٢٢/٨/١٩٦٦.

واصدرت الرابطة القومية بياناً اعلنت فيه تأييدها لحكومة ناجي طالب، واصدر الحزب الاشتراكي العراقي بياناً مماثلا اعلن فيه تأييده لحكومة ناجي طالب "باعتبارها حكومة قومية مسؤولة عن تحقيق الاهداف القومية، وطالب الحزب الجماهير الالتفاف حول الحكومة، ودعا الحكومة الى الاسراع بالائتلاف القومي تمهيداً لانبثاق حكم قومي من تنظيم شعبي واحد"[1].

ودعا حزب البعث العربي الاشتراكي الحكومة الى:ـ

١ـ اطلاق الحريات الديمقراطية، وحرية التنظيم لقوى الشعب ومنظماته القومية والوطنية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعادة المفصولين لاسباب سياسية الى وظائفهم، واعادة النظر بالاحكام الصادرة بحق السياسيين والعمل على رد اعتبارهم.

٢ـ اقامة جبهة تقدمية، والاعتراف بفشل الاتحاد الاشتراكي، وبحرية التنظيم للقوى القومية التقدمية.

٣ـ اتباع سياسة نفطية اكثر تحقيقاً لمصالح الشعب، والتمسك بقانون رقم(٨٠)، ودعم شركة النفط الوطنية، وابعاد شركات النفط عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

٤ـ الحل السلمي لمشكلة الشمال، والاعتراف بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية.

٥ـ رفض سياسة المحاور مع الدول العربية التقدمية، وانهاء الاتفاقيات الثنائية في مجال العمل القومي، والعودة لميثاق ١٧ نيسان كأساس للوحدة العربية. ودعوة اليمن والجزائر الى التوقيع على الميثاق المذكور بعد اجراء بعض التعديلات الضرورية عليه[2].

منهاج وزارة ناجي طالب

اعلنت الوزارة الجديدة منهاجها في ٢١آب، واذاع ناجي طالب هذا المنهاج الذي وصفته جريدة الاهرام القاهرية "بأنه منهاج واضح يحدد الخط الوحدوي التقدمي

---

[1] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٨/٣١.

[2] نضال البعث، جـ١٣،ص١٩٢ـ١٩٣.

للوزارة"، وقالت "ان المنهاج كان دقيقاً في التأكيد على ان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة هي الخطوة الاولى في تحقيق الوحدة العربية، باعتبارها قاعدة النضال الشعبي وطليعته"[1]. وفيما يلي نص المنهاج[2]:

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها المواطنون الكرام

السلام عليكم

ان ايماننا بالله وبقدرة هذا الشعب على تحقيق امانيه وبمبادئ ثورة تموز، ان اعتزازنا بالمكاسب الضخمة التي حققتها الثورة في اختيارها النظام الجمهوري، وفي التحرر من الاحلاف وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وفي رسم السياسة العربية الهادفة الى تحقيق الوحدة الشاملة والسير في هذا الطريق خطوات ايجابية، وفي تشريع قانون الاصلاح الزراعي الذي قضى على الاقطاع، وفي تطبيق الاشتراكية العربية التي نص عليها الدستور والقوانين الاشتراكية لعام ١٩٦٤ التي ستكفل لهذا البلد مجتمع الكفاية والعدل، وفي السياسة النفطية بتشريع القانون رقم ٨٠ الذي اعاد للعراق حقاً من حقوقه في استثمار ثرواته، ان تصميمنا على الحفاظ على كل هذه المكاسب التقدمية وعلى المضي قدماً في تحقيق اهداف الثورة الكبرى وتطويرها لاكمال رسالتها هو المنطلق في تحديد سياسة هذه الوزارة.

فالحكومة انطلاقاً من عقيدتها الراسخة تؤكد ان الوحدة الوطنية هي الاساس لكل بناء وتقدم وتنفيذا لما نص عليه الدستور واشار اليه كتاب التكليف فإنها ستمضي في تدعيم وتعزيز هذه الوحدة بكل الوسائل والسبل وتلتزم بالمنهاج الحكومي الصادر في ٢٩حزيران ١٩٦٦ الهادف الى توطيد السلام في ربوع الشمال الحبيب واعماره وتطويره مؤكدة حقوق اخواننا الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد. وستمضي في العمل الدائب لجمع الصف الوطني الذي مزقته الخلافات والاهواء وتوحيد الكلمة ليستطيع هذا الشعب العظيم الوقوف في وجه التحديات والمؤامرات.

---

[1] جريدة الاهرام القاهرية،١٩٦٦/٨/٢٤.

[2] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٨/٢٢.

وستعمل الحكومة على اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي يضم قوى الشعب العاملة كلها تحت لوائه بالتعاون مع القوى القومية والوطنية ليكون الاداة القادرة على حماية مكاسب الثورة وتحقيق اهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة.

وترى الحكومة ان واجب القوى القومية والوطنية التقدمية لا يقل عن الواجب الملقى على عاتقها في هذا المضمار وانها لعلى ثقة ان تأييد هذه القوى الذي اعلنته لهذه الحكومة سيحقق خطوات ايجابية وتعاونا مجديا وارتفاعا الى مستوى المعركة والمسؤولية ليكون هذا التنظيم كما نريده جميعا راسخا وشامخا.

وان هذه الحكومة تولي قواتنا المسلحة درع العراق الحصين وطليعة ثوراته القومية وجيش الامة العربية كل اهتمامها بدعمها وتقويتها وتطويرها ونشر التربية القومية والوطنية بين صفوفها لتكون بمستوى مسؤولياتها باتخاذ الخطوات العاجلة من اجل تسليحها وتجهيزها باحدث المعدات والاسلحة وتطوير ورفع كفاءة معاملتها المختلفة وستعيد النظر في بعض القوانين العسكرية كقانون للدفاع الوطني وقانون خدمة الاحتياط لتشريع قانون موحد للخدمة العسكرية يلائم الوضع الاجتماعي في العراق. وتهتم برفع مستوى اسكان مراتب القوات المسلحة وصحتها واعاشتها وتعمل على ابعادها عن الحزبية لتنصرف الى واجباتها في الدفاع عن العراق والامة العربية وتهتم بتعاونها مع القوات العربية المسلحة بتبادل الزيارات والخبرات والاسلحة والثقافة العسكرية. كما تولي الحكومة عنايتها البالغة بالشرطة وذلك برفع مستواها وتطوير معاهدها واعادة النظر بقوانين الخدمة والتقاعد الخاصة بها.

تؤمن هذه الحكومة بالحقائق التالية التي نص عليها الدستور. ان الامة العربية امة واحدة وان الشعب العراقي جزء منها، وان الوطن العربي وطن واحد والعراق جزء لا يتجزأ منه.

وان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة هي الخطوة الاولى في الطريق الوحدوي لانها قاعدة النضال العربي وطليعته المؤمنة برسالة الامة العربية الامينة على تحقيقها وقد تبلورت الجهود في هذا السبيل باتفاقية القيادة السياسية الموحدة وبيانها الصادر في ٢٥ ايار ١٩٦٥. الهادف الى تنسيق وتوحيد العمل السياسي في القطرين ومن ثم تحقيق الوحدة الدستورية المنشودة.

وستعمل الحكومة على تدعيم هذه القيادة والالتزام بتنفيذ الاتفاقية نصا وروحا. وتقف هذه الحكومة الى جانب الدول العربية المتحررة في نصرة القضايا العربية

ودعم وتأييد الحركات التحررية في عمان والجنوب المحتـــل وفـــي شـجب الحلـــف الاسلامي والاحلاف والتكتلات الاستعمارية جميعاً وفـــي اســتنكار اقامـــة القواعــد العسكرية في ارجاء الوطن العربي وتعمل على دعم الجامعـــة العربيـــة وتطويرهــا وادخال التعديلات الضرورية على ميثاقها.

وحيث ان وجود اسرائيل تجسيد للمؤامرات الكبرى ضــد امــن الوطــن العربــي وسلامته فإن الحكومة تستنكر بشدة تزويدها بالسلاح من أي مصدر كان. وتسند بكل ما لديها من امكانيات مادية ومعنوية كفاح الشعب الفلســـطيني وتؤيــد تأييداًكــاملاً منظمة التحرير الفلسطينية وتفي بالتزاماتها نحو جيش التحريـــر الفلســطيني حتـــى نستعيد الوطن السليب.

اما علاقاتنا الخارجية مع الدول فتستند الى قاعدة راسخة مـــن الايمـــان بالســلم والرغبة في التعاون مع الجميع على اساس من الاحترام المتبادل بما يضمن العـــدل وتقدم الشعوب من دون تفريط في الحقوق او تجاوز على الغير. ان العراق يتمســـك في علاقاته بجارتيه تركيا وايران بسياسة حسن الجوار والرغبة الصادقة في التعاون وتبادل المنافع في كافة المجالات وتنمية الروابط الروحية بيننا مـــن الحفـــاظ علـــى مصالحنا القومية وارتباطاتنا العربية التي ستكون دوماً العـــامل الاول فـــي توجيـــه سياستنا الخارجية.

ان للدول الاسيوية والافريقية مكانة خاصة في علاقاتنا الخارجية لارتباطنا معـــها في الرغبة بالتطور السلمي ولاتفاقنا مع معظمها في سياسة عـــدم الانحيـــاز ونبــذ التكتلات والاحلاف على اختلاف انواعها تلك السياسة التي نتمسك بها بـــالنظر لمـــا حققته من نتائج طيبة في صيانة السلام العالمي والتعايش السلمي بين الـــدول علـــى اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية وبيـــن الشـــعوب علـــى اختـــلاف اجناســـها ومعتقداتها.

وان للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى علاقـــات طيبـــة مـــع العـــراق لوقوفها الى جانبنا في قضايانا العربية العادلة وتحرص هذه الحكومة علـــى الحفـــاظ على هذه العلاقات وتقويتها وتوسيع مجالات التعاون معها.

ويتمسك العراق بالمبادئ الاساسية التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة ويجـــد فـــي هيئة الامم المتحدة مجالا فسيحاً لتحقيق مطامح الشعوب وامالها في الســـلم والعـــدل وضمان حريتها وحقها في تقرير المصير كما ان جهودنا في هذاالمجال لن تقتصـــر

على تأييد التحرر في البلاد العربية بل تشمل كذلك جميع الحركات التحررية في العالم تنفيذا لعزمنا على نصرة تلك القضايا بكافة السبل وعلى اسناد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد التمييز العنصري.

اننا نعتقد بأن صيانة السلم والامن الدوليين لا تضمن الا ببذل المزيد من الجهود في حقل نزع السلاح ومنع إلتسلح الذري.

فلابد من الاشارة الى ان الشعب العراقي كان طوال السنين الماضية قبل الثورة يفتقد الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية فحتم ذلك في عهد الثورة توسعاً هائلاً ومفاجئاً في الانفاق العام في هذا المجال الى جانب التوسع في مجال التنمية المادية. وادى الى الاخذ بسياسة تمويل الميزانية العامة للدولة والميزانيات المتأثرة بها عن طريق العجز المالي. غير ان التطبيق العملي لهذه السياسة لم تراع فيه قاعدة الاقتصاد في النفقات في ميدان التنمية البشرية ولم يعتد فيه بعامل الزمن في ميدان التنمية المادية. وافضى ذلك كله الى وضع مالي صعب ورثته هذه الحكومة في ادق مراحله فلابد والحال هذه من ان تصارح الحكومة الشعب بهذه الحقيقة وان تتبع سياسة التقشف التام في مجال الصرف خلال السنة المالية الجارية بغية البداية بمعالجة مشكلات هذا الوضع ولاجل الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية ريثما تؤتي المشاريع الاقتصادية ثمراتها المنتظرة وستدأب الحكومة في مجال الدخل على ايجاد موارد جديدة للخزينة العامة وتعتقد بأن الزيادة الكمية من واردات الضرائب التقليدية ينبغي ان تأتي عن طريق النمو الاقتصادي ونمو الدخل والارباح وستشفع سياسة التقشف هذه بتشديد الرقابة على الادارات الحكومية للحيلولة دون العبث بالاموال العامة ولمنع وقوع المخالفات والجرائم المالية وذلك بتأسيس سلطة للاشراف والرقابة المالية العامة تنفيذا لحكم المادة ٧٠من الدستور.

ولحث الخطى للتطور الاقتصادي ولتنفيذ الاسس الرئيسة للسياستين المالية والتجارية ستبذل الجهود للحفاظ على حد ملائم من الثبات الاقتصادي. كما ستعمل الحكومة على توفير النقد الاجنبي لتمويل استيراد مواد الانتاج ومواد الاستهلاك الضروري وتوجيه الائتمان وتنسيقه للقطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط وعلى كبح جماح التضخم النقدي ومكافحة اثاره وعوامله وتشجيع التوفير والحث على زيادة حجم الودائع الاهلية لدى المصارف وستسعى الحكومة لتحقيق اسس هذه السياسة بتأييد البنك المركزي لاتخاذ الوسائل الرامية الى تحقيق سياسة ائتمانية

تتلائم وظروفنا الاقتصادية الحاضرة والـــى تنشـيط الحركــة الاقتصاديــة بتوفــير التسهيلات الممكنة للمصارف التجارية والمختصة وبتوفير هذه التسهيلات من تلكـــم المصارف لكل من القطاعات الثلاثة.

ويستمد المنهاج في الشؤون الاقتصادية معالمه وابعـاده مـن الدسـتور وكتـاب التكليف في الاخذ باشتراكية عربية تحقق للشعب العراقي الكفاية والعـدل. وتـهدف الحكومة الى تحقيق استقرار اقتصادي قائم على اساس من التعـاون المثمـر بيـن مختلف القطاعات في جميع المجالات. وستولي الحكومة القطـاع الخـاص العنايـة اللازمة ليؤدي واجبه في دعم اقتصاديات البلاد. وتحقيقاً لـهذه الاغـراض سـتبذل الجهود في الحقل التجاري لجعل الاستيراد اداة نافعة لزيادة الكفاءة الانتاجية وكذلـك العمل على جعله اداة في تشجيع الصادرات العراقية والاهتمام بها وايجاد الاسـواق الخارجية لها. دون التأثير على حجم الطلب في السوق المحلية وتعمل الحكومة علـى ضمان استقرار الاسعار ولاسيما اسعار المواد الغذائية الرئيسية والمواد الضروريـة بغية توفيرها للمواطنين بأسعار معتدلة وانطلاقاً من هذه القاعدة فستدعم المؤسسـات العامة وتمكنها من اسداء الخدمات المطلوبة في حقول الصناعة والتجارة والتـأمين والصيرفة لتكون اداة ناجعة في عملية التنمية الاقتصادية وزيـادة الانتـاج وتثبيـت تكاليف المعيشة وتقديم الخدمات للمواطنين. وفي حقل العلاقات التجارية الخارجيـة تسند الحكومة التكتلات الاقتصادية العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية بيـن الـدول العربية واداتها السوق العربية المشتركة وتبذل الجهود لتنمية علاقاتنا التجارية مـع الدول الصديقة لاسيما الدول التي يرتبط العراق معها باتفاقيات تجاريـة واتفاقيـات للمدفوعات وستعمل الحكومة على دعم مؤتمر التجارة الدولـي. امـا فـي الحقـل الصناعي فإن الحكومة مدركة تمام الادراك اهمية تطوير الصناعة وتوسـيعها الا ان ضرورة التوسع الصناعي ينبغي ان تلاحظ فيـه الاعتبـارات العمليـة والامكانيـات البشرية والمادية للبلاد الامر الذي يستدعي التركيز في ظرفنا الحـالي علـى ايجـاد موارد لخزينة الدولة وتوفير العملات الاجنبية زيادة على فتح مجالات للعمل بصـورة سريعة. ولا ينفي ان مثل هذه الصناعات تكون صناعات صغيرة بطبيعتها مما يمكـن للقطاع الخاص والقطاع المختلط ان يضطلعا بها.

وستعنى الحكومة العناية اللازمة بالصناعات الكبيرة التـي تسـد حاجـات آنيـة تستورد منتجاتها في الوقت الحاضر من الخارج ولاسيما صناعات السـكر والنسـيج

والورق التي يستدعي الامر العمل على انجازها بغية رفع الانتاج لمواكبة الزيادة المستمرة في الاستهلاك وتخفيف الضغط على التحويل الخارجي بالاضافة الى انجاز مشاريع المصرف الصناعي متوسط الحجم التي ستشجع الحكومة تنفيذها عن طريق القطاع المختلط وذلك بمنح الضمانات الكافية لرأس المال الخاص المشارك فيها.

ان ما ذكر في المنهاج بالنسبة للحقل الصناعي يشمل القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط الا ان الحكومة ستعمل جاهدة على تشجيع القطاع الصناعي الخاص والمختلط ومنح بعض الامتيازات للمؤسسين والمساهمين الاوائل تشجيعاً لاستثمار رؤوس الاموال الوطنية والعربية في هذا المجال وستنظر الحكومة في متطلبات اتحاد الصناعات وتسدي العون اللازم له مؤكدة على جوانبه الايجابية في دعم الصناعات الوطنية وتطويرها.

وستجند الحكومة جميع امكانياتها لتطبيق المنهاج الاستثماري للسنة الثانية من الخطة الخمسية في قطاع الزراعة والصناعة والمواصلات والخدمات والمباني مع منح الاسبقية اللازمة للمشاريع الواقعة في المنطقة الشمالية الداخلة في هذا المنهاج والتي تأخر تنفيذها نتيجة للوضع الذي كان سائداً في شمال الوطن.

والحكومة عازمة عزماً اكيداً على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي حريصة كل الحرص على مصلحة الفلاح ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي وستسرع بتوزيع الاراضي وتنفيذ مشاريع الري والبزل المتكاملة واصلاح الاراضي الزراعية ورفع مستوى انتاجها. كذلك التوسع في المكننة الزراعية والجمعيات التعاونية وتوفير الامكانيات المادية والفنية لها كما ستقوم بدراسة عاجلة لجميع الوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني.

وفي السياسة النفطية ستدرس الحكومة النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠لسنة ١٩٦١ ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق اغراضها التي اسست من اجلها.

تعمل الحكومة على توفير مزيدٍ من الامن والاستقرار في كافة انحاء البلاد وتأكيد مبدأ احترام القانون وسيادته. وستشرع قريباً قانون ادارة المحافظات الذي يضمن التوسع في اختصاصات الادارة المحلية وصلاحياتها لمعالجة الكثير من الشؤون المحلية.

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لشؤون اعمار الشمال واعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة كلها، كما تعمل على رفع مستوى الريف ووضع الخطط العملية لتوطين البدو. والحكومة عازمة على انهاء فترة الانتقال بتشريع قانون الانتخابات وفقاً لما جاء في الدستور وكتاب التكليف.

وتولي هذه الحكومة القضاء عناية خاصة لضمان استقلاله ورفع مستواه وتوفير الضمانات والحصانات لرجاله لتساعدهم على اداء واجباتهم وستعيد النظر في بعض التشريعات المعمول بها حالياً لتتلاءم مع تطور الاوضاع في البلاد.

في التعليم: تعمل الحكومة على بناء جيل واع مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يدرك رسالته القومية والانسانية ويثق بنفسه وامته ويتمسك بمبادئ الحق والخير وهي اذ تستهدف كل ذلك تعمل بوحي من ميثاق الوحدة العربية الثقافية لتحقيق الوحدة الثقافية الشاملة لابناء الامة العربية وسبيلها الى ذلك فتح ابواب معاهدها التدريسية على مصاريعها في التعليم العام والمهني والفني والاعداد للتوسع في المعاهد والدورات الفنية والصناعية والزراعية والتجارية على اختلافها وحسب ما تقتضيه الحاجة وتسمح به الامكانيات. وكذلك اعداد المعلم الكفوء والمدرس القدير والعمل على تطوير المناهج الدراسية وتنويعها لتستجيب لحاجات شعبنا بغية انقاذ شبابنا من البطالة والضياع. ولا يقل اهمية عن تطوير المنهاج اعداد الكتب المدرسية المناسبة وتهيئة اللوازم المختبرية والوسائل التعليمية الضرورية، وتهتم الحكومة بارسال البعوث الى الخارج لاتمام الدراسات العليا التخصصية بمقتضى الحاجة وتعني عناية خاصة بطلبة البعثات العربية وبتنظيم شؤون الشباب ورعايته وتشجيع الحركة الفكرية علمية وادبية وحمايتها والاهتمام بها وتلتزم الحكومة بالمواثيق والاتفاقيات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

كما تولي الحكومة اهتماماً خاصاً بالتعليم الجامعي وتعمل على ضمان استقلال الجامعة وتعديل التشريع الذي يحد من هذا الاستقلال وتدعم اهداف الجامعة في البحث العلمي ورفع المستوى التدريسي واعداد المتخصصين كما ترعى مع الجامعة شؤون الطلبة وتتيح لهم الفرصة لمعالجة مشاكلهم في اتحاد طلابي.

وستعمل الحكومة على نشر الثقافة بكل الوسائل وتنمية التعاون الثقافي مع الدول كافة وتطوير وسائل الاعلام وتقويتها ودعم الصحافة ورفع مستواها. كما ستولي

عنايتها الفائقة بمصايفنا ومواقعنا السياحية وتشجيع حركة السياحة في مختلف ارجاء الوطن كما ستعنى بتراثنا الحضاري ورعاية الاثار والمتاحف.

وستعمل الحكومة في الحقل الصحي على توفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين وتولي بصورة خاصة اهتمامها للقضاء على مرض الملاريا والاكثار من المستوصفات السيارة بغية ايصال الخدمات الصحية الى القرى النائية ورعاية الامومة والطفولة وخدمات صحة الطلاب.

وتولي الحكومة العناية اللازمة لشبكة المواصلات بتحسينها وبناء الطرق التي تم لاجلها عقد قرض من البنك الدولي وصيانة الطرق الحالية والاسراع بانجاز الخط العريض ومطار بغداد الدولي والعمل على جعل ميناء البصرة الجوي ميناء عالمياً وتوسيع فعالياته كما ستعمل على تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية ورفع مستواها الفني وتيسيرها للمواطنين كافة.

كما تعني الحكومة بقضايا العمال والنقابات العمالية اتحاد العمال وتؤكد على قوانين توزيع الارباح ومشاركة العمال في مجالس الادارة والضمان الاجتماعي وتطويرها ودعم مؤسسة الثقافة العمالية لاعداد القادة النقابيين وستدرس مشكلة البطالة والتأهيل ومساعدة العاجزين والمعوزين كما تدرس شمول الفلاحين المنتسبين للجمعيات التعاونية الزراعية بقانون الضمان الاجتماعي.

وتعمل الحكومة على توفير الخدمات البلدية وتطويرها والتوسع في تجهيز الماء النقي المعقم والكهرباء الى اكبر عدد من القصبات المحرومة منها. وتوسيع مشاريع نقل الركاب وتحسينها لخدمة المواطنين وتهيئة السكن للعمال والفلاحين في مناطق عملهم.

ان هذه الحكومة اذ تدرك كل الادراك عظم المسؤولية وخطورتها في هذه الظروف الدقيقة وتعلم ان طريق العمل طويل وشاق فإنها ستمضي بعون الله وتسديده في تنفيذ هذا المنهاج واثقة من تعاون جميع ابناء هذا الوطن معها والتفاهم حولها وثقتهم بها. فبغير ذلك لا يتحقق منهاج. ولا تتقدم امة ولا تصان حرية.

والله من وراء القصد،

والسلام عليكم.

ازدياد حوادث اختلاس اموال الدولة

زادت في السنوات الاخيرة حوادث اختلاس اموال الدولة، وكانت المبالغ المختلسة في كثير من الحالات جسيمة جداً، وقد شجع الجناة على ارتكاب هذه الجرائم ضآلة العقوبة المقررة لها في قانون العقوبات النافذ، وهي لا تكفي لردعهم ولا تتحقق بها العبرة لغيرهم، كما خلا القانون من النص على جريمة اصدار الصك بدون رصيد مما تعذر معه عقاب مرتكبيها لعدم توافر الطرق الاحتيالية التي تستلزمها جريمة الاحتيال المنصوص عليها في ذلك القانون، لذلك اصدرت الحكومة في ١٣ايلول ١٩٦٦ القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦ "قانون تعديل العقوبات البغدادي .

بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون التالي:ـ

المادة الاولى: تحذف المادة ٩٨ من قانون العقوبات البغدادي ويحل محلها ما يلي:ـ

المادة٩٨: يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة اختلس او اخفى شيئاً من النقود او الاوراق الجارية مجراها او المثبتة لحقوق مالية والاموال والامتعة وكان هذا الشيء مملوكاً للدولة او لاحد الاشخاص وسلم اليه بسبب وظيفته او خدمته.

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان الجاني من مأموري التحصيل او المندوبين له او الامناء على الودائع او الصيارفة المنوط بهم حساب النقود. ويحكم على الجاني برد مااختلسه او اخفاه عيناً او قيمة ان لم يوجد عيناً.

المادة الثانية: تحذف المادة ١٠٣من القانون ويحل محلها ما يلي:ـ

المادة ١٠٣: يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنين كل:ـ

١ـ موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة اختلس او اخفى شيئاً مما ذكر في المادة ٩٨ او ادخل في ذمته نقوداً للدولة بأية كيفية كانت او سهل ذلك لغيره. وكان ذلك في غير الاحوال المبينة في المواد٩٨ـ١٠٢.

٢ـ رئيس او عضو مجلس ادارة احدى الشركات او المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما وكذلك كل مدير او مستخدم او عامل في احداها اختلس او اخفى شيئاً من النقود او الاوراق التي تجري مجراها او المثبتة لحقوق مالية والاموال والامتعة المملوكة لها او ادخل في ذمته نقوداً بأية كيفية كانت او سهل ذلك لغيره.

٣ـ يحكم على الجاني برد ما اختلسه او اخفاه او ادخله في ذمته او قيمته ان لم يوجد عيناً.

المادة الثالثة: تضاف المادة التالية الى القانون ويكون رقمها ١٠٨ـ أـ ونصها كما يلي:ـ

المادة ١٠٨ـ أ ـ كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عامة احدث عمدا ضررا باموال الدائرة التي يعمل فيها او يتصل بها بحكم وظيفته او خدمته او باموال الافراد المعهود بها اليها يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنين اذا كان الضرر جسيماً. وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين اذا كان الضرر غير جسيم. ويحكم في الحالتين بغرامة مساوية لقيمة الضرر الذي حصل على ان لا تقل بأية حال عن مائة دينار في الحالة الاولى وخمسين ديناراً في الحالة الثانية.

المادة الرابعة: تضاف المادة التالية الى القانون ويكون رقمها ٢٧٩ ـ ب ـ ونصها كما يلي:ـ

المادة ٢٧٩ ـ ب ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين من اعطى بسوء نية صكاً (شيكاً) قابلاً للتصرف فيه وليس له مقابل وفاء كاف او تعمد تحرير الصك او توقيعه بصورة تمنع من صرف قيمته او امر المسحوب عليه بدون حق بعدم الدفع او استرد بعد اعطائه الصك كل المقابل او بعضه بحيث لا يفي ماتبقى منه بقيمته.

المادة الخامسة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

تدهور الاوضاع الاقتصادية وازمة الرز

شهد الوضع الاقتصادي في العراق ركوداً وانكماشاً واضحاً الامر الذي دفع حكومة البزاز الى اتباع سياسة التقشف الاقتصادي، وزيادة الضرائب على الدخل، فتعرضت من جراء ذلك الى الانتقاد، فكتبت جريدة الفجر الجديد مقالاً عن التقشف الاقتصادي اشارت فيه الى ان امام الحكومة الحاضرة، او اية حكومة اخرى، طريقين رئيسين لمعالجة العجز واصلاح الوضع الاقتصادي وتنشيط الحركة التجارية في الداخل والخارج معاً. واول هذين الطريقين هو العمل من جانب الحكومة لايجاد موارد جديدة للثروة من شأنها ان تهيء لها الاموال الضرورية للقيام بالمشاريع الاصلاحية الواسعة، وتوفير مجالات العمل والرزق للمواطنين، واستثمار الثروات الكامنة في الاراضي العراقية، وتطوير الصناعة الوطنية التي تتوفر موادها الخام في العراق، وتوسيع الانتاج الزراعي وتنويعه، بحيث يستطيع العراق ان يؤمن حاجاته الاستهلاكية من المواد المعيشية الضرورية. ويصدر الفائض منها الى الخارج. اما الطريق الاخر الذي ينبغي على الحكومة ان تسلكه فهو تقليص النفقات الهائلة التي تنفقها والتي يذهب جزء كبير منها على امور ليست ضرورية او تصرف على مشروعات غير انتاجية، زيادة على الاموال الطائلة التي تنفق كل عام على ارسال الوفود او الاشتراك في بعض المؤتمرات التي لم يفد العراق من وراء اشتراكه فيها اية فائدة تذكر، والاقدام على بعض الاعمال التي لا يقصد من ورائها سوى التظاهر ليس الا[1].

يضاف الى ذلك الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المؤممة، وخاصة المصارف، وذلك من جراء الاستعجال في تأميم بعض المصارف التجارية التي كانت مدينة بمبالغ ضخمة تزيد على رؤوس اموالها المدفوعة واحتياطاتها، مما جعل المؤسسة العامة للمصارف تضطر الى تسديد تلك الخسائر التي بلغت (١,٢٨٨،١٥٩) مليوناً ومائتين وثمانية وثمانين الف ومائة وتسعة وخمسين ديناراً[2]. وقد اكد البزاز ذلك

---

[1] جريدة الفجر الجديد، ١٩/٦/١٩٦٦.

[2] جريدة المنار، ٢٩/٦/١٩٦٦.

وقال ان عملية التأميم قد انقذت عدداً من البنوك والشركات الصناعية التي كانت مدينة فأنتقلت اعباؤها وديونها الى الحكومة[1].

وقد انتقدت غرفة تجارة بغداد في مذكرة قدمتها الى رئيس الوزراء والوزارات المختصة سياسة الحكومة القائمة على اساس فرض ضرائب جديدة على الدخل والتعريفة الكمركية والعكس، وقالت انها لا ترى مبرراً لفرض ضرائب جديدة قبل اجراء مسح اقتصادي عام، لان وضع الضرائب يجب ان يراعي الواقع الاقتصادي الحقيقي وامكانيات المكلفين العراقية[2].

وعند تشكيل حكومة ناجي طالب اتخذت عدة اجراءات لتنشيط الوضع الاقتصادي وتشجيع رأس المال الخاص على النشاط والاستثمار عن طريق التأكيد على عدم اصدار اية قوانين تأميم جديدة، مع العمل لتوسيع المعامل المؤممة، وايقاف استيراد السيارات الشخصية، ولكن ذلك لم يمنع من ظهور ازمة في الرز الذي ارتفعت اسعاره بصورة ملحوظة لعدم اتخاذ أي اجراء رادع بحق التجار المحتكرين او استيراد هذه المادة الحيوية من قبل مصلحة المبايعات الحكومية او مصلحة تنظيم تجارة الحبوب.

وقدم مدير الامن العام الى وزارة الاقتصاد اقتراحين هما:

١ــ وجوب استيراد كميات من الرز من الدول المجاورة، خاصة الكويت، خلال فترة قصيرة بين (١٠ــ١٥) يوماً لسد النقص الحاصل في الاسواق والقضاء على الاحتكار.

٢ــ منح اجازات استيراد لبعض التجار لاستيراده من الكويت بالمقايضة على ان يؤخذ تعهد من هؤلاء التجار بوجوب ايصال الرز الى اسواق العراق خلال مدة اقصاها اسبوع واحد[3].

وقد علقت صحيفة البلد على خطوة الحكومة باستيراد الرز من الكويت وقالت: "كانت خطوة كبيرة وعملية وموفقة تلك التي اقدمت عليها وزارة الاقتصاد بعقد صفقة مع تجار الكويت لاستيراد كميات من الرز ابتغاء الحد من ارتفاع اسعار هذه

---

[1] جريدة البلد،٣/١١/١٩٦٦.

[2] المصدر نفسه.

[3] جريدة صوت العرب،٢٤/٩/١٩٦٦.

المادة المعاشية الضرورية ومقاومة احتكارها من قبل بعض المحتكرين: واضافت قائلة: "ان هذه الخطوة لا تعالج مشكلة الغلاء ولا تقضي على مساوئ الاحتكار ولا تحقق الهدف الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه لصالح الشعب..قد يكون علاجاً ولكنه علاج مؤقت ويزول مفعوله بمجرد نفاذ الكميات التي ستستورد من الرز، وما لم تصرف وزارة الاقتصاد جهودها لمعالجة المشكلة من جذورها وتتصدى للاحتكار بالاجراء الذي ينصف الشعب منه وينقذه من مساوئه، فقد تعود المشكلة مرة اخرى: "وفي ختامها مقالها تساءلت الجريدة قائلة: "الى أي مدى سيفعل الاحتكار فعله او متى سيعطي مشروع الاصلاح الزراعي ثمراته فيزداد الانتاج ولا يجد المحتكرون سبيلاً الى التلاعب والتحكم بالاسعار؟"(١).

ومما زاد في الطين بلة توقف تصدير النفط الى البحر المتوسط نتيجة الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق، والذي استمر حوالي (٧٩) يوماً الامر الذي ادى فقدان العراق جزء من دخله القومي من النفط.

اجتماع القصر الجمهوري (٢١تشرين الاول١٩٦٦)

كان الرئيس عبدالرحمن عارف قد اعرب اكثر من مرة عن رغبته في التشاور مع التنظيمات القومية التقدمية، كما ان رئيس الوزراء ناجي طالب قد بدأ الاتصال مع ممثلي هذه التنظيمات منذ تكليفه بتأليف وزارته وكان يسعى لاشراكها في الوزارة لكنه اخفق في ذلك واستمر في الاتصال بها واثمر ذلك عن الدعوة الى الاجتماع في القصر الجمهوري يوم الجمعة ٢١تشرين الاول١٩٦٦، وحضره ناجي طالب، رئيس الوزراء، ورجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء، والدكتور بديع شريف رئيس ديوان القصر الجمهوري، والفريق طاهر يحيى واللواء احمد حسن البكر، من رؤساء الوزارات السابقين، ومن الوزراء السابقين كل من اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي واللواء رشيد مصلح واللواء الركن محمود شيت خطاب والعميد الركن عبدالوهاب الامين والعميد الركن عبدالغني الراوي والعميد عبدالهادي الراوي، ومحمد صديق شنشل وفؤاد الركابي وعبدالستار علي الحسين والدكتور احمد عبدالستار الجواري وعبدالستار عبداللطيف واحمد الحبوبي وفارس ناصر الحسن واديب الجادر وخير

---

(١) جريدة البلد،٢٣/٩/١٩٦٦.

الدين حسيب، ومن الوزراء الحاليين العميد الركن دريد الدملوجي، ومن الشخصيات القومية الدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور احمد مطلوب والدكتور ياسين خليل والمحامي عبدالرزاق شبيب وهشام الشاوي وزكي جميل حافظ واسماعيل خيرالله، ومن رؤساء المنظمات المهنية المحامي فائق السامرائي نقيب المحامين، والدكتور احمد كمال عارف نقيب ذوي المهن الطبية، والمهندس محمد حسن المخزومي، نقيب المهندسين، وخليل ابراهيم المزروق، نقيب المعلمين(١).

افتتح الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة بكلمة من رئيس الجمهورية رحب فيها بالحاضرين، وقال: "ان الغرض من اجتماعنا هذا هو الشورى وتبادل الاراء لكي نستفيد من ارائكم واستشاراتكم. وان الاخ السيد رئيس الوزراء سيشرح لكم الوضع في الداخل والخارج لتكونوا على بينة من ذلك. "ثم استعرض ناجي طالب رئيس الوزراء، بكلمة مسهبة، الوضع في العراق منذ ثورة ١٤تموز حتى الان، واوضح ما عاناه العراق خلال هذه الفترة فقال اننا كشعب نؤمن بضوورة الثورة وعندما قامت لاقت التأييد من الجميع عدا فئة صغيرة ضربت الثورة مصالحها. وقد انجزت الثورة مهام كبيرة فقد حققت التحرر السياسي للبلد حيث لم تكن لنا قبل الثورة الحرية في ان نتعامل سياسياً مع البلدان الاخرى، وخاصة الكتلة الاشتراكية فأصبحنا نتعاون في كل المجالات سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحتى عسكرياً، واعلنت الثورة سياسة الحياد وعدم الانحياز والعودة الى الخط القومي والدعوة الى الوحدة التي مهما كانت تبدو بعيدة الا انها الحل الطبيعي لملء الفراغ السياسي في منطقة الشرق الاوسط. ومن الناحية الاقتصادية لابد ان يكون للوحدة مضمون اجتماعي واقتصادي يضمن الحياد وعدم الانحياز السياسي ويصونه من الغزو الفكري من اقصى اليسار الى اقصى اليمين فكان ذلك المضمون هو الاشتراكية العربية التي اخذ بها البلد في دستوره وقوانينه ورحبت بها كل القوى السياسية.

ثم تحدث رئيس الوزراء عن الوضع السياسي في الداخل فقال كنا ومازلنا نصارع ضغوطاً كبيرة لملء الفراغ السياسي في البلاد، وبسبب هذا الصراع الذي استمر ثماني سنوات منذ بداية الثورة حتى الان ظهرت مشاكل كبيرة وعديدة، وكان اهمها التفكك السياسي الذي يسود القوى القومية التقدمية، التي يفترض ويجب ان تملأ هي

---

(١) الاسماء اخذت من جريدتي المنار وصوت العرب،١٩٦٦/١٠/٢٢.

هذا الفراغ السياسي. ان هذه المشكلة من اهم المشكلات التي تواجهنا وعلينا ايجـــاد حل لها، ومسؤولية هذا الحل لا تقع على عـــاتق الحكومـــة وحدهـــا، وانمـــا تحـــل بالمشاركة مع عدد اكبر من المواطنين. واشار الى مسؤولية القوى الثورية ودورهـــا في حماية الثورة فقال ان القوى التي تحرس الثورة مسؤولة مسؤولية تاريخية فـــي ان تعمل بكل الطاقات للدفاع عن هذا البلد والحفاظ على الثورة وحمايتها، واضـــاف ان على تلك القوى ان تملأ الساحة وتصد القوى الرجعية التي تريد ان تعود بـــالعراق الى وضعه السابق قبل الثورة وان تقف امام اليسار المتطرف، "ان مهمتنا واضحـــة ولكنها تقتضي الشيء الكثير من التضحية، فالقضية اكبر من مجرد اهداف قصـــيرة الامد ولابد من التنازل وبشكل كبير حتى عن بعض المصالح الحزبية".

وتحدث رئيس الوزراء عن مهمة حكومته فقال ان هذه الحكومة جاءت من اجـــل هدفين، اولهما ـــ جمع الصف، واظن ان هذا هدف سام وسليم. والـــهدف الثـــاني ـــ لبناء البلد وتعميره وتصنيعه. ان في البلد امكانيات هائلة يمكن استغلالها والاســـتفادة منها بسهولة لو امكننا معالجة وحدة الصفوف، وعلينا ان نتعاون كلنـــا وان نكـــون كتلة واحدة متفقة متعاونة فلا تخدعنا الاشاعات والاكاذيب. ورد رئيس الوزراء علـــى ما يثيره البعض من ان الجيش هو الذي يحكم فقال ان كل بيت في العراق فيه عضـــو عسكري سواء اكان جندياً ام ضابطاً ام ضابط صف، واضاف القول لقد قدم الجيـــش خدمات كبيرة للشعب وشارك في عمليات كثيرة للبناء والتعمير، فقد ساهم في بنـــاء السدود وقام بمكافحة التهريب، ولم يكن ابداً فئة منعزلة عن الشـــعب. وفـــي ختـــام كلمته قال ان الحكم مسؤولية ضخمة وعبء كبير ولا نريد الا شيئاً واحـــداً هـــو ان نؤمن على الثورة ونحافظ على مكتسباتها.

وبعد انتهاء رئيس الوزراء من القاء كلمته فتح النقاش الذي اســـهم فيـــه جميـــع الحاضرين تقريباً واستمر حتى الساعة السادســـة مســـاء، وارتـــؤي فـــي ان يعقـــد الاجتماع المقبل في يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الاول. وقـــد رحبـــت جميـــع الصحـــف البغدادية بهذا الاجتماع وكتبت المقالات الافتتاحية الوافية عنه، فكتبت صحيفة صـــوت العرب مقالاً بعنوان "وجهاً لوجه امام المسؤولية التاريخية" قالت فيه: "كـــان عمـــلاً ثورياً حكيماً في مستوى المسؤولية التاريخية حين دعا اليه رئيس الجمهوريـــة كـــل من يربطهم المصير الواحد، وكل من يهمهم ان تبقى شعلة تموز القوميـــة متوهجـــة وضاءة عالية، وكل من يعينهم مستقبل الحركة العربية التقدمية على صعيد الوطـــن

العربي، ليضعهم جميعاً وجهاً لوجه امام المسؤولية التاريخية الكبرى"[1]. وكتبت مقالاً افتتاحياً آخراً بعنوان "طرر وهاجة من خلال كلمات رئيس الوزراء" قالت فيه: "كان في حديثه ما يشير الى ادراك ذكي واستيعاب كامل لكل جوانب الازمة التي يعاني منها العراق منذ حصل التمزق في صفوف قوى الثورة، وقد لا تستغرب على رجل قومي ثوري كاللواءناجي طالب ان يكون بهذا المستوى من الوعي لحقيقة مشاكل الشعب، اذ تطرق سيادته الى مجموعة نقاط هامة هي اشبه بتلخيص لكل ما يعانيه هذا البلد"[2].

وكتبت صحيفة المنار مقالاً بعنوان "وحدة العمل القومي" قالت فيه: "كان السيد رئيس الوزراء صريحاً كل الصراحة في استعراضه لهذه القضايا وتعيينه للمهام والمسؤوليات التي تواجه القوى الوطنية والقومية، وتشخيصه للحلول الصائبة في هذه الفترة الحاسمة من فترات الكفاح الثوري في بلادنا.. فإن على الفئات والقوى القومية ان تكون في مستوى المسؤولية وان تستجيب لنداء الوطن، وان تكون – كما كانت دائماً – القوة الاساسية التي تسند كفاحنا الوطني"[3]. وكتبت مقالاً آخر بعنوان "مسؤوليات القوى الوطنية قالت فيه: "كان اهتمام الشعب بكل طبقاته وقطاعاته وفئاته بالاجتماع القومي الذي عقد في القصر الجمهوري.. دليلاً على ان العمل للقاء القوى الوطنية والقومية ينبثق من ارادة الجماهير واهداف الثورة ومصلحة الوطن، وتتطلبه ضرورات التعبئة الكاملة لكل القوى الشعبية لمواجهة مسؤوليات الفترة الحاسمة الدقيقة التي تجتازها البلاد"[4].

وكتبت صحيفة العرب مقالاً افتتاحياً قالت فيه: "ونحن في الوقت الذي ننوه فيه الى خطورة هذا اللقاء التاريخي.. نعرب عن املنا في ان يضم اللقاء المقبل بعض الوجوه الكريمة التي لم يضمها اللقاء الاول، نرى لزاماً علينا ان نشدد على وضع الخطط اللازمة لمواجهة اعداء الثورة الذين جعلوا يبدون في الاونة الاخيرة بعض النشاطات في الداخل والخارج ويحاولون اثارة الضباب والغبار من جديد في جو

---

[1] جريدة صوت العرب،٢٢/١٠/١٩٦٦.

[2] المصدر نفسه، ٢٣/١٠/١٩٦٦.

[3] جريدة المنار،٢٣/١٠/١٩٦٦.

[4] المصدر نفسه،٢٤/١٠/١٩٦٦.

الثورة، وتعكير صفو الامن والاستقرار والسكينة العامة، وبالتالي اعاقة الثورة عن السعي الحثيث لبلوغ اهدافها المرسومة في تحقيق الطمأنينة والحرية والعدالة الاجتماعية والاندفاع الى ترسيخ الوحدة الوطنية بوصفها المنطلق الى الوحدة العربية المنشودة"[1].

واجرت صحيفة الجمهورية حديثاً صحفياً مع الرئيس عبدالرحمن عارف حول الوضع الداخلي في العراق، نشرته في يوم ٢٣ تشرين الاول١٩٦٦، وتناول فيه اجتماع القصر الجمهوري، وهذا بعض ما ورد فيه:ـ

س ـ هل تتوقعون ان تتبلور هذه اللقاءات عن الاتفاق على ميثاق قومي؟

ج ـ اننا نرجو ان ينبثق عن هذه المشاورات ميثاق قومي.

س ـ هل نستطيع ان نعرف الظروف التي املت الدعوة الى عقد المؤتمر؟

ج ـ بصراحة. الموقف الذي دعا الى توجيه الدعوة لعقد المؤتمر ان هناك تكالباً موجهاً ضد الدول العربية المتحررة وان الاستعمار يوجه كل طاقاته للقضاء على المكاسب التي حققتها هذه الدول وبينها العراق طبعاً، ولاحظنا في الوقت ذاته ان هناك تفككاً سياسياً وفقداناً للتعاون السياسي ما بين الفئات القومية، وان هذه الكتل مازالت متفرقة ومتبعثرة بشكل يسهل على الخصم امرار مؤامراته والحاق الضرر بهذا البلد.

ان هذا كله وتقديرنا الكامل لهذه الفترة من حياة العراق فقد املى علينا الاهابة بالفئات الوطنية الى الارتفاع الى مسؤولياتها وان تشعر دائماً بأنه لابد من التنازل عن التزمت الضيق، وان تتجاوز عن النظرة الضيقة وذلك في سبيل الاهداف البعيدة لوطننا وشعبنا وفي سبيل تحقيق هذا الهدف رأينا من المهم ان نشرك العناصر الوطنية المخلصة للمساهمة في العمل السياسي واشراكهم في الحكم مثلنا باعتبار ان هذه المسؤولية، مسؤولية وطنية كبيرة. والحكومة ستعمل على عرض الخطط والمشكلات عليهم لاشباعها دراسة وتحليلاً حتى تصل في النهاية الى الحلول الصحيحة وبلوغ الهدف الامثل، وقديماً قالت العرب ان فكرين احسن من فكر واحد.

س ـ هل تعتزمون دعوة فئات او شخصيات اخرى للمشاركة في هذه اللقاءات؟ وماهي الحدود التي ستنتهي اليها هذه الاجتماعات؟

---

[1] جريدة العرب،٢٣/١٠/١٩٦٦.

ج ـ هذه اللقاءات كما ارجو ـ سوف تكون مستمرة طالما لم يكن هناك برلمان يمثل البلاد في الوقت الحاضر. وقد اثار اغتباطي ان جميع الاخوان الذين وجهت الدعوة لهم قد عبروا عن مدى احساسهم بالخطر الذي يداهمنا واكدوا انهم مندفعون للتجاوب مع الحكومة والسير بهذه السفينة الى شاطئ السلامة.

وقد اثبت الجميع انهم يدركون عظم هذه المهمة سواء كانوا ممن تولوا الحكم او كانوا خارجه. وهذه النتائج الطيبة تزيد بلا شك ثقة الشعب برجاله المخلصين وتشعره بأنهم ساهرون على تحقيق امانيه في الرخاء والازدهار كما انها ستكون بمثابة الرد الحاسم على هذه الاشاعات المسمومة التي ينشرها الاستعمار لعرقلة سير تقدمنا ونحن الان بسبيل توسيع هذه اللقاءات ودعوة اخرين للمشاركة فيها، ومن المحتمل ان تشكل بعض الزمر والمجموعات في المستقبل لتحمل مسؤولياتها عن طريق المتابعة والتفتيش او رسم الخطط التي تخدم المصلحة الوطنية[1].

اجل عقد الاجتماع الثاني من يوم ٢٥ تشرين الاول الى يوم ١تشرين الثاني، ثم اجل الى اجل غير مسمى، وقد سالت صحيفة العرب رئيس الوزراء عن هذا التأجيل فأجاب يقول: "ليس معنى التأجيل التخلي عن فكرة هذه المؤتمرات لان الغرض الاساسي من جمع هؤلاء الاخوان ليس هو في هذه المرحلة التوصل الى حلول لبعض المسائل السياسية، وانما الهدف هو محاولة ازالة الخلافات وجمع الصفوف واتاحة الفرص المتوالية لكثير من هؤلاء ليقفوا معاً ومع السلطة للتباحث والمناقشة في المسائل المختلفة. ومضى يقول ونحن نعتقد ان مواصلة هذه اللقاءات تؤدي في النتيجة الى ازالة الكثير من اسباب الخلاف بين الفئات المختلفة، ومن ثم امكان العمل سوية في تنظيم سياسي واحد. واشار الى ان اللجنة الفرعية المنبثقة عن المؤتمر مهمتها ايجاد صيغة عملية لالتقاء هذه الفئات المختلفة"[2].

ولم يعقد اجتماع آخر لمناقشة الوضع السياسي، وانما عقد اجتماع في القصر الجمهوري في ١٩كانون الاول١٩٦٦ لاستطلاع الاراء حول قضية النفط[3].

---

[1] جريدة الجمهورية،٢٣/١٠/١٩٦٦.

[2] جريدة العرب،١٠/١١/١٩٦٦.

[3] جريدة صوت العرب،٢١/١٢/١٩٦٦.

من ذيول اجتماعات القصر الجمهوري

كان اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي، وزير الدفاع الاسبق في وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، والذي رشح نفسه للرئاسة بعد وفاة عبدالسلام عارف، من بين الحاضرين في اجتماعات القصر الجمهوري يومي الجمعة والسبت ٢١و٢٢ تشرين الاول ١٩٦٦، وقد القى كلمة مطولة تعرض فيها الى سياسة الحكومة تجاه القضية الكردية عموماً، والى العلاقة مع الملا مصطفى البارزاني خصوصاً، وقد نشرت تلك الكلمة في صحيفة "الجريدة" البيروتية في ١٥تشرين الثاني ١٩٦٦، فاثارت عاصفة من المعارضة بين الاكراد فردوا عليها بنفس الصحيفة بتاريخ ١٥كانون الاول، وفيما يلي نص كلمة العقيلي والرد الكردي عليها:ـ

ذكر السيد رئيس الوزراء ان هناك ثلاث مشاكل مهمة يعاني منها الحكم في الوقت الحاضر هي: المشكلة الكردية، والمعضلة المالية، والتفكك السياسي. واني اؤيد بدوري خطورة هذه المشاكل واهميتها واود ان اوضح رأيي بصددها.

ان هذه المشاكل مترابطة ترابطاً وثيقاً فيما بينها. ولكي نصل الى حل ناجح لها يجب ان نفكر من اين نبدأ أي ان نحدد المشكلة الاكثر اهمية والتي يؤدي حلها الى تسهيل حل المشكلة الاخرى ثم التي تليها.

اني اعتقد ان مشكلة البارزاني هي المشكلة الرئيسية من بين هذه المشاكل. واعلن هنا انها مشكلة ملا مصطفى البارزاني وليست مشكلة الاكراد، لان الاكثرية الساحقة من اخواننا الاكراد يقفون بجانب الحكومة منذ وجدت مشكلة البارزاني حتى الان. ولذلك فمن الخطأ توسيع المشكلة وتسميتها باسم لا يتفق مع حقيقتها كما اعتادت الصحف الاستعمارية ان تفعل.

فمن هو البارزاني، انه ذلك العميل الذي رباه الاستعمار(*) منذ كان يافعاً فقام بحركته الاولى مع اخوته في عام ١٩٣١ ولكن الحكومة تمكنت من قمعها. ثم قام بحركته الثانية في عام ١٩٤٣ وهذه ايضاً تم قمعها بسهولة. ثم قام بحركته الثالثة في عام ١٩٤٥ وهنا ايضاً استطاع الجيش قمع الحركة بمدة وجيزة فهرب المومى اليه الى ايران حيث كان الجيش الروسي مرابطاً في شمال ايران آنذاك. ثم تسلل للمرة الرابعة الى داخل الاراضي العراقية في عام ١٩٤٧ ولكنه هرب بسرعة الى

(*) لا يتفق الباحث مع الكثير من العبارات الواردة في كلمة العقيلي.

ايران ثانية حيث التحق بالجيش الروسي ومن ثم صحب هذا الجيش الى روسيا بعــد انسحابه من ايران. وهناك ظل قابعاً حوالي احد عشر عاماً الى ان انفجـــرت ثــورة ١٤تموز١٩٥٨.

وهنا حاول عبدالكريم قاسم اعادته مع اعوانه الى العراق. وقد عارضت انا ومعــي المرحوم عبدالسلام عارف والمرحوم ناظم الطبقجلي والسيد طاهر يحيـــى الموجــود معنا الان، وقلت له انه ليس من اهداف الثورة اعادة مجرميـــــن خونـــة محكوميــن بالاعدام الى العراق. ولكنه اصر على رأيه واستطاع بما يملك من صلاحيات بوصفــه رئيس الوزراء اعادة المومأ اليه مع اعوانه الى العراق فـــي خريــف ١٩٥٨. ولــم يكتف باعادته بل خصص له داراً حكومية ومنحه راتباً شهرياً قدره خمسمائة دينــــار ومنح اعوانه رواتب مختلفة ايضاً كما خصص له حرساً مسلحاً ومرافقيـــن، واعـــاد الضباط الذين كانوا معه الى الجيش بعد ان منحهم رتبتين اضـــافيتين وعينـــهم فـــي مراكز مهمة في الجيش وليس هذا فحسب بل اخذ يسنده واتباعه الى حد ان اعوانـــه من الضباط كان يعذب الضباط والمدنيين الذين اعتقلوا معنا في فترة المد الاحمر فـــي معتقل كتيبة الدبابات وكان يقول لهم اثناء التعذيب (انا كردي فهل في استطاعتكم ان تقولوا انكم عرب). مع ان المعتقلين كانوا خليطاً من العـــرب والاكـــراد معـــاً وكــل جريرتهم انهم دافعوا عن الحرية ضد الطغيان والدكتاتورية. ومعنا هنـــا فـــي هــذه القاعة اخوان شاطرونا مشاق الاعتقال ويعرفون ذلك الضابط ويتذكرون مـــا لاقينـــاه من صنوف التعذيب على يديه ويدي امثاله من الجلاوزة الحمر الذين يدعـــون انـــهم تقدميون.

ولم يكتف الطاغية بذلك بل انه اخذ يسلح الملا مصطفى واعوانه ويعزز مركزه ثــم دفعه في بداية صيف عام ١٩٦١ الى ضرب العشائر الكردية الرجعية على حد تعبيره أي العشائر التي لم ترتض الشيوعية مذهباً وتمسكت بالدين الاسلامي الحنيف. فذهب هذا العميل وهاجم قـــرى الزيبـــاريين ــ والريكـــانيين والـــبرواريين والنقشـــبنديين والشرفانيين والبريفكانيين والهركية في لواء الموصل وكذلك هـــاجم قـــرى عشـــيرة البرادوست والسورجية في لواء اربيل، فاحرق عدداً من قراهم وقتل بضع مئات مـــن ابنائهم وشيوخهم ونسائهم مما اضطر هذه العشائر الى الهرب من منـــاطق ســكناهم وهرعوا لاجئين الى ايران وتركيا والموصل. وقد اصبح عدد اللاجئين في الموصـــل وحدها حوالي خمسين الف شخص فقام سكان المدينة بالتعاون مع الحكومة بايوائــهم

واعاشتهم. ومايزال هؤلاء لاجئين في الموصل حتى هذه اللحظة. كما ان عشيرة البرادوست ماتزال لاجئة في منطقة اربيل. وكان ذلك في شهري حزيران وتموز ١٩٦١ حيث اكمل البارزاني تصفية العشائر الكردية المناوئة له تحت سمع الحكومة وبصرها وبمعاونة الحزب الشيوعي.

ولما اتسع نطاق تمرد الملا مصطفى اعلن الطاغية عبد الكريم قاسم الحركات الفعلية وبدأ الجيش والقوة الجوية بضرب العصاة في ١٩٦١/٩/٩ وبعد اسبوع واحد من ذلك التاريخ اعلن الطاغية على صفحات الاثير انه قضى على تمرد البارزاني خلال سبعة ايام بالوسائل الثورية الجديدة بينما كان يتعذر على العهد البائد ان يقضي عليه خلال سنتين بالوسائل القديمة. ومع هذا استمر العصيان وظل باب العفو مفتوحاً واستمر القتال كذلك. وكان الطاغية بين حين وآخر يطلق التصريحات بأن الملا مصطفى قد قتل او قد دفن او قد هرب بملابس النساء الى ايران، وكان الانتهازيون من الموظفين يرسلون البرقيات بعد كل تصريح يهنئون زعيمهم بالنصر المؤزر الذي حققه وهو قابع في وكره في وزارة الدفاع. بينما الواقع يكذب ذلك اذ كان الملا مصطفى يزداد قوة هو وحزبه ـ حزب البارتي ـ لان قيادة الجيش لم تكن حرة تماماً في ضرب المتمردين بأمر من قاسم نفسه لانه كان يريد بقاء الجيش في الشمال، ولان الاستعمار نفسه لا يريد لهذا التمرد ان ينتهي.

وعندما انفجرت ثورة ١٤رمضان ١٩٦٣ كان الملا مصطفى يحتل مناطق محدودة في شمال شرق العراق، ولكن الحكومة الجديدة بدأت تتفاوض مع ممثلي الملا مصطفى واعلنت الهدنة وصدر قانون بالعفو العام يوم ١٠مارس ١٩٦٣ وسحبت القطعات من بعض الاماكن النائية مثل بنجوين وجوارته وحلبجة وقلعة دزه ورانية ومركه سور والعمادية. وذهب جلال الطالباني مع وفد رسمي الى القاهرة كما الف وفد شعبي للتفاوض مع الملا مصطفى ثم جرت مفاوضات في وزارة الصناعة لتحديد مفهوم "الادارة الذاتية" ووضع مشروع قانون بذلك، وكان رئيس الوزارة الحاضرة رئيساً للوفد الحكومي حيث كان وزيراً للصناعة آنذاك. وعندما فشلت المفاوضات يوم ٨حزيران ١٩٦٣ استأنفت الحكومة القتال يوم ١١ حزيران ولكن بعد ان ارتكبت ثلاثة اخطاء.

اولاً: قيامها بالتفاوض مع المتمردين فاعترفت للملا مصطفى بكيان خاص.

ثانياً: اطلاق سراح المتمردين الذين كانوا معتقلين قبل يوم ١٤رمضان وسحب القطعات من مراكز الاقضية النائية. وبذلك فإنها زادت قوة الملا مصطفى اذ ارسلت اليه القاتلين ورفعت معنويات المتمردين كما زادت رقعة الارض التي تحت سيطرتهم بينما خفضت معنويات الجيش.

ثالثاً: اعلنت نظام اللامركزية أي وافقت على خلق ما يسمى بمحافظة كردستان في الشمال. وهذا المشروع هو شبيه بمشروع بريطاني اعده المندوب السامي السر بيرسي عام ١٩٢١ وفشل في محاولة تنفيذه حيث جربه بمعارضة شعبية ورسمية لانه يخلق دولة في الشمال. ولحسن الحظ فإن الملا مصطفى رفض هذا العرض في ذلك الوقت فأستؤنف القتال. وها هو الان يريد الحصول على ذلك العرض ثانية.

ومنذ بدأ القتال تغيرت الحالة في الشمال فقد حقق الجيش انتصارات متوالية حتى حلت ثورة ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ فقامت الحكومة الجديدة بالتفاوض مع المتمردين ثانية حيث عقدت هدنة جديدة كانت اكثر ضرراً من سابقتها. وقد اعلنت الهدنة في ١٠شباط ١٩٦٤ وبدأت اجهزة الاعلام تدق الطبول فرحاً بالهدنة التي اعتبروها انتصاراً بينما كانت في الحقيقة استسلاماً كاملاً من جانب واحد. وهكذا زادت قوته وارتفعت معنويات اعوانه بينما انخفضت معنويات الجيش. وقد جئت من البصرة في حينه وواجهت رئيس الوزراء انذاك الفريق طاهر يحيى الموجود معنا الان واخبرته بأن هذه الهدنة خطأ كبير وهي استسلام كامل للعصاة اذ ليس فيها ما يشير الى تسليم العصاة لاسلحتهم. ولكنه لم يوافقني في حينه واعتبر الهدنة انتصاراً واخبرني بان الملا مصطفى سيسلم اسلحته وانه سيضرب جماعة ابراهيم احمد. فقلت له اتمنى ان يكون ذلك صحيحاً ولكني واثق انه ليس صادقاً ان البيان الرسمي الذي اذيع من دار الاذاعة ليس فيه شيء يشير الى تسليم السلاح بل مجرد ايقاف اطلاق النار. ثم زرت السيد رئيس الجمهورية المرحوم عبدالسلام عارف وبحثت معه موضوع الهدنة وسألته هل ان الملا مصطفى قد تعهد بتسليم الاسلحة فقال لي نعم وانه قد شرع بضرب جماعة ابراهيم احمد. فاجبته بأني اتمنى ان تكون هذه الاقوال صحيحة وان اكون مخطئاً في ظني. ولكني ارى ان البيان الرسمي المذاع عن الهدنة يشير الى انها استسلام كامل للعصاة من جانب الحكومة، واعتقد انه لو استمر القتال كانت الخسائر اللازمة للقضاء على التمرد مقدارها (س) فإنها ستصبح (١٠س) بعد بضعة اشهر حيث ستضطرون الى استئناف القتال ثانية. فإني

واثق ان الملا مصطفى ليس صادقاً في وعوده، وهو لا يقصد من ادعائه ضرب جماعة ابراهيم احمد سوى الحصول على الوقت بعد ان انهارت قواه، كما ان الفريقين يهدفان الى نفس الغاية والهدف وهو فصل الشمال والحصول على حكم منفصل هناك. فالهدنة غلط في غلط وستكلفنا مزيداً من الارواح والدماء ومزيداً من المال. وقد تحقق ظني تماماً واضطرت الحكومة نفسها الى استئناف القتال في ١٩٦٥/٤/١ بعد عفو عام دام اربعة عشر شهراً. وهكذا عادت اجهزة الاعلام الى القول ان الملا مصطفى خائن وقاطع طريق ورئيس عصابة بعد ان قالت نفس الاجهزة ورجال الحكومة المسؤولين عنه السيد ملا مصطفى والاخ.. والمواطن.. وبعد ان زاره المسؤولون في مقره في رانية وبذلك زادوا مكانته رفعة.

وظل القتال مستمراً الى ان ابدلت الوزارة في ١٩٦٥/٩/٢١ وتسلمت مسؤولية وزارة الدفاع ضمن تلك الوزارة. وبعد دراسة للموقف قررت الاستمرار بالقتال على نطاق واسع وبفعالية اكثر، واستطاع الجيش خلال سبعة اشهر ان يطهر بضع عشرة منطقة وان يستردها من ايدي المتمردين على الرغم من رداءة الطقس وشدة البرد وتساقط الامطار والثلوج. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يقاتل فيها الجيش في الشتاء بعكس ما كان المتمردون يتوقعون، حيث كانت فعالياتهم تزداد في الشتاء بينما يظل الجيش ساكناً او ينسحب من الاماكن النائية ريثما يحل الصيف فيعمل مجدداً على استرداد ما فقده في الشتاء. وبسبب هذه الانتصارات ارتفعت معنويات قطعات الجيش والفرسان المتطوعين معاً بينما انخفضت معنويات المتمردين. وعندما وضعت خطة حملة الربيع التي كانت تستهدف التقدم الى منطقة بارزان اولاً، كان النصر مضموناً خلال ثلاثة اشهر لو استمرت الحال وبقيت في المسؤولية. فقد نجحت الصفحة الاولى من عملية التقدم نحو منطقة بارزان يوم ١٩٦٦/٤/١٣ ولكن حادث مقتل رئيس الجمهورية المرحوم عبدالسلام عارف قلب الاوضاع رأساً على عقب. فخرجنا من الوزارة وتسلم المسؤولية اناس آخرون وخسر الجيش معركة هندرين بصورة غريبة جداً وغير متوقعة، واتخذت تلك الخسارة ذريعة لكي يعلن رئيس الوزراء الاسبق في ٢٩حزيران ١٩٦٦ بياناً تضمن اثنتي عشرة نقطة تقوم بها الحكومة من جانبها دون الزام المتمردين بأي شيء من جانبهم. والواقع ان البيان كان استسلاماً كاملاً من جانب الحكومة، ويؤدي تطبيقه الى فصل شمال العراق عن بقية الوطن كله. وقد شجبت هذا البيان في حينه ورفضت دخول الوزارة

الحاضرة بسبب تعهدها بالتمسك به كما يعرف الجميع. وقد اصدرت الحكومة السابقة قانون العفو عن المتمردين بموجب ذلك البيان وحددت فترة العفو بشهرين تنتهي في ١٩٦٦/٨/٢٠ وشرعت باطلاق سراح المتمردين المعتقلين. وعندما شكلت الوزارة الحاضرة في ١٩٦٦/٨/٩ لم يكن احد من المتمردين قد سلم سلاحه كما كان واضحاً جداً انهم لن يسلموا اسلحتهم كما سبق لي ان اخبرت رئيس الوزراء بذلك.

وها قد جاءت هذه الوزارة فمددت فترة العفو شهرين اخرين تنتهي في آخر هذا الشهر ونفذت بيان ٢٩حزيران بكل بنوده فماذا حدث؟ ان المتمردين لم يسلموا اية اطلاقة او بندقية ولا أي سلاح حتى الان. وان الملا مصطفى يسيطر حالياً على منطقة تضم سبعة نواحي بحدودها الادارية، ولديه الان حكومة قائمة بذاتها هناك ولا يستطيع احد ان يدخل تلك المنطقة الا بأذن من نقاط التفتيش الموجودة على الطرق العامة بل ان وزيرا مسؤولاً ذهب لمواجهته قبل اسبوعين بعد الاستئذان منه. وليس هذا فحسب بل ان جماعة الطالباني تشارك الحكومة في السيطرة على الجزء الذي تحت سيطرة الجيش الان ولديه مكاتب في مراكز الالوية والاقضية يبث دعايته بواسطتها. وعلاوة على ذلك فقد سبق لرئيس الوزراء الاسبق ان سحب معه وزير الدفاع الى مستشفى الرشيد العسكري وقال امام الاطباء اننا بعد ان اوقفنا القتال سنوفر ملايين الدنانير لتعمير البلد بدلاً من صرفها للقتال. فماذا حدث الان؟ هل قلت النفقات حقاً؟ الجواب لا. فقد زادت المصروفات خلال الاشهر الخمسة المنصرمة عما كانت عليه خلال اشهر القتال السابقة لها كما اخبرني بذلك رئيس الوزراء. فلماذا زادت النفقات مع ان القتال متوقف؟ وهاكم الجواب على ذلك. ان السبب في ذلك هو البارزاني وعصابته والطالباني واعوانه كانوا يتقاضون اجورهم من الدول الاستعمارية التي تحركهم وتغذيهم وتمدهم بالعون، اما الان وبموجب بيان ٢٩خزيران فقد حلت الحكومة محل تلك الدول وبدأت تصرف بسخاء على الافواه الاكلة الجديدة على الرغم من انها هي التي قتلت وجرحت بضعة الوف من خيرة شباب الجيش ما بين ضابط وضابط صف وجندي، وهي التي قتلت وجرحت مئات بل الوفاً من اخواننا الاكراد الطيبين بل هي التي شردت عشرات الالوف من قراهم وتركتهم لاجئين في الموصل واربيل منذ خمس سنوات.

ولقد قامت الوزارة الحاضرة ايضاً باطلاق سراح المتمردين الذين سبق ان قدم الجيش والفرسان الاكراد مئات الضحايا في سبيل القبض عليهم في معارك الشتاء

المنصرم. وهكذا زودت الحكومة الملا مصطفى بحوالي ١٥٠٠ مقاتل كانوا معتقلين وتناست ضحايا الجيش والاكراد معاً. وليس هذا فحسب بل انها اطلقت سراح المراتب الذين ثبت انهم قاموا بالتجسس على حركات الجيش وحكمت عليهم المحاكم العسكرية بالاعدام وبالسجن لمدد مختلفة. وبعملها هذا فإنها قامت فعلاً بتشجيع التجسس في الجيش. ومن المؤسف جداً انه خلال عام ١٩٦٢ اصدر الشيوعيون بياناً وقعه عدد كبير من الشيوعيين. وقد هاج القوميون وماجوا وقاموا بمهاجمة الشيوعيين بشدة حينذاك بسبب هذا البيان واعتبروه خيانة وطنية. بل ان عبدالكريم قاسم نفسه لم يستسغ ذلك العمل فقام باحالة عدد من موقعي ذلك البيان الى المجالس العرفية حيث جرت محاكمتهم وحكم عليهم بالسجن مدد مختلفة كما هو معلوم. ولكن الظاهرة الغريبة الان، ونحن في عام ١٩٦٦، ان يقوم القوميون أنفسهم، وبعضهم موجود هنا في هذا الاجتماع، باصدار مناشير سرية تدعو لا الى السلم فقط بل الى الاستسلام في شمال العراق. فما الذي دفع هؤلاء الاخوان الى هذا العمل؟ وكيف يمكن تفسير هذين الموقفين المتناقضين؟ اليس مما يحز في النفس ويدعو الى التساؤل ان يقوم القوميون الوحدويون بمعاونة المتمردين على سلخ جزء عزيز من الوطن وفصله.

والان، الى متى تتبع نفس الطريقة الفاشلة في معالجة هذه القضية فكلما حقق الجيش انتصارات واقترب من النهاية واوشك ان يقطف ثمار النصر، كلما اوشكت العصابة المتمردة على الانهيار يهرع لنجدتها اناس في المسؤولية بحجة الانسانية فيشرعون في التفاوض، ثم يعلنون الهدنة، ثم يطلقون سراح المتمردين المعتقلين ويفسحون المجال للمتمردين لكي يستردوا انفاسهم ويستعيدوا قواهم ويتأهبوا للجولة التالية.

ولست ادري لماذا ينسى هؤلاء المسؤولون الوف الضحايا من ابناء الجيش ومن الاكراد المسالمين ايضاً الذين قتلوا وجرحوا على ايدي المتمردين طيلة السنوات المنصرمة.

فماذا تقول عوائل اولئك الشهداء؟ ماذا تقول زوجاتهم وبناتهم وابنائهم واخوانهم واباؤهم واقاربهم؟ كيف تطلبون من افراد الجيش التضحية في سبيل الدفاع عن الوطن بينما تهدر دماء الشهداء ويكافأ المتمردون الذين قتلوهم؟

لقد تعهد رئيس الوزراء الاسبق في بيانه الـذي اذاعه مـن دار الاذاعـة يـوم ٢٩حزيران ١٩٦٦ بـ"تعويض ضحايا اعمال العنف في الشمال" أي انه اعتبر معتدياً واعتبر المتمردين معتدى عليهم. اليس هذا تشجيعاً للتمرد وتثبيطاً لهمم ابناء الجيش والشعب واستهانة بدماء ابنائه الشجعان؟

وهكذا ترون ان اتباع اسلوب المفاوضة والهدنة والعفو قـد ادى الـى استفحال التمرد لا الى قمعه والى مضاعفة الخسار في الارواح والاموال لا تقليلها، كمـا ادى فعلاً الى قيام حكومة بارزان في منطقة واسعة. واذا استمرت هذه السياسة فسـيقع الانفصال كلياً، وهذا خرق واضح للدستور المؤقت.

فاذا اردنا حقاً ايقاف اراقة الدماء وحماية ثروة الامة من التبديد والحفـاظ علـى وحدة الوطن، يجب علينا ان نحشد ما يمكن. مع العلم بأن الجيش قادر علـى ذلـك تماماً لو وضع كافة جهود الامة مادياً ومعنوياً لقمع التمرد البـارزاني بأسـرع لـو افسح له مجال العمل بحرية تامة كما ثبت ذلك عملياً في الشتاء المنصـرم، كمـا ان الاكثرية الساحقة من اخواننا الاكراد كـانوا ومـايزالون يقفـون بجـانب الحكومـة ويقاتلون المتمردين بجانب الجيش.

ومتى تم قمع التمرد فإن المعضلة المالية ستحل حالاً، لان سبب هذه المعضلة هـو انفاق عشرات ملايين الدنانير باستمرار باسلوب عقيم لمعالجة هـذا التمـرد. وقـد صرف حتى الان ٢٥٠مليون دينار أي بمعدل خمسين مليـون دينـار سـنوياً فـوق الميزانية الاعتيادية لحل مشكل بارزان. واذا استمرت الطريقة الحاليـة فسـتصرف ملايين وملايين اخرى بدون جدوى، وستراق دماء اضافيـة وتزهـق ارواح بريئـة اخرى بلا فائدة. وان محاولة معالجة الوضع المالي بزيـادة الضرائـب او بانقـاص الرواتب لا يحل المشكلة قطعاً ولذلك فإني لا اؤيد هذه الحلول. والحل الوحيـد لـهذه المشكلة هو قمع التمرد وفرض سيادة القانون في منطقة التمرد.

اما مسألة التفكك السياسي فإني لا اعتبرها مسألة اساسية وبهذا اخالف ما ذهـب اليه الاخ الفريق طاهر يحيى. فلقد بذلت محاولات عديدة لاحياء الاتحـاد الاشـتراكي ولكنها فشلت جميعاً. واني سبق ان قلت واعلن الان ان الاتحاد الاشتراكي قـد مـات ولا سبيل لاحيائه. وان محاولة عمل ميثاق جديد لتنظيم سياسي جديد انما هو عمـل عقيم لا جدوى منه واضاعة للوقت فإن الفئات القومية سبق لها ان شاركت في كتابة ميثاق الاتحاد كما انها تؤيد في مناشيرها السرية فكرة التنظيم السياسـي الواحـد او

الاتحاد الاشتراكي، ولكنها مع ذلك رفضت الدخول فيه. ولا ادري لماذا لا تدخـــل الان طالما انها تؤيد الفكرة في مناشيرها.

ولذلك فإني ارى ان مفتاح الحل للوضع الحالي ونقطة البداية هي ان يقمع التمـــرد البارزاني اولاً، وهذا يؤدي الى حل المعضلة المالية. وبعدئذ أي بعــــد حـــل مشـــكلة البارزاني والمشكلة المالية، يجب افساح المجال لابناء الشعب للانخراط في تكتــــلات سياسية علنية بالشكل الذي يتفق وميولهم. كما يجب رفـــع القيـــود عـــن الصحافـــة وضمان حرية الرأي والنشر في الصحف وحرية الاجتماع وحريـــة الكـــلام ليتســـنى للناس ان يطلعوا على مختلف الافكار. ثم تجري انتخابات حرة يجتمع علـــى اثرهـــا برلمان يشارك في الحكم ويستطيع ممثلو الامة فيه ان يتكلموا باسم الشـــعب. وانـــي اؤكد لكم جميعاً ان الناس يتساءلون على أي اساس جرى اجتماعنا. فمـــا لـــم تجـــر انتخابات حرة فليس باستطاعة أي واحد ان يقول انه يمثل الشعب، اننا نمثل انفســـنا فقط في الوقت الحاضر. وهناك نقطة هامة اخرى وهي سيادة القانون فالحكومة قـــد نادت بسيادة القانون ومع هذا فانها اطلقت سراح كثير مـــن الاشـــخاص المتـــهمين بالقتل والسرقة واستغلال النفوذ. وعندما تقوم الحكومة بغلق قضيـــة وزيـــر متـــهم بتبديد او سرقة اكثر من مائة الف دينار فكيف نطلب من الكاتب الصغير او الملاحـــظ او رئيس الملاحظين ان يكف عن السرقة؟ ان التساهل مع كبار الموظفين هو الـــذي دفع الصغار الى الاقتداء بهم. ان القانون لكي يحترم يجب تطبيقه بعدل وحـــزم مـــع الجميع بصرف النظر عن أي عامل آخر.

واخيراً ما هو الحل الاني لكل هذه المشاكل؟ ان الموقف يتطلب تشـــكيل حكومـــة قوية تضم اشخاصاً يتمتعون بكفاءة عالية ومن ذوي الماضي النظيف ويســـتطيعون تحمل المسؤولية للعمل على حل هذه المشاكل الضخمة، وعلى ان تعمل بعدل وحـــزم واني اشدد على هذه الناحية "العدل والحزم" فهما شرطان اساسيان لابد من توفرهمـــا لضمان النجاح وتأمين الاستقرار في الوطن كله.

وقد رد الاكراد على هذه الكلمة في نفس الجريدة، وهذا نص الرد:ـــ

نشرت جريدة "الجريدة" بعددها المرقم ٤٢٧٦ الصـــادر بتـــاريخ ١٩٦٦/١١/١٥ خطاباً للواء الركن المتقاعد السيد عبدالعزيز العقيلي حول المشكلة الكردية في شـــمال

العراق الذي كان قد قدمه الى المؤتمر الوطني المنعقد في القصر الجمهوري في بغداد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٦[1] ـ والذي كان خالياً من أي عضو كردي ـ.

لقد تطرق العقيلي في بيانه بأن المشكلة الكردية تتعلق بشخص الملا متناسياً حقوق المواطنة الصحيحة لاكثرمن مليوني كردي يقطنون في شمالي العراق ووسطه وقد تحملوا ما تحملوه في سبيل العراق وحملوا السلاح للذود عن كيان الوطن العراقي في كافة المناسبات كما وانهم ساهموا مساهمة فعالة في معركة فلسطين ١٩٤٨ وان جنود بادنيان البواسل هم الذين استرجعوا الجنين من اليهود والذين تشهد لهم بذلك مقبرتهم القائمة في مدخل تلك البلدة العربية الاصيلة كما وانه يتناسى المعاهدات الدولية المبرمة وهي معاهدتا سيفرولوزان وقرار عصبة الامم وتعهدات الحكومة العراقية المتعددة امام المجلس المذكور باحترام الحقوق القومية للاكراد كشرط اساسي لدخولها عصبة الامم. قال فمن هذا البارزاني؟ انه ذلك العميل الذي رباه الاستعمار منذ كان يافعاً فقام بحركته الاولى مع اخوته في عام ١٩٣١..الخ.

ان البارزاني لو كان عميلاً لما اضطهد في السنين المتعددة التي كان العراق يرضخ تحت انتداب الاجنبي او نفوذه الاستعماري ولما شنق اخوه الشيخ عبدالسلام في ١٩١٣ على يد الاستعمار التركي في الموصل. انما البارزاني هو احد الرؤساء الوطنيين الذي لم ترضخ يوماً لحكم اجنبي ورفض باباء استمالة الانكليز له في اسكانه في دشت حرير وبقي صامداً في جبال كردستان حتى ثورته الاخيرة في ١٩٤٥ في العهد الملكي والتجائه الى روسيا بعد ان تألبت عليه قوى ثلاث دول، ولا صحة مطلقاً للمعلومات التي اوردها السيد العقيلي حول تعديات الملا مصطفى على العشائر الكردية.

وانما الواقع ان البارزاني قد سافر الى شمال العراق من بغداد لاول مرة بعد طغيان الحزب الشيوعي للوقوف بوجه جبروت واعتداءات الزعيم داود الجنابي قائد الفرقة الثانية في عهد عبدالكريم قاسم الاسود على المواطنين الامنين ولقد رفع البارزاني مذكرة بذلك الى عبدالكريم قاسم وندد بالاسلوب المتبع من جانب الجنابي وزمرته من الشيوعيين ومحاولتهم ايقاع الفتنة والتفرقة بين ابناء الشعب العراقي

---

[1] الصواب بتاريخ٢١/١٠/١٩٦٦.

ويهمنا بهذا الصدد ان نوضح بأن الذين قاموا بحركة الموصل وكركوك الدموية او ساهموا فيها ليسوا من جماعة البارزاني وانما كانوا من الشيوعيين عرباً كانوا او اكراداً. والاكراد وبالتالي البارزاني لا علاقة لهم بحمامات الدم في الموصل وكركوك وسواهما من المدن العراقية كالمسيب او البصرة وما اليهما.

وعندما انفجرت ثورة رمضان كان الاكراد يحتلون مناطق واسعة في شمال الوطن لا كما يدعي صاحب البيان ولولا استجابة الاكراد للنداء الذي اطلق من الاذاعة العراقية من قبل السيد فؤاد عارف وممثل الثورة المتخفي في بغداد السيد صالح اليوسفي الى الثوار بإيقاف القتال فوراً وذلك بناء على طلب الرئيس الراحل السيد عبدالسلام عارف ووعده القاطع مع اعضاء الثورة الذين كانوا مجتمعين في دار الاذاعة باعطاء الاكراد جميع مطالبهم المشروعة لما نجحت ثورة ١٤ رمضان وذلك لان قسماً كبيراً من الضباط والمراتب في الشمال كانوا موالين لعبدالكريم قاسم وكان هؤلاء على اتم الاستعداد لو استمر القتال الانضمام الى صفوف الثوار الاكراد فوراً والاستيلاء الكامل على المنطقة الشمالية. ومن المفيد ان نبين في هذا الصدد لزيادة معلومات السيد العقيلي وتنوير الرأي العام العربي والعراقي بأن البعثيين والقوميين وعلى رأسهم الفريق طاهر يحيى كانوا على اتصال دائم بممثلي الثورة المختفين في بغداد حتى قبل ليلة واحدة من انفجار ثورة ١٤رمضان وكان قد جرى الاتفاق الشفوي مع ابطال ١٤رمضان على منح الاكراد الحكم الذاتي لقاء ايقاف القتال وقد يكون من المفيد ان نوضح ان عدداً من الضباط المنسوبين الى قاسم قد التجأوا الى جبال بمبد وشانه درى وقره حتان في جبال كردستان للوقوف بوجه حكومة البعث لكن البارزاني قد انذرهم فوراً بالاستلام وتمكن من جمع اسلحتهم وتمزيق فلولهم بعد عدد من المصادمات المحلية. ومن الواضح ان السيد العقيلي الذي كان مديراً للميناء في البصرة في عهد قاسم لم يكن له أي دور في ثورة ١٤رمضان او حتى العلم بتطور الموقف وعلى هذا فجميع ما ذكره في بيانه لا يخلو ان يكون مبنياً على السماع او الوهم كما هو معروف عنه بين الضباط.

ولما بدأ البعث بحكم العراق جاء وفد من الثوار للمفاوضة في تحقيق العهود والوعود لكن قد ظهر زيف الوعود وبطلان الحلف بالقران والطلاق والمقدسات من قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عندما فوجئ الاكراد في ٩حزيران على حين غرة بخمس فرق عسكرية وبالاف من المرتزقة وما يسميهم صاحب البيان بالفرسان من

العرب والاكراد. لقد اصطدمت الحملة الجديدة المسماة بحملة الارض المحروقة في الشمال ببطولات الشعب الكردي وحسن مهارة زعيم الاكراد الملا مصطفى البارزاني الذي دافع عن وطنه وعن بلاده ضد الغدر والطغيان دفاع الابطال ولو ان اساليب الغدر والتعذيب التي ابتكرها حكام البعث لم تقتصر على الشعب الكردي بل شملت جميع الشعب العراقي بعربه واكراده كما هو مؤيد بالوقائع المخزية المدرجة في الكتاب الاسود الذي اصدرته مديرية الدعاية والنشر العامة بعد ثورة تشرين الثاني ١٩٦٣.

وعلى هذا لا يمكن ان ينسى أي مؤرخ منصف الفضل الكبير لمقاومة الشعب الكردي وبسالته في القضاء على نظامي حكم قاسم والبعث في العراق.

لقد تطرق صاحب البيان الى اخطاء الحكومات المتعاقبة في زعمه الى ايقاف القتال اكثر من مرة منها وقف القتال بعد (ثورة ١٨تشرين الثاني). يحق لنا ان نقول كما قلناه سابقاً انه لولا مساعدة الاكراد وايقافهم القتال لما نجحت (ثورة١٨تشرين الثاني) حيث ان قادة الحركة قد سحبوا معظم القوات العسكرية من شمال العراق بالطائرات والقطارات للقضاء على حكم البعث وبذلك قد خلت الجبهات الشمالية من القوات العسكرية فلم يشأ الاكراد مرة اخرى ان ينقضوا العهد فبقوا في محلاتهم دون ان يتقدموا شبرا واحدا وكان بامكانهم يومئذ الاستفادة من الوضع لتوسيع مجالات نشاطهم العسكري واحتلال كافة المدن في الشمال.

ثم جاءت حكومة ١٨تشرين وعندما استتب لها الامر هاجمت الاكراد مرة اخرى بعد هدنة دامت اربعة عشر شهراً. اننا لا نريد في هذا المجال ان نتطرق او نتوسع في البحث عن مسؤولية نقض الهدنة والوعود التي مارسها المسؤولون في كافة الادوار رعاية منا للارتباط الذي يشد السيد رئيس الجمهورية الحالي الذي يحترمه الاكراد كثيراً.

وانما من حقنا ان نقول بأن الهدنة في كافة الادوار كانت في صالح الجيش العراقي وان الاكراد لم يستفيدوا كثيراً من فترات الهدنة اذ ان الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الشمالية لم يرفع الا جزئياً في جميع فترات الهدنة. واذا كان الشعب الكردي وزعيمه البارزاني قد قبلوا الهدنة في كل مرة فهو في سبيل حقن الدماء واعادة الاستقرار للبلاد في ظل نظام برلماني ينشده الشعب العراقي باجمعه ليس الا وان الشعب الكردي في جميع ادوار القتال كان في موضع المدافع

ولم تبدأ الهجمات المباغتة والاخلال بشروط الهدنة إلا من جانب الجهات المسـؤولة في بغداد في جميع الاوقات. ان سيادة العقيلي تطرق الى اول قتال جدي فـي بيانـه ويعني به القتال الذي بدأ بعد تسلمه مسـؤولية وزارة الدفـاع فـي ١٩٦٥/٩/٢١. وكان به يصف اقرانه الضباط وقادة الفرق بعدم المقدرة وبملأة الاكراد. فلعمـري ان هذا الادعاء اما ان تكون ركيزته الغرور ام الجهل مع ان الغرور غالباً ما يكون وليد الجهل. لقد بقي العقيلي في الحكم اكثر من سبعة اشهر دون ان يتمكن من ان يحـرز انتصاراً واحداً رغم اوامره الصارمة الى قادة الفرق بحرق وتدمير المنطقة الشـمالية اعتباطاً ولقد استعملت القوة الجوية في عهده قنابل نابالم المحرقة دون تميـيز كمـا وان هذه القوى قد رمت الاسيد وبراميل البنزين على القرى والتجمعات فـي المـدن خلافاً لجميع قواعد الحرب وقوانينه الدولية ولقد اشار الى هذا كله البـارزاني فـي شكواه المؤرخة في ١٩٦٦/١/١ المعنون الى السيد يوثانت الامين العام لهيئة الامـم المتحدة وفيها من التفاصيل ما لا يشرف صاحب البيان وفيها قائمة باسماء ثلثمائـة وعشرين قرية كردية دمرتها القوة الجوية العراقية في عهده السعيد ومن المحـزن ان يتباهى ويتفاخر صاحب البيان باعمال تقشعر منها الابدان يعتبرهـا قتـالاً جديـاً وبطولة خارقة، والانكى من ذلك كله انه يستنتج من بيانه المغلوط بأن اكثرية الشعب الكردي معه بالرغم من هذه الاعمال كأن الشعب الكردي قد خلق من حجر لا يملـك اية عاطفة انسانية او حناناً ادمياً. ان صاحب البيان يزعم بـأن المشـكلة الكرديـة ليست مشكلة الاكراد بل مشكلة الملا مصطفى البارزاني بشخصه فاذا كان الامر كذلك لماذا كل هذه المجازر البشرية والتدمير من خانقين الـى زاخـو ولمـاذا الحصـار الاقتصادي المضروب طيلة خمس سنوات على جميع المنطقـة الكرديـة؟.. ولمـاذا دعوته واحد وعشرين صنفاً من ابناء الشعب أي من سن التاسعة عشر الـى سـن الاربعين تحت السلاح للقضاء على المشكلة. هل القضاء علـى شـخص واحـد او عصابة واحدة يستحق بذل كل هذه الجهود وصرف ماءتي وخمسين مليون دينار كما يعترف به في بيانه من المضحك حقاً ان يستغرب صاحب البيان من خسارة الجيـش في معركة هندرين التي وقعت في اوائل مايس من هذه السنة وانه يتناسى بانه هـو واركان حربه بوزارة الدفاع كانوا واضعي هذه الخطة رغم معارضة قادة الفرق حيث ادى الهجوم الى افناء اللواء الرابع، الذي كان محل اعتماد قادة الجيـش العراقـي نظراً لكونه من الوية الفرقة الثانية التي خاضت معارك جبلية عديدة منـذ تأسـيس

الجيش العراقي، وان قائد اللواء المذكور وبالتالي قائد فرقة الحملة قد حملوا مسؤولية فشل الحملة على عاتق صاحب البيان الذي يريد الان التنصل من مسؤولية وضع الخطط الفاشلة ويظهر نفسه بمظهر البطولة امام العالم العربي في الوقت الذي كانت خططه مبنية على الارتجال وعدم المعرفة بابسط القواعد الاستراتيجية السوقية العسكرية. بعد تبدل الوزارة على اثر مقتل عبدالسلام عارف في اواسط نيسان من السنة الحالية وفشل حملة العقيلي الربيعية بادرت حكومة البزاز الى اصدار بيان في ١٩٦٦/٦/٢٩ تضمن اثني عشر بنداً التزمت الحكومة نفسها بها تجاه الاكراد وذلك بعد مداولات وايفاد وفود اهلية للسلام الى قيادة الثورة. لقد استجاب قائد الثورة للبيان بالرغم من غموضه في اكثر من فقراته واوقفوا القتال تارة اخرى معتمدين على اقوال المسؤولين وحسنِ نواياهم وهنا نقف ونتساءل وقد يتساءل معنا كل قارئ منصف هل في موقف الاكراد في جميع الادوار المتقدمة من مآخذ او مطعن كما يلذ للعقيلي ان يصف به قائد الثورة الكردية والثورة نفسها بالعمالة. اننا لسنا في بحث فضح العملاء والمستفيدين من دوام الحرب بين الاخوة من عرب واكراد وانما نترك هذا للتاريخ وكلمة اخيرة تعليقاً على بيان العقيلي اذ يقول "فكلما حقق الجيش انتصارات واوشك ان يقطف ثمار النصر وكلما اوشكت العصابة المتمردة على الانهيار يهرع لنجدتها اناس في المسؤولية" ان أي قارئ بسيط من مدني او عسكري يستنتج من هذا القول ان المسؤولين (غير العقيلي وحده) في كافة الادوار اما كانوا متواطئين مع البارزاني والثورة الكردية وانهم عملاء مثل البارزاني كما يحلو للعقيلي ان يقول واننا نترك المزيد من التعليق على هذا القول الى القارئ الكريم والى الشخصيات العسكرية والمدنية الذين زاملوا العقيلي في المسؤولية ليستنبطوا منها تخبط العقيلي واصابته بعقد نفسية.

وكذلك جاء في بيان العقيلي قوله "وقد قامت الوزارة الحاضرة ايضاً باطلاق سراح المتمردين الذين سبق ان قدم الجيش والفرسان الاكراد مئات الضحايا في سبيل القبض عليهم في معارك الشتاء المنصرم وهكذا زودت الحكومة الملا مصطفى بحوالي الف وخمسمائة مقاتل كانوا معتقلين الخ...".

اننا نستغرب كيف ان سيادة العقيلي يحاول قلب الحقائق واثارة الرأي العام ضد السلطات العراقية القائمة بهذا الادعاء اذ من الواضح ان معظم المعتقلين من الاكراد هم من سكان المدن والقرى الامنين المسالمين الذين لم يحملوا السلاح يوماً بوجه

السلطة وانما قد حجزوا اعتباطاً للاشتباه بميولهم القومية او ارتباطهم الخفـــي مـــع الثوار اثناء الحكم العقيلي هذا من جهة، ومن جهة اخرى لدى الجيـــش والفرســـان اوامر صريحة بقتل أي شخص يقبض عليه اثناء الحركات الفعلية وهو حامل الســلاح فعليه ان مثل هؤلاء قد لا يصلون الى السجون وهم علـــى قيــد الحيـــاة ولذلـــك ان الاشخاص الذين اطلق او سوف يطلق سراحهم حسب بنود اتفاق السلام لا يزيــدوا او ينقصوا من عدد الثوار شيئاً كما يزعم العقيلي.

هذا واخيراً جاءت زيارة الرئيس عبدالرحمـــن عـــارف الــى الشـــمال للاجتمـــاع بالبارزاني وان الاستقبال الحافل الذي قوبل به من الشعب الكردي خير دليـــل علـــى رغبتهم الصادقة في احلال السلام والاستقرار والاخاء بين الشعبين الشقيقين. وقـــد قوبلت هذه الزيارة من قبل اخواننا العرب في بغداد وغيرها مـــن المـــدن العراقيـــة بارتياح بالغ واستبشار بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية اللهم الا فئة قليلة ضالـــة لا تبغي للعراق الاستقرار والقوة والمناعة، والذين كانوا يستفيدون اســـتفادة ماديـــة جسيمة من دوام الخصام والاقتتال. ان الشعب الكردي في العراق لا يريد الا العيـــش بجانب اخيه العربي ولا يبدل هذا الوطن العزيز مهما حاول دعاة التفرقة والسوء كيل التهم الباطلة الى ثورة الشعب الكردي ونريد ان نقولها صريحة ننصح بها العقيلـــي بأن هذا التطرف في الافكار والاراء الشاذة لن يوصله الى الحكم او الى الزعامة التي ينشدها او الطموح الذي يتهيأ له باساليب غير حكيمة. ان الثورة الكردية في شـــمال العراق ليست قائمة بشخص البارزاني لان كل كردي هو البارزاني فالبارزاني نفســـه يمثل كل فرد من هذا الشعب وميوله وان القمع والتدمير لم يكونا يوماً مـــن الايـــام وسيلة ناجحة للقضاء على قومية راسخة لها جذورها العميقة في التاريخ كما ثبـــت ذلك عملياً وما ثورة الجزائر والثورات القومية في كل مكان عنا ببعيـــدة. ونريـــد ان نهمس في اذن العقيلي مرة اخرى بأن المشكلة الكردية لا يمكن حلها عـــن طريـــق العنف والحملات العسكرية الفاشلة بـــل ان حـــل المشـــكلة الكرديـــة يتـــم اذ توفـــر للمسؤولين في بغداد شرطان اولهما التفهم لروح المشكلة وثانيهما حسن النية فـــي الحل. فاذا توفر هذان الشرطان فالمشكلة بسيطة ويمكن حلها في يسير من الوقت.

وهذا والله نسأل ان يأخذ بيدنا جميعاً لما فيه خـــير العـــراق والشـــعبين العربـــي والكردي وان يهدي الضالين الى سواء السبيل.

زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى المنطقة الشمالية

كان ناجي طالب قد تعهد في منهاج وزارته وفي تصريحاته بأنـــه ســيعمل علـــى تطبيق بيان ٢٩حزيران الذي اصدرته حكومة البزاز الســـابقة، فـأصدرت وزارتـــه قرارات عدة افرجت فيها عن السجناء واطلقت ســـراح الموقوفيـــن والمحتجزيـــن. واعادة المبعدين ورفعت الحجز عن اموّال المشتركين في الحوادث المؤسفة. وكتبـت جريدة الجمهورية تقول: "ولا يستطيع احد أن ينكر ما كرست الحكومة من وقت ومال وجهود واعمال لأحياء الحركة الاقتصادية وتنظيم الاوضاع، وانشاء المرافق الحيوية الحديثة وتعزيز الوفاق والسلام في الانجازات المفيدة العاجلة، لابـــد ان تقـــابل مـــن جانب اخواننا الاكراد بإروع التجاوب واشد الحرص على التعاون والتكاتف لتحقيـــق اقصى الاماني الوطنية، والوقوف صفاً واحداً بوجه الذين يريـــدون شـــراً بـــالعراق وسكانه من عرب واكراد وغيرهم"[1].

واشارت التقارير التي نشرت في بيروت الى "ان الجو الصافي الذي خيـــم علـــى شمال العراق منذ ٢٩حزيران الماضي قد اخذ يتلبد بالغيوم". وان الملا مصطفى قـــد بدأ اخيراً يبدي "عدم رضاه" عن عدم تقيد حكومة ناجي طالب ببنود بيان ٢٩حزيـــوان الأثني عشر، وان الملا ينظر بحذر الى خطة حكومته الجديدة القائمة على الاســـتعانة بخصومه وابراز جلال الطالباني كزعيم كـــردي منـــافس لـــه، عـــن طريـــق تقديـــم المساعدات له لاستمالته عدداً من الاكراد الى جانبه، واستطردت هذه التقـــارير بـــأن حكومة ناجي طالب لم تنفذ شيئاً من منهاج السلام، وان هناك عـــدداً مـــن الاكـــراد لايزال في السجون، وان الضباط والموظفين الاكراد لم يعادوا الى مناصبهم القديمـــة، اما الاموال التي صرفتها الحكومة حتى الان فقد انفقت على اقامة الجسور ومراكـــز الشرطة وتدعيم الاهداف العسكرية. وان شيئاً لم يتم بعد من مشروع قـــانون الحكـــم اللامركزي[2].

وازاء هذه الانباء اعلن اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزيـــر الدفـــاع، بأنـــه سيقوم بزيارة المنطقة لمدة ثلاثة ايام يجتمع خلالها بالزعماء الاكراد. وقد تمت هـــذه الزيارة في الثاني من تشرين الاول ١٩٦٦، يرافقه اللواء حمودي مـــهدي، رئيـــس

---

[1] جريدة الجمهورية،١٥/٩/١٩٦٦.

[2] جريدة الحياة البيروتية،٢٥/٩/١٩٦٦.

اركان الجيش وكالة، ونقلت وكالة الانباء العراقية عن الوزير قوله، بعد مقابلته للملا مصطفى ان الاخير اظهر حرصه الشديد على اعادة الامن والاستقرار والتعاون المخلص مع السلطات الحكومية الوطنية لاعادة الحياة الطبيعية الى المنطقة، وايقاف الاذاعة الموجودة هناك، واعادة الادارات المحلية[1]. وادلى وزير الدفاع بتصريحات الى صحيفة الجمهورية بعد عودته الى بغداد اعلن فيها بأن زيارته الاخيرة الى شمال الوطن كانت موفقة للغاية، وان الاكراد مستمرون في تسليم اسلحتهم الثقيلة الى السلطات المسؤولة[2]. وان الملا سلم مسدسه الخاص الى وزير الدفاع لاظهار رغبته في اشاعة السلام[3].

وخلافاً لكل ما سبق ذكره فقد قدم عبدالله النقشبندي، الوزير الكردي، وزير المالية استقالته من الوزارة في ١٧تشرين الاول، في وقت اشارت فيه الانباء الى حدوث صدام بين الجيش والاكراد في منطقة راوندوز بسبب معارضة الاكراد لتحركات الجيش في المنطقة[4].

وعلقت جريدة الجمهورية البغدادية على ذلك بمقال بعنوان "شعبنا سيكتم انفاس من يخرج عن ارادته" وقالت فيه: "ان بعض الحاقدين لازالوا يحاولون عرقلة الجهود النبيلة، وذلك عن طريق بث الاشاعات الكاذبة، وتسخير بعض الاذاعات الحاقدة التي لا تربطها بالوطن وبالاكراد اية رابطة انما تستوحي اقوالها من مصالح اسيادها المستعمرين اياً كان شكلهم ولونهم". واضافت تقول: "ان هذه الحكومة لن تسكت ابداً عن كل محاولة لعرقلة الخطة التي بدأت بتنفيذها، بل ستضرب بيد من حديد كل من يحاول التصيد في الماء العكر.. ان جيشنا العظيم لن يدخر وسعاً في قطع دابر كل محاولة يقصد منها تعكير صفو الامن الذي عم المنطقة كلها، وسيلقى من يركب رأسه ويخرج عن الدرب درساً بليغاً لا يمكن ان ينسى"[5].

---

[1] جريدة الجمهورية،٥/١٠/١٩٦٦.

[2] المصدر نفسه، ٦/١٠/١٩٦٦.

[3] جريدة النهار البيروتية٢٢/١٠/١٩٦٦.

[4] جريدة الجمهورية البيروتية،٢١/١٠/١٩٦٦.

[5] جريدة الجمهورية،١٩/١٠/١٩٦٦.

في مثل هذه الظروف بدأ الرئيس عبدالرحمن عارف زيارته للمنطقة الشمالية في ٢٦تشرين الاول، وزار الموصل واربيل وفي معسكر راوندوز التقى بالملا مصطفى وبعض الزعماء الاكراد، واكد الملا لرئيس الجمهورية اخلاص الاكراد لوطنهم واهتمامهم بتدعيم اواصر الوحدة الوطنية والعمل من اجل مصلحة البلاد والمواطنين، واشار الى ان الاكراد يقفون ضد الدعوات الانفصالية التي يروجها اعداء البلاد واذناب الاستعمار[1]. واعلن الرئيس عبدالرحمن عارف بعد لقائه بالملا، ان الاخير قد وعد بتسليم الاسلحة الثقيلة اعتباراً من اليومين المقبلين، وان لقاءه مع البارزاني عزز الثقة بين الطرفين وازال المفاهيم القديمة للقضية الكردية، وان عدداً من الاكراد سيشتركون في اجتماعات القصر الجمهوري (ما اصطلح عليه المؤتمر القومي) وسينضم الى الوزارة عدداً من الاكراد بالاضافة الى الوزيرين الكرديين الموجودين حالياً فيها[2].

وزار الرئيس مدينة السليمانية والقى فيها خطاباً مسهباً تحدث فيه عن القضية الكردية وجهود الحكومة الى اعادة الاوضاع الطبيعية للمنطقة والسير في طريق الاعمار، ثم زار مدينة كركوك في ختام جولته للمنطقة الشمالية التي استغرقت ستة ايام. وعلقت صحيفة صوت العرب على هذه الزيارة بمقال بعنوان "التحام شعبي رائع وقيادة وطنية مخلصة" قالت فيه: "لقد اكد السيد الرئيس في جميع الخطب التي القاها اثناء زيارته للمنطقة الشمالية ... ان الحكومة عازمة بمنتهى الاخلاص على تعمير الشمال واشاعة الحياة المستقرة في ربوعه.. لكي يعود الوئام ويسود السلام بين الاشقاء اذ ليس من الهين على العرب او الاكراد ان يحصل أي تفريط في روابط الدين والتاريخ المشترك والمصلحة الواحدة التي تشد ابناء هذا الشعب الى بعضهم"[3].

وادلى الملا مصطفى البارزاني بتصريحات للوفد الصحفي المرافق لرئيس الجمهورية اعرب فيها عن ثقته بالرئيس عبدالرحمن عارف ووصفه بأنه "رجل مؤمن صادق مسلم يحب شعبه ووطنه وهو يحب الخير للجميع وهو بمثابة الاب لكل

---

[1] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/١٠/٢٩.

[2] جريدة العرب، ١٩٦٦/١١/١.

[3] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/١٠/٣١.

المواطنين واملي كبيراً ان يحقق الخير للجميع على يديه"[1] كما ادلى الملا بتصريحات لمندوب صحيفة "اخبار اليوم" القاهرية، قال فيه "لقد فرض علي القتال. فرض من قبل انسان مجنون. فرضه عبدالكريم قاسم الذي وجد في تقسيم الشعب الى فئات، فرصة لاستمرار حكمه المنهار" وانكر الملا بشدة بأنه انفصالي او له علاقة بالجهات الاستعمارية الاجنبية، وعن تنفيذه لبيان ٢٩حزيران اوضح بان الاكراد سلموا بعض اسلحتهم الثقيلة واوقفوا الاذاعة، وانه سلم سلاحه الخاص الى وزير الدفاع، وبقي على الحكومة ان تنفذ الجزء المتعلق بها. واتهم جلال الطالباني بأنه وراء الاحداث التي تقع في المنطقة، واشار الى تأييده للوحدة العربية، وللقضية الفلسطينية[2]. ونشرت الجريدة نفسها حديثاً للرئيس عارف اشار فيه الى جهود الحكومة لاعادة الامور الى مجاريها الطبيعية بعد انتهاء الاقتتال بين الاخوة نتيجة لرغبة المخلصين من الجانبين[3].

بعد انتهاء زيارة الرئيس للمنطقة الشمالية اتخذت بعض الاجراءات، منها تشكيل لجنة في وزارة التربية من الاخصائيين من العرب والاكراد لوضع كتاب يتضمن "بث روح التآخي بين المواطنين والتأكيد على ان القومية العربية قومية مسالمة غير اعتدائية، على ان يدرس في جميع مدارس العراق"[4]. وصدر مرسوم جمهوري بأعادة ٢٥ضابطاً كردياً للخدمة في الجيش، وهم ستة برتبة عقيد، واربعة برتبة مقدم، والخمسة الباقون تتراوح رتبهم بين رائد ومقدم واعلن وزير الدولة لاعمار الشمال احمد كمال قادر انه تمت مفاتحة عدد من الشخصيات الكردية لتولي مناصب وزارية، واعرب عن تفاؤله بحل مشكلة الشمال بعد اجتماع الرئيس عارف والملا مصطفى الذي "ازال الشكوك ورسخ الثقة في النفوس"[5].

وفي هذه الفترة عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارت) مؤتمره السابع في المدة (١٥ـ٢١تشرين الثاني١٩٦٦) في مقر البارزاني في شمال العراق، ولم

---

[1] جريدة العرب،١٩٦٦/١٠/٢٩.

[2] جريدة اخبار اليوم القاهرية،١٩٦٦/١٠/٢٩.

[3] المصدر نفسه.

[4] جريدة المنار،١٩٦٦/١١/٣.

[5] المصدر نفسه،١٩٦٦/١١/١٠.

يحضر الملا المؤتمر بسبب حالته الصحية، وكلف سكرتير الحزب حبيب محمد كريم لالقاء كلمته بالنيابة عنه، واعلن استقالته من رئاسة الحزب بسبب ظروفه الصحية، لكن المؤتمر اعاد انتخابه مرة اخرى، وفي اعقاب انتهاء المؤتمر، قدم الملا المذكرة التالية الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء[1]:ـ

تحية طيبة.

نرفع الى سيادتكم هذه المذكرة محاولة منا القاء الضوء على الوضع الراهن والجمود الذي اكتنف المفاوضات والعراقيل التي وضعت في طريق حل القضية الكردية منذ ٢٩حزيران وحتى يومنا هذا.

لا يخفى على سيادتكم بأن بيان ٢٩حيران ببنوده المذاعة وغير المذاعة لم يتضمن حقوق الشعب الكردي القومية بالشكل الذي ما انفك يطالب بها ويلح على تحقيقها سيما وقد طال امد الامة ومآسيه اكثر من امد الحرب العالمية الثانية.

ولكن حرصاً منا على مصلحة الوطن العليا وحقناً لدماء الاخوة من العرب والاكراد وصيانة للوحدة الوطنية وافقنا على البيان.

وكان الامر يحدونا في ان تطبق بنوده بنية حسنة وروح ايجابية بناءة حتى يستجيب للاقل الممكن قبوله من حقوق الشعب الكردي، ولكن نقول والاسى يحز في نفوسنا ان البيان مازال او يكاد يكون وثيقة ميتة بالرغم من مرور خمسة اشهر على اذاعته. ومما زاد في الطين بلة اقدام بعض المسؤولين الحكوميين علىخطوات من شأنها اقلاق الامن ونسف الاستقرار وخلق الاستفزازات في المنطقة. وتتجسد تلك الحقيقة في خلق نوع جديد من الفرسان وتسليحهم وتمويلهم وانطلاقهم من المعسكرات الحكومية للعدوان على حرية المواطنين وحياتهم وما جرى في السليمانية وبنجوين وقلعة دزه شواهد حية على ذلك.

وفي الحقيقة وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع ان نقول بأن القتال لم يتوقف بتاتاً منذ ٢٩حزيران وقد سقط العشرات من القتلى والجرحى في هذه الفترة وان استمرار ذلك سيؤدي الى خلق وضع خطير للغاية لان المناوشات مهما كانت طفيفة قد تتطور الى نتائج وخيمة. وهذا ما لا يرضى به المخلصون لهذا البلد.

---

[1] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/١٢/٣١.

ومن ناحية اخرى حصر بعض المسؤولين القضية الكردية التي كان من المفروض ان يلموا بشتى جوانبها بعد خمس سنوات من الكوارث والنكبات. حصروها في موضوع (اعمار الشمال) الامر الذي لم ينفذ منه شيء ايضاً.

ومن ناحية ثالثة باشر مسؤولون كبار باطلاق تصريحات تتضمن اتهامات ما انزل الله بها من سلطان وبعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع ونحن الذين نستوحي افكارنا من حرية الوطن ومن روح الاخوة بين العرب والكرد لا يمكن ان تؤثر فينا الضغوط مهما كان مصدرها.

ومن المعلوم ان المرتزقة القدامى والجدد وبعض المسؤولين الذين اصابتهم التخمة على حساب اقتتال الاخوة يلعبون دوراً مشيناً في خلق الاستفزازات ونسف الثقة وتوتير العلاقات بغية اعادة مآسي الماضي واستنزاف المزيد من اموال هذا الشعب الصامد الصابر.

والحقيقة اننا عقدنا الامال العريضة على زيارة رئيس الجمهورية للشمال ولقائنا مع سيادته واطلاعه عن كثب على المشاكل. وظن المواطنون ان سيادة الرئيس قد حمل معه مفاتيح المشكلة الكردية عند توجهه نحو الشمال فتوجهوا هم بآمالهم وآمانيهم نحو تلك الزيارة وكذلك رحب بهذه الزيارة اصدقاء العراق المخلصين وعلى الرغم من اهمية تلك الزيارة واثرها الايجابي على المواطنين كافة، يبدو ومع مزيد الاسف ان ثمة ايدي مخربة تعشعش في دوائر الدوله الحساسة ومراكزها العليا او تحيط بالحكم، تحول دون تنفيذ الوعود، وتهدم ما تبنيه الايدي البناءة ولا يروق لها توطيد الاخوة العربية الكردية وترصين الوحدة الوطنية وتريد العودة بالبلاد الى مآسي الحرب الاهلية، وليس لنا تفسير آخر لابقاء الحالة السيئة على حالتها.

مما لا شك فيه اننا قمنا بكل ما في وسعنا القيام به في هذا الجو المشحون المتوتر والبعيد كل البعد عن الثقة والاطمئنان وتوفر الضمانات:

١ـ اطلقنا سراح كافة الاسرى ومرة واحدة.

٢ـ فتحنا الطرق العامة كلها.

٣ـ اوقفت اذاعتنا عن البث.

٤ـ وافقنا على عودة الادارات المحلية بموجب بيان ايقاف اطلاق النار.

٥ـ اعيدت معظم الاسلحة الثقيلة الحكومية الى المسؤولين.

في الواقع قمنا بكل ما من شأنه جعل الوضع طبيعياً في المنطقة ولننظر الى ما نفذته الحكومة من بيانها الذي جاء في مقدمته "ان هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع غير الطبيعي في انحاء شمال الوطن. وتأكيداً للروابط القائمة فعلاً بين العرب والاكراد والتي تدعوها للعمل الحثيث المخلص لخير وطنهما المشترك تعلن المنهاج التالي وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصاً وروحاً باسرع وقت مستطاع".

ونرى من المناسب مناقشة البيان بنداً بنداً حسب تسلسلها.

اولاً: ان الاوضاع الاستثنائية قائمة ويروق لمعظم الحكام ادامتها ويطالب فريق من المتطرفين باعادة تكوين مجلس قيادة الثورة الملغى أي تثبيت الاوضاع الاستثنائية التي قاسى منها الشعب الامرين خلال السنوات الثماني الماضية، وان هذا كله يبعد بين الدستور الدائم وتشريعه، الذي من المفروض فيه ان (يؤكد حقوق القومية الكردية ويزيدها جلاء بحيث يصبح من الواضح اقرار القومية الكردية وحقوق الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما: العرب والاكراد وبحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية).

ثانياً: ان قانون المحافظات لم ير النور بعد بالرغم من ان المادة الثانية من البيان وصفته "بالذي في طريقه الى التشريع" وبالرغم من انه كان من المواد الاساسية الواردة في كتاب تكليف وزارة اللواء ناجي طالب وقد انيط تطبيق نظام اللامركزية ومساهمة المواطنين في ادارة شؤونهم المحلية والبلدية بتشريع وتطبيق هذا القانون، أي ان ممارسة الاكراد لقسم كبير من حقوقهم التي اقرتها الحكومة في بيانها رهن بقانون المحافظات الذي يتظاهر مسؤولون كبار في الدولة بالتخلي عنه.

ثالثاً: ان اعتراف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية ولغة التعليم في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد لم يعط صفته القانونية وبطبيعة الحال لم يعن أي شيء من حيث التطبيق.

رابعاً: اذا كان في النية تحقيق الانتخابات في الحدود الرسمية التي نص عليها الدستور المؤقت الامر الذي يصر الشعب على تحقيقه لانه يعيد اليه حقه المشروع في حكم نفسه "نقول اذا كان في النية تحقيق ذلك فمن المتبع والافضل التمهيد له باطلاق الحريات العامة مثل حرية الصحافة وحرية التنظيم وغيرها حتى تأتي الانتخابات بصورة طبيعية، واما ان كل شيء باق على حاله فإن ثقة المواطنين

ضئيلة باجراء الانتخابات في موعدها، وان ذلك يزيد من الهوة بين الشعب والحكـــام ومن شأنه مضاعفة التخوف وعدم الثقة بالمستقبل.

خامساً: لم يفسخ المجال امام الاكراد، مشاركة اخوانهم العـــرب فـــي الوظـــائف العامة، بما في ذلك الوزارات والوظائف الادارية العامـــة والقضائيـــة والدبلوماســية والعسكرية لا بنسبة سكانهم ولا نسبة اقل "وحتى ابسط الموظفين الذين فصلوا بسبب القضية الكردية لم يعادوا الى الوظيفة فدع عنك الوظائف الحساسة. وقد لوحـــظ ان قوائم المقبولين في الكلية العسكرية وكلية الطيران وكلية الشرطة لهذا العام لم تحـــو الا على نسبة ضئيلة من الاكراد. ولم يقبل أي طالب ذي علاقة بـــالثورة فـــي هـــذه الكليات. فكيف سيتسنى للاكراد المساواة حتى في المستقبل.

سادساً: لم تزد جامعة بغداد من اهتمامـــها باللغـــة الكرديـــة وتراثـــها الفكـــري والحضاري قيد انملة ولا تبدو مهتمة بفتح فرع لها في الشمال واما بالنســـبة الـــى الطلبة الذين حرموا من مناهل العلم بسبب عطفهم على قضية شـــعبهم فقـــد طبقـــت بحقهم قوانين المعارف التي تناسب الحالات الاعتيادية فحرم الكثير منهم من العـــودة الى الدراسة.

سابعاً: مازالت الاغلبية الساحقة من الموظفيـــن الاداريـــين والحكـــام ومـــدراء الشرطة، والامن وغيرهم ليسوا من الاكراد في الالوية والاقضية والنواحي الكردية.

ثامناً: لم يفسح المجال امام اية صحافة سياسية او ادبية كرديـــة فـــي الظـــهور والازدهار في حين ان الامر على خلاف ذلك بالنسبة الى الصحافة العربية.

تاسعاً: ان قانون العفو مع تعديلاته قانون ناقص ومقيد، لم يشمل الا نسبة قليلـــة من المساهمين في "احداث الشمال"، وما زال هناك مئات من الموقوفين والمحكوميـــن بسبب ذلك والذين لم يطلق سراحهم بعد. ولم ينصف الموظفون والمتقاعدون الذيـــن لهم علاقة بالثورة لا في هذا القانون ولا في قانون انصاف الموظفين.

ولم يسمح للموظفين والعمال والمستخدمين الاكـــراد المفصوليـــن بـــالعودة الـــى وظائفهم واعمالهم. وهم يعانون من العوز والفاقة خاصة وقد طـــال امـــد فصلـــهم. وابرز مثل على ذلك هو عمال النفط بكركوك.

عاشراً: ان عدم تطبيق الحكومة لالتزاماتها من جهة وخلقها لفرسان من "طـــراز جديد" وتحويلهم الى سلطة ثانية تسجن وتحاكم وتعدم من جهة اخرى وعدم اعاشتها لقسم من "البيش مه ركة" الذين تعهدت باعاشتهم من ناحية ثالثة لم يخلق الثقة لـــدى

"البيش مه ركة" من منتسبي الجيش والشرطة بالعودة ولم يشجعنا علـى ان نحثـهم للقيام بذلك.

احدى عشر: بموجب المادة احدى عشر من البيان كان من المفروض "ان تؤلف هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة من الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الانمائية في المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته ادارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والتبوغ في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الادارية التي يكون غالبية سكانها من الاكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومناهج التعليم باللغة الكردية". لم تنبثق الوزارة المشار اليها اعلاه كما لم تنفذ المواد المذكورة في هذا البند، واما وزارة اعمال الشمال فلم تسمح لها صلاحياتها المحدودة القيام بأي امر ذي شأن. ولقد امتنعت الحكومة عن شمول المنطقة التي لم تدخلها القوات العسكرية، بالرعاية وبالتعليم الابتدائي رغم مطالبتنا المتكررة بذلك. ولا نرى موجباً ان يحرم مئات الالوف من المواطنين من العلاج وان تغلق المدارس في وجه الاطفال الذين لا ذنب لهم في وقت تغزو الامم الكواكب والقمر.

ولم يعوض المواطنون الذين احرقت ديارهم او نهبت اموالهم او ذهب معيلوهم ضحية اعمال العنف، واما الارامل واليتامى والذين اصيبوا بالعاهات فمتروكون لمشيئة الطبيعة. ولم تدفع الاعتبارات الوطنية والانسانية الواردة في المادة (١١) من بيان الحكومة الى انقاذهم من زمهرير الشتاء وتعاسة التشرد والفاقة القاتلة.

ثاني عشر: صحيح ان بعض القرى الكردية اخليت من العشائر العربية في منطقة كركوك ولكن ذلك لم ينفذ في المناطق الاخرى كما انه لم يسمح للاكراد الذين هجروا من قراهم بالعودة اليها حتى بعد اخلائها.

واما بالنسبة الى مواد البيان غير المذاعة وهي العفو العام على مراحل وتكوين لواء دهوك واجازة حزبنا عند قيام الحياة النيابية فإن نصيبها من التطبيق اقل بكثير من نصيب المواد المذاعة.

اننا نضع هذه الحقائق المؤلمة امام انظاركم يا سيادة الرئيس املاً منا ان تستخدموا صلاحياتكم الواسعة في سبيل وضع العلاج الناجح لهذه المشاكل واعادة الحق الى نصابه وتطبيق التزامات الدولة الواردة في بيان ٢٩حزيران تجاه مواطنيكم، واننا نرى ان افضل سبيل لتحقيق ذلك هو تشكيل هيئة مشتركة من

الجانبين تتمتع بصلاحيات مجلس الوزراء ومخولة بتنفيذ البيان واما اللجنة العليا فقد بقيت بدون صلاحيات بحيث لم تنجح في تحقيق الاغراض التي شكلت من اجلها وستجدون فينا وفي رجال العراق المخلصين وابناء الشعب الاوفياء خير عون لكل خطوة من شأنها استتباب الامن وسيادة القانون واسعاد الشعب واعلاء شأنه.

والله اسأل ان يهدينا جميعاً سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المخلص

البارزاني مصطفى

قانون غرف التجارة

نظمت شؤون الغرف التجارية منذ عام ١٩٢٦ بموجب القانون رقم (٤٠) في ظل التبعية الاستعمارية المباشرة، وعدل مرتين عامي ١٩٣٥و١٩٣٧ خلال فترة كانت للنفوذ الاجنبي فيها الكلمة العليا، لذلك فإنها لم تتضمن نصوصاً واحكاماً واضحة تهدف الى تنظيم التجارة وتحديد مهام الغرف التجارية وابراز دورها في الاقتصاد الوطني او ما يتعلق بالاهتمام بالصادرات العراقية وتشجيعها ووجدت الحكومة ان هذه القوانين اصبحت لا تتمشى مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ولا تنسجم مع التطور الذي طرأ على مهام الغرف التجارية في سبيل تنشيط الحركة التجارية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وجعلها اداة فعالة تساير التطور الذي رافق تجارة العراق في الحقلين الداخلي والخارجي، ولتنظيم وظائف الغرف التجارية ومهمتها بشكل يدعم النشاط الاقتصادي في البلاد، اصدرت الحكومة القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦، "قانون غرف التجارة"، وهذا نصه:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦

غرف التجارة[1]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد وبموافقة مجلس الوزراء.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٦/١١/٣٠.

صدق القانون الاتي:ـ

المادة الاولى: يقصد بالتعابير والكلمات التالية المعاني المبينة ازاءها:ـ

الوزير ـ وزير الاقتصاد.

الغرفة ـ المؤسسة العامة المؤلفة بموجب هذا القانون.

النظام الداخلي ـ النظام الداخلي لكل غرفة.

المجلس ـ مجلس ادارة الغرفة.

التاجر ـ كل من كان حائز على الاهلية القانونية واشتغل باسمه بالمعاملات التجارية فاتخذها حرفة معتادة له وكل شركة تجارية.

العضو ـ التاجر المنتمي الى الغرفة.

الاتحاد ـ اتحاد الغرف.

الهيئة العامة ـ الهيئة العامة لكل غرفة.

المادة الثانية: يجوز ان تتألف في مركز اللواء غرفة تجارة بطلب يقدم من عدد لا يقل عن خمسة عشر تاجراً وبقرار يصدر من الوزير ويجوز تأليف غرفة تجارة في مركز القضاء اذا اقتضت الحاجة بالطريقة نفسها.

المادة الثالثة: على الوزير ان يصدر قراره في قبول او رفض طلب تأليف الغرفة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب فاذا لم يصدر قراراً خلال المدة المذكورة اعتبر الطلب مقبولاً وفي حالة رفض الطلب فللمقدمين حق الاعتراض لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم بقرار الرفض ويكون قرار مجلس الوزراء قطعيا بهذا الشأن.

المادة الرابعة: ١ـ للوزير حق الاشراف والرقابة على شؤون الغرفة وله ان يلغي قرار تأليفها اذا ثبت لديه انها قامت باعمال تتعارض ووظائفها او اختصاصاتها على ان يكون القرار مسبباً وللغرفة في هذه الحالة حق الاعتراض لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بالالغاء وقراره في هذا الشأن يكون قطعياً.

٢ـ للوزير حق ارسال موظفين لتفتيش سجلات الغرفة ومدققين لتدقيق حساباتها ورفع تقاريرهم اليه.

المادة الخامسة: اولاًـ للتاجر العراقي ان ينتمي الى احدى الغرف التجارية.

ثانياً:أ- لا يجوز للتاجر الاجنبي الانتماء الى احدى غرف التجارة الا اذا كانت قوانين دولته تسمح للتاجر العراقي بذلك وبالقدر الذي تمنحه اياه قوانين تلك الدول عملاً بمبدأ المقابلة بالمثل.

ب - تنتهي عضوية التاجر الاجنبي المنتسب الى احدى غرف التجارة بعد مرور سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون اذا لم يتوافر الشرط الوارد في الفقرة السابقة.

المادة السادسة: على كل تاجر يمارس اعمال الوكالة بالعمولة او الوكالة التجارية ان يسجل اسمه في احدى غرف التجارة. وتعين بنظام الشروط الواجب توافرها في الوكيل بالعمولة والوكيل التجاري مع مراعاة احكام قانون التجارة وقانون تنظيم الوكالات التجارية.

المادة السابعة: لا يجوز انتساب تاجر لغرفة تقع في غير مركز عمله اذا كان فيه غرفة تجارة.

المادة الثامنة: تتمتع الغرفة والاتحاد بشخصية معنوية لها حق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقار في الحدود اللازمة لتحقيق اغراضها وتكون كل منهما مستقلة في شؤونها المالية في الحدود التي ترسمها التعليمات التي يضعها الوزير.

المادة التاسعة: تهدف الغرفة الى تظيم التجارة ورفع مستواها ورعاية مصالحها ولها تحقيقاً لذلك ان تقوم بما يلي:-

١- دراسة كافة الامور التجارية والمالية والصناعية والاقتصادية وابداء الرأي في الوسائل والسبل المؤدية الى تقدم الاقتصاد الوطني ونمو التجارة.

٢- ابداء الرأي في اللوائح القانونية التي تتعلق بالامور المالية والتجارية والاقتصادية.

٣- العناية بتسويق المنتوجات الزراعية والصناعية الوطنية والاهتمام بتصديرها.

٤- جمع المعلومات والاحصائيات المتعلقة بتجارة العراق وتبويبها ونشرها.

٥- تزويد الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم بالنشرات والمعلومات المتعلقة بالتجارة العراقية والعرف والعادة السائدة في المعاملات التجارية.

٦- نشر اسعار المواد المتداولة في السوق المحلية.

٧- نشر اسعار المواد الرئيسية المستوردة كما هي في بلد المنشأ.

٨ـ القيام بدور الحكم في حسم المنازعات والاختلافات التجارية التي تقع بين التجار بناء على اتفاق ذوي العلاقة وطلبهم على ان تؤلف لجنة او لجان تحكيم لهذا الغرض.

٩ـ تحديد الكفاءة المالية للكفلاء من التجار وتصديق كفالاتهم.

١٠ـ اصدار شهادات المنشأ عدا شهادات السلع المصنوعة.

١١ـ عقد المؤتمرات التجارية في داخل البلاد.

١٢ـ الاشتراك في المؤتمرات التجارية في الخارج على ان تكون الوزارة على علم مسبق بذلك ولها حق الاعتراض عليه.

المادة العاشرة: لغرض تشجيع الصادرات العراقية وزيادة كمياتها تقوم الغرفة او تساهم بعد موافقة الوزير وفي حدود القوانين والانظمة المعمول بها بانشاء المعارض الدائمة والاسواق والمدارس التجارية وغيرها من المؤسسات والمعاهد التجارية.

المادة الحادية عشرة: للغرفة ان تؤلف لجاناً من اعضائها او من غيرهم للكشف على الاموال وتنظيم الشهادات المطلوبة وانتخاب الخبراء لحضور المزايدات وتسعير الاموال التجارية وغيرها من الاعمال اذا طلبت المحاكم والدوائر الرسمية وشبه الرسمية او ذوو العلاقة ذلك وتحدد الامور الاخرى بالنظام الداخلي.

المادة الثانية عشرة: تكون الشهادات التي تصدرها الغرفة بناء على طلب من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمحاكم وذوي العلاقة بموجب هذا القانون معتبرة ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة الثالثة عشرة: لا يجوز للغرفة ممارسة التجارة او الصيرفة او القيام بالمضاربات بأي شكل كان او التدخل بالامور السياسية او الدينية ولا يجوز لها ان تقدم اية مساعدة او معونة بصورة مباشرة او غير مباشرة الى المنظمات السياسية.

المادة الرابعة عشرة: تتألف الهيئة العامة من جميع الاعضاء المسجلين الذين دفعوا كامل اشتراكاتهم ويكون انعقادها صحيحاً اذا حضره اغلبية الاعضاء.

وفي حالة عدم حصول النصاب في الموعد المقرر للانعقاد يؤجل الاجتماع الى نفس الساعة من اليوم المقابل من الاسبوع التالي ويكون النصاب عندئذ حاصلاً بمن يحضره.

المادة الخامسة عشرة: ١ـ يعلن عن موعد انعقاد الهيئة العامة لغرفة تجارة بغداد في صحيفتين محليتين على الاقل وفي الاذاعة قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوماً على الاقل. اما بالنسبة للغرف الاخرى فيمكن الاستعاضة عن ذلك بارسال كتب مسجلة الى الاعضاء المشتركين فيها والاعلان عن ذلك في احدى صحف العاصمة والاذاعة.

٢ـ تتم دعوة الهيئة العامة لاغراض الانتخابات في لواء بغداد من قبل الوزير وفي الالوية الاخرى من قبل المتصرف او اكبر موظف اداري، اما دعوة الهيئة العامة لغير ذلك الغرض فتتم من قبل رئيس مجلس الادارة.

المادة السادسة عشرة: ١ـ تنتخب الهيئة العامة اعضاء مجلس الادارة من بين الاعضاء الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون بطريقة التصويت السري وتجري هذه الانتخابات في النصف الاول من شهر كانون الثاني وتعين شروط وطريقة الانتخابات في النظام الداخلي.

٢ـ يؤلف الوزير لجنة للاشراف على انتخابات غرفة تجارة بغداد ويؤلف المتصرف او اكبر موظف اداري لجنة للاشراف على انتخابات غرفة التجارة في الالوية.

المادة السابعة عشرة: ١ـ يؤلف الوزير لجنة من ثلاثة من كبار موظفي الوزارة للفصل نهائياً في صحة الانتخابات.

٢ـ تصدر اللجنة قراراتها بالاغلبية وعند تساوي الاراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتفصل اللجنة في صحة الانتخابات وتبطل انتخاب العضو اذا تبين لها عدم توافر الشروط القانونية فيه ولكل مرشح ان يطعن في صحة الانتخابات او يطلب ابطال عضوية احد الاعضاء على ان يدفع لصندوق الغرفة تأمينات قدرها عشرون ديناراً. وتصبح هذه التأمينات ايراداً للغرفة في حالة تنازل المعترض عن اعتراضه او اذا رفض الاعتراض من قبل اللجنة.

المادة الثامنة عشرة: ١ـ يتولى ادارة غرفة تجارة بغداد مجلس ادارة يتألف من ستة عشر عضواً ينتخبون من قبل الغرفة على الوجه المبين في نظامها الداخلي.

٢ــ تتولى ادارة شؤون الغرف التجارية الاخرى مجالس ادارة يتألف كل منها مـــن عدد من الاعضاء لا يقل عن ثمانية ولا يزيد عن اثني عشر عضواً ينتخبـــون علـــى الوجه المبين في نظامها الداخلي.

٣ــ يجوز انتخاب اعضاء احتياط للغرف المذكورة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة لا يزيد عددهم على نصف الاعضاء الاصليين.

المادة التاسعة عشرة: يجتمع المجلس مرتين في الشهر على الاقل بدعوة مـــن الرئيس ويجوز دعوته من قبل عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة بطلب تحريـــري الى الرئيس الذي عليه ان يوجه الدعوة قبل ثلاثة ايام على الاقل وعند عدم توجيـــه الدعوة للمجلس ان يجتمع تلقائياً.

المادة العشرون: ١ــ يجب ان تتوافر في العضو المنتخب الشروط التالية:ــ

أــ ان يكون عراقياً لا يقل عمره عن ٢٥سنة.

ب ــ ان يحسن القراءة والكتابة.

جــ ــ الا يكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلـــة بالشـــرف ولا مفلساً لم يعد اعتباره.

دــ ان يكون قد مارس التجارة وانتمى الى احدى غرف التجارة مدة لا تقـــل عـــن خمس سنوات اما اذا كان حائزاً على درجة علمية من احد المعاهد فثلاث سنوات.

هــ ــ ان يكو قد سدد بدل اشتراكه في الغرفة.

وــ ان يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة بكتاب يقدمه الى الغرفة قبـــل عشـــرة ايام على الاقل من موعد الانتخاب المقرر، وان يدفع تأمينات لصندوق الغرفة قدرهـــا مائة دينار تسجل ايراداً نهائياً للغرفة عند عدم حصوله على عشـــرة بالمائـــة مـــن الاصوات.

٢ــ للمجلس دعوة أي موظف في دوائر الدولة عن طريق دائرته لحضور جلسات المجلس كلما دعت الحاجة للاستئناس برأي دائرته في مواضيع اختصاصها علـــى ان يخبر بذلك قبل مدة كافية وله دعوة من يشاء من المختصين لهذا الغرض.

٣ــ للمجلس اختيار اعضاء فخريين يوافق عليهم الوزير ممن خدمـــوا التجـــارة والاقتصاد للاستفادة من خبرتهم على ان لا يزيد عددهم على اربعة ولا يحـــق لـــهم الاشتراك في التصويت.

المادة الحادية والعشرون: ١ـ مدة العضوية في المجلس اربع سنوات ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء السابقين.

٢ـ تنتهي بالقرعة بعد سنتين من تاريخ الانتخاب لاول مرة عضوية نصف اعضاء المجلس.

٣ـ تزول صفة العضوية من عضو المجلس في الحالات التالية:ـ

أـ اذا فقد شرطاً من الشروط القانونية للعضوية.

ب ـ اذا فقد الاهلية القانونية.

جـ ـ اذا اشغل وظيفة او عضوية يمنع الجمع بينها وبين عضوية المجلس.

٤ـ في حالة شغور العضوية. يدعو رئيس المجلس العضو الاحتياط حسب تسلسل الاصوات للحلول محل من شغرت عضويته وتسري على العضو الجديد الاحكام التي كانت تسري على العضو السابق.

٥ـ يعتبر عضو المجلس المنتخب مستقيلاً اذا لم يحضر اربعة اجتماعات متتالية بغير عذر مشروع او ستة اشهر لاي سبب كان.

المادة الثانية والعشرون: ١ـ ينتخب المجلس بالتصويت السري من بين الاعضاء المنتخبين رئيساً ونائباً للرئيس واميناً للسر ونائبا لامين السر ويخبر الوزير ومتصرف اللواء بنتيجة الانتخاب.

٢ـ تعين واجبات الرئيس ونائبه وامين السر ونائبه وكيفية اجتماع المجلس وطريقة التصويت فيه وادارة الغرف في النظام الداخلي.

المادة الثالثة والعشرون: ١ـ لا يجوز لعضو المجلس ان يشترك في مداولات فيها مصلحة مالية له او لاحد اصهاره واقاربه لغاية الدرجة الرابعة او لاحد ممن هم تحت ولايته او قيمومته او لموكليه او لوكلائه سواء اكان في جلسات المجلس ام في احدى لجان الغرفة.

٢ـ لا يجوز لعضو المجلس ان يقوم بالذات او بالوساطة بعقد مقاولة او الاشتراك في مناقصة او استيراد لحساب الغرفة ولا ان يكون طرفاً معها في بيع او اجازة او اقتراض.

٣ـ يجوز للغرفة عند الضرورة ان تتعامل مع احد اعضاء المجلس بعد موافقة الوزير على ذلك.

المادة الرابعة والعشرون: يقوم اعضاء المجلس بواجبات عضويتهم بصـــورة فخرية ويجوز للغرفة ان تتحمل نفقات الايفاد او حضور المؤتمرات داخل العــراق او خارجه بقرار من المجلس.

المادة الخامسة والعشرون: يتناول النظام الداخلي معالجة الامول التالية:ــ

١ــ الاجراءات والقواعد اللازمة لتنظيم الانتخابات واعــداد الجــداول الانتخابيــة والترشيح والعدول عنه وكيفية تقديم الطعون المتعلقة بالانتخابات وابطالها.

٢ــ اللجان الضرورية لتمشية اعمال الغرفة وكيفية تشكيلها وبيان اختصاصاتها.

٣ــ القواعد التي تتبع في استثمار اموال الغرفة.

٤ــ الاسس التي يجري بموجبها تعيين موظفي الغرفة ومســتخدميها وترفيعــهم وانضباطهم.

٥ــ الامور الاخرى التي يحيلها هذا القانون على النظام الداخلي.

المادة السادسة والعشرون: على الغرفة ان تمسك السجلات الاتية:ــ

١ــ سجل اسماء الاعضاء وعناوينهم ونوع اعمالهم واصنافهم.

٢ــ سجل تصنيف الاعضاء حسب نوع التجارة التي يمارسونها.

٣ــ سجل صور الشهادات والتقارير الصادرة عن الغرفة.

٤ــ سجل محاضر جلسات المجلس.

٥ــ سجل حسابات الغرفة.

٦ــ سجل الاسعار والاموال المطلوبة بموجب الفقرتين السادسة والســابعة مــن المادة التاسعة من هذا القانون.

المادة السابعة والعشرون: ١ــ تتكون مالية الغرفة من بدلات اشتراك الاعضــاء السنوية والاجور التي تستوفيها والتبرعات والاعانات الحكومية وايرادات المنشــآت العائدة لها واية ايرادات اخرى تتفق والاغراض المنصوص عليها في هذا القانون.

٢ــ لا تخضع مالية الغرفة وارداتها لضريبة الدخل.

المادة الثامنة والعشرون: تقرر بدلات الاشتراك فــي الغرفــة والاجــور التــي تتقاضاها عن الخدمات التي تؤديها بقرار من المجلس ولا يصبح هذا القرار نــافذا الا بعد مصادقة الوزير.

المادة التاسعة والعشرون: على الغرفة ان تقدم للوزير:ــ

١ــ تقريرا سنويا عن اعمالها للاطلاع.

٢ــ حساباتها الختامية للمصادقة عليها. على ان تكون مصدقة من قبل محاسب قانوني او محاسب مجاز.

٣ــ ميزانيتها التخمينية السنوية للمصادقة عليها قبل بداية السنة المالية العائدة لها. وفي حالة عدم اكمال ميزانيتها لسبب من الاسباب قبل بدء السنة المالية فيكون الصرف على اساس الميزانية السابقة بنسبة ١٢/١ على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة اشهر.

المادة الثلاثون: لايجوز ان يقوم بالاستيراد او التصدير او ان يشترك في مزايدات ومناقصات الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والبلديات الممتازة والاولى والثانية الا من كان منتميا الى احدى الغرف وتستثنى من ذلك الشركات والتجار المقيمون خارج العراق اذا لم تكن لهم فروع فيه.

المادة الحادية والثلاثون: للمجلس الفات نظر التاجر او توجيه انذار اليه او شطب تسجيله بصورة مؤقتة او دائمة وفق الاسس التي يقررها النظام الداخلي اذا اساء الى سمعة التجارة العراقية او اخل بانظمة الاستيراد وقواعده.

المادة الثانية والثلاثون: لا يستفيد من احكام هذا القانون من لم يكن منتميا للغرفة ويجوز للمجلس عند الضرورة استثناء المعاملات الخاصة بالتصدير.

المادة الثالثة والثلاثون: للغرف ان تكون اتحادا عاما للعناية بالمصالح المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بنظام تعين فيه بوجه خاص الاحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وشؤونه المالية وعلاقته بالوزارة وبالغرفة.

المادة الرابعة والثلاثون: يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة دينار كل من خالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة الخامسة والثلاثون: عند الغاء احدى الغرف او حلها تنتقل ممتلكاتها الى الجهة التي يعينها مجلس الوزراء.

المادة السادسة والثلاثون: ١ــ يلغى قانون غرفة التجارة رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٦ وتعديلاته وتبقى الانظمة الصادرة بموجبه نافذة الى حين تعديلها او الغائها.

٢ــ تستمر مجالس ادارة الغرف التجارية الحالية بادارة الشؤون الموكولة لها. وان كانت مدتها قد انتهت حتى يتم انتخاب مجالس ادارية وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة السابعة والثلاثون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تطبيق هذا القانون.

المادة الثامنة والثلاثون: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة والثلاثون: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر رجب لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء　　　ناجي طالب　　　الفريق

رئيس الوزراء　　　عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية

اجتماع القيادة السياسية الموحدة في بغداد على مستوى رئيسي الحكومتين (٢٦تشرين الثاني ١٩٦٦)

كان اخر اجتماع للقيادة السياسية الموحدة قد عقد في القاهرة في شهر شباط ١٩٦٦ وحضره الرئيسان جمال عبدالناصر وعبدالسلام عارف، وتقرر فيه ان يعقد الاجتماع المقبل في بغداد في ايلول من العام نفسه، وقد حدثت خلال تلك الفترة احداث كبيرة على غاية من الاهمية، ومنها مصرع الرئيس عبدالسلام عارف في نيسان، ومحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية، وما تركته من اثار سلبية على العلاقة بين القطرين، وفي محاولة من الحكومة العراقية لاظهار المحاولة الانقلابية وكأنها لم تؤثر على العلاقات بين القطرين، زار عبدالرحمن البزاز القاهرة (٢٢ــ٢٤تموز١٩٦٦) كما سبق ذكره.

وبعد استقالة وزارة البزاز الثانية وتأليف وزارة ناجي طالب في ٩ايلول، اعلنت الوزارة الجديدة في منهاجها انها ستعمل على تدعيم القيادة السياسية الموحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتلتزم بتنفيذ بيان القيادة نصا وروحا. وتحدث الرئيس عبدالرحمن عارف عن اهمية القيادة السياسية الموحدة وقال سنمضي في تنفيذ اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بدقة وامانة واخلاص، وان كثرة اللقاءات داخل القيادة تعطي استمرارية للعمل وضمانة للسير في الطريق المرسوم، واشار الى انها ستجتمع في بغداد على مستوى رئيسي الحكومتين[1]. وفي هذا الاطار اعلن غربي

---

[1] جريدة الجريدة البيروتية،١٩٦٦/٨/٥.

الحاج احمد، وزير الوحدة العراقي بأنه سيتم الاتصال العاجل بالجانب المصري في القيادة الموحدة للاتفاق على لقاء قريب في بغداد وتحديد الموضوعات التي ستبحث في الاجتماع[1]. وزار رجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القاهرة، واوضح بأنه بحث مع الرئيس عبدالناصر في المسائل المتعلقة بالقيادة السياسية الموحدة، وبأنه يحمل رسالة من الرئيس عبدالناصر الى الرئيس عارف.

وغادر الى القاهرة الدكتور عبدالرزاق محي الدين، الامين العام للقيادة السياسية الموحدة، في٦ايلول، لاعداد الترتيبات لعقد اجتماع القيادة السياسية على مستوى رئيسي الحكومتين في بغداد. واختارت الحكومة العراقية اعضاء الجانب العراقي في القيادة السياسية وهم ناجي طالب، رئيس الوزراء، ورجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، واسماعيل مصطفى وزير المواصلات، ودريد الدملوجي وزير الثقافة والارشاد، وسفير العراق في القاهرة، واعلن محي الدين ان الظروف مواتية لاجتماع القيادة السياسية الموحدة[2].

ووصل الى بغداد السفير المصري الجديد لطفي متولي الذي اعلن انه سيعمل جاهدا لخدمة العلاقات الاخوية بين البلدين من اجل تحقيق اهداف الامة العربية، وقدم اوراق اعتماده الى الرئيس عارف في ٥تشرين الثاني كما وصل حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبدالناصر وقابل الرئيس عارف في ٧تشرين الثاني لأطلاع العراق على المباحثات السورية المصرية التي انتهت الى عقد اتفاقية الدفاع المشترك بينهما[3]. وقد وصف ناجي طالب هذه الزيارة بأنها تنسجم تماما مع روح اتفاقية القيادة السياسية الموحدة، التي تقضي بأن يكون البلدان على اتصال دائم حول كل المسائل المهمة.

واجرى عبدالرزاق محي الدين، الامين العام للقيادة السياسية الموحدة اتصالات واسعة في القاهرة للأعداد لاجتماع القيادة في بغداد، فاجتمع مع زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية ومع شعراوي جمعة وزير الداخلية، وامين هويدي وزير

---

[1] جريدة الاخبار القاهرية،١٩٦٦/٨/٢٥.

[2] جريدة العرب،١٩٦٦/١٠/١٩.

[3] جريدة البلد،١٩٦٦/١١/٨.

الدولة، وعاد الى بغداد يوم ٢٣تشرين الثاني للأشراف على الترتيبات النهائية لاجتماع القيادة. واشارت جريدة الاهرام القاهرية الى ان الاجتماع سيبحث الاوضاع في المنطقة العربية، وتجربة التنظيمات الشعبية في القطرين، والتخطيط الاعلامي الموحد، والتعاون الاقتصادي بين البلدين[١].

اجتمعت القيادة السياسية الموحدة في بغداد يوم السبت ٢٦تشرين الثاني ١٩٦٦ ورأس الجانب المصري فيها زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، في حين رأس الجانب لعراقي ناجي طالب رئيس الوزراء، وصدر عن الاجتماع بيان القيادة السياسية الموحدة في ٢٨تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، وجاء فيه القول[٢]:ـ

"..استعرضت القيادة الوضع الراهن في الوطن العربي في هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية والتي تتعرض فيها لعدوان الصهيونية المرتبط بمؤامرات الاستعمار وخيانات الرجعية الضالعة معه في تحالف مخرب لضرب مكاسب الشعوب العربية وجرها من جديد الى مناطق النفوذ تحت استار زائفة كشفها وعي الجماهير العربية في زحفها نحو اهدافها الكبرى.

والقيادة السياسية الموحدة تدمغ العدوان الاسرائيلي الغادر على الاراضي العربية وتنادي بأن تكون الحدود المهددة دائما من جانب العدو المغتصب قادرة ــ في نطاق خطط القيادة العربية الموحدة ــ على صد مثل هذا العدوان، كما تنادي بضرورة تسليح اهالي مناطق الحدود تمكينا لهم من الدفاع عن انفسهم وعن اراضيهم وبلادهم، وتؤكد تفهمها وتأييدها لمطالب الشعب الفلسطيني في ان تتاح له الفرصة لصد العدوان. كما تؤكد القيادة السياسية الموحدة تأييدها التام لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تجسد الكيان الفلسطيني وتقود نضال شعب فلسطيني لتحرير الارض السليبة وتعبر عن اصرارها على مواصلة دعم جيش التحرير الفلسطيني حتى يؤدي دوره الحاسم في يوم المعركة الفاصلة.

وقد استعرضت القيادة الدور العميل الذي تلعبه الرجعية العربية المتعاونة مع الاستعمار وتحركاتها المشبوهة في المنطقة العربية واستغلالها للقيم الروحية للأمة

---

[١] جريدة الاهرام القاهرية،٢٤/١١/١٩٦٦.

[٢] جريدة الجمهورية،٢٩/١١/١٩٦٦.

العربية لتحقيق اهداف بعيدة كل البعد عن هذه القيم، ومتعارضة تمام التعارض مع مصالح الشعوب العربية المناضلة من اجل تدعيم حريتها واستقلالها وتحقق الرفاه والتقدم لابنائها، وتدمغ القيادة السياسية الموحدة هذه التحركات الرجعية واهدافها والتي تجلت في التصدي لثورة اليمن وامال شعبه ومحاولة اعاقة انطلاقة الجمهورية العربية اليمنية في طريق التقدم. وتؤكد القيادة في هذا المجال دعمها لنضال الشعب اليمني من اجل الحفاظ على مكاسب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ايلول وحماية المنجزات التي حققها هذا الشعب للخروج على التخلف والعزلة والتخلص من رواسب الحكم الرجعي.

وقد استعرضت القيادة السياسية الموحدة الموقف في الجنوب المحتل والخليج العربي وتؤكد دعمها التام لكفاح الشعب العربي فيها في سبيل تحقيق امال الحرية والاستقلال وتشجب المؤامرات الاستعمارية التي تستهدف تمييع هذا الكفاح وطمس عروبة الخليج وربط المنطقة بالمشاريع المشبوهة التي تتستر وراء واجهات عربية. والقيادة السياسية اذ تدمغ كافة هذه التيارات المعوقة لمسيرة الامة العربية وتعلن اصرارها على النضال لمواجهتها والقضاء عليها ترحب بكافة الخطوات الايجابية المستهدفة توحيد القوى العربية المتحررة وتعبئة جهودها تحقيقا لهذا الهدف.

وتؤكد القيادة اهمية الاتحاد الاشتراكي العربي وايمانها الكامل بالدور الطليعي للتنظيم السياسي في كلا البلدين. كما تؤكد القيادة السياسية الموحدة تأييدها الكامل لوحدة التراب العراقي الامر الذي يخلق مناخا صالحا للأستقرار والتنمية الاقتصادية ودعم الوحدة الوطنية وتدعيم ثورة الرابع عشر من تموز وصيانة اهدافها.

وبحثت القيادة السياسية الموحدة العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فأعربت عن تأكيدها في ان يطرد نموها في كافة المجالات تمكينا للشعبين من السير قدما في طريق الوحدة وتعميقا للأساس المشترك المتين وللعمل في سبيل الاهداف العربية الكبرى.

وقد تقرر ان تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم في القاهرة".

وادلى زكريا محي الدين بتصريحات قال فيها ان اجتماعات القيادة السياسية الموحدة كانت مفيدة ليس للشعبين في القطرين الشقيقين، انما من اجل الامة العربية كلها، وان القطرين سيكونان دائما الحصن المتين والدرع الواقي لقوميتنا وعروبتنا. واضاف ان الرئيس عبدالرحمن عارف قد قبل الدعوة لزيارة القاهرة وسيحدد

موعدها قريباً[1]. واعلن الدكتور عبدالرزاق محي الدين، الامين العام للقيادة السياسية الموحدة، بأن القيادة حققت جزءاً كبيراً من مهمتها، خاصة في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية وتوحيد سياسة البلدين الخارجية، وكشفت التقارير التي قدمت للقيادة عن التطور الكبير في علاقات القطرين. وتقرر عقد الاجتماع القادم عند زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف للقاهرة[2].

وامتدحت مجلة المصور القاهرية اجتماعات القيادة الموحدة وقالت بأنها اتسمت بالوضوح والصراحة والحوار الايجابي[3]. في حين اوضحت جريدة صوت العرب البغدادية عدم رضاها عما تمخض عن هذه الاجتماعات، وقالت ان البيان المشترك جاء خلافاً لما توقعناه خالياً من أي اجراء عملي يمكن وضعه موضع التنفيذ. غير ان صحيفتي المنار والفجر الجديد قالتا ان البيان جاء بمستوى الاحداث[4].

زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف للكويت
(٣ـ٦كانون الاول١٩٦٦)

بدأت الكويت والسعودية وايران باجراء محادثات حول كيفية اقتسام الجرف القاري في الخليج العربي لاغراض التنقيب عن النفط، دون اشراك الحكومة العراقية رغم وجود مساحات منها ضمن المياه الاقليمية العراقية، وهو الامر الذي ادى الى توتر في العلاقات مع الكويت، حتى ان صحيفة الحياة اللبنانية نشرت نقلاً عن الوكالات خبراً عن انزال قوات عسكرية عراقية في جزيرة بوبيان في١٢تشرين الاول. وقد نفى مصدر رسمي عراقي صحة هذا النبأ[5]. وعلقت جريدة البلد على هذا الخبر مشيرة الى ان علاقات العراق والكويت اقوى من ان تتأثر بمثل هذه المحاولة.

بعث شيخ الكويت برسالة شخصية الى الرئيس عبدالرحمن عارف نقلها محمد احمد الحمد، سفير الكويت لدى العراق، اعلن بعدها ان الرئيس عارف سيقوم بزيارة للكويت للبحث في مشكلة الحدود والقضايا العربية والدولية التي تهم البلدين. وقد

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجلة المصور القاهرية،١٩٦٦/١٢/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تنظر الصحافة العراقية،١٩٦٦/١١/٢٩.

(٥) جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/١٠/١٣.

وصل الرئيس عارف الى الكويت في (٣كانون الاول)، وهي اول زيارة يقوم بها خارج العراق منذ توليه رئاسة الجمهورية، وفي تصريحات لشيخ الكويت ادلى بها لمجلة الرسالة الكويتية عن هذه الزيارة اوضح انها زادت من علاقات الود والصداقة والجوار التي تربط بين الشعبين الشقيقين، وجرت في جو من الود والتفاهم، وعند اجابته على سؤال حول تعثر مشروع اتفاق تزويد الكويت بمياه شط العرب، اجاب بأن المشروع كبير لا يستهان به، وقد قامت الكويت بالدراسات اللازمة له بالتعاون مع الشركات العالمية الكبرى، وتقوم في الوقت الحاضر ثلاث شركات عالمية بالخطوات النهائية في سبيل اتمام تفاصيل هذا المشروع، ونأمل ان يتم ذلك قريباً[1].

واوضح الرئيس عارف في كلمة له في الكويت بأن "العراق بلدكم الثاني وموطنكم الطبيعي مفتوحة ارضه الطيبة لكم لاستثمار رؤوس اموالكم في كنوزه وخيراته وتعليم ابنائكم في معاهده". وقال: "اننا نعيش في منطقة ثرية وافرة الخيرات مهددة في امنها وسلامتها من الاستعمار والصهيونية التي تخلق القلق والاضطراب لتمنع تقدم البلاد وازدهارها"[2].

وقد صدر عن المباحثات بيان مشترك اذيع في بغداد والكويت في٦كانون الاول وهذا نصه:ــ

بيان عراقي ــ كويتي عن زيارة الرئيس عبدالرحمن عارف الى الكويت[3]

تلبية للدعوة الموجهة من صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت قام سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية والوفد المرافق له بزيارة رسمية للكويت وذلك ما بين العشرين والثالث والعشرين من شعبان سنة ١٣٨٦هــ يوم ٣ــ٦ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٦٦.

وقد اتاحت هذه الزيارة لسيادة رئيس الجمهورية العراقية الاطلاع على ما حققته الكويت وما انجزته في مختلف المجالات في ظل قيادة صاحب السمو الامير المعظم وتوجيهاته كما اتاحت هذه الزيارة للكويت حكومة وشعباً للتعبير عما تكنه للعراق

---

(1) مجلة الرسالة الكويتية،١٩٦٦/١٢/١١.

(2) جريدة الرأي العام الكويتية،١٩٦٦/١٢/٧.

(3) جريدة الجمهورية،١٩٦٦/١٢/٧.

الشقيق بقيادة سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية من عواطف نابعة من تلاقي المشاعر والامال ومن الروابط القومية.

وقد اتسم استقبال سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية خلال هذه الزيارة اينما حل بالترحاب الحار والتقدير العظيم نظراً لما يكنه شعب الكويت لسيادته من اعجاب ومحبة.

واستجابة للرغبة التي يؤمن بها الطرفان في تدعيم العلاقات الاخوية الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين وفي سبيل العمل على تنسيق الجهود المشتركة بينهما ايماناً منهما بالمصير العربي المشترك في تحقيق اهداف الامة العربية قام الطرفان باجراء مباحثات اشترك فيها عن الجانب العراقي:

١- سيادة السيد رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٢- سيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية.

٣- سيادة الدكتور محمد يعقوب السعيدي وزير التخطيط.

٤- سيادة الدكتور خالد الشاوي وزير الصناعة ووزير المالية بالوكالة.

٥- سيادة الدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية.

٦- سيادة الحاج عبدالحميد نعمان سفير الجمهورية العراقية بالكويت.

٧- سيادة العميد الركن جمال حميد روز مدير الحركات العسكرية.

ومن الجانب الكويتي:

١- سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

٢- معالي الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وزير الداخلية والدفاع.

٣- معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية ووزير المالية والنفط بالوكالة.

٤- معالي السيد خالد عيسى الصالح وزير الاشغال العامة.

٥- معالي السيد صالح عبدالملك الصالح وزير البريد والبرق والهاتف.

٦- سعادة الشيخ خالد الاحمد الجابر رئيس الديوان الاميري.

٧- سعادة السيد عبدالرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

٨- سعادة السيد محمد احمد عبداللطيف الاحمد سفير الكويت في بغداد.

وجرت المباحثات في جو يسوده الود والشعور باواصر الاخوة والمصالح العربية المشتركة والرغبة الاكيدة في التعاون وبحث الجانبان جميع امكانيات التنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف الميادين.

واستعرض الرئيسان خلال هذه المباحثات العلاقات الاخوية الوثيقة التي تربط بين البلدين الشقيقين كما استعرضا الموقف العربي الراهن ووسائل دعمه والوضع الدولي بصورة عامة.

ففي مجالات العلاقات بين البلدين اعرب الطرفان عن عميق ارتياحهما للروابط الاخوية الوثيقة السائدة بينهما في مختلف مجالات التعاون واكدا رغبتهما في استمرارها وتوطيدها لاجل تحقيق تعاون كامل يعود عليهما وعلى الامة العربية بالخير والنفع. كما استعرض الطرفان مراحل التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وما تم في هذا الشأن من خطوات فاعربا عن ارتياحهما للمفاوضات الجارية بين وفد صندوق التنمية الكويتي والمسؤولين العراقيين وعن ثقتهما بأن تسفر المباحثات عن نتائج طيبة لما فيه خير البلدين.

كما اكد الطرفان ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الشقيقين وزيادة حجم التبادل التجاري واستثمارات رؤوس الاموال وتشجيع انتقالها لما في ذلك من فائدة مشتركة.

واعرب الجانبان عن ضرورة توثيق وزيادة التعاون الثقافي والعلمي والفني عن طريق توحيد الجهود في ميدان الثقافة والعلوم وعن طريق تبادل الاساتذة والبعثات والخبراء الفنيين والمدرسين والزمالات الدراسية وتبادل كافة المساعدات الفنية في سبيل تطوير الحضارة العربية لكي تعود حية متفاعلة مع الحضارات العالمية الاخرى والوصول الى ما يصبو اليه الشعب العربي في كل اجزاء الوطن العربي الكبير.

ونظراً لاتمام تشكيل اللجنة المختصة بتحديد الحدود بين البلدين الشقيقين وفقاً لما جاء في البيان المشترك الذي صدر في بغداد في السابع من حزيران ـ يونيه ـ ١٩٦٦ على اثر زيارة صاحب السمو امير الكويت لبغداد فقد اتفق على ان تبدأ اجتماعات هذه اللجنة في شهر شباط ـ فبراير ـ سنة ١٩٦٧.

واستعرض الطرفان اوضاع الوطن العربي عامة وخلصا الى التأكيد على وجوب وقوف القوى العربية صفاً واحداً في وجه الاستعمار والصهيونية وما تكيده من مؤامرات ضد العرب في تحركاتهما المهددة لامن البلاد العربية وسلامتها واكدا ان

معركة تحرير فلسطين هي المعركة المصيرية الواحدة كما اكدا دعمهما لنضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في استعادة الوطن السليب وبذل كل ما في وسعهما لنصرة هذه القضية وتطهير الارض السليبة من قوات الاثم والعدوان كما اعلن الطرفان وقوفهما بجانب الاردن وسوريا امام العدوان الصهيوني الاثيم وعبرا عن استعدادهما لتقديم كافة المساعدات للبلدين الشقيقين.

وقد اكد الجانبان دعمهما لكفاح الشعب في الجنوب العربي وفي عمان وعن مواصلة الجهود المبذولة على صعيد الجامعة العربية لمكافحة التسلل الاجنبي الذي يهدد عروبة الخليج ويدينان المحاولات الاستعمارية التي ترمي الى عزل هذا الجزء من الوطن العربي كما اعلنا عن رغبتهما في دعم التعاون مع الامارات العربية الشقيقة لتحقيق ما تصبو اليه من تحرير وتطور واستنكرا وجود القواعد الاجنبية او تعزيزها في الوطن العربي لما فيه من خطر على امنه وسلامته ويطالبان بتصفية هذه القواعد.

وقد اطلع الجانب الكويتي الجانب العراقي على مراحل الوساطة والجهود المبذولة لاحلال السلام في اليمن.

واعرب الجانبان عن ايمانهما بدور الجامعة العربية ووجوب تقويتها ومساندتها لتكون اداة فعالة لدعم التضامن العربي وبذل المساعي لتوحيد كلمة العرب وجهودهم كما اكدا تمسكهما بميثاق الامم المتحدة ومبادئها وشجبهما لسياسة التمييز العنصري في كافة انحاء العالم.

وقد عبر سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية عن تأثره العميق لما استقبل به من حفاوة وتكريم مما يؤكد الروابط الاخوية الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين واعرب عن شكره الجزيل للكويت اميراً وحكومة وشعباً.

صدر في الكويت بتاريخ ٢٣شعبان سنة ١٣٨٦هـ. الموافق ٦ديسمبر ـ كانون الاول ـ ١٩٦٦م.

المجلس الاعلى للجامعات ومجلس البحث العلمي

بعد تأسيس جامعتي الموصل والبصرة، ولعدم وجود وزارة للتعليم العالي انذاك، ارتأت الحكومة ضرورة استحداث "المجلس الاعلى للجامعات" للتنسيق بين الجامعات

العراقية الرسمية الثلاث،فصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ في ٤كانون الثاني ١٩٦٧ وهذا نصه:ــ

رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

قانون

المجلس الاعلى للجامعات[1]

بأسم الشعب،

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:ــ

المادة الاولى: يؤلف مجلس للتعليم الجامعي في العراق يدعى بالمجلس الاعلى للجامعات ويعبر عنه بالمجلس لاغراض هذا القانون.

المادة الثانية: يتكون المجلس من رؤساء الجامعات الرسمية في العراق وممثل عن كل منها يرشحه رئيسها ويوافق عليه مجلسها.

المادة الثالثة: ١ــ يتولى رئاسة المجلس اقدم رؤساء الجامعات.

٢ــ لرئيس المجلس صلاحيات الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة بكل ما يتعلق بشؤون موظفي المجلس ومستخدميه وصلاحية وزير المالية فيما يتعلق بتطبيق قوانين الخدمة والملاك.

المادة الرابعة: المجلس هو السلطة العليا للجامعات يختص بما يأتي:

١ــ وضع خطة القبول للجامعات وتحديده لكل منها.

٢ــ تخطيط التعليم الجامعي والعالي في العراق.

٢ــ الاشراف على التعليم الجامعي والعالي الاهلي والاجنبي.

٣ــ اقرار انشاء الكليات والمعاهد والمؤسسات الجامعية واعادة النظر في تكوينها.

٤ــ وضع خطة البعثات والزمالات للجامعات.

٥ــ تنشيط الدراسات العليا والبحوث.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية،١٩٦٧/١/٢٤.

٦ـ تنظيم كراسي الاستاذية في الجامعات والنظر في الترقية الى مرتبة الاستاذية.
٧ـ اعداد لوائح القوانين والانظمة المشتركة.
٨ـ للمجلس ان ينظر في كافة الشؤون المشتركة بين الجامعات التي يحيلها اليه رئيس المجلس بطلب من رئيس الجامعة المختص.

المادة الخامسة: للمجلس ان يكون امانة عامة له.

المادة السادسة: للمجلس ان يشكل من بين اعضائه او من اعضاء هيئات التدريس لجاناً دائمة او مؤقتة لتحقيق اغراضه.

المادة السابعة: ١ـ يعقد المجلس اجتماعات دورية لا تقل عن اربعة دورات في السنة وتكون الدورة من جلسة فاكثر.

٢ـ يتم النصاب بحضور اكثرية الاعضاء وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة واذا تساوت الاراء يرجح القرار الذي يكون في جانبه رأي الرئيس.

المادة الثامنة: تغطى نفقات المجلس من نسب تستقطع من المنح التي ترصد في الميزانية في كل سنة مالية للجامعات وتحدد هذه النسب من قبل المجلس.

المادة التاسعة: يجوز اصدار انظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة العاشرة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الحادية عشرة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الرابع من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٧.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

ووجدت الحكومة انه اصبح من الضروري تأليف هيئة تشرف على تنسيق اعمال الباحثين والافادة من خبرتهم في اكثر من مؤسسة واحدة بغية تدعيم وتطوير اسس البحث العلمي والافادة من الثروة الطبيعية للبلد الى اقصى حد ممكن، فأصدرت قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ "قانون مجلس البحث العلمي" وهذا نصه:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

قانون

مجلس البحث العلمي[١]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:ـ

المادة الاولى: أـ يؤسس في مدينة بغداد مجلس يسمى (مجلس البحث العلمي) ذو كيان مستقل يرتبط بمجلس الوزراء ويعبر عنه بـ(المجلس) لاغراض هذا القانون.

ب ـ للمجلس شخصية معنوية وله ممارسة جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الاغراض التي انشئ من اجلها. وله حق تملك الاموال المنقولة والعقار وقبول الاعانات والتبرعلت والهبات والوقف والوصايا التي لا تتعارض مع اغراضه.

جـ ـ يمثل المجلس رئيسه لدى مجلس الوزراء والسلطة التشريعية عند النظر في شؤونه كما يمثله امام السلطات الاخرى والدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات الاهلية.

المادة الثانية: أـ تؤلف هيئة عليا يعبر عنها بالهيئة لاغراض هذا القانون وتتألف من:

رئيس الوزراء او من ينوب عنه رئيساً

رئيس جامعة بغداد عضواً

رئيس مجلس البحث العلمي عضواً

ب ـ تتولى الهيئة اختيار الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (جـ) من المادة الثالثة من هذا القانون.

جـ ـ للهيئة ان تنسب أي باحث او مختص من قبل اية دائرة او مؤسسة لاخرى لغرض البحث للمدد التي تتطلبها طبيعة العمل ويتمتع المنسب في هذه الحالة بكافة

---

[١] جريدة الوقائع العراقية،٥/٣/١٩٦٧.

حقوق وامتيازات الجهة المنسب اليها او حقوق وامتيازات وظيفته الاصلية ايهما افضل خلال مدة التنسيب.

د ـ يحضر اجتماعات الهيئة ممثل عن كل من جامعة بغداد ومجلس البحث العلمي ولجنة الطاقة الذرية بعد ان يتم اختيارهم من قبل الجهة التي يمثلونها ويراعى في ذلك الاختصاص.

المادة الثالثة: يتألف المجلس من:ـ

أـ رئيس يرشحه رئيس الوزراء من بين الاساتذة العراقيين المعروفين ببحوثهم العلمية على ان يتفرغ لاعمال المجلس.

ب ـ اعضاء من اساتذة الجامعة العراقيين المعروفين ببحوثهم العلمية يمثلون اختصاصات علمية مختلفة لا يزيد عددهم عن ستة ولا يقل عن اربعة تختارهم الهيئة من بين مرشحين ينتخبهم المجلس العلمي لجامعة بغداد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

جـ ـ اعضاء مشاركين تختارهم الهيئة لايزيد عددهم عن ستة من ذوي البحوث العلمية من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

المادة الرابعة: يعمل المجلس على النهوض بالبحوث العلمية الاساسية والتطبيقية خاصة ما يتصل منها بالصناعة والزراعة والصحة العامة والاسكان والطاقة الذرية والثروة المعدنية وبسائر المقومات الرئيسية للاقتصاد الوطني.

المادة الخامسة: يسعى المجلس لتحقيق اغراضه بالطرق الاتية:ـ

أـ وضع خطة عامة للبحوث العلمية وتنسيب الجهات التي تقوم باجرائها.

ب ـ تنسيق شؤون البحث العلمي في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التي تعنى بالعلوم البحتة والتطبيقية وتحقيق التعاون بينها في نطاق مشاريعها او في نطاق مشاريع مشتركة والعمل على تنشيطها.

جـ ـ انشاء مختبرات ومراكز ومؤسسات للبحث العلمي والاشراف عليها.

د ـ انشاء مركز خاص بالوثائق العلمية ومتابعة البحوث في الخارج والعمل على تزويد المشتغلين بالبحوث العلمية بها.

هـ ـ تخصيص منح لتشجيع البحث العلمي ومنح مساعدات ومكافآت للباحثين.

وـ اقامة مؤتمرات علمية واصدار منشورات دورية للبحوث.

زـ التعاون مع الهيئات المماثلة في داخل العراق وخارجه.

المادة السادسة: تعرض القرارات التي يتخذها المجلس بشأن أي مركز او مؤسسة على الهيئة بحضور الوزير المختص ويكون قرارها ملزما للجهات ذات العلاقة للاخذ به والعمل على تنفيذه.

المادة السابعة: أـ للمجلس امين عام متفرغ يرشحه الرئيس من بين المختصين في العلوم على ان يقترن ترشيحه بموافقة المجلس.

ب ـ للمجلس ان يعين الافراد العلميين والفنيين لتحقيق اغراضه.

جـ ـ لرئيس المجلس سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة بكل ما يتعلق بشؤونه وشؤون موظفيه ومستخدميه وسلطة وزير المالية فيما يتعلق بالصرف وقوانين الخدمة المدنية والملاك.

المادة الثامنة: يجتمع مجلس البحث العلمي مرتين في الشهر على الاقل وللرئيس ان يدعوه للاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك.

المادة التاسعة: تتكون موارد ميزانية المجلس مما يأتي:ـ

أـ منحة مالية سنوية تخصصها الحكومة.

ب ـ الموارد الاخرى المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون.

جـ ـ ريع امواله ومنتجاته واثمان مطبوعاته واجور خدماته.

المادة العاشرة: أـ يعد المجلس ميزانيته السنوية ويقدمها الى مجلس الوزراء لتقرير المنحة السنوية وله ان يعد ميزانية اخرى لعدة سنوات لانشاء المشروعات الكبيرة او اتمامها ويقر مجلس الوزراء هذه الميزانية ايضا.

ب ـ يتصرف المجلس بميزانيته حسب نظام مالي خاص.

جـ ـ تخضع حسابات المجلس لتدقيق مراقب الحسابات العام.

المادة الحادية عشرة: أـ يؤلف المجلس لجانا دائمة او مؤقتة من بين اعضائه ومن غيرهم تختص كل منها بناحية من نواحي نشاطه لغرض تحقيق اهدافه وله ان يخولها بعض صلاحياته.

ب ـ للمجلس منح مكافآت لغير اعضائه لقاء اسهامهم في عضوية لجانه وذلك وفق نظامه المالي.

المادة الثانية عشرة: على الدوائر والمؤسسات ان تزود المجلس بالبحوث والتقارير والبيانات والاحصائيات والمعلومات الاخرى التي يطلبها منها.

المادة الثانية عشرة: تكون درجات موظفي خدمة البحث العلمي كالاتي:ـ

عنوان الوظيفة	الراتب الاسمي
أـ رئيس المجلس	درجة خاصة
عضو المجلس	درجة خاصة
مدير معهد او مركز	١٠٠ـــ١٥٠ دينارا
استاذ باحث	١٠٠ـــ١٥٠ دينارا
ب ـ استاذ مشارك باحث	١٠٠ـــ١٥٠ دينارا
استاذ مساعد باحث	٧٠ ـ ١٥٠ دينارا
باحث	٥٠ ـ ١٢٠ دينارا

جـ ـ يتقاضى الموظفون المذكورون في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة مخصصات خدمة البحث العلمي بنسبة ١٠% من الراتب الاسمي.

دـ يتقاضى الموظفون المذكورون في الفقرة (ب) من هذه المادة والذين تتطلب اعمالهم العمل خارج اوقات الدوام الرسمي مخصصات قدرها ٤٠% من الراتب الاسمي.

المادة الرابعة عشرة: يتقاضى عضو مجلس غير المعين على الملاك مخصصات قدرها ٢٠% من راتبه الاسمي لقاء عمله في المجلس.

المادة الخامسة عشرة: أـ يمنح الاطباء والمهندسون والصيادلة والفنيون الاخرون المخصصات التي تعطى لامثالهم وفق قانون الخدمة المدنية.

ب ـ يتقاضى موظف خدمة البحث العلمي ما لا يتجاوز الحد الاعلى لما يتقاضاه موظف الخدمة الجامعية في جامعة بغداد من اجور ومخصصات.

المادة السادسة عشرة: يستثنى موظفو خدمة البحث الغلمي ومساعدو الباحثين من اجراءات مجلس الخدمة العامة في التعيين والترقية واعادة التعيين ويقوم مجلس البحث العلمي بالاجراءات اللازمة في هذا الشأن وفق ما يلي:ـ

أـ تعيين من يراه مستكملا شروط التعيين لخدمة البحث العلمي.

ب ـ اعادة تعيين موظفي خدمة البحث العلمي.

جـ ـ النظر في ترفيع موظفي خدمة البحث العلمي ومنحهم العلاوات السنوية مع مراعاة كفاءتهم.

د ـ النظر في نقل موظفي خدمة البحث العلمي.

هـ ـ استخدام الاجانب للعمل في مجلس البحث العلمي وفق العقود والتعليمات المالية المرعية ويستثنى المجلس من احكام قانون استخدام الاجانب في الوظائف الحكومية.

المادة السابعة عشرة: تحسب المدة التي يقضيها موظف خدمة البحث العلمي المستقيل للحصول على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس او ما يعادلها باعتراف المجلس خدمة لغرض الترفيع او تعديل الراتب بموجب هذا القانون الا اذا اعيد تعيينه براتب الدرجة العلمية المذكورة على ان لا تتجاوز الثلاث سنوات ويحتسب له القدم الذي كان قد حصل عليه في درجته قبل الدراسة مباشرة.

المادة الثامنة عشرة: أـ للمجلس ان يمنح موظف خدمة البحث العلمي اجازة دراسية براتب تام لمدة سنتين، ويجوز تمديدها سنة اخرى.

ب ـ للمجلس ان يمنح موظف خدمة البحث العلمي اجازة تفرغ علمي يقضيها خارج العراق على ان لا تتجاوز السنتين.

جـ ـ تحسب مدة الاجازة الدراسية واجازة التفرغ العلمي لاغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد بموجب هذا القانون والقوانين الاخرى.

المادة التاسعة عشرة: للمجلس ان يرسل بعثات من خريجي الجامعات او المعاهد العالية لتحقيق اغراضه.

المادة العشرون: يجوز احالة موظف خدمة البحث العلمي على التقاعد في الحالات الاتية:ـ

أـ اذا اكمل خدمة لا تقل مدتها عن خمس وعشرين سنة او اذا اكمل الخامسة والخمسين من عمره بطلب منه.

ب ـ اذا توفي او ابتلي بعاهة جسمية او عقلية اثناء الخدمة ومن جرائها تمنعه من اداء واجباته الرسمية وثبت ذلك بقرار من لجنة طبية مختصة ففي هذه الحالة يتقاضى راتبا تقاعديا على اساس الحد الادنى للخدمة التقاعدية بصرف النظر عن مدة خدمته ويعتبر راتبه الاخير اساسا لاحتساب راتبه التقاعدي، وينتقل حق المتوفى التقاعدي الى عياله. على ان يقترن ذلك بمصادقة مجلس الوزراء.

جـ ـ عند اكماله الخامسة والستين من عمره. وللمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يمدد خدمة الاستاذ الباحث لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

المادة الحادية والعشرون: يعالج موظف خدمة البحث العلمي والاشخاص الذين يعيلهم شرعا في المستشفيات الحكومية مجانا داخل العراق واذا تعذرت معالجة موظف خدمة البحث العلمي داخل العراق بناء على تقرير من لجنة طبية رسمية مختصة فتتم معالجته خارج العراق على نفقة المجلس.

المادة الثانية والعشرون: موظفو خدمة البحث العلمي هم:

أ ـ الباحثون.

ب ـ الاساتذة المساعدون الباحثون.

جـ ـ الاساتذة المشاركون الباحثون.

د ـ الاساتذة الباحثون.

المادة الثالثة والعشرون: يعين باحثا من يتوفر فيه احد الشرطين التاليين:ـ

أـ ان يكون حاصلا على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس.

ب ـ ان يكون حاصلا على درجة ماجستير يعترف بها المجلس او شهادة او درجة علمية يعتبرها المجلس معادلة لها على ان يكون قد امضى ثلاث سنوات على الاقل بعد حصوله على الماجستير او ما يعادلها في ممارسة البحث العلمي ونشر بحثا اصيلا.

المادة الرابعة والعشرون: يعين استاذا مساعدا باحثا او يرقى الى هذه المرتبة من يتوفر فيه الشرطان التاليان:ـ

أـ ان تكون له المؤهلات المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين.

ب ـ ان يكون قد مارس البحث العلمي في المجلس او في معهد او مؤسسة مشابهة يعترف بها المجلس لمدة اربع سنوات على الاقل بعد توفر المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ونشر بحوثا اصيلة.

المادة الخامسة والعشرون: يشترط في من يعين استاذا مشاركا باحثا او من يرقى الى هذه المرتبة ما يأتي:ـ

أـ ان يكون حاصلا على درجة دكتوراه يعترف بها المجلس وان يكون قد امضى ثلاث سنوات بمرتبة استاذ مساعد باحث.

ب ـ ان يكون قد نشر بحوثا اصيلة وهو بمرتبة استاذ مساعد باحث.

المادة السادسة والعشرون: يشترط في من يعين استاذا باحثا او من يرقى الى هذه المرتبة ما يأتي:

أ- ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون.

ب - ان يكون قد امضى مدة ثلاث سنوات بمرتبة استاذ مشارك باحث ونشر بحوثا اصيلة وهو بهذه المرتبة.

المادة السابعة والعشرون: للمجلس اعداد لوائح القوانين والانظمة التي تساعده على القيام باعماله وتنظيم شؤونه.

المادة الثامنة والعشرون: تسري احكام القوانين الاخرى على موظفي خدمة البحث العلمي في الامور التي لم ينص عليها في هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه.

المادة التاسعة والعشرون: يستمر الاعضاء الحاليون للمجلس الاعلى للبحوث العلمية باعمالهم حتى يتم تشكيل هذا المجلس وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة الثلاثون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الحادية والثلاثون: يلغى قانون المجلس الاعلى للبحوث العلمية رقم(١١٦) لسنة ١٩٦٣ وتبقى الانظمة الصادرة بموجبه نافذة المفعول حتى تستبدل بغيرها.

المادة الثانية والثلاثون: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة والثلاثون: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية

قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة

كان الرئيس الراحل عبدالسلام عارف قد اعلن اكثر من مرة عن قرب انتهاء فترة الانتقال ووضع قانون لانتخاب اعضاء مجلس الامة، وبالتالي وضع دستور دائم

للعراق. وبعد مصرعه وتولي اخيه عبدالرحمن عارف الرئاسة اعلن عن تنفيذ الوعود المقطوعة بأقامة حكم دستوري سليم.

واشار الى ان الدستور المؤقت ينص على ان تجري الانتخابات في بحر عام، وانه سيصدر خلاله قانون جديد بهذا الشأن، وتأتي بعد ذلك عمليات الانتخابات، وفي الاتجاه نفسه دعا البزاز، رئيس الوزراء خلال استقباله لبعض الشخصيات الكردية، الاكراد الى المساهمة في تحضير قانون الانتخابات، ودخول المجلس، والمشاركة في وضع الدستور الدائم[1]. وقد وصفت مجلة الحرية البيروتية الناطقة بلسان حركة القوميين العرب، رفع شعار "العودة الى الشرعية الديمقراطية" بأنه محاولة لتطويق التيارات الوطنية تقف وراءه كل القوى السياسية والاقتصادية اليمينية وكل رموز العهد الملكي ومنها المصالح النفطية في العراق[2].

اخذ البزاز يكرر الدعوة في كل مؤتمراته الصحفية الى اقامة الحياة النيابية واعداد الدستور الدائم كما اكد الرئيس عبدالرحمن عارف، في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤تموز عزم الحكومة علىاجراء الانتخابات النيابية حوالي اواخر العام ١٩٦٦ ليتولى البرلمان الجديد سن الدستور الدائم للبلاد وتقرير نظام الحكم[3]. وهو الامر الذي اكده البزاز في تصريح صحفي بقوله: "حددنا موعد الانتخابات في المنهاج الوزاري قبل نهاية العام الحالي"[4]. وقد شكل البزاز لجنة لاعداد قانون الانتخابات وطلب منها التعجيل لانجاز مهمتها لاجراء الانتخابات في الموعد المقرر[5].

وبعد استقالة وزارة البزاز في ٦آب وتكليف ناجي طالب بتأليف الوزارة الجديدة تضمن كتاب التكليف الدعوة الى "تشريع قانون الانتخابات لانهاء المرحلة الانتقالية باعداد الدستور الدائم" ويبدو من هذا ان مسودة القانون قد وضعت في عهد الوزارة المستقيلة والمطلوب من الوزارة الجديدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتشريعها. وقد

---

[1] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٥/١.

[2] مجلة الحرية البيروتية،١٩٦٦/٦/٦.

[3] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٧/١٤.

[4] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٦/٧/١٧.

[5] المصدر نفسه،١٩٦٦/٧/٨.

كتبت جريدة البلد البغدادية مقالا بعنوان "الحياة البرلمانية الهدف الاول الذي يطلبه الشعب" حثت فيه وزارة ناجي طالب الاسراع بتحقيق الحياة البرلمانية، وقالت: "ومادامت لائحة قانون الانتخابات قد وضعت بصيغتها النهائية واستقرار الدوائر المختصة عليها بعد ان استوفيت جميع النقاط المتعلقة بالانتخابات من حيث المبادئ والاسس واستكملت ضرورات التشريع، فليس هناك ما يمكن ان يعيق تشريعها او يبرر تأخيرها اكثر مما حصل حتى الان"[١].

وخلافا لكل التصريحات والوعود السابقة لاجراء الانتخابات، ادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريح لمجلة الحوادث البيروتية ردا على سؤال المحرر التالي:

"في اية مرحلة تقدرون سيادتكم ان تجري الانتخابات للبرلمان، كبداية لما يسمى اصطلاحا بالحياة الدستوررية؟

اجاب سيادته: تجري الانتخابات بعد رسوخ قدم الاتحاد الاشتراكي وبعد ان يصبح حقيقة الممثل الحقيقي للشعب"[٢].

ونقلت جريدة الجمهورية عن الرئيس عارف قوله عن قانون الانتخابات الموعود "انه لا يزال رهن الدراسة والمناقشة من قبل لجنة خاصة شكلت اخيرا لهذا الغرض. والحياة البرلمانية تتوقف على اشياء كثيرة اولها الاستقرار العام، وان يشعر كل واحد من ابناء الشعب بمدى حريته في انتخاب الشخص الذي سيمثله حقيقة"[٣].

قامت وزارة ناجي طالب بتعديل الدستور المؤقت في ٨كانون الاول ١٩٦٦، وهذا نص التعديل:ـ

"بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل الدستور المؤقت

نظرا لقصر المدة التي تولت فيها الوزارة الحاضرة مسؤولية الحكم مما تعذر عليها اصدار قانون انتخاب مجلس الامة في الوقت المحدد في المادة (٦٢) من الدستور المؤقت ولغرض اصدار هذا القانون فقد اقتضى تعديل المادة المذكورة على الوجه التالي:ـ

---

[١] جريدة البلد،١٩٦٦/٩/٢٩.

[٢] مجلة الحوادث البيروتية،١٩٦٦/٩/٣٠.

[٣] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/١٠/٢٣.

المادة الاولى: تستبدل عبارة (ستة اشهر) الواردة في المادة (٦٢) من الدستور المؤقت بعبارة (ثلاثة اشهر)[١].

المادة الثانية: ينشر هذا التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من ١٩٦٦/١٢/٨.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا التعديل الدستوري.

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثامن من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٦.

الوزراء	ناجي طالب	الفريق
	رئيس الوزراء	عبدالرحمن محمد عارف
		رئيس الجمهورية"

وفي ٢٦كانون الاول ١٩٦٦ اعلن الرئيس عبدالرحمن عارف أنه بات في حكم المقرر تعديل بعض نصوص الدستور المؤقت، واحداث مناصب لنواب رئيس الجمهورية سيتعين فيها بعض الشخصيات السياسية الكبيرة بهدف تدعيم جهاز الحكم "بعناصر كفوءة مخلصة قادرة على الاسهام في خدمة البلاد"[٢].

فأصدرت وزارة ناجي طالب تعديلا آخر للدستور المؤقت في ٧شباط ١٩٦٧، وهذا نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل الدستور المؤقت

ان طريقة انتخاب اعضاء مجلس الامة وحدها لا تفي بحاجة البلاد في وجوب تمثيل الكفايات والعناصر التي تقتضي مصلحة الوطن ان يكون مكانها بين اعضاء مجلس الامة وان اقرار مبدأ تعيين هؤلاء ضرورة تقتضيها مصلحة البلاد. لذا اصبح من اللازم تعديل الدستور المؤقت على الوجه التالي:ـ

---

[١] نصت المادة٦٢"يتألف مجلس الامة من اعضاء يختارون بطريقة الانتخاب السري ويحدد عدد الاعضاء وطريقة الانتخاب واحكامه ودعوة الناخبين بقانون يصدر بما لا يقل عن ستة اشهر قبل انتهاء فترة الانتقال".

[٢] جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/١٢/٣٠.

المادة الاولى: يعتبر نص المادة(٦٢) المعدلة من الدستور المؤقت فقرة(أ) ويضاف اليها ما يلي ويعتبر فقرة(ب) لها.

ب ـ لرئيس الجمهورية ان يعين بمرسوم جمهوري اعضاء في مجلس الامة يحدد عددهم بالقانون المذكور في الفقرة(أ).

المادة الثانية: ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا التعديل الدستوري.

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم السابع من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء　　　ناجي طالب　　　الفريق

رئيس الوزراء　　　عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية"

وفي اليوم الثامن من شباط ١٩٦٧ اصدرت وزارة ناجي طالب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٧، قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة[1]. وهذا نصه:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

قانون

انتخاب اعضاء مجلس الامة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى المادتين ٤٤و٦٢ من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:ـ

---

[1] كانت الحكومة قد نشرت مسودة لائحة القانون في الصحافة يوم ٢٩كانون الثاني١٩٦٧المناقشتها قبل تشريعها،انظر جريدة العرب،١٩٦٧/١/٢٩.

الباب الاول
فيمن له حق الانتخاب

المادة الاولى: لكل ذكر وانثى حق انتخاب عضو مجلس الامة متى توافرت فيه الشروط الاتية:ـ

اولا: ان يكون عراقيا.

ثانيا: ان لا يقل عمره عن ثماني عشرة سنة ميلادية.

ثالثا: ان يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية.

رابعا: ان لا يكون محكوما عليه بالحبس مدة سنة فاكثر لجريمة غير سياسية او بالحبس مطلقا لجريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

المادة الثانية: يجب على كل من سجل اسمه من الذكور في جدول الانتخاب ان يشترك في الانتخاب ولا يجوز ذلك لغير من سجل اسمه فيه ويكون الاشتراك في الانتخاب اختياريا للمسجلة اسماؤهن فيه من الاناث.

الباب الثاني
في جدول الانتخاب

المادة الثالثة: يكون لكل قضاء جدول انتخاب دائم تعده لجنة تؤلف برئاسة قائممقام القضاء وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى يسمي وزير الداخلية احداهما ويسمي الاخر وزير العدل ويعين الوزيران من بين هؤلاء كذلك عضوين آخرين احتياطيين يحلان محل العضوين الاصليين عند غيابهما، ولهما تبديل الاعضاء الاصليين والاحتياطيين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة الرابعة: ١ـ تعد مديرية تسجيل الاحوال المدنية قوائم تحتوي على اسماء الذكور والاناث المسجلين في كل قضاء وفق آخر احصاء عام وتقدمها الى اللجنة المذكورة في المادة السابقة لتستخرج منها اسماء الناخبين الذين تتوافر فيهم في اول كانون الاول من كل سنة الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى ثم تسجل اللجنة في جدول الانتخاب اسماء جميع الذكور والاناث من هؤلاء.

٢ـ تسجل اسماءناخبي كل محلة من المحلات التابعة للقضاء على حدة بترتيب الحروف الهجائية مع بيان القابهم وصناعتهم وتاريخ مكان ميلادهم.

٣ـ للجنة ان تستعين في تحرير جدول الانتخاب بالمختارين وغيرهم ولها ان تطلب من أي شخص ان يقدم لها ما يثبت توفر أي شرط من الشروط المذكورة في المادة الاولى.

المادة الخامسة: على الجهات المختصة تبليغ اللجنة المشار اليها في المادة الثالثة بالاحكام النهائية التي يترتب عليها حرمان شخص من حق الانتخاب.

المادة السادسة: ١ـ يحرر جدول انتخاب كل قضاء من نسختين على ان يكون لكل محلة جدول خاص بها واسماء الناخبين فيه مرتبة حسب الحروف الهجائية.

٢ـ يوقع جميع اعضاء اللجنة على كل صفحة من صفحات الجدول وتحتفظ اللجنة باحدى النسختين وتسلم الاخرى لمتصرف اللواء الذي يتبعه القضاء وعلى المتصرف ان يؤشر عليها بتاريخ ورودها ويضع عليها توقيعه وختم المتصرفية.

٣ـ على اللجنة ان تنتهي من تحرير جداول الانتخابات في ميعاد غايته آخر كانون الاول من كل سنة. ولا يجوز بعد انقضاء هذا الميعاد اضافة اسم الى الجدول او حذف اسم منه الا بموجب قرار قضائي نهائي يصدر وفقا لما هو منصوص عليه في المواد التالية:ـ

المادة السابعة: يعرض جدول الانتخاب في مقر كل من المتصرفية والقائممقامية والناحية طوال شهر كانون الثاني من كل سنة. ويصدر بكيفية عرض الجدول واطلاع ذوي الشأن عليه تعليمات من وزير الداخلية.

المادة الثامنة: ١ـ لكل من اهمل تسجيل اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ان يطلب تسجيل اسمه به. ولكل ناخب سجل اسمه في احدى جداول الانتخاب ان يطلب تسجيل اسم أي شخص اهمل تسجيله به بغير حق او حذف اسم أي شخص سجل به بغير حق.

٢ـ يقدم الطلب الى حاكم محكمة البداءة في منطقته لقاء وصل وبغير رسم في ميعاد غايته اليوم العاشر من شباط من كل سنة. واذا كان لمحكمة البداءة المذكورة اكثر من حاكم يعين رئيس محكمة الاستئناف المختصة حاكما من بينهم للفصل في هذه الطلبات ويجوز له اذا اقتضى الحال ذلك ان يعين حاكما آخر من بين حكام منطقته للفصل فيها.

٣ـ يصدر الحاكم قراره في الطلب في ميعاد لا يتجاوز اسبوعا واحدا من تـاريخ تقديمه ويعلق القرار في لوحة الاعلانات بمحكمة البداءة المذكورة فور صدوره فـاذا لم يصدر القرار خلال الميعاد المذكور اعتبر ذلك قرارا ضمنيا برفض الطلب.

المادة التاسعة: ١ـ لكل ذي شأن ولكل من كان اسمه مسجلا في جدول الانتخاب ان يستأنف قرار المحاكم بطلب يقدمه بغير رسم الـى رئيس محكمـة الاسـتئناف المختصة وذلك خلال العشرة الايام التالية لصدور القرار. ويرفق المستأنف بـالطلب الاوراق التي يستند اليها.

٢ـ يؤشر رئيس محكمة الاستئناف على الطلب بتـاريخ تقديمـه. ويفصـل فـي الاستئناف في ميعاد لا يتجاوز اسبوعا واحدا من تقديمه ويكون قراره نـهائيا غـير قابل لاي طعن.

٣ـ يجوز لرئيس محكمة الاستئناف ان يحكم على من رفض استئنافه بغرامـة لا تتجاوز عشرة دنانير.

المادة العاشرة: ١ـ للطالب او المستأنف ان يقدم ملاحظاتـه كتابـة او شـفويا بنفسه او بوكيل عنه ولممثل الادعاء العام ابداء ملاحظاته اذا رغب في ذلك.

٢ـ للحاكم ولرئيس محكمة الاستئناف في سبيل استجلاء الحقيقة ان يدعـو ذوي الشأن ويسمع اقوالهم اذا رأى لذلك محلا وله كذلـك اسـتدعاء أي شـخص آخـر وسؤاله عن معلوماته.

المادة الحادية عشرة: تكون قرارات الحاكم ورئيس محكمـة الاسـتئناف غـير خاضعة لرسم الطابع.

المادة الثانية عشرة: ١ـ يخطر متصرف اللواء الذي يتبعـه القضـاء بجميـع القرارات الصادرة من الحاكم او من رئيس محكمة الاستئناف.

٢ـ يجب على المتصرف اذا كان القرار صادرا من رئيس محكمة الاسـتئناف او كان صادرا من الحاكم واصبح نهائيا بفوات ميعـاد اسـتئنافه ان يجـري التعديـل المقضي به في نسخة جدول الانتخاب المحفوظة لديه وان يخطر اللجنة المنصـوص عليها في المادة الثالثة بذلك لاجراء هذا التعديل في نسخة الجدول المحفوظ لديها.

المادة الثالثة عشرة: متى تمت الاجراءات المنصوص عليها في المواد السـابقة واصبح جدول الانتخاب نهائيا يسلم كل من سجل اسمه فيه شهادة انتخـاب يصـدر بتحديد شكلها وبياناتها وكيفية تسليمها للناخب تعلميات من وزير الداخلية.

المادة الرابعة عشرة: على اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة ان تراجع جدول الانتخاب خلال شهر كانون الاول من كل سنة وتضيف اليه اسماء الاشخاص الذين توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى وتحذف منه اسماء من توفوا او فقدوا أي شرط من هذه الشروط او من كانت اسماؤهم قد سجلت في الجدول بغير حق وتراعى في كل ذلك الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة.

المادة الخامسة عشرة: ١ــ لمن سجل اسمه في جدول الانتخاب ان يغير موطنه الانتخابي من القضاء المسجل اسمه فيه الى قضاء آخر يكون به محل عمله الرئيسي او تكون له فيه مصلحة جدية او يكون فيه مقر عائلته ولو لم يكن مقيما فيه.

٢ــ يقدم الناخب طلب تغيير موطنه الانتخابي كتابة الى اللجنة المشكلة في القضاء الذي يريد نقل اسمه الى جدوله مشفوعا بشهادة الانتخاب واذا قبلت اللجنة طلبه سجلت اسمه في هذا الجدول واخطرت المتصرف الذي تتبعه لتسجيل هذا الاسم كذلك في نسخة الجدول المحفوظة لديه وعلى هذا المتصرف اخطار متصرف اللواء الذي يتبعه القضاء الذي سجل به اسم الناخب اصلا لاتخاذ اللازم نحو حذف الاسم المذكور من نسختي جدول ذلك القضاء.

ولا يقبل طلب تغيير الموطن الانتخابي بعد صدور المرسوم الجمهوري بتحديد يوم الانتخاب.

المادة السادسة عشرة: لا يجوز تسجيل اسم شخص في اكثر من جدول انتخاب واحد.

الباب الثالث

في عدد النواب والمناطق الانتخابية

المادة السابعة عشرة: ١ــ يتألف مجلس الامة من مائة وخمسين عضوا منتخبا ويخصص لكل لواءعدد من الاعضاء على اساس نسبة عدد نفوسه الى مجموع نفوس العراق كله. ويصدر بذلك بيان من وزير الداخلية.

٢ــ يمثل العمال والفلاحون نسبة لا تقل عن ٢٥% من عدد النواب المنتخبين.

٣ــ لرئيس الجمهورية ان يعين عددا من الاعضاء لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممن تقضي مصلحة الوطن تعيينهم. ويتم هذا التعيين بمرسوم جمهوري.

المادة الثامنة عشرة: ١ــ يعتبر كل لواء منطقة انتخابية قائمة بذاتها ويكون مركز اللواء مركزا لها.

٢ــ يجوز لوزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء تقسيم اللواء الى اكثر من منطقة انتخابية واحدة اذا اقتضت الضرورة ذلك. وتقسيم عدد اعضاء اللواء المشار اليهم في المادة السابعة عشرة الفقرة(١) على هذه المناطق بنسبة نفوس كل منطقة منها الى مجموع نفوس اللواء.

٣ــ يعد المتصرف قوائم باسماء ناخبي اللواء مرتبة حسب الحروف الهجائية على ان يكون لكل محلة قائمة خاصة بها.

الباب الرابع
في تعيين ميعاد الانتخاب

المادة التاسعة عشرة: ١ــ يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم جمهوري وبموافقة مجلس الوزراء ويكون ذلك بالنسبة الى الانتخابات التكميلية ببيان من وزير الداخلية. وينشر المرسوم الجمهوري او البيان حسب الاحوال في الجريدة الرسمية والصحف ويذاع بكافة الوسائل الممكنة قبل الميعاد المحدد لاجراء الانتخاب بخمسة واربعين يوما على الاقل.

٢ــ تجري الانتخابات العامة في جميع انحاء الجمهورية في يوم واحد.

الباب الخامس
في الترشيح لعضوية مجلس الامة

المادة العشرون: يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الامة او يعين عضوا فيه ذكرا كان ام انثى ما يلي:ــ

أــ ان يكون عراقيا من ابوين عراقيين. وان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى.

ب ــ ان يكون اسمه مسجلا في جداول الانتخاب.

جــ ــ ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية.

د ــ ان يحسن القراءة والكتابة.

هــ ــ ان يكون مؤمنا بثورة الرابع عشر من تموز ومبادئها واهدافها.

المادة الحادية والعشرون: لا يجوز للمتصرفين والقائممقامين ومدراء النواحي وافراد القوات المسلحة والحكام ورؤساء التسوية وغيرهم من الموظفين العموميين ان يرشحوا انفسهم في المنطقة الانتخابية التي يؤدون وظائفهم فيها.

المادة الثانية والعشرون: ١ـ يحرر طلب الترشيح لعضوية مجلس الامة على استمارة يصدر بتحديد شكلها وبياناتها تعليمات من وزير الداخلية.

٢ــ يودع المرشح صندوق محكمة البداءة بمركز المنطقة التي رشح نفسه عنها مبلغ خمسين دينارا كتأمينات لقاء وصل. وتتعدد التأمينات بقدر عدد الترشيحات.

٣ــ يقدم المرشح الاستمارة مشفوعة بالوصل الدال على سداد مبلغ التأمينات الى حاكم محكمة البداءة المذكورة وذلك قبل اليوم المعين للانتخاب بعشرين يوما على الاقل والاكان الترشيح باطلا واذا كان بمحكمة البداءة اكثر من حاكم يعين رئيس محكمة الاستئناف الحاكم المختص وفقا لما هو مبين في الفقرة الثانية من المادة الثامنة.

٤ــ للاشخاص الموجودين خارج العراق بعذر مشروع ان يدفعوا مبالغ التأمينات ويقدموا استمارة الترشيح للممثل الدبلوماسي او القنصلي العراقي بالجهة التي يوجدون فيها وذلك في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة وعلى الممثل المذكور ان يخطر الحاكم المشار اليه فورا بذلك.

وللمرشح في هذه الحالة ان يوكل عنه شخصا مقيما بالعراق بوكالة مصدقة لينوب عنه في كل ما يتعلق باجراءات الانتخاب.

المادة الثالثة والعشرون: ١ــ لا يجوز لاحد ان يرشح نفسه في اكثر من منطقتين انتخابيتين. ويجب عليه ان يقدم استمارة خاصة عن كل منطقة يرشح نفسه فيها وان يشير في الاستمارة اللاحقة الى الاستمارة السابقة وتاريخ تقديمها واسم المنطقة المتعلقة بها.

٢ــ يجب على من رشح نفسه في اكثر من منطقتين ان يخطر في اليوم التالي لانقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة السابقة حاكم محكمة البداءة بمركز كل من المناطق الانتخابية الزائدة بعدوله عن ترشيح نفسه عنها والا اعتبر ترشيحه قائما فقط عن المنطقتين اللتين قدم استمارتي ترشيحه عنها اولا ويبطل ترشيحه فيما زاد على ذلك ويبطل كل ما يترتب عليه من اثار.

المادة الرابعة والعشرون: ١ـ يحرر حاكم محكمة البداءة قائمة بنسختين باسماء طالبي الترشيح ويرسل احداها الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة التالية ويرسل الاخرى الى متصرف اللواء وذلك خلال الثلاثة ايام التالية لقفل باب الترشيح.

٢ـ يتولى مجلس الوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تدقيق اسماء طالبي الترشيح ويقرر استبعاد من لا يتوافر فيه الشرط المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة العشرين ويكون قراره خاضعاً لمصادقة رئيس الجمهورية ويتم كل ذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوماً من تاريخ ورود القائمة الى المجلس وعند تمام قيام الاتحاد الاشتراكي تنتقل الصلاحية الى اللجنة التنفيذية العليا.

المادة الخامسة والعشرون: ١ـ لكل من رفض الحاكم طلب ترشيحه ان يعترض على ذلك بطلب يقدمه الى رئيس محكمة الاستئناف المختصة خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلان القرار.

٢ـ يدقق رئيس محكمة الاستئناف طلبات الاعتراض ويصدر قراره فيها خلال الخمسة الايام التالية لانقضاء ميعاد الاعتراض ويكون قراره نهائياً غير قابل لاي طعن. وعليه تبليغ القرار الى حاكم محكمة البداءة المختص فور صدوره.

٣ـ يحرر الحاكم قائمة باسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم وتعلق نسخة من هذه القائمة بلوحة الاعلانات بالمحكمة المذكورة. وترسل نسخة اخرى منها للمتصرف.

المادة السادسة والعشرون: ١ـ لكل مرشح ان يتنازل عن الترشيح باقرار مصدق من حاكم البداءة ويعتبر الترشيح في هذه الحالة كأن لم يكن.

٢ـ اذا انقضى الميعاد المحدد للترشيح ولم يتقدم في المنطقة الانتخابية سوى العدد المخصص لها من الاعضاء او لم يبق فيها بعد تنازل المرشحين الاخرين سوى العدد المشار اليه اعلن وزير الداخلية انتخابهم اعضاء بمجلس الامة دون حاجة الى اجراء الانتخاب في المنطقة المذكورة. اما اذا كان عدد هؤلاء يقل عن عدد الاعضاء المخصص لهذه المنطقة فيعلن وزير الداخلية انتخابهم ويصدر بياناً بفتح باب الترشيح من جديد لانتخاب العدد الباقي من الاعضاء.

المادة السابعة والعشرون: يجري الانتخاب في جميع المناطق الانتخابية في اليوم المحدد لذلك واذا تعذر اجراؤه في منطقة انتخابية او جزء منها لاسباب قهرية عين وزير الداخلية يوما آخر لاجرائه بمجرد زوال هذه الاسباب.

الباب السادس
في الدعاية الانتخابية

المادة الثامنة والعشرون: الدعاية الانتخابية حرة في حدود القانون.

المادة التاسعة والعشرون: ١- يحظر نقش او كتابة شيء للدعاية الانتخابية في غير الاماكن التي تعينها امانة العاصمة والبلديات.

٢- لا يجوز في اليومين السابقين على يوم الانتخاب تعليق او لصق اعلانات او بيانات او غير ذلك مما يتعلق بالدعاية الانتخابية.

المادة الثلاثون: تعفى الوسائل المستعملة في الدعاية الانتخابية من جميع الرسوم وذلك اعتبارا من تاريخ المرسوم الجمهوري او الامر الصادر بتعيين ميعاد الانتخاب حتى تمام الانتخاب.

الباب السابع
في تشكيل اللجان الانتخابية واجراءاتها

المادة الحادية والثلاثون: ١- تشكيل لجنة انتخابية عامة في مركز اللواء او المنطقة الانتخابية.

٢- تقسم المنطقة الانتخابية الى عدة شعب يصدر بتعيينها وتعيين مقر كل منها والمحلات التي تتكون منها بيان من وزير الداخلية على ان يراعى في ذلك سهولة الانتقال من محلة الى اخرى وعدد الناخبين المدرجين في قوائم هذه المحلات والاعتبارات المحلية الاخرى التي تيسر اجراء الانتخاب على اكمل وجه.

وتشكل في مقر كل شعبة من هذه الشعب لجنة انتخاب فرعية.

٣- تعتبر اللجنة العامة لجنة فرعية ايضا لغرض هذا القانون.

٤- على المتصرف ان يعد قوائم باسماء الناخبين الذين سيدلون بارائهم في كل من اللجنة الانتخابية العامة واللجان الانتخابية الفرعية ويعلق بمقر كل لجنة نسخة من القوائم الخاصة بها بعد تصديقها من الحاكم وكذا قائمة اسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم نهائيا وعدد الاعضاء المطلوب انتخابهم ويجب ان يتم التعليق قبل يوم الانتخاب بعشرة ايام على الاقل وان يستمر حتى تمام الانتخاب.

المادة الثانية والثلاثون: ١ــ تشكل كل من اللجان العامة والفرعية من رئيس وسكرتير ومن ثلاثة اعضاء يكونون من الناخبين المعدة اسماؤهم باللجنة ممن يلمون بالقراءة والكتابة الماماً كافياً.

٢ــ يعين رؤساء اللجان العامة والفرعية بامر من وزير العدل ويعين سكرتيرو اللجان بأمر من وزير الداخلية.

٣ــ يعين رؤساء اللجان العامة من بين الحكام واعضاء التدوين القانوني ويجوز عند الاقتضاء تعيينهم من بين اعضاء الادعاء العام والمشاورين الحقوقيين بالوزارات. ويعين رؤساء اللجان الفرعية وسكرتيرو اللجان العامة والفرعية من بين الموظفين والمستخدمين العموميين وذلك بناء على ترشيح الجهات التابعين لها.

٤ــ يكون تعيين الناخبين الثلاثة بأن يسمى كل مرشح عند بدء عملية الانتخاب ناخباً واحداً من بين الناخبين الحاضرين، فاذا كان المرشحون جميعاً لم يسموا احداً او كان الذين استعملوا حقهم في ذلك اقل من ثلاثة يعين الرئيس الاعضاء الثلاثة من بين الناخبين الحاضرين.

٥ــ لا يجوز ان يكون رئيساً للجنة او سكرتيراً لها او عضواً فيها احد افراد القوات المسلحة او احد المختارين او احد رؤساء الوحدات الادارية.

٦ــ يكون سكرتير اللجنة او من تختاره اللجنة من بين اعضائها كاتباً لها ويتولى تحرير محضرها.

٧ــ يحلف رئيس اللجنة وسكرتيرها واعضاؤها قبل مباشرة عملهم اليمين الاتية:ــ

(اقسم بالله العظيم ان اؤدي عملي بصدق وحياد تامين).

المادة الثالثة والثلاثون: لا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور جميع اعضائها. فاذا غاب احدهم مؤقتاً عين الرئيس من يحل محله من الاعضاء الاحتياطيين ان وجدوا والا فمن الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة واذا الرئيس هو الذي غاب عين هو كذلك من يتولى الرئاسة بدلاً منه مدة غيابه.

المادة الرابعة والثلاثون: على رئيس كل لجنة وسكرتيرها ان يكونا حاضرين في مركزها في اليوم السابق ليوم الانتخاب وان يتحققا من تعليق قوائم الناخبين وقائمة المرشحين في مركز اللجنة.

المادة الخامسة والثلاثون: يكون ابداء الرأي في اختيار المرشحين بالكتابة على بطاقة الانتخاب التي يحدد شكلها والبيانات التي تدون بها وطريقة الكتابة عليها ببيان من وزير الداخلية. ويجب ان تحتوي البطاقة على ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب.

المادة السادسة والثلاثون: تكون صناديق الانتخاب بالشكل والحجم والمواصفات التي يصدر بها بيان من وزير الداخلية ويكون الوجه العلوي للصندوق ذا فتحة يسمح بمرور بطاقة الانتخاب منه مطوية ويكون له قفلان لا يمكن فتح احدهما بالمفتاح الخاص بالقفل الاخر.

المادة السابعة والثلاثون: يزود الموظف الاداري كلا من رئيس اللجنة العامة ورؤساء اللجان الفرعية في اليوم السابق ليوم الانتخاب بصناديق الانتخاب وبمظروف مغلق بالشمع الاحمر يحتوي على عدد من بطاقات الانتخاب مساو لعدد الناخبين المسجلة اسماؤهم في قوائم اللجنة وبنسخة من قوائم الناخبين الخاصة بها وقائمة المرشحين في المنطقة الانتخابية وعليه ان يزودها كذلك بكل ما يلزمها من قرطاسية وطوابع بريدية ومستخدمين بقدر الحاجة لاعداد الوسائل اللازمة لانتقال رئيس اللجنة وسكرتيرها الى مركزها والعودة منه.

المادة الثامنة والثلاثون: تبدأ عملية الانتخاب في الساعة الثامنة صباحاً ويعلن الرئيس انتهاءها في الساعة الخامسة مساء ما لم يوجد في مركز اللجنة في ذلك الوقت ناخبون لم يبدوا آراءهم فتستمر عملية الانتخاب الى ان يبدي هؤلاء دون غيرهم اراءهم ثم يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب.

المادة التاسعة والثلاثون: يجب على رئيس اللجنة قبل البدء في عملية الانتخاب ان يعرض صندوق الانتخاب على الحاضرين للتحقيق من خلوه من الاوراق ثم يغلقه بمفتاحيه ويحتفظ باحدهما ويسلم الاخر لاكبر اعضاء اللجنة سناً ليحتفظ به لديه.

المادة الاربعون: يبدأ كل من رئيس اللجنة وسكرتيرها واعضائها بابداء آراءهم ولو كانت اسماؤهم مسجلة في قوائم لجان انتخابية اخرى وللمرشحين ووكلائهم كذلك ان يبدوا اراءهم في اية لجنة ولو كانت اسماؤهم مسجلة في قوائم ناخبي لجنة اخرى. على ان يثبت كل ذلك في محضر اللجنة وفيماعدا ما تقدم لا يجوز للنلخب ان يبدي رأيه في غير اللجنة التي يكون اسمه مسجلاً في قوائم ناخبيها.

المادة الحادية والاربعون: لكل مرشح ان يوكل عنه في كل لجنة شخصاً واحداً من بين ناخبيها بوكالة مصدقة ينوب عنه في كل ما يتعلق بمباشرة عملية الانتخاب. وتقدم وثيقة التوكيل لرئيس اللجنة ويثبت ذلك في محضرها.

المادة الثانية والاربعون: على الناخب ان يقدم الى اللجنة قبل ابداء رأيه شهادة الانتخاب الخاصة به فإن لم تكن الشهادة معه قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من هويته.

المادة الثالثة والاربعون: ١ــ يسلم رئيس اللجنة كل ناخب بطاقة انتخاب مفتوحة فينتحي بها جانباً من جوانب القاعة الانتخابية ويثبت رأيه في البطاقة على غير مرأى من غيره وذلك بأن يكتب اسماء من يريد انتخابهم من المرشحين ثم يطوي البطاقة ويضعها في الصندوق ويؤشر رئيس اللجنة في شهادة الانتخاب الخاصة بالناخب وكذلك امام اسمه في قوائم الناخبين بما يفيد انه حضر وابدى رأيه.

٢ــ يحق للناخب الذي لا يعرف القراءة والكتابة ان يستصحب شخصاً يكتب له البطاقة.

المادة الرابعة والاربعون: لا يجوز للناخب ان يدلي برأيه اكثر من مرة في انتخاب واحد.

المادة الخامسة والاربعون: لا يجوز لغير المرشحين ووكلائهم والناخبين المسجلة اسماؤهم في قوائم ناخبي اللجنة دخول مكان الانتخاب ولا يجوز للناخب او من يستصحبه وفق الفقرة الثانية من المادة الثالثة والاربعين ان يبقى فيه بعد ادلائه برأيه.

المادة السادسة والاربعون: للمرشح ووكيله دخول قاعة الانتخاب في أي وقت وان يطلبا تثبيت ما يعن لهما من ملاحظات في محضر اللجنة.

المادة السابعة والاربعون: لا يجوز لاحد المرشحين او الناخبين او غيرهم حمل السلاح في مكان الانتخاب ولو كان مجازاً بحمله قانوناً ولا يجوز لاحدهم ان يتدخل بالتلقين او الايحاء او بأية وسيلة اخرى في حرية الناخب في ابداء رأيه.

المادة الثامنة والاربعون: حفظ النظام في مكان الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله ان يأمر بالقبض فوراً على من تقع منه جريمة ما وارساله مع المحضر الذي يحرره الى سلطة التحقيق المختصة. وله ان يستعين بقوات الشرطة وغيرهم في

تنفيذ اوامره ولا يجوز لهذه القوات دخول مكان الانتخاب الا بناء على طلب من رئيس اللجنة.

المادة التاسعة والاربعون: تفصل لجنة الانتخاب في كل شكوى تقدم لها بشأن عملية الانتخاب وتثبت قرارها في محضرها ويجب ان يكون مسبباً.

المادة الخمسون: ١ـ على اثر اعلان انتهاء عملية الانتخاب تحصى اللجنة ما تبقى لديها من بطاقات الانتخاب غير المستعملة، وتحصي عدد الناخبين الذين حضروا وابدوا اراءهم من واقع العلامات المؤشر بها امام اسمائهم في قوائم الناخبين ويثبت الرئيس ذلك في المحضر ويعلنه بصوت مسموع ثم يغلق صندوق الانتخاب بمفتاحيه ويغطي فتحة الصندوق وثقبي المفتاحين بقطعة من القماش يختم على اطرافها بالشمع الاحمر بكيفية يتعذر معها اضافة شيء الى الصندوق او اخذ أي شيء منه ويحتفظ كل من رئيس اللجنة واكبر اعضائها سناً باحد مفتاحي الصندوق على ان يسلما المفتاحين للجنة الفرز في الوقت المناسب وتضع اللجنة بطاقات الانتخاب غير المستعملة في مظروف تختمه بعد غلقه بالشمع الاحمر بختم اللجنة.

٢ـ ترسل اللجان الفرعية صناديق الانتخاب والمحاضر والمظاريف المحتوية على البطاقات غير المستعملة في حراسة كافية الى مركز لجنة الانتخاب العامة حيث تجري عملية فرز جميع الاراء التي ابديت في جميع "'جان الانتخابية ويجب ايداع جميع الصناديق مكاناً اميناً حتى تتم عملية الفرز. وللمرشح او وكيله الحضور اثناء اجراء هذه العملية.

المادة الحادية والخمسون: تفرز بطاقات الانتخاب الخاصة بكل منطقة انتخابية خلال الثماني والاربعين ساعة التالية ليوم الانتخاب على الاكثر بواسطة اللجنة العامة واللجان الفرعية في مركز المنطقة الانتخابية.

المادة الثانية والخمسون: تباشر اللجنة فرز بطاقات الانتخاب بحضور من يشاء من المرشحين ووكلائهم. وتبدأ بفرز البطاقات الموجودة في الصناديق وذلك بعد التأكد من سلامة الاختام الموضوعة عليها.

المادة الثالثة والخمسون: تعتبر البطاقات الاتي ذكرها باطلة:ـ

أـ البطاقات غير المختومة بختم لجنة الانتخابات.

ب ـ البطاقات البيضاء الخالية من اية اشارة الى احد المرشحين.

جـ ـ البطاقات المدون فيها اكثر من العدد المقرر من اعضاء مجلس الامة لتلك المنطقة الانتخابية.

د ـ البطاقات المثبت بها اية علامة تدل دلالة واضحة على اسم الناخب او التي تشتمل على عبارات مهينة لاحد المرشحين.

المادة الرابعة والخمسون: تباشر اللجان فرز وتصنيف البطاقات الموجودة في كل صندوق على حدة وتحرر محضراً تثبت فيه عدد الاراء الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح وعدد الاصوات الباطلة وسبب بطلان كل منها. وبعد الانتهاء من فرز البطاقات الموجودة في جميع الصناديق تحرر اللجنة العامة محضراً عاماً تثبت فيه جميع الاجراءات التي تمت امامها وجميع الطلبات والشكاوى التي قدمت لها والقرارات التي اصدرتها في شأنها ومجموع عدد الاوراق الباطلة ومجموع عدد الاراء الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح في المنطقة الانتخابية كلها. ويحرر المحضر من ثلاث نسخ يوقعها الرئيس وجميع الاعضاء واذا لم يوقع احد الاعضاء عليها فيجب بيان سبب ذلك.

المادة الخامسة والخمسون: تعلن اللجنة انتخاب المرشحين الذين نالوا اكبر عدد من الاراء الصحيحة على التوالي وذلك في حدود عدد الاعضاء المخصص للمنطقة الانتخابية.

المادة السادسة والخمسون: اذا تبين للجنة ان مجموع عدد البطاقات التي القيت في صناديق الانتخاب يزيد على مجموع عدد الناخبين الذين ابدوا آراءهم بنسبة لا تزيد على ٥% وكان عدد البطاقات الزائدة ليس من شأنه ـ اذا استبعدت ـ ان يؤثر في مركز احد من المرشحين الذين حصلوا على اكبر عدد من الاراء الصحيحة فلا تعتد اللجنة بذلك وتعلن انتخابهم اعضاء بمجلس الامة. اما اذا كان من شأن ذلك ان يؤثر على مركز احد منهم فتقرر اللجنة بطلان انتخابه واعادة الانتخاب بينه وبين المرشحين الاخرين الذين لم يعلن انتخابهم وذلك في الميعاد الذي يصدر بتحديده بيان من وزير الداخلية.

المادة السابعة والخمسون: تصدر اللجنة قراراتها بالاكثرية. وتكون مداولاتها سرية وللرئيس اخلاء القاعة من غير اعضاء اللجنة اثناء المداولة.

المادة الثامنة والخمسون: يبلغ رئيس اللجنة وزير الداخلية والمتصرف برقياً باسماء المرشحين الذين اعلن انتخابهم ويرسل فوراً لكل منهم احدى نسخ المحضر ويحتفظ بالنسخة الثالثة لديه.

ويعلن وزير الداخلية خلال الثلاثة ايام التالية لوصول المحاضر اليه النتيجة العامة للانتخاب في جميع انحاء الجمهورية ويبلغ المرشحين الفائزين في الانتخاب كتابة بانتخابهم اعضاء بمجلس الامة.

المادة التاسعة والخمسون: توضع البطاقات المحتوية على الاراء الصحيحة في اكياس خاصة والبطاقات الباطلة في اكياس اخرى وتغلق الاكياس ويختم عليها بالشمع الاحمر بختم اللجنة ويحتفظ بها وكذلك بالاكياس المحتوية على بطاقات الانتخاب غير المستعملة وقوائم الناخبين واستمارات جميع المحاضر والاوراق المتعلقة بالانتخاب في محكمة البداءة التي يقع مركز المنطقة الانتخابية في دائرة اختصاصها حتى ينتهي مجلس الامة من الفصل في صحة العضوية ثم تسلم لوزارة الداخلية.

المادة الستون: ١- اذا لم يحصل المرشح على عشر الاراء الصحيحة التي ابديت على الاقل في المنطقة الانتخابية التي رشح نفسه فيها خسر مبلغ التأمينات ما لم تكن هذه النسبة كافية لانتخاب أي مرشح في تلك المنطقة فعندئذ يخسر التأمينات كل من قلت الاصوات التي حازها عن نصف الاصوات التي حازها اقل المرشحين الفائزين في تلك المنطقة.

٢- يرد مبلغ التأمينات للمرشح الذي يتنازل عن ترشيحه قبل اليوم المحدد للانتخاب بثلاثة ايام على الاقل ولا يدخل في حساب المدة يوما التنازل والانتخاب.

وتسلم التأمينات التي يخسرها المرشحون لمديريات البلديات المختصة لتقرر تخصيصها او صرفها في الاعمال الخيرية بدائرة المنطقة الانتخابية التي كان الترشيح فيها.

المادة الحادية والستون: يختص مجلس الامة وحده بالفصل في صحة عضوية اعضائه ويرفع الطعن في الانتخاب على الوجه المبين في المادة الثامنة والخمسين.

ولا تبطل العضوية الا بقرار يصدر باغلبية ثلثي اعضاء المجلس.

ويعين النظام الداخلي للمجلس كيفية تحقيق الطعن والفصل فيه.

الباب الثامن
في جرائم الانتخاب

المادة الثانية والستون: يعاقب بغرامة لا تتجاوز دينارين كل من كان اسمه مسجلاً في جدول الانتخاب وتخلف بغير عذر مقبول عن الادلاء برأيه في الانتخاب ويعتبر من قبيل العذر المقبول سفر الناخب الىخارج العراق او مرضه او قيامه بعمل في خدمة الدولة يحول دون ادلائه برأيه في الانتخاب.

المادة الثالثة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

١ــ كل من كان له شأن في تحرير جدول انتخاب وتعمد تسجيل اسم فيه او حذفه منه بغير حق.

٢ــ كل من توصل الى قيد اسمه او اسم غيره في جدول الانتخاب مع علمه بأن الشروط اللازم توافرها في الناخب لا تتوافر فيه او في ذلك الغير وكذلك كل من توصل بغير حق الى حذف اسم آخر من الجدول.

٣ــ كل من استعمل القوة والتهديد لمنع ناخب من ابداء رأيه في الانتخاب او لاكراهه على ابداء رايه على وجه معين.

٤ــ كل من اعطى ناخباً او عرض او التزم بان يعطيه هدية او منفعة او وعد بشيء من ذلك لنفسه او لغيره كي يحمله على ان يبدي رأيه على وجه معين او يمتنع عن ابداء رأيه وكذلك كل من قبل او طلب لنفسه او لاحد الناخبين شيئاً من ذلك للغرض المذكور.

٥ــ كل من استعمل القوة او التهديد بقصد الاخلال بحرية الانتخاب او نظامه او اجراءاته.

٦ــ كل من ابدى رأيه في الانتخاب وهو يعلم انه لا حق له في ذلك او ان اسمه مسجل في جدول الانتخاب بغير حق او كان لديه من الاسباب الجدية ما يدعوه للاعتقاد بذلك.

٧ــ كل من ابدى رأيه منتحلاً اسم غيره.

٨ــ كل من ابدى رأيه اكثرمن مرة في انتخاب واحد.

٩ــ كل من كتب عن علم غير الاسماء التي املاها عليه ناخب استكتبه.

المادة الرابعة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ثلثمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من خطف الصندوق المحتوى على بطاقات الانتخاب او اتلفه او غيره او عبث باوراقه بأية كيفية كانت بقصد التأثير على نتيجة الانتخاب.

المادة الخامسة والستون: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير كل من خالف احكام المادة السابعة والاربعين.

المادة السادسة والستون: يعاقب بغرامة لاتتجاوز عشرة دنانير:ـ

١ـ كل من امتنع عن اعطاء المعلومات الخاصة بـه اللازمة لتحرير جدول الانتخاب.

٢ـ كل من دخل بغير حق قاعة الانتخاب وقت الانتخاب ولم يخرج منها عندما يأمر رئيس اللجنة بذلك.

المادة السابعة والستون: يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً كل من نشر او اذاع اقوالاً عن سلوك احد المرشحين او عن اخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من اذاع بهذا القصد اخباراً كاذبة.

فاذا اذيعت تلك الاقوال او الاخبار ونشرت في وقت لا يستطيع فيه الناخبون ان يتبينوا حقيقتها ضوعفت العقوبة.

ولا يخل ذلك بأية عقوبة اشد يقضي بها القانون.

المادة الثامنة والستون: يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبة المقررة للجريمة التامة.

المادة التاسعة والستون: تسقط الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق اذا كان قد شرع فيه.

الباب التاسع

احكام عامة واخرى وقتية

المادة السبعون: يجوز بأمر من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون عند اعداد جداول الانتخاب لاول مرة.

المادة الحادية والسبعون: يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون ولوزيري العدل والداخلية اصدار التعليمات اللازمة.

المادة الثانية والسبعون: ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل بـــه مـــن تاريخ نشره.

المادة الثالثة والسبعون: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر شوال لســـنة ١٣٨٦ المصـــادف لليوم الثامن من شهر شباط لسنة ١٩٦٧.

الوزراء ناجي طالب الفريق

رئيس الوزراء عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية

وجاء في الاسباب الموجبة القول:ـ

نظراً لرغبة الحكومة في انهاء فترة الانتقال وفقاً لما نص عليه الدستور المؤقـــت وحيث ان ذلك يتوقف على وضع قانون انتخـــاب مجلـــس الامـــة والقيـــام بـــاجراء الانتخابات.

فقد اعد هذا القانون الذي اهتدى في وضعه بقوانين الانتخاب الســـابقة ومثيلاتـــها في الجمهورية العربية المتحدة والدول الاخرى. وتضمن القانون كثيراً من الضمانـــات التي توفر الحرية التامة للناخبين في ابداء ارائهم وتكفل تأليف مجلس يمثـــل الامـــة تمثيلاً صادقاً.

وقد تحاشى هذا القانون العيوب التي رافقت القوانيـــن الســـابقة وظـــهرت اثنـــاء التطبيق العملي فجاء بمبادئ جديدة تتفق وتطور الزمن وما يجب ان يكـــون عليـــه القانون فأخذ بطريقة الانتخاب المباشر كما اخذ بحق التصويت الاجبـــاري بالنســـبة للذكر والاختياري بالنسبة للانثى. ولحماية ثورة (١٤) تمـــوز فقـــد خـــول مجلـــس الوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تدقيق اسماء طالبي الترشيح من ناحية ولائهم للثورة ولاهدافها وحدد نسبة لتمثيل العمال والفلاحين ايمانـــاً بـــأن هذه الطبقة هي التي ساندت الثورة وهي قادرة على حماية مكاسبها واخـــذ القـــانون بالمنطقة الانتخابية الواسعة على اساس اللـــواء وجـــوز ايضـــاً تصغـــير المنطقـــة الانتخابية اذا اقتضت المصلحة ذلك تحقيقاً للمرونة التي تسهل اجراء عملية الانتخاب ويقتضيها تركيب مجتمعنا.

كما وجد ان من الضروري ان يكون النائب ملماً بالقراءة والكتابة وهو الحد الاقل المطلوب فيمن يمثل الامة ليستطيع ان يعبر عن ارادة الناخبين تعبيراً صحيحاً. واعطى القانون حق الاشراف على عملية الانتخاب الى لجنة مشتركة من السلطتين القضائية والتنفيذية.

ووضع القانون نصوصاً عقابية على الجرائم التي تقترف اثناء عملية الانتخاب وبسببها حفظاً لسلامتها وعدم التأثير عليها.

لما تقدم من اسباب فقد شرع هذا القانون.

وقد جرت مناقشة واسعة لمسودة اللائحة قبل اقرارها، ونشرت الصحف مقالات واسعة حولها، فقد كتب الدكتور صلاح الدين الناهي مقالاً بعنوان "المزيد المزيد من حرية الانتخاب" قال فيه: "لا خير في انتخاب مسلط فيها مثل هذا السيف ذي الحدين على رؤوس المرشحين، فثقوا بالشعب يا سادة بعض الثقة وافسحوا له المجال ليمارس حقوقه كما افسح لكم مجال التحدث بإسمه زمناً طويلاً، ومزيداً من حرية الانتخاب يا مانحي الشعب حرية الانتخاب، فإن الحقوق السياسية لا يمن بها على الشعب الا في ظل نظام ملكي استبدادي او دكتاتوري لان الحقوق العامة هي حقوق الشعب الطبيعية وبأسم الشعب تشرعون وتحكمون.."[1].

موقف الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية من قانون الانتخاب

قوبل صدور قانون الانتخابات بردود فعل متباينة عكست مواقف الاحزاب والشخصيات الوطنية من الحياة البرلمانية واقامة الحكم الدستوري المطلوب، وتناولت هذه الاحزاب بعض مواد القانون والقيود التي وضعت امام الراغبين في الترشيح، في حين رفض بعضها الحياة البرلمانية جملة وتفصيلا بحجة "ان النظام البرلماني لا يمكن ان يحقق طموح شعبنا في غد افضل وان الثورة الدائمة هي الطريق الوحيد لحرق مراحل التخلف". وسنستعرض بعض هذه المواقف.

---

[1] جريدة العرب، ١/٢/١٩٦٧.

اعترض الاكراد على بعض مواد قانون الانتخابات، وقدم سبعة من الشخصيات الكردية المعروفة مذكرة الى ناجي طالب، رئيس الوزراء هذا نصها[1]:

"سيادة رئيس الوزراء المحترم

تعلمون ان العراق قد افتقد الحياة البرلمانية الدستورية منذ ما يقرب من تسع سنوات، ولا يخفى ان بلدا حين يفتقد هذا الركن الاساسي من حياته انما يعرض نفسه لهزات تعرض كيانه الى كثير من المخاطر، وهذا ما حدث فعلا في البلاد، ولسنا هنا في سبيل استعراض ما حل بالعراق نتيجة لهذا فذلك امر تثبت منه المواطنون بشكل لا يحتاج الى دليل او اعادة القول فيه كما انه من البين والبديهي ان لا وجود للمجتمع المتحضر دون وجود قانون ينظم حياته العامة كما لا يعتد بأي قانون كان ما لم يكن مستنبطا من رغبات المواطنين وارادتهم ومن الطبيعي ان لا يشرع قانون بمعزل عن الشعب وبدون ممثليه المنتخبين من قبله بكامل حريته وارادته.

ولا يخفى على سيادتكم ان الشعوب في مسيرتها الحضارية والتي صارعت المستبدين من الحكام والمتسلطين عليها فكانت في مرحلة من مراحل نهضتها انما تقوم على كبح جماح امثال هؤلاء وعلىكسب حق جديد تتمثل فيه حرياتها ورغباتها وفقا لما تقتضيه سنة التطور والارتقاء في سلم الحضارة. وقد اضحى امرا بديهيا وحقا طبيعيا من حقوق المواطنين ان يحكم الشعب نفسه بنفسه دون ان يكون هذا الحكم منحة او منة تمنحها للشعب فئة او حاكم.

سيادة الرئيس، ونحن في ضوء المفاهيم التي عرضنا لها آنفا نود ان نشفع لائحة قانون الانتخابات بالملاحظات المذكورة ادناه. وبهذه المناسبة نحب ان نؤكد ان ملاحظاتنا هذه ليست بحثا فقهيا مستنبطا من قراءة عابرة للقانون او دراسة وضعت من لدن جماعة الموقعين وانما نرفعها لنعبر بها عن رأي فريق كبير من المواطنين في هذه البلاد ونلخص فيها رغبته ومطاليبه فيما يتصل بالموضوع الذي دارت حوله اللائحة. واننا اذ نقدم مذكرتنا هذه لتحدونا الرغبة الصادقة المخلصة في خدمة بلدنا ومواطنينا ساعين بامانة وذمة لانتشال العراق من محنته العامة التي لا تخفى على كل مواطن غيور ولا نشك قطعا في ان عودة الحياة البرلمانية الدستورية هي السبيل

---

[1] جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٧/٢/١٥.

الوحيد لانقاذ البلاد والعودة بها الى مصاف الدول المتحضرة المستقرة ولنا وطيد الامل ان نراكم عاملين بما توجبه عليكم رغبات الشعب ومسؤولياتكم التاريخية.

١ــ لقد اجمعت الاراء التي ابديت حول اللائحة على نبذ الهيمنة التي اعطيت للاتحاد الاشتراكي وتمكينه من اختيار المرشحين اذ ان ذلك يعتبر احتكارا وحصرا للعمل السياسي في حزب واحد الامر الذي لا تقره الحياة الديمقراطية السليمة، لهذا نطالب باجراء التعديل اللازم الذي يرفع هذه الهيمنة والاحتكار ونود ان نشير بهذه المناسبة اننا لسنا ضد قيام الاتحاد الاشتراكي اذا ارادت فئة من الشعب بمحض اختيارها ان تنتظم تحت هذه الفكرة ومبادئها كما هو معروف ومألوف في قيام الاحزاب والانتماء اليها وعلى ان لا يحول هذا دون انتظام فئات اخرى في شكل احزاب ومبادئ تؤمن بها هي ايضا. اننا نرفض اصلا فكرة الاحتكار السياسي وفرض الافكار العقائد السياسية ونؤمن ان الاحتكام اولا واخيرا للشعب.

٢ــ اعطت اللائحة لمجلس الوزراء حق اختيار المرشحين وهو مبدأ خطير تتمثل جوانب خطورته فيما يلي:

أــ ان معنى هذا هو العزل السياسي يتولى امره مجلس الوزراء بينما المفروض ان يتولى الشعب فقط قول كلمته في هذا الصدد.

ب ــ معناه ايضا اعتبار الشعب العراقي قاصرا عن ادراك مسؤولياته في اختيار ممثليه.

ج ــ انه عمل يخرج بالانتخابات عن صفتها هذه ويحولها الى عملية تعيين للاعضاء يشبه المحاولة التي قامت قبل هذا ففشلت لتعيين ــ مجلس الشورى ــ.

د ــ يتنافى ومبدأ الفصل بين السلطات اذ انه يعطي السلطة التنفيذية وصاية وحقا لا تقره قوانين الانتخابات السليمة ويمكنها من التحكم والسيطرة بحيث يجعلها سلطة دكتاتورية تنعدم فيها فكرة الانتخابات وطرقها الاصولية الدستورية.

هــ ــ ان اعضاء مجلس الوزراء مع احترامنا للاشخاص، افراد ومواطنون من عامة الشعب ليس للواحد منهم حقوق ارفع واكثر من حقوق الفرد كما وانهم لم يأتوا الى الحكم بارادة الشعب فكيف يمنحون انفسهم حق الولاية والتمييز والمفاضلة بين المواطنين المتقدمين للترشيح.

ان ما ذكرناه اعلاه انتقاص صارخ من حقوق الشعب فهل جاءت ثورة تموز لعمل كهذا؟ في وقت يتطلع فيه الشعب الى مزيد من الحريات.

٢ـ الدائرة الواسعة للانتخابات، اعتبر اللواء دائرة انتخابية واحدة وفي ذلك من المساوئ نلخصها فيما يلي:

أـ سيطرة السلطة التنفيذية على سير الانتخابات وتوجيهها وفق رغبتها.

ب ـ جهل الناخبين في الدائرة الواسعة بشخصية المرشح الامر الذي يؤدي الى انتفاء حسن التقدير في اختيار النواب.

ج ـ الدائرة الواسعة تقتضي قيام الاحزاب واجراء الانتخابات على اساس مبادئ حزبية وهذا ما هو غير قائم في العراق وما لم تتضمن اللائحة الاشارة الى قيامه.

د ـ ان دائرة اللواء الانتخابية كانت نظاما عمل به بعد الاحتلال لسهولة توجيه الانتخابات من قبل السلطة واخضاعها لرغباتها وقد نبذ النظام المشار اليه ـ لهذا الاعتبار ـ منذ مدة طويلة قبل قيام ثورة ١٤ تموز فالعودة الى الاخذ به يعتبر في الواقع عودة الى مرحلة بدائية في الحياة البرلمانية.

هـ ـ انها ستحرم ابناء الريف في اللواء من اختيار ممثليهم وفي ذلك حرمان لجزء كبير من الشعب ممثلا في ابناء اريافه وقراه من وصول نوابه الى قاعة البرلمان.

د ـ انها ستحرم فريقا كبيرا من الاكراد من حق انتخاب نوابهم هذا الفريق الموجود في كثير من اقضية بعض الالوية الشمالية كخانقين ومندلي مثلا واقضية لواء الموصل. الامر الذي يخل بطبيعة تكوين كيان الدولة والمجتمع العراقي فضلا عن مخالفته لمنهاج ٢٩حزيران الداعي الى تمثيل الاكراد في المجلس الوطني بشكل لا ينتقص من مجموعهم بالنسبة الى مجموع السكان في العراق.

٤ـ اعطت اللائحة لموظفي السلطتين الادارية والقضائية الاشراف الواسع على اجراء الانتخابات الامر الذي سيخضعها في مراحلها كلها الى هيمنة السلطة التنفيذية ابتداء من قبول الترشيح بواسطة مجلس الوزراء وانتهاء بالاقتراع الواقع تحت اشراف الادارة.

٥ـ اعطت اللائحة لرئيس الجمهورية حق تعيين ما لا يزيد عن خمسة عشر نائبا. وهو امر يتنافى مع فكرة وجود البرلمان المنتخب من الشعب الذي لا يجوز ان يكون بين اعضائه فريق معين وفريق منتخب مع تساوي الفريقين في الحقوق وصفة التمثيل.

٦ــ حرمت اللائحة على الاقليات انتخاب ممثليها ولا يمكن ان يسد التعيين.المشار اليه اعلاه هذا الفراغ اذ لابد ان يكون للاقليات حرية اختيار ممثليها بمحض رغبتها.

٧ــ ان الانتخاب حق من حقوق الشعب ومثله في واقعه امتناع الفرد عن التصويت فالزامه بالتصويت حرمان لحق من حقوق وقسر له على انتخاب من يرشحه مجلس الوزراء بموجب نصوص اللائحة.

اشرنا في مستهل مذكرتنا الى اننا لا نريد ان ندخل في تفصيلات فقهية حول اللائحة وانما اكتفينا بتناول الاسس العامة التي لها علاقة وثيقة بالحياة الدستورية التي تصبو اليها البلاد وفي ضوء الظروف السياسية التي مرت وتمر بها حتى الان فحرمتها مدة طويلة من اهم حقوقها الاساسية.

ولابد لنا ان نشير الى ان اللوائح التشريعية مهما سلمت من اخطاء ونواقص ليست هي الغاية في ذاتها وانما العبرة بما تؤدي اليه من قيام حكم صالح مؤتمن على مصالح البلاد يطمئن الشعب الى سلامة تطبيق التشريعات على يديه.

وهذا لن يتم الا باجراء انتخابات سريعة وعلى ايدي حكومة تؤمن بروح الحياة الدستورية وتقيم الدليل الواضح للشعب على ايمانها بهذه الحياة.

وعليه نأمل من سيادتكم العمل على تدارك ما يناقض وحقوق الشعب مما ورد في اللائحة وتعديله على الاسس التي اجمع عليها نقاد اللائحة والملاحظات التي ابديناها مع المبادرة منذ اليوم الى اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب ليقول كلمته في الانتخاب في جو حر واجراء سليم ويرسل ممثليه الحقيقيين ليتولوا ادارة امره ورعاية مصالحه وفتح صفحة جديدة من تاريخه توفر له الامن والاستقرار وتحقق الرخاء والازدهار لعراقنا الحبيب والله من وراء القصد.

دكتور عبدالرحمن عبدالله ــ مجيد علي ــ فؤاد عارف ــ بابا علي ــ رشيد نجيب ــ فتاح رشيد ميران ــ زيد احمد عثمان.

وقدم صالح اليوسفي وحبيب محمد كريم المحامي اللذان يعبران عن وجهة نظر البارزاني مذكرة الى رئيس الوزراء مؤرخة في ٤شباط هذا نصها:ــ

اذيعت على الشعب قبل بضعة ايام لائحة قانون انتخاب اعضاء مجلس الامة، لكي يطلع عليها المواطنون ويبدون اراءهم ومقترحاتهم حولها قبل ان تتخذ الاجراءات اللازمة لاقرارها وتشريعها، ولا شك فإن عرض اللائحة للمناقشة الحرة البناءة من قبل الحكومة قبل تشريعها بادرة تستحق التقدير.

وتجاوبا مع رغبة الحكومة وبدافع من الحرص على ضـــرورة تشـــريع القـــانون المذكور وفقا للمبادئ والاسس التي تقوم عليـــها الانتخابـــات النيابيـــة فـــي الـــدول الديمقراطية، ولوجود علاقة وثيقة بين تشريع القانون وبيـــان ٢٩حزيـــران الـــذي اصدرته الحكومة في العام الماضي، رأينا من الواجب بيان رأينا حول اللائحة علـــى ضوء النقاط الواردة اعلاه.

وسوف نركز ملاحظاتنا على اهم المبادئ التي جاءت بها اللائحة توخيا للأختصـــار من جهة، ولان معظم مواد اللائحة الاخرى تتناول قضايا وامورا تفصيلية من جهـــة ثانية.

تنطوي اللائحة دون ريب على كثير من المزايا والمنطلقات الايجابيـــة المنســـجمة مع روح العصر، خاصة ما يتعلق منها بإعتماد اسلوب الانتخاب المباشر وعلى درجة واحدة وتمتع الذكور والاناث بحق الانتخاب والترشيح على السواء، الا انها تتضمـــن في الوقت نفسه كثيرا من النواقص والعيوب الخطيرة التي تكاد تنسف فـــي بعـــض الحالات الغرض الذي شرع من اجله القانون في الاصل.

تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين على ان:ـــ يتولى مجلس الـــوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للأتحاد الاشتراكي تدقيق اسماء طالبي الترشيح وتقريـــر استبعاد من لا تتوفر فيه الشرط المنصوص عليه في الفقرة ـــ هـــ ـــ مـــن المـــادة العشرين التي تقضي بأن يكون المرشح لعضوية مجلس الامة مؤمنا بثـــورة الرابـــع عشر من تموز ومبادئها واهدافها.

ان اناطة تدقيق اسماء طالبي الترشيح بمجلس الـــوزراء او الاتحـــاد الاشـــتراكي وتقرير استبعاد من لايعجبهم وشطب اسمائهم من قوائم الترشـــيحات بـــهذه الحجـــة وتلك لا يشكل اعتداء صارخا على حق المواطنين في الترشيح والانتخـــاب وانتـــهاكا للقواعد والمبادئ الديمقراطية فحسب بل يعتبر بحد ذاته خرقا لاهداف ومبادئ ثـــورة الرابع عشر من تموز التي في بيانها الاول:ـــ ان الحكم يجب ان يعهد الـــى حكومـــة تنبثق من الشعب وبوحي منه ـــ ومقتضى ذلك ان يعهد الحكم الى حكومة منبثقة عن استفتاء شعبي عام او من مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب او حـــائزة علـــى رضاه وثقته على الاقل لا ان يعهد الى حكومة او اتحاد اشتراكي او اية هيئة اخـــرى لا يعرف الناس رأي الشعب الحقيقي فيها، ونقول ذلك مع احترامنا للجميع. امـــامن حيث النتيجة واذا بقيت نصوص اللائحة على ما هي عليه الان فسوف تـــؤدي الـــى

خلق مجلس امة معين من قبل الحكومة لا منتخب من الشعب ويسفر في النهاية عن تعيين السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية وهو امر لا ينسجم مع مبادئ القانون الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات، وعلى ضوء الحقائق السابقة نقترح على المسؤولين تعديل مواد لائحة القانون بشكل يهيئ للناخبين والمرشحين فرصة ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح بحرية كاملة وعدم فرض وصاية اية جهة عليهم مقدما واناطة القضية كلها براي الشعب وحده لانه مصدر القوة ومصدر السلطات وبمقدوره التمييز بين الصالح والطالح من المرشحين وهو الذي يدرك ويستوعب اكثر من غيره مبادئ الثورة واهدافها التحررية والديمقراطية ولان جوهر الحياة النيابية يقوم على الانتخاب لا التعيين.

اما بخصوص عدد اعضاء مجلس الامة وتحديدهم بمائة وخمسين عضوا كما جاء في الفقرة الاولى من المادة السابعة عشرة ومنح رئيس الجمهورية حقا بتعيين ما لا يزيد عن خمسة عشر عضوا ممن تقتضي مصلحة الوطن تعيينهم كما تقول الفقرة الثانية من المادة نفسها، فإن التوفيق لم يحالف المشرع في تحديد عدد اعضاء مجلس الامة ولا ندري لماذا اختير هذا العدد بالذات وما هو الاساس الذي استند عليه في ذلك. وكان من الافضل تحديد عدد النواب بالنسبة الى عدد السكان في العراق وهي قاعدة متعارف عليها تقريبا بين معظم الدول البرلمانية في العالم. اما بصدد الفقرة الثانية من المادة المذكورة فهو امر لا يتعارض مع احكام الدستور المؤقت فقط بل يعتبر ايضا نوعا من مجاراة المشرع لفكرة تعيين النواب بدلا من انتخابهم ذلك لان حقوق وواجبات رئيس الجمهورية محددة في الدستور المؤقت ولايجوز التوسع فيها الا عن طريق تعديل الدستور المؤقت نفسه، كما ان المادة ٦٢ من الدستور المؤقت تنص على وجوب تأليف مجلس الامة من اعضاء يتم اختيارهم بطريقة الانتخاب السري العام. اما الحجج التي يرددها البعض لدعم ما ذهب اليه المشرع وهو فسح المجال امام رئيس الجمهورية لتعيين عدد من الاشخاص في المجلس للأستفادة من قابلياتهم وخبراتهم فهي حجج مردودة من اساسها اذ من الممكن الاستعانة بكفاءة الخبراء وقابلياتهم في اعمال ووظائف اخرى خارج مجلس الامة، وليس من المنطق السليم بأن الخدمات الجليلة لهؤلاء لا يمكن ان تتفتق الا داخل قبة البرلمان.

ان مبدأ جعل اللواء منطقة انتخابية واحدة والذي اخذت به اللائحة مبدأ غير مقبول وخاصة في ظروف عدم فسح المجال امام الاحزاب لممارسة فعالياتها بصورة علنية، واذا اضفنا هذا المبدأ على الاتجاه الذي تنادي به اللائحة وهو ـ برمجة ـ الانتخابات عن طريق مجلس الوزراء او الاتحاد الاشتراكي تكون النتيجة هيمنة الحكومة هيمنة تامة على عملية الانتخاب والترشيح وعلى نتائجها ايضا، وتعيين فريق من الناس في مجلس الامة تزكيهم الحكومة او الاتحاد الاشتراكي والعودة بالبلاد الى مهازل الانتخابات قبل ثورة الرابع عشر من تموز، فضلا عن ذلك فإن هذا المبدأ يلحق نوعا من الغبن بالمرشحين من ابناء الريف ويرجح كفة المرشحين من ابناء المدن الكبيرة عليهم بالنظر لكثافة السكان داخل مراكز الالوية. وعليه نجد من المفيد عدم الاخذ بهذا المبدأ وتقسيم القطر الى مناطق انتخابية صغيرة تساوي عدد اعضاء مجلس الامة تقريبا لسهولة ذلك بالنسبة للناخب ومعرفته للشخص الذي ينتخبه عن قرب مع احاطة النائب علما بحاجات سكان منطقته والدفاع عن مصالحهم بالاضافة الى واجبه الرئيسي في الدفاع عن مصالح الشعب كله.

لقد اغفلت لائحة القانون قضية مهمة اخرى تتعلق بابناء القومية الكردية في العراق وهي المادة الرابعة من بيان ٢٩حزيران التي تنص على:ـ ان الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح، وسيمثل الاكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات ـ لقد جاءت مواد اللائحة خالية من اية اشارة الى هذا الموضوع الحساس، وعليه فإننا ندعو الحكومة الى تلافي هذا النقص في اللائحة وتحديد اساس معقول لمعرفة نسبة السكان الاكراد الى مجموع سكان العراق لان الاحصاء الذي اجرته الحكومة عام ١٩٦٥ قد اقتصر في حينه على سكان مراكز الالوية وعدد من الاقضية كما هو معروف لدى الجميع.

وهناك نقطة اخرى جديرة بالملاحظة والدرس وهي ان مناطق الريف الكردي لا توجد فيها ادارات حكومية ومن الضروري ايجاد السبل الكفيلة بتمكين هؤلاء حق الادلاء بإصواتهم في الانتخابات، كما ان وجود قوات مسلحة في المنطقة الكردية قد يعتبر من الناحية السياسية نوعا من الضغط والتأثير على سير الانتخابات بالنسبة الى سكان المنطقة المذكورة.

ان اجراء الانتخابات العامة في نظرنا تعني اعادة حق الشعب اليه في حكم نفسه بنفسه بعد ما يقرب من تسع سنوات من الحكم القائم على الاوضاع الشاذة مع ما رافقها من الاحداث الجسيمة التي مرت بها البلاد وخلفت وراءها جروحا عميقة بين القوى السياسية المختلفة وبين ابناء الطوائف المتعددة في العراق وتعني كذلك الخروج من هذا الوضع غير الطبيعي والانتقال بالبلاد الى الحكم البرلماني الديمقراطي السليم. وكان بودنا كثيرا لو امتدت الحكومة قبل اجراء الانتخابات التمهيد لذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية للمواطنين بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتشكيل الاحزاب السياسية واصدار عفو عام عن جميع المحكومين والمعتقلين السياسيين في العراق والغاء الاوضاع الاستثنائية ومحاكم امن الدولة وتنفيذ بيان ٢٩حزيران لكي يستطيع الشعب ارسال ممثليه الحقيقيين الى البرلمان والسير بالبلاد قدما في طريق الحرية والديمقراطية والازدهار.

حبيب محمد كريم   صالح اليوسفي

١٩٦٧/٢/٤

وقدم ثلاثة من السياسيين العراقيين المعروفين، وهم كامل الجادرجي وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، ومحمد حديد من الحزب الوطني التقدمي المنحل، مذكرة الى رئيس الجمهورية حول قانون الانتخابات. هذا نصها:

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بغداد

الموضوع ـ قانون الانتخاب

اقر مجلس الوزراء مؤخرا لائحة قانون الانتخاب، وقد كانت اللائحة قد نشرت في الصحف قبل ذلك بعشرة ايام وقيل ان نشرها قبل اقرارها يقصد به عرضها امام الرأي العام لمناقشتها. ولم يتح لنا في الواقع ان نناقش اللائحة المذكورة خلال الفترة القصيرة غير الكافية التي حددت للمناقشة، وذلك لان دائرة النشر كما هو معروف مغلقة في العراق لا تتيح لنا او لغيرنا ممن لهم رأي مخالف للرأي الحكومي في عديد من القضايا العامة، النشر والتعبير عن الرأي بالشكل المفهوم لحرية التعبير الديمقراطية. ولذلك فقد وجدنا ان مناقشة اللائحة وموادها بصورة تفصيلية لا فائدة منها في مثل هذه الظروف، وانما المهم في الامر هو دراسة الاسس التي بنيت

عليها اللائحة والاغراض التي استهدفتها ولاسيما مدى جديتها فيما قيل من انها بداية لانهاء فترة الانتقال والعودة الى الحياة الطبيعية في البلاد.

لقد ظلت نغمة انهاء فترة الانتقال تتردد بشكل مستمر منذ ثماني سنوات، فلم يكن الهدف من قيام ثورة تموز بطبيعة الحال ابدال الحكم الاستبدادي لما قبل الثورة بحكم آخر بعيد عن الشعب وعن تمثيله، ولذلك ظل رجال الحكم يشعرون على الدوام بشذوذ النظام القائم وبعده عن اهداف ثورة تموز، مما دفعهم الى الحديث دائما عن العزم على اجراء انتخابات يختار الشعب فيها ممثليه ويقيم نظاما تتحقق فيه سيادة الشعب وارادته. ولم تكن الحكومة الحاضرة لتختلف عن سابقاتها في هذا الشأن، بل انها على ما يبدو تشعر الان اكثر من أي وقت مضى بأن فترة الانتقال قد طالت الى الحد الذي لم يعد معه في الامكان استمرارها، كما ان هناك شعورا عاما لابد وان يكون رجال الحكم الحاليون قد لمسوه بضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات وقيام مجلس وطني يملك السلطة السياسية في البلاد ويستخدمها لحل المشاكل المتأزمة في مختلف نواحي حياة الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما عجزت عن حله الاجهزة الحالية سواء كانت عسكرية او مدنية تابعة للحكم العسكري.

ومع شعور الحكم الحاضر بذلك فإنه اخرج قانونا للانتخاب لا يؤمن العودة الى الحياة الطبيعية في البلاد، وانما يتيح لهذا الحكم وحده الاستمرار في البقاء ومد الفترة القائمة بعد التمويه بانهائه! ان هناك اجماعا او شبه اجماع ظهر حتى في الانتقادات التي سمح بنشرها في الصحف خلال فترة المناقشة المزعومة، على ادانة هذا القانون وعلى عدم صلاح الاسس التي قام عليها ومناقضتها للمبادئ الديمقراطية.

ان الفكرة الاساسية في القانون كما يبدو لأي قارئ اعتيادي يستعرض مواده، هي سيطرة الحكومة على مجرى الانتخابات بشكل يؤمن لها مجيء مجلس يمثلها هي قبل ان يكون ممثلا للشعب. ونحن نجد مع الاسف ان رجال الحكم الحاليين لم يحاولوا حتى تمويه عملية الانتخابات ببعض المظاهر الديمقراطية المعترف بها تاريخيا. كما كان يفعل الاخرون الذين زيفوا الانتخابات في الفترة التي سبقت ١٤تموز ١٩٥٨. ولعل ابرز انعكاس لهذه الفكرة الاساسية في مواد القانون، حصر الموافقة على الترشيح بالاتحاد الاشتراكي وهو مجرد اصطلاح لجنين خيالي عسرت عليه الولادة لسنين طويلة، بل هو مشكوك في وجوده حتى في الارحام مما دعا

واضعي القانون الى تحويل صلاحية الموافقة على الترشيح الى مجلس الوزراء. فمن الواضح أن هذا الحصر الى جانب مواد القانون الخاصة بالتزكية تجعل عملية الانتخاب عملية (تعيين) ليس الا.

والظاهر ان هذا الاجراء قد قصد به تحقيق ما سمي بالعزل السياسي المنافي للمبادئ الديمقراطية بشكل اوفى. مما يتيح المجال لعدد محدود من رجال الحكم لصياغة المجلس وفقا لرأيهم السياسي الخاص ومصلحة استمرارهم في الحكم او استمرار نظام الحكم الذي يقال بأن النية تتجه الى انهائه.

ومما لا شك فيه ان حرية الترشيح لا تقل اهمية عن حرية الانتخاب ذاتها، فليس من الديمقراطية في شيء ان يمارس المواطنون حق الانتخاب اذا لم يجدوا امامهم مجالا للاختيار بين مرشحين من مختلف الاراء السياسية. ولعل المفارقة في الامر هو ان واضعي القانون يريدون الزام الناخبين بممارسة حقهم الانتخابي دون ان يتيحوا لهم حرية اختيار المرشحين، والانتخاب الالزامي يقصد به في الواقع التغطية على مقاطعة الانتخابات التي يلجأ اليها الشعب في حالة اجرائها تحت ظل الاستبداد.

ومن الافكار الاخرى التي تضمنها القانون والتي بنيت على اساس الهيمنة التامة على عملية الانتخاب وصياغتها بالشكل الذي يتفق مع رغبة الحكم القائم نفسه، الاشراف الواسع الذي اعطي لرجال السلطة التنفيذية كوزير الداخلية ووزير العدلية والاجهزة التابعة لهما على وضع قوائم الانتخاب ومناطق الانتخابية وتحديد الشعب الانتخابية ولجان الانتخاب ومراقبة الصناديق واخيرا تعيين ١٠% من اعضاء المجلس تعيينا يملكه رئيس الجمهورية وهي فكرة تؤدي الى نقض مبدأ الاكثرية المطلقة في تصويت المجلس اذ يكون في امكان الحكومة ترجيح قرار على قرار عن طريق هؤلاء النواب المعينين ان انقسم المجلس المعين هو الاخر على نفسه.

اننا نعتقد ان المشكلتين الرئيسيتين اللتين دفعتا الحكومة الحاضرة لاصدار قانون الانتخاب بهذا الشكل غير الديمقراطي ستستمران قائمتين حتى لو اجريت الانتخابات فعلا وتكون مجلس وطني مصاغ في القالب الذي وضعه القانون المذكور. فلا شك في ان مجلسا من هذا النوع لن يؤدي المهمة الاولى وهي ارساء الحياة الطبيعية في البلاد لانه لن يتيح الفرصة لقيام ابناء الشعب في اختيار ممثليهم الحقيقيين ومن ثم تحقيق السيادة الشعبية في الحكم. كما انه لن يؤدي المهمة الاخرى وهي ان يصبح محلا ملائما لتمثيل القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وتطوير العلاقات بينها في

اتجاه الحوار المفتوح والمناقشة الهادفة والوصول الى الحلول التي تضمن تقدم البلاد وتستأثر بقبول فئات واسعة من هذه القوى واسنادها وبذلك يمكن الحيلولة دون تصارع هذه القوى بطريق العنف والانقلابات العسكرية.

اننا نعتقد ان الاساس الصحيح لاجراء انتخابات تؤمن الغاية المتوخاة من انهاء فترة الانتقال واقامة الحياة الطبيعية في البلاد، يكمن في انهاء الجو السياسي الخانق القائم قبل كل شيء. وحتى اذا صيغ القانون على الشكل الديمقراطي الصحيح، فسوف تبقى هناك ضرورة اتاحة المجال للحريات العامة بما فيها حريات التعبير والتنظيم السياسي والاجتماعي وانهاء الاوضاع الاستثنائية القائمة والتي تقف عقبة امام ممارسة الناس لحقوقهم المشروعة والغاء كل الاجراءات والاحكام الاستثنائية التي جرت ضد حريات الناس وادت الى سجنهم او توقيفهم او حجزهم او فصلهم من وظائفهم او حرمانهم من جنسيتهم العراقية.

ونحن نعتقد ان خلق مثل هذا الجو الطبيعي سوف يؤمن ليس فقط اطلاق امكانيات العمل الوطني لحل مشاكل البلد المستعصية وانما سيؤمن ايضا دحر اعداء الشعب واعداء ثورة تموز الذين تتردد عبارات التخوف من عودتهم الى السلطة فإن اطلاق حريات الشعب خير ضمان لايصال ممثليه الحقيقيين المؤمنين بمبادئه الى الحكم. ان هذا هو الطريق الوحيد للانتقال الجدي من الحكم الاستثنائي الى الوضع الطبيعي الذي يمكن في ظله حل مشاكل البلاد لمصلحة الشعب وتقدمه.

نرجو ان تتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ٦ذو القعدة ١٣٨٦

١٦شباط ١٩٦٧

هديب الحاج حمود　　محمد حديد　　كامل الجادرجي

وقدم فائق السامرائي، من قادة حزب الاستقلال المنحل ونقيب المحامين، مذكرة مسهبة الى رئيس الوزراء بأسم نقابة المحامين تضمنت عرضا للصراع السياسي في العراق من اجل استخلاص الشعب حقوقه في السيادة وتقرير المصير، واشارت الى عزوف الشعب عن المشاركة في الانتخابات النيابية في العهد الملكي وعدم الاعتراف بشرعيتها لانها تجري بطريقة شاذة حولت المجالس النيابية الى جهات رسمية

كسائر اجهزة الدولة الاخرى ليس له من تمثيل الشعب "قلامة ظفر" وركزت المذكـــرة على الامور التالية:ـ

١ـ الانتخاب بالقائمة: نصت المادة ١٨ من المشروع على اعتبار كل لواء منطقة انتخابية قائمة بذاتها ويكون مركز اللواء مركزا لها. وهو اسلوب لفظه العراق منـــذ سنين عديدة وذلك لانه خبر عن طريق التجربة سهولة تدخل الحكومة في انتخابـــات كهذه، كما ان هذا سيحرم الفلاحين في الريف من التمثيل لطغيان المـــدن باكثريتـــها العددية عليهم.

٢ـ اهداف ومبادئ ثورة تموز: اشترطت الفقرة هـ من المـــادة العشـــرين مـــن المشروع على المرشح ان يكون مؤمنا بثورة الرابع عشـــر مـــن تمـــوز ومبادئـــها واهدافها، ويتساءل العراقيون ما هي اهداف ثورة ١٤تموز ومبادئها واهدافها، هـــل هي ما جاء في البيان الاول للثورة ام ما اعلنه الرجال الذين قـــدر لـــهم ان يتولـــوا السلطة في اعقاب هذه الثورة هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن هذا النص يخـــالف نصوص الدستور المؤقت التي جعلت العراقين متساوين في الحقوق والواجبات فـــي حين ان هذا النص جعلهم طبقتين طبقة تتمتع بحقوقها السياسية وطبقة جردت مـــن الحقوق السياسية دون ان يكون هناك حكم صادر من محكمة مختصة لتجريدهم مـــن هذه الحقوق.

٣ـ قيمومة مجلس الوزراء على الشعب: نصت الفقرة ـ ٢ـ من المادة الســـابعة والعشرين من المشروع على النظام الديمقراطي نفسه وينسف فكرة التمثيل الشـــعبي من الاساس.

٤ـ عدد النواب: نصت الفقرة الاولى من المادة السابعة عشرة من المشروع على تحديد اعضاء مجلس الامة بمائة وخمسين عضوا فهو يتنافى مـــع كـــل الاســـاليب الانتخابية المتبعة في البلاد الديمقراطية التي تأخذ بالاسلوب البرلماني نظاما للحكـــم، اذ كان الواجب ان يكون التحديد على اساس عدد السكان الذين تتألف منهم الدوائـــر الانتخابية.

٥ـ تعيين النواب: نصت الفقرة ـ٢ـ من المادة السابعة عشرة على منح رئيـــس الجمهورية حقا بتعيين ما لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممـــن تقضـــي مصلحـــة الوطن تعيينهم. ان هذا النص يتعارض مع احكام الدســـتور المؤقـــت التـــي حـــددت سلطات رئيس الجمهورية وليس من بينها تعيين النواب.. اما القول بأن القصد هـــو

تأمين وصول الاقليات الى المجلس فكان الاجدر تحديد مناطق لهم او انتخابهم من الالوية حسبما كان معمولا به في السابق. اما اذا اريد بهذا النص اختيار عدد من ذوي الرأي والخبرة فكان الاجدر الاخذ بمبدأ المجلسين وليس ثمة تعارض في الاخذ بهذا المبدأ والنظام الجمهوري اذ هناك جمهوريات لها مجلس نواب ومجلس شيوخ.

٦ـ مدة العضوية في مجلس النواب: لابد من تحديد مدة العضوية في مجلس النواب الامر الذي يتطلب تعديل الدستور المؤقت على هذا الاساس.

٧ـ التأمينات النقدية: ان الاخذ بهذا النص يحرم عدد كبير من العمال والفلاحين وهم قوى الشعب العاملة من دخول المجلس النيابي فنقترح طي ذلك.

وخلصت المذكرة الى القول:

"ليس قانون الانتخاب عصا سحرية تحقق للبلاد حكما ديمقراطيا سليما مجرد تشريعه، بل انه لابد من قيام اجراءات تسبق هذا التشريع وفي مقدمتها اطلاق حرية الصحافة والتنظيم السياسي واجازة الاحزاب واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ولا يمكن اجراء اية انتخابات ما لم يتوافر الحد الادنى للحريات العامة فاذا كانت الوزارة جادة في انهاء فترة الانتقال عليها ان تبادر من الان لتوفير مناخ ديمقراطي للتمهيد للانتخابات لا ان تبقى القوانين معطلة وفي مقدمتها قانون المطبوعات الذي مع انه نافذ فإن الحكومة تخالفه علانية في عدم اعطاء امتيازات للصحف، وكذلك قانون الجمعيات الذي مازال نافذا ولم يطبق لحد الان".

وقدم الدكتور عبدالفتاح الالوسي، رئيس جمعية حقوق الانسان في العراق، مذكرة باسم الجمعية الى رئيس الوزراء في ٥شباط ١٩٦٧ اوضحت سعي الجمعية الى الديمقراطية والبرلمانية، وانها سبق ان قدمت مذكرة الى الرئيس السابق عبدالسلام عارف طالبت فيها بانتخابات حرة سليمة تنبعث منها حكومة تكون مسؤولة امام ممثلي الشعب وتمارس اعمالها في حدود الدستور وسيادة القانون، كما قدمت الجمعية مذكرة ثانية الى الرئيس عبدالرحمن عارف اكدت ما ورد في المذكرة الاولى من حيث المطالبة بانهاء الحالة غير الدستورية واعادة الحياة الديمقراطية للشعب بالعمل على انهاء فترة الانتقال التي طالت منذ ١٤تموز١٩٥٨، وذلك بوضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور الامة الدائم يتضمن النص على حريات الشعب وحقوقه. واشارت المذكرة الى انِ وضع قانون الانتخاب كان يجبّ ان يقوم به مجلس الشورى، بعد تنفيذ قانونه ودعوته لوضع مشروع الدستور، لانه اولى

بذلك من اية حكومة ــ السلطة التنفيذية ــ ليست منبثقة من سلطة تشريعية منتخبة او مؤلفة بقانون وكررت المذكرة الانتقادات التي سبق ذكرها واوضحت ان الجمعية تفضل ان تتبع الخطوات الدستورية السليمة المعروفة في انشاء الحياة الدستورية، وذلك بأن ينتخب الشعب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع الدستور ووضع قانون الانتخاب ثم تنحل تلقائيا وينتخب على إثر ذلك مجلس الامة.

وزيادة على تقديم المذكرات الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اوفد الملا مصطفى البارزاني ابنه مسعود الى بغداد لمقابلة رئيس الجمهورية وايضاح الاعتراضات الكردية على قانون الانتخابات، وجرت المقابلة في ٢٨اذار ١٩٦٧ وجرى الحديث خلالها حول الامور التالية:ــ

١ــ تقديم الترشيح، وضيق مجاله، وعدم الاخذ بتوزيع المقاعد، وخصوصا في المنطقة الشمالية.

٢ــ مسألة الانتخابات وضرورة اعادة النظر في اساليب تحقيقها، حتى تتوافر الحرية للناخبين والضمانات الكافية.

٣ــ اهمال المقترحات الكردية التي كانت الادارة العراقية قد وعدت بها، سواء اكان في قانون الانتخابات نفسه، ام في الادارة العامة[١].

وقد نوقشت هذه الاعتراضات في اجتماع مجلس الوزراء، ولمح ناجي طالب، رئيس الوزراء في تصريح صحفي له في ٢٩اذار ١٩٦٧ الى ان الانتخابات النيابية التي اعلن انها ستجري في شهر ايار المقبل ستؤجل الى ان تنتهي عملية اعادة بناء الاتحا الاشتراكي[٢].

وقد استقالت وزارة ناجي طالب، وسقط النظام كله ولم تجر الانتخابات الموعودة.

سياسة وزارة ناجي طالب النفطية

لم يتضمن منهاج حكومة عبدالرحمن البزاز الثانية شيئا عن النفط او عن المفاوضات مع الشركات الاجنبية، وعندما سألت صحيفة المنار البغدادية البزاز عما اذا كانت حكومته تفكر في اجراء مفاوضات جديدة مع شركات النفط، اجاب قائلا:

---

[١] جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٧/٣/٣٠.

[٢] جريدة صوت العرب، ١٩٦٧/٣/٢٩.

"الواقع ان في قائمة الاسبقيات.. تأتي قضية النفط بعد قضايا الشمال فنحن بإذن الله بعد اسابيع نبدأ بدراستها بجد وربما نجد طريقنا الى ما يحقق مصالح البلاد.."[1] وقد استقالت حكومة البزاز ولم تتخذ موقفا محددا تجاه النفط.

وعندما شكل ناجي طالب وزارته، لم يرد في كتاب التكليف ما يشير الى النفط، لكنه اشار في منهاج حكومته بأنها ستدرس "النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠لسنة١٩٦١ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقق اغراضها التي أسست من اجلها: "وبصفته وزيرا للنفط بالوكالة قدم اقتراحا الى مجلس الوزراء لتأليف لجنة وطنية لخبراء النفط لتقييم وضع صناعة النفط، وتقييم العلاقات القائمة بين الحكومة وشركات النفط، ووضع خطة عمل لاستثمار الثروة النفطية، وهذا نص كتاب وزارة النفط المؤرخ في٧ايلول ١٩٦٦:ــ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة النفط

مديرية شؤون النفط العامة

قسم شؤون الشركات

العدد/ شركات/ س/٤١٤

التاريخ/٧/٩/١٩٦٦

سري للغاية

الى:ــ

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ صناعة النفط في العراق

تضم الاراضي العراقية امكانيات نفطية هائلة كما تشير الى ذلك الدلائل المستخلصة من دراسة نتائج عمليات التحري والحفر السابقة ويمكن القول بأن الاحتياطي المكتشف حتى الان لا يمثل الا النزر اليسير من تلك الامكانيات المتوقعة.

---

[1] جريدة المنار،٣/٧/١٩٦٦.

وكان من المفروض ان تتطور صناعة النفط في العراق وتتقدم بشكل يتناسب والامكانيات المذكورة الا ان الجمود الذي صاحبها خلال السنوات الماضية بسبب بعض المشاكل والتعقيدات التي نجمت عن تعليق احكام الاتفاقيات المبرمة مع شركات النفط العاملة في العراق قد حال دون تطورها.

لقد جاء في المنهاج الوزاري للحكومة الحاضرة "ان الحكومة ستدرس النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم ٨٠لسنة ١٩٦١ ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق اغراضها التي اسست من اجلها" ولغرض وضع السياسة التي جاءت بها الحكومة في منهاجها موضع التنفيذ تود هذه الوزارة ان تسجل الملاحظات التالية:ـ

اولا: ان الامكانيات النفطية الهائلة الموجودة في العراق والظروف المالية الراهنة من جهة وظروف صناعة النفط السائدة في العالم اليوم من جهة اخرى، تحتم العمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستغلال هذه الثروة استغلالا يتناسب مع الامكانيات الكبيرة المتيسرة ويؤمن ما يحتاجه البلد من موارد متزايدة لتطوير اقتصاده ورفع مستوى معيشة افراده.

ثانيا: ان الثروة النفطية ملك للشعب العراقي بأجمعه ولهذا يقتضي ان تستغل بشكل يخدم مصلحته وان يكون هذا الاستغلال فوق الميول والاعتبارات السياسية الصرفة وان لا تكون الثروة النفطية محل مساومات سياسية داخلية او خارجية بأي حال من الاحوال.

ثالثا: ما دامت الثروة النفطية هي ملك الشعب بأجمعه فيقتضي ان يساهم الاخصائيون من العراقيين بوضع الاسس والمبادئ العامة لسياسة النفط الوطنية على ضوء القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١.

وبناء على ما تقدم تقترح هذه الوزارة تأليف لجنة من خبراء نفط عراقيين لتحقيق الاغراض المبينة ادناه:

(١) تقييم وضع صناعة النفط القائمة حاليا في العراق وتقييم العلاقات القائمة بين الحكومة وشركات النفط.

(٢) وضع خطة عمل لاستثمار الثروة النفطية على احسن وجه يحقق مصالح الشعب.

(٣) تقديم المقترحات حول كيفية معالجة المشاكل القائمة مع شـــركات النفـط العاملة في العراق.

هذا وتقترح هذه الوزارة ان تكون هذه اللجنة دائمية للعمـــل كلجنـــة استشـــارية للحكومة او وزارة النفط والمفاوض العراقي في حالة اجـــراء ايـــة مفاوضـــة فـــي المستقبل وعلى ان تخول اللجنة صلاحية استشارة أي خبير آخر خلال دراساتها.

نرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء لتقرير ما يراه مناسبا بـــهذا الشأن واعلامنا.

و.وزير لنفط

ناجي طالب

وافق مجلس الوزراء على مقترح وزير النفط بالوكالة، وقرر في ٢١ايلول تشـــكيل لجنة وطنية لخبراء النفط وتحديد مهامها. وفيما يلي نص كتاب مجلس الوزراء:ـــ

ديوان مجلس الوزراء

العدد/٢٥٣

التاريخ/١٩٦٦/٩/٢٤

سري للغاية

وزارة النفط

الموضوع/ صناعة النفط في العراق

في جلسة مجلس الوزراء التاسعة والسبعين (أ) المنعقدة بتـــاريخ ١٩٦٦/٩/٢١ عرض كتابكم رقم شركات/س/٤١٤ وبتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ حول الامكانيات النفطيـــة الهائلة التي تضمها الاراضي العراقية والمقترح فيه عرض الموضوع على مجلـــس الوزراء لتقرير ما يراه مناسبا حول تأليف لجنة من خبراء نفط عراقيـــن لتحقيـــق الاغراض المهمة في الفقرات (١و٢و٣)من الكتاب.

وبعد المداولة وبناء على ما جاء بكتابكم اعلاه وتنفيذا للمنـــهاج الـــوزاري فـــي وزارة النفط وادراكا من الحكومة لاهمية وضخامة الاحتياطات النفطية التي تضمـــها ارض بلادنا وضرورة استغلال هذه الثروة الهائلة فـــي تطويـــر اقتصاديـــات البـــلاد وتوسيع قاعدتها الاقتصادية لضمان المستقبل فقد تقرر على ســـبيل ان يكـــون هـــذا

الاستغلال على احسن وجه واوسعه في اطار القانون رقم ٨٠لسنة ١٩٦١ وبشـــكل توضع فيه مصلحة الوطن في هذه الثروة فوق كل اعتبار وبعيدا عن كل المزايـــدات السياسية تقرر من اجل هذا تأليف (لجنة وطنية لخبراء النفط) من الســـادة المدونـــة اسماؤهم ادناه لتكون هيئة استشارية دائمية لها في شؤون استثمار احتياطات النفـــط بصورة عامة وفي تطوير صناعة النفط الوطنية ببعث الحياة في شركة النفط الوطنية العراقية لهذا الغرض.

ان مهام (اللجنة الوطنية لخبراء النفط) هي:ـ

أـ تقييم وضع الصناعة النفطية في البلاد ومدى تطورها بالقياس الـــى الصناعـــة المماثلة في البلدان الاخرى وتقييم العلاقات بين الحكومة وشركات النفط.

ب ـ اقتراح افضل السبل لاستغلال الاحتياطات النفطية على الأسس التالية:ـ

اولا: من قبل شركة النفط الوطنية مستقلا كلما امكن ذلك و/أو.

ثانيا: بالاشتراك مع اية شركة او شركات اجنبية او عربية وفق احدث الاتفاقيـــات التي ابرمت في منطقة الشرق الاوسط او غيرها.

ثالثا: عدم الاخذ بمبدأ منح امتيازات نفطية جديدة في المستقبل.

جـــ ـ دراسة المشاكل القائمة مع شركات النفط العاملة في البلاد واقتراح الحلـــول لتسويتها وتحقيق مطالب العراق العادلة منها.

ترتبط اللجنة بمجلس الوزراء ويكون محل عملها الدائمي شركة النفـــط الوطنيـــة ولها ان تستعين بخبرة ذوي الخبرة والاختصاص في وضع دراســـاتها ومقترحاتـــها كلما وجدت ضرورة لذلك كما ان لها ان تضع لنفسها نظاما داخليا تعمل بموجبه بعـــد ان يقره مجلس الوزراء.

الاعضاء:

١ـ الدكتور عبدالله النقشبندي

٢ـ الدكتور خالد الشاوي

٣ـ السيد صالح كبة

٤ـ السيد بابا علي الشيخ محمود

٥ـ السيد اديب الجادر

٦ـ الدكتور محمد جواد العبوسي

٧ـ السيد عبداللطيف الشواف

٨ـ السيد غانم عبدالله العقيلي

٩ـ السيد عبدالله اسماعيل ـ مقررا للجنة

صدر هذا القرار وفقا لاحكام المادة ٤٤ من الدستور المؤقت.

رئيس ديوان مجلس الوزراء

صورة منه الى:ـ

رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية

واصدر مجلس الوزراء البيان التالي:ـ

"تنفيذا للمنهاج الوزاري في حقل النفط وادراكا من الحكومة لأهمية وضخامة الاحتياطات النفطية التي تضمها ارض بلادنا وضرورة استغلال هذه الثروة الهائلة في تطوير اقتصاديات البلاد وتوسيع قاعدتها الانتاجية لضمان المستقبل، وفي سبيل ان يكون هذا الاستغلال على احسن وجه واوسعه في اطار القانون رقم ٨٠لسنة١٩٦١ وبشكل توضع فيه مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وبعيدا عن كل المزايدات السياسية فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢١ تأليف "لجنة وطنية لخبراء النفط" من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه لتكون هيئة استشارية دائمية للحكومة في شؤون استثمار احتياطات النفط بصورة عامة وفي تطوير صناعة النفط الوطنية وذلك لبعث الحياة في شركة النفط الوطنية العراقية، وان ترتبط هذه اللجنة بمجلس الوزراء وتتخذ من شركة النفط مركزا دائميا لعملها، ولها ان تستعين بخبرة ذوي الخبرة والاختصاص لوضع دراساتها ومقترحاتها كلما وجدت ضرورة لذلك، كما لها ان تضع لنفسها نظاما داخليا تعمل بموجبه بعد ان يقرر مجلس الوزراء.. وتتألف اللجنة من السادة:

الدكتور عبدالله النقشبندي والدكتور خالد الشاوي والسيد صالح كبة والسيد بابا علي والسيد اديب الجادر والدكتور محمد جواد العبوسي والسيد عبداللطيف الشواف والسيد غانم العقيلي والسيد عبدالله اسماعيل"[1].

وعقدت اللجنة اول اجتماع لها في يوم٢٦ ايلول ترأسه ناجي طالب رئيس الوزراء ووزير النفط بالوكالة، وتم فيه الاتفاق على تولي رئيس الوزراء رئاسة

---

[1] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٩/٢٨.

اللجنة، على ان يتولى احد الاعضاء رئاستها في حالـــة عقـد اجتماعـات دوريـة اسبوعية لدراسة المواضيع التي كلفها بها. وقررت اللجنة ان تضع لها نظاما داخليا ترفعه لمجلس الوزراء لأقراره.

وخول مجلس الوزراء في ١٦ تشرين الثاني رئيس الوزراء ووزير النفط بالوكالة الطلب الى شركات النفط العاملة في العراق زيادة انتاج النفط الـى المقـدار المقـرر للعراق من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) والذي لا يقـل عـن ١٠%[1]. وعلقت صحيفة المنار البغدادية على ذلك بالقول: "تجـيء الخطـوة التـي خطتـها الحكومة منسجمة كل الانسجام مع حرصها على الحصول على حقوق البـلاد كاملـة غير منقوصة من استثماراتها البترولية والتزامها بتنفيذ مـا جـاء فـي منهاجـها الوزاري حول زيادة واردات الخزينة من عائدات النفط والعمل على تطوير صناعـة النفط واستثمار ثرواتنا استثمارا كاملا يحقق اقصى المنافع لدخلنا القومي"[2].

واجاب ناجي طالب عن سؤال لصحيفة العرب البغدادية حول موقف الحكومة مـن مشروع اتفاقية النفط بين الحكومة والشركات الاجنبية التي توصلت اليـها حكومـة طاهر يحيى عام١٩٦٥ فأجاب قائلا: "اننا لا نعترف بوجود اتفاقية بالفعل، والحكومـة الحاضرة لها سياستها الخاصة التي تنطلق من روح القانون رقـم ٨٠ ونعتمـد فـي تنفيذها على شركة النفط الوطنية التي سوف تخصص لها عمـا قريـب الاراضـي اللازمة.."[3].

وفي مثل هذه الظروف حدثت الازمة بين سورية وشركة نفـط العـراق ــ التـي تحدثنا عنها في مكان آخر ــ الامر الذي وجه جـهد العـراق نحـو الضغـط علـى الشركات لحل هذه الازمة التي ادت الى ايقاف صادرات العـراق النفطيـة، وحدثـت خلافات بين اعضاء لجنة خبراء النفط حول الخطوات الواجب اتخاذهـا، وانقسـمت اللجنة الى قسمين، الاول يدعو الى مجابهة الشركات واتخاذ خطوات ثورية، والثـاني يدعو الى استنفاذ طرق المفاوضات مع الشركات. وكان الرئيس عبدالرحمن عـارف يدعو الى التهدئة والمفاوضات، وناجي طالب يدعو الى التوفيق بين الرأيين. ولكـن

---

[1] جريدة البلد،١٧/١١/١٩٦٦.

[2] جريدة المنار، ٢٠/١١/١٩٦٦.

[3] جريدة العرب،١٠/١١/١٩٦٦.

هذا الخلاف قد جمد نشاط اللجنة، فقدم ثلاثة من اعضائها استقالتهم من اللجنة، وهم اديب الجادر وعبداللطيف الشواف ومحمد جواد العبوسي في٢٢كـانون الاول ١٩٦٦ شرحوا فيها اراءهم ومواقفهم من السياسة النفطية، وهذا نص الاستقالة:ــ

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية واحتراما..

ان رسم اية سياسة نفطية وطنية انما يستهدف في جوهره السيطرة على جميـــع موارد النفط في البلاد، ويمكن في ضوء الحقائق المعاصرة للاقتصاد النفطي الدولـي، السير الى هذا الهدف ضمن خطين متفاعلين ومتكاملين. اولهما يتمثل فـــي السـعي الدائب لانشاء قطاع نفط وطني مستقل وتطويره في اتجـــاه العمـل فـي المراحـل المختلفة للاستثمار النفطي، وثانيهما يتمثل في ممارسة الضغط المستمر عن طريـــق المفاوضة وطريق التشريع للحصول على المطاليب المتعلقة بصلب الامتيازات الحالية بغية تضييق نطاقها المكاني، وامدها الزماني، وتعديل ما في شـــروطها مـــن الغبـــن الفاحش والافتئات الواضح، على حقوق العراق وسيادته الوطنية، وجعلها تنسجم مـع التطورات المتلاحقة في اساليب استثمار النفط في العالم.

ان اهمية القانون رقم (٨٠) تتجلى في انه قد وضع القـــدم الاولـــى فـي مسـار الخطين المذكورين، فهو اولا قد حدد المســـاحة الخاضعـــة للامتيـــازات وحصرهـــا بـــ(١٩٣٧/٧٥) كيلومترا مربعا أي اقل من ٢/١% من مجموع مساحة العراق بعـد ان كانت الامتيازات تغطي تربة الوطن العراقي باجمعها، وهو ثانيا قد هيأ الامكانيـات الواقعية لانشاء قطاع وطني نفطي ناجع، بأن اعاد للحكومة حقولا مكتشـــفة (حقـل الرميلة الشمالي ونهر عمر وطوبه ورطاوي وغيرها مـــن الحقـول فـــي الشـمال والجنوب كما اعاد اليها امكانيات نفطية محققة تتمثل (في الاراضـــي الواقعـة فـي جنوب العراق وجنوبه الشرقي على الحدود الايرانية)، وذلك من بين ما اعـــاده الـــى سيادة الدولة العراقية من مئات الالوف من الكيلومترات المربعة التي لم تســـتثمرها الشركات ولم تجر فيها التحريات المطلوبة بالرغم من انـــها قـد احتجزتـها تحـت تصرفها قرابة اربعين عاما.

ان القانون رقم (٨٠) لم يظلم احدا ولا يمكن اعتباره عقابا للشركات، اذ انـــه قـد ترك لها حقولا تدخل في عداد احسن حقول العالم انتاجية واقلها كلفا، وهي تضم مـن احتياطي النفط ما يمكن ان يغطي مجموع انتاج الشركات حسب المعدل الحـــالي مـــع

الزيادة المتوقعة له وذلك خلال كامل المدة المتبقية من الامتيازات، هذا بالاضافة الى ان مساحة هذه الحقول المتبقية للشركات تزيد على المساحة المقررة للامتيازات لو اخذ بمبدأ التنازل في الامتيازات القديمة حين عقدها. وفوق كل هذا فإن القانون رقم (٨٠) لم يغلق الباب امام الشركات للحصول على المزيد من الاراضي، بل سمحت المادة الثالثة من القانون للحكومة بزيادتها الى الضعف كحد اعلى وذلك فيما اذا استجابت الشركات الى المطاليب العراقية. وواضح ان هذا السماح لا يعني مضاعفة الاراضي للشركات جزافا وبحدها الاعلى دفعة واحدة وبلا شروط، وانما المفروض ان تطبق المادة الثالثة تطبيقا يتناسب مع درجة استجابة الشركات للمطاليب العراقية، وعلى ان لا يمس ذلك امكانية انشاء القطاع الوطني للنفط او يؤثر عليها، فلا تعاد الى الشركات المناطق المكتشفة والقريبة من فرض التصدير مثل حقل الرميلة والحقول الاخرى المشابهة له في ظروفها الانتاجية.

ان تأسيس شركة النفط الوطنية قد هيأ اداة قانونية وعملية لانشاء القطاع الوطني المنشود، ولاستخلاف الشركات الاجنبية في الحقوق التي كانت لها على الاراضي المنتزعة منها، واستثمارها بدون اللجوء الى مبدأ منح امتيازات ثانية سواء كان ذلك للشركات العاملة او لغيرها من الشركات، كما ان نجاح الشركة الوطنية للنفط في انشاء القطاع النفطي الوطني هو الطريق الوحيد لزيادة سريعة في موارد الدولة يمكن ان تخفف من الضغط الواقع على مصادر التمويل الحالية. كما يمكن عن طريق المقايضة التي تسهل كثيرا عملية تصدير النفط الناتج من القطاع الوطني – تنفيذ خطة تصنيع كاملة مقابل امدادات النفط المرسلة الى البلاد المصدرة للبضائع الرأسمالية خارج نطاق الاحتكار الدولي للنفط، وان شركة النفط الوطنية من اجل ان تنجح في تحقيق هذه الاغراض يجب ان تستثمر اولا – الحقول المكتشفة والاراضي ذات الاحتمالات الجيدة – والتي لا يحتاج استثمارها الى رؤوس اموال كبيرة ولا الى جهود وطنية، ولا ينطوي على المجازفة في اقتصاد النفط، بل ان استثمار هذه البقع الجديدة سيهيئ للشركة الوطنية القدرة على اكمال التحري والاستثمار المباشر في الاراضي الاخرى من الدرجة الثانية والثالثة، وذلك عن طريق تراكم الارباح الناجمة نتيجة انخفاض كلف الانتاج في الحقول المكتشفة، وهو عين الطريق الذي استطاعت به الشركات الكبرى توسيع استثماراتها في مختلف ارجاء العالم. اما انتزاع الحقول المكتشفة من يد الشركة الوطنية فسيؤول الى اضعافها وتناقص مقدرتها على

الاستثمار المباشر، ويقيم الحاجة مجددا الى منع امتيـــازات فـــي مجمـــل الاراضـــي العراقية من اجل تطويرها واستثمارها وبذلك تصبح الشركة الوطنية بمثابــــة وكالــــة امتيازات لحصة ينتهي المبرر الحقيقي لوجودها.

وعلى ذلك فإن خط انشاء صناعة نفط وطنية يقتضي عدم التنازل عـــن الحقـــول المكتشفة والاراضي ذات الاحتمالات الجيدة لاية جهة اجنبية بأيــــة صيغــة كــانت، وتحريم منح الامتيازات في كافة انحاء العراق، وتنسيق عمليات الاستثمار وتوحيدهــا بيد شركة النفط الوطنية وتخصيص كافة الاراضي لها ومنحـــها حقـــوق اســتثمارها الامر الذي يرتب تصرفا جديدا على هذه الاراضي ويضعف الرابطة المزعومة بينـــها وبين شركات الامتياز من جهة، ويقوي الشركة الوطنية ويســـندها فـــي معاملاتـــها الدولية نتيجة سيطرتها على الاحتياطات الواسعة التي تضمها هذه الاراضي من جهــة اخرى.

ان انشاء القطاع النفطي الوطني في البلدان المنتجة هـــو فـــي جوهـــره حركـــة استقلالية اما نظام الامتيازات فهو من منجزات النظام الاستعماري، ومن هنا يختلـــف الهدف وخط السير العام بينهما اختلافا جذريا ادى الى ان يدخـــل نظـــام الامتيـــازات مرحلة اعادة تنظيم حقيقية، وقد يكون في الاتفاق الاخير الذي تم عقده بيـــن شـــركة النفط الوطنية الايرانية والفرنسيين والذي اختار التعاون في استثمار النفط باســـلوب (عقد المقاولة) بدلا من (الامتياز) ما يشير الى طريق المستقبل في هذا الموضـــوع. على ان التأكيد على استقلال القطاع الوطني للنفط لا يعني بالضرورة الخصـــام مـــع الشركات الكبرى، وانما يعني عدم التعاون معها على اساس التبعية وبموجب نظـــام الامتيازات في أي استثمار جديد للنفط.

ولقد كان من دواعي السرور لنا ان نجد منكم تفهما لهذه الحقائق الاساســـية فـــي السياسة النفطية وعزما على المضي قدما في ارساء اساس تشريعي لها يعتبر جـزءا مكملا ومنفذا للقانون رقم (٨٠) وبعث الحياة في قانون شركة النفط الوطنية ويجعلها الاداة العملية المنفذة للسياسة النفطية، وقد تم فعلا بتوجيهكم اعداد لائحـــة قانونيـــة (قدمنا لسيادتكم ملاحظات وتعديلات تدوينية حولها) واللائحة تتضمـــن منـــح كافـــة الاراضي المنتزعة من الشركات بموجب القانون رقم (٨٠) الى شركة النفط الوطنيـــة حصرا وتخويلها كافة حقوق استثمارها مع تحريم استثمار هذه الاراضـــي بطريـــق الامتياز او ما في حكم الامتياز او ترتيب أي حق على الثروات النفطية فـــي بـــاطن

الارض، كما منعت الحكومة ـ عندما ترغب بتطبيق المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) ـ ان تعيد أي حقل او جزء من حقل مكتشف واي ارض بدأت الشركات بعمليات استثمار فيها، وبذلك خرج احتمال اعادة حقل الرميلة والحقول المكتشفة الاخرى الى الشركات وفق نظام الامتيازات بشروطه السابقة وحررت الشركة الوطنية من ربقة المادة الثالثة التي تجيز اعادة الاراضي للشركات وذلك اذا ما قامت الشركة الوطنية باستثمارها. كما تم ايضا درس ردود الفعل المحتملة لهذه الاجراءات من قبل الشركات، واستقر الرأي على ان اقصى ما تستطيع الشركات مجابهة العراق به في هذا الشأن هو ايقاف الانتاج عند حده الحالي وعدم زيادته، اما ايقاف الضخ او تخفيض الانتاج فلا تستطيع الشركات اللجوء اليه ـ على الرغم من اثره الحاسم في الضغط على الجانب العراقي بالنظر للوضع النقدي والمالي الراهن ـ وذلك لعوامل متعددة اهمها افتقار الشركات الى المبرر الشرعي والقانوني الذي يمكن التستر خلفه امام الرأي العام العالمي والرأي العام في بلادها وامام حكوماتها ايضا وهو ما لا يتوفر ابدا عند اتخاذ الحكومة العراقية اجراءات لا تخرج عن كونها تنظيما للاستثمار النفطي في داخل البلاد ولا تتعلق بالاراضي المحددة للشركات.

وقد كان المفروض في (هذه السياسة المبنية على المجابهة) ان تنفذ حالا بلا ابطاء او ان يجري على الاقل ـ اعلام الرأي العام بتفاصيلها بغية تعبئة القوى الشعبية ورائها، ولجعلها شعارا وطنيا لا يمكن العمل لاحباطه ولا الالتفاف حوله من وراء ستار.

وقد باءت ـ مع الاسف ـ محاولاتنا المتكررة للتنبيه على اهمية الاسراع في هذا الموضوع بالاخفاق، وكان انقسام الاراء في اللجنة انقساما جذريا حول هذه السياسة من بين الضغوط التي وجهت اليكم لحملكم على تأجيل تنفيذها او الاعلان عنها الى اوائل السنة الجديدة، بينما كانت الاخبار تتسرب عن هذا الامر الى شركات النفط التي استغلت الخلاف القائم حول عوائد المرور في سورية فوقفت موقف المتعنت مما ادى بالنهاية الى ايقاف الضخ وتوقف الانتاج من الحقول الشمالية، متعللة في ذلك بالحجز الذي اوقعته الحكومة السورية على موجوداتها، ويمنع تحميل الناقلات في بانياس، مع ان الحجز لا يصلح حجة لايقاف الضخ في الوقت الذي استلمت فيه ادارة الشركة جميع الموجودات المحجوزة، كما ان ايقاف التحميل في بانياس لا

يبرر ايقاف الضخ الى طرابلس وقطع الطريق اليها ايضـــا، ولكـــن ســـوريا اغلقـــت صمامات المرور الى طرابلس ايضا.

ان الخلاف الذي ادى الى ايقاف ضخ النفط قد تبلور في مرحلته الراهنة بمطالبـــة الحكومة السورية بدفع ٣٧٥٠٠٠٠باون، والمسموع ان ثلثي هذا المبلغ تقريبا يمثـــل الزيادة في الرسوم التي وافقت الشركات عليها، فالخلاف المتبقي اذا يدور حول ثلـــث المبلغ المذكور، وبديهي ان مثل هذا المبلغ المختلف عليه لا يمكن ان يكـــون ســـببا مقنعا لايقاف انتاج كمية كبيرة من النفط يبلغ ثمنها حوالي٢٥٠مليون باون ســـنويا، لاسيما وان هناك مجالا لدفع المبلغ مع الانذار والمطالبة بـــالتحكيم تفاديـــا لايقـــاف الانتاج وما ينجم عنه من الخسران لجميع الاطراف ــ ريثما يمكن التوصل الى حـــل مقبول، وهو الطريق الذي اقترحته حكومتكم على الشركات في الاسبوع المنصـــرم ــ والذي يعتبر اصرار الشركات على رفضه من باب التعســـف فـــي اســـتعمال الحـــق، الممنوع قانونا ــ هذا اذا صح بأن للشركات الحق في ايقـــاف الضـــخ وهـــو مـــا لا يعترف به من حيث الاساس.

ان الشركات وقد اوقفت انتاج النفط من الحقول الشكلية بمناسبة مطالبة الحكومـــة السورية بزيادة الرسوم انما شهرت السيف بوجه السوريين وهـــي تقصـــد ــ فـــي الحقيقة ــ منازلة السياسة النفطية الوطنية في العراق، والحيلولة دون انشاء قطـــاع نفطي وطني، وقد اختارت بنفسها ساحة المعركة وســـاعتها والجـــو الملائـــم لـــها، ووضعت اثقل اسلحتها فيها، وهدفها الاني من وراء ذلك اجبار العراق على الرجـــوع عن خطته باصدار التشريع الذي ينظم استثمار النفط، والعودة الى تصديق الاتفاقيتين المعدتين للتوقيع منذ حزيران سنة ١٩٦٥، واللتين عارضها الشعب العراقـــي علـــى لسان مختلف القوى السياسية الوطنية، لا بل ان الشركات ســـتضغط لنقضـــاء علـــى القانون رقم(٨٠) كلما طال امد ايقاف الضخ وتفاقم الوضع المالي في العراق عاملـــة على دفع السياسة العراقية ووضعها في صف واحد مع الشـــركات امـــام الحكومـــة السورية والقوى المؤيدة لها، بغية الرجوع بالعراق في النهاية الى الصف المعـــادي لحركة التحرر العربي.

ان ازمة النفط التي التهبت فجأة في الايام الاخيرة وسعرت الى درجتها القصـــوى متخذة سبيل مجابهة العراق واعتصاره لقطع المورد الرئيسي لتمويله. ه هـــي ازمـــة سياسية في الجوهر وفي الغرض ويجب ان لا ينظر اليها بمعزل عن 'بيعة الوضـــع

السياسي العام في المنطقة العربية برمتها، وما تتعرض له حركة التحرر العربي من مؤامرات وضغوط استعمارية، كما يجب ان لا تتسم هذه النظرة باغفال الموقف السياسي في العراق بذاته، وازمة الحكم، وازمة الوحدة الوطنية، والموقف من القوى التقدمية عامة منه.

ان تكوين جبهة من الدول العربية المتحررة امر حيوي لمعالجة الموقف من شركات النفط وتنسيق الخطط لمجابهتها تنسيقا يوطد الثقة بين اطرافها، ويجعل في الامكان ممارسة ضغط ناجح على الشركات والقوى التي تسندها، ووضع الخطط اللازمة لضخ النفط العراقي وبيعه اذا ما استمرت الشركات في موقفها المتعنت. كما ان المبادرة الى تجميع القوى التقدمية حول حكم وطني يزيل رواسب الماضي المظلم واجراءاته، ويفتح الطريق امام تعاون نير، ويعبئ القوى الشعبية للمعركة وللتضحية عند اللزوم ـ امر لا غنى عنه عند انتهاء هذا النزاع بما يقف امام مؤامرات الشركات والضغوط الاستعمارية والرجعية بمختلف اشكالها وبما يحقق المصالح السورية والعراقية معا وما ينسجم مع اهداف حركة التحرر العربي والكفاح العالمي ضد الاستعمار، ويمكن بذلك ضمان ايجاد المناخ اللازم لتنفيذ السياسة النفطية الوطنية باسسها المبدئية. ولما كانت (البوادر في الافق السياسي) تنم عن (عدم استيعاب هذا الاتجاه)، ولا تبشر بان في الامكان تحقيق المتطلبات الضرورية للاستمرار في هذه المعركة والنجاح فيها، ولما كنا نعتقد ان لجنة النفط الوطنية بطبيعة تشكيلها واسلوب النقاش فيها ومستواه لا يمكن ان تتفهم هذه الاغراض او تسهل الامر عليكم لذلك فنحن نعتقد ان لا فائدة ترجى من استمرارنا فيها، ونقدم لكم استقالتنا راجين قبولها ولكم التوفيق.

اديب الجادر　　عبداللطيف الشواف　　محمد جواد العبوسي

وقد انتقد ناجي طالب الاعضاء المستقيلين، واوضح ان اللجنة ليست ندوة سياسية وان الهدف من ورائها قد تحدد في بيان تشكيلها، وعليه فقد سار رئيس الوزراء في سياسة ترمي الى تمكين شركة النفط الوطنية من ممارسة اعمالها، وفي الوقت نفسه حث الشركات النفطية على ضرورة اعادة النظر في علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط، وقال: "ان سياسة الحكومة في مجال النفط واضحة تماما، وهي تنسجم مع القانون رقم(٨٠) وان عهد الامتيازات السابقة الذي يجعل الشركات مالكة للنفط قد

ولى، وان الشركات صاحبة الامتيازات يجب ان تكون مجرد وكيلة للدولة". وذهب الى ابعد من ذلك حين اكد على ضرورة استثمار البلدان المنتجة للنفط جميع مواردها الطبيعية بنفسها، وعلى رأسها النفط للتطوير والبناء ورفع مستوى المعيشة[1].

ووجهت جريدة الجمهورية عددا من الاسئلة الى ناجي طالب، رئيس الوزراء ووزير النفط حول سياسة حكومته النفطية، وفيما يلي بعض هذه الاسئلة والاجوبة عليها[2]:ـ

س ـ ما رأيكم فيما تساءل عنه البعض من عدم وجود سياسة نفطية للحكومة، مما ادى الى استقالة بعض اعضاء اللجنة الوطنية لخبراء النفط؟

ج ـ الواقع انني استغربت كثيرا عندما قرأت ذلك. فهذه الحكومة كانت واضحة جدا في سياستها النفطية ومخلصة لهذه السياسة ايضا. فبالاضافة الى ما جاء في منهاجها الوزاري بهذا الشأن، فانها عمدت الى تأليف لجنة وطنية لخبراء النفط لتكون هيئة استشارية دائمية لها في شؤون استثمار احتياطات النفط بصورة عامة، وفي تطوير صناعة النفط الوطنية عن طريق شركة النفط الوطنية العراقية وبشكل توضع فيه مصلحة الوطن في استغلال الثروة النفطية فوق كل اعتبار وقد بينت الحكومة مهام هذه اللجنة بقرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥٣ والمؤرخ في ١٩٦٦/٩/٢٤ الذي الفت بموجبه اللجنة ايضا، وكانت هذه المهام واضحة جدا وتتضمن بشكل لا يقبل التفسير ولا التأويل سياسة الحكومة النفطية، واود بهذه المناسبة ان ابين أن اللجنة الوطنية لخبراء النفط ليس من مهامها وضع سياسة نفطية وانما هذه من مهام الحكومة وقد وضعتها فعلا، اما تفصيلات هذه السياسة فلا اعتقد ان من المصلحة اعلانها في الوقت الحاضر.

ان واجب اللجنة كان اقتراح افضل السبل لاستغلال الاحتياطات النفطية في البلاد ضمن اطار السياسة المقررة من قبل الحكومة والتي بلغت لاعضاء اللجنة في حينه. ويسرني ان اقول ان احدا من الاعضاء لم يعترض على هذه السياسة. وكان على اللجنة ان تدرس ما يحقق هذا الغرض وتقدم مقترحاتها للحكومة بعد ذلك للأخذ بتلك

---

[1] الدليمي، المصدر السابق،ص١١٨ـ١٢٠.

[2] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/١/٨.

المقترحات او عدم الاخذ بها باعتبارها السلطة التنفيذية المسؤولة، وبالطريقة التي تراها مناسبة.

س ـ ما سر التشريع النفطي الذي اشير اليه في بعض الصحف؟

ج ـ ليس في الامر سر فإن قانون شركة النفط الوطنية رقم (١١) قد نص على وجوب اعطاء شركة النفط الوطنية الاراضي اللازمة لاستثمارها وكانت الشركة قد قدمت في سنة ١٩٦٤ طلبا الى الحكومة بتخصيص هذه الاراضي وفقا للقانون، الا ان هذا الطلب لم يلب حتى الان واقترحت انا على اللجنة الوطنية لخبراء النفط ان يكون هذا التخصيص بقانون بدلا من ان يكون بقرار من مجلس الوزراء. وقد هيأت وزارة النفط هذه اللائحة فعلا، اما موعد تشريعها فأمر تقرره الحكومة.

س ـ هناك من يقول بأن الحكومة لم تعلن موقفها صراحة من الازمة؟

ج ـ لقد اعلنا موقفنا بكل صراحة من المسائل الاساسية والرئيسة وليس لدينا ما نخفيه عن الرأي العام وستعلن كل التفصيلات الاخرى عندما يحين الوقت المناسب ولكننا لن نكشف كل خططنا واوراقنا في هذا الظرف وعلى نحو لا يستفيد منه الرأي العام بقدر ما يستفيد خصوم هذا البلد او الذين يتربصون به الدوائر.

ولكن وزارة ناجي طالب استقالت دون ان تستطيع تحقيق أي شيء مما اعلنت عنه، سوى اصدارها القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٦ "قانون التعديل الثاني لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم(١١) لسنة ١٩٦٤" في ٨تشرين الاول١٩٦٦ واهم ما تضمنه التعديل المادة التاسعة، وهذا نصها[1]:

"المادة التاسعة..

١ـ يدير الشركة مجلس ادارة مستقل بشؤونه المالية والادارية ويتألف من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه وذلك على الشكل التالي:ـ

أـ وزير النفط ويكون رئيسا لمجلس الادارة.

ب ـ وكيل وزارة النفط او مدير شؤون النفط العام حسب تنسيب وزير النفط.

جـ ـ ثلاثة اعضاء متفرغون يتم تعيينهم وتحديد رواتبهم ومخصصاتهم بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري بناء على توصية وزير النفط على ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون النفطية او الاقتصادية او القانونية.

---

[1] جريدة الوقائع العراقية،١٩٦٦/١٠/٢٥.

د ــ عضوان اخران يتم تعيينهما بقرار من مجلس الوزراء بنـــاء علـــى توصيـــة وزير النفط على ان يكونا ممن لهم المام كاف بشؤون النفط.

٢ــ يعين الاعضاء المتفرغون وغير المتفرغين المشار اليهم في (جـــــ،د) مـــن الفقرة (١) من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديـــــد او التمديـــد لا يجـــوز خلالها تنحية أي منهم الا اذا ثبتت ادانته من محكمة ذات اختصاص.

٣ــ يعين عضوان اضافيان لمجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بنـــاء علـــى توصية وزير النفط لمدة ثلاث سنوات ويدعيان لتأمين نصاب الجلسات.

٤ــ تحدد مخصصات عضوية مجلس الادارة بالنسبة للاعضاء غـــير المتفرغيـــن بقرار من مجلس الوزراء ويتقاضى العضو الاضافي المخصصات المقـــررة للعضـــو الاصلي عن الجلسات التي حضرها.

٥ــ ينتخب مجلس الوزراء من بين الاعضـــاء المتفرغيـــن المشـــار اليـــهم فـــي الفقرة(١ــ د) من هذه المادة المدير العام للشركة، ويكون المدير العام نائبا لرئيـــس مجلس الادارة، وهو الذي يمثل الشركة امام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قـــرارات مجلس الادارة وللمجلس ان يعهد اليه والى أي من الاعضاء المتفرغيـــن مـــا يـــراه مناسبا من الصلاحيات".

الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق
واثره على العراق

بدأت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق فـــي مطلـــع ايلـــول ١٩٦٦ حول تقدير الارباح من نفقات نقل النفط العراقي عبر الانـــابيب الـــى البحـــر المتوسط عبر الاراضي السورية، وابدت الشركة موافقتها على تعديل الرسوم بـــدءا من بداية سنة ١٩٦٦، لكن الحكومة السورية اصرت على ان تكـــون الزيـــادة ذات مفعول رجعي يعود الى سنة ١٩٥٥ ورفضت الموافقة على التحكيم او اللجوء الـــى القضاء. ونشرت الحكومة السورية قانونا بفرض رسوم ترانزيـــت ورســـوم مصـــب جديدة بدءا من بداية سنة ١٩٦٦، فضلا عن ضريبة اضافية على كل طن من النفـــط يشحن عبر الاراضي السورية. ووضعت يدها على جميع ممتلكات الشركة في داخـــل الاراضي السورية، فقررت الشركة بدءا من ٩كانون الاول١٩٦٦ التوقف عن ضـــخ النفط عبر الانابيب مما ادى الى فقدان العراق العائدات التي كان يتقاضاها، بـــالرغم

من ان يوسف زعين، رئيس وزراء سورية، كان قد ابلغ ناجي طالب، رئيس وزراء العراق بأن نفط العراق "سيستمر بالتدفق والمرور عبر سورية دون توقف مهما تكن الظروف"[1].

وفي اليوم نفسه ٩كانون الاول ادلى ناجي طالب بتصريح اعلن فيه ان العراق يؤيد سورية في مطالبتها الشركة بحقوقها التي انقطعت المفاوضات الدائرة حولها بينهما، واضاف ان الحكومة العراقية لا تعتبر الخلاف القائم بين سورية وشركة النفط والحجز الذي ترتب عليه "قوة قاهرة" تحول دون تدفق النفط وانخفاض معدلات شحنه من الموانئ السورية واللبنانية، ولهذا فإن حقوق العراق ومصالحه التي تتمثل بغائداته من تصدير النفط بمعدلاتها المتنامية الان ينبغي أن لا تتأثر بأي شكل من الاشكال[2]. وقال ناجي طالب في تصريح لصحيفة صوت العرب البغدادية في١٥ كانون الاول "ان الحكومة العراقية لا تعتبر الخلاف بين سورية وشركات النفط سببا لغمط حقوق العراق النفطية، واضاف ان العراق طلب من الشركات تسديد حصته كاملة من العائدات حسب المعدل السنوي المتنامي"[3].

سارع العراق للتحرك من اجل الدفاع عن مصالحه، وقابل عبدالحسين الجمالي، القائم باعمال السفارة العراقية بالقاهرة الرئيس جمال عبدالناصر وسلمه رسالة من الحكومة العراقية تتعلق بشأن الازمة التي نشأت عن وقف شركة نفط العراق ضخ النفط العراقي في الانابيب الى ميناني بانياس السوري وطرابلس اللبناني[4]. ووصل الى بغداد في ١٤كانون الاول ابراهيم ماخوس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري في زيارة استغرقت يوما واحدا قابل خلالها الرئيس عبدالرحمن عارف مرة واحدة، وناجي طالب مرتين، واشاد ببيان الحكومة العراقية حول النفط ووصفه بأنه بيان تاريخي،، ودعا كافة القوى التقدمية في العراق الى الالتفاف حول حكومة ناجي طالب ودعم مواقفها التقدمية. واضاف اننا على استعداد لتشغيل هذا الخط لتأمين

---

[1] احمد سامر جاسم الدليمي، نفط العراق، دراسة تاريخية١٩٦٣ـ١٩٦٨،اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد،تموز١٩٩٧،ص ص١٥٥ ـ١٥٩.

[2] جريدة الحياة البيروتية،١٠/١٢/١٩٦٧.

[3] جريدة صوت العرب،١٥/١٢/١٩٦٧.

[4] جريدة الاهرام القاهرية،١٥/١٢/١٩٦٧

ضخ النفط العراقي[1]. وقد ابلغت الحكومة العراقية ماخوس بأن توقف ضخ النفط في الانابيب كان مفاجأة لها، وهو يلحق اضرارا فادحة بالاقتصاد العراقي[2].

وكانت صحيفة صوت العرب البغدادية قد نشرت رسالة مفتوحة الى ابراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري، بمناسبة زيارته لبغداد، دعت فيها سورية الى تغيير اسلوبها في معالجة الازمة، ولمحت الى الضرر الذي لحق بالعراق من جراء وقف ضخ النفط، وقالت: "اننا في العراق لا نفرق بين مصالح ابناء الوطن العربي، ولكننا وجدنا انفسنا امام ضررين بعد ان تطورت الامور وانجرت الى ايقاف ضخ النفط، الضرر الذي نزل بالعراق والضرر الذي حل ببلدنا سورية، وكان ضرر العراق هو الاشد". واضافت تقول: "واذا كان لابد من اتخاذ احد موقفين فإن العقل والعدل والمنطق يقتضيان ان نزيل الضرر الاشد بالضرر الاخف، وان طلبنا هذا لا يعني التضحية بحقوق سورية وانما نحن نطالب بتغيير الاسلوب فقط"[3].

اجرى العراق اتصالات مع شركة نفط العراق، ونقل القائم بالاعمال العراقي في لندن الى كريستوفر دالي، مدير عام شركة نفط العراق وجهة نظر الحكومة العراقية حول الازمة، فقرر دالي المجيء الى العراق للتشاور مع الحكومة العراقية، فوصل الى بغداد في١٦كانون الاول، وعقد اجتماعين مطولين مع ناجي طالب، وقدم العراق مذكرة الى الشركة تضمنت القول: "ان حقوق العراق النفطية يجب ان لا تتأثر بموضوع ازمة النفط القائمة بين سورية والشركة مادام العراق ليس طرفا في النزاع، وان الشركة تلزم بدفع حصة العراق كاملة" وحمل ناجي طالب الشركات مسؤولية توقف الضخ وان العراق سيستمر في محاسبة الشركات على هذا الاساس.

وعقد في ١٩كانون الاول اجتماع في القصر الجمهوري لبحث ازمة النفط والمسائل التي تتعلق بمصلحة العراق في ضوء التطورات الاخيرة، ورأس الاجتماع عبدالرحمن عارف، رئيس الجمهورية، وحضره عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين، وفي مقدمتهم ناجي طالب

---

[1] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٧/١٢/١٦.

[2] المصدر نفسه،١٩٦٧/١٢/١٧.

[3] جريدة صوت العرب،١٩٦٧/١٢/١٤.

رئيس الوزراء، واحمد حسن البكر وطاهر يحيى من رؤساء الوزارات السابقين ورجب عبدالمجيد وشاكر محمود شكري وعبدالعزيز العقيلي ورشيد مصلح وعبدالغني الراوي وصالح مهدي عماش وسعيد قطان وعبدالوهاب الامين وعبدالكريم فرحان وعبدالهادي الراوي ومحمود شيت خطاب وعبدالستار عبداللطيف من الوزراء الحاليين والسابقين، وتحدث رئيس الجمهورية عن الازمة مع الشركات واشار الى المذكرة التي قدمتها الحكومة التي اكدت تمسك العراق بحقوقه كاملة غير منقوصة، ولن يفرط في أي حق من حقوقه. وقد اتخذ المجتمعون قرارا بتأييد موقف العراق ازاء ازمة النفط واعربوا عن تأييدهم التام لما تضمنته مذكرة الحكومة للشركات. وقد استغرق الاجتماع اكثر من اربع ساعات[1]. وتحدث ناجي طالب عن هذه المذكرة فقال ان ارسالها قد تقرر فور تبلغ الحكومة العراقية ايقاف الضخ الى بانياس، وذكر انها تضمنت تأكيد تأييد مطالب سورية مع الاصرار على ان لا يؤثر الخلاف على عائدات العراق او شحن نفطه من موانئ البحر المتوسط. وتحدث ناجي طالب عن نتائج مباحثاته مع ابراهيم ماخوس ودالي فأوضح انه استمع الى وجهتي نظر الطرفين في المشكلة، وقال انه تبين ان الحكومة السورية تصر على تلبية طلباتها المعلنة من قبل مسؤوليها قبل ان تسمح باستئناف تدفق النفط ثانية، ولكنها توافق على ارجاء دفع المبالغ المتراكمة التي كانت تطالب بها عن السنوات العشر الماضية، اذا وافقت الشركة على مبدأ اعادة النظر بتلك الحسابات من قبل لجنة تدقيق مشتركة. واعلن ناجي طالب ان الشركة توافق على دفع مبلغ ٣,٧٥٠ مليون جنيه استرليني التي تطالب بها الحكومة السورية عن الاشهر التسعة الاولى من السنة الحالية الى جهة محايدة اذا وافقت الحكومة السورية على ذلك. وقال ان الاتصالات تجري على جميع المستويات للتوفيق بين وجهتي النظر في اقرب وقت ممكن[2].

وكان كريستوفر دالي قد غادر بغداد بعد جولته الاولى من المباحثات لابلاغ ما جرى في المحادثات الى مركز الشركة في لندن، وعاد ثانية الى بغداد في يوم ٢٨كانون الاول ١٩٦٦ وعقد اجتماعا مطولا في صباح يوم٢٩ كانون الاول مع

[1] جريدة الجمهورية القاهرية،٢١/١٢/١٩٦٦.

[2] جريدة الحياة البيروتية،٢٥/١٢/١٩٦٦.

ناجي طالب استغرق ثلاث ساعات ونصف اشترك فيها باكلي، الممثل العــام لشــركة النفط في العراق، وعبدالله اسماعيل المدير العام لشؤون النفط، واعربــت المصــادر عن املها ان تسفر مباحثات دالي عن نتائج ايجابية قد تنهي هذه الازمـــة، واعلــن مصدر عراقي مسؤول ان الشركة سلمت العراق ٣٣,٣٠٦ مليون جنيــه اســترليني عن حصة العراق من عائدات النفط خلال الربع الاخير من سنة ١٩٦٦، الذي انتــهى في ٢٣كانون الاول الحالي، وان القسط التالي سيدفع في ٧كانون الثاني١٩٦٧[1].

تصاعدت حدة الهجمات الكلامية السورية ضد شركة نفط العراق، وقــال ابراهيــم ماخوس في ٢كانون الثاني ١٩٦٧: "استطعنا ان نهز اركان الاحتكــارات البتروليــة الاستعمارية حين طرحنا شعار بترول العرب للعرب وحين بدأنا في تنفيذ هذا الشــعار لمحاسبة شركة النفط الانكليزية الاستعمارية"[2]. وقال نور الدين الاتاســـي، رئيــس الدولة السورية في خطاب له في حمص في ٣كانون الثاني: "ان ما فعلناه حتــى الان ليس الا شعارا بأبتداء المعركة ضد الاستثمارات الاجنبية على نطاق الوطن العربــي كله، ونحن متأكدون من ان الجهود الاستعمارية الرامية الى حصر المعركة وتضييــق مساحتها لن تنال الا الخيبة والاخفاق.."[3] وكتبت جريدة البعث السورية مقالا قــالت فيه: "التقت في ميدان المعركة الجماهير الكادحـــة والقوميــة التقدميــة والحركــات الثورية في الوطن العربي والعالم اجمع لتحمل مسؤولياتها التاريخيـــة بتــأييد حــق شعبنا العادل ومساندة الحكم التقدمي في سورية الثورة"[4].

ادى هذا التصعيد الى ردود فعل سلبية في العراق فقد نشرت صحيفة صوت العرب البغدادية في ٦كانون الثاني ١٩٦٧ مذكرة قدمها ثلاثة من السياسيين العراقيين الـــى رئيس الجمهورية من احزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية ابـــان العهد الملكي وهم فائق السامرائي، نقيب المحامين، والمحامي حسين جميــل وزيــر العدل الاسبق، والضابط المتقاعد محمود الدرة. وانتقدت المذكرة الطريقة التي تعــالج بها الحكومة العراقية ازمة النفط وتنحي عليها باللائمة في وقف ضخ النفـــط عــبر

---

[1] جريدة الحياة البيروتية، ١٩٦٦/١٢/٣٠.

[2] جريدة البعث الدمشقية، ١٩٦٧/١/٣.

[3] المصدر نفسه، ١٩٦٧/١/٤.

[4] المصدر نفسه، ١٩٦٧/١/٥.

الاراضي السورية الذي يلحق بالعراق اضرارا كبيرة، وقالت المذكرة انه كـان علـى الحكومة العراقية ان تتفق مع سورية مسبقا وان تتشاور مع البلدان المنتجة للنفـط لاتخاذ موقف موحد، انتقدت الحكومة لعدم اثارتها الموضوع امام القيادة السياسـية الموحدة العراقية ــ المصرية، او امام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي عقـد في القاهرة اخيرا[1]: وهذا نص المذكرة:ــ

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بغداد

تحية مباركة وبعد: فلقد كشفت ازمة النفط الاخيرة عن مدى الفراغ السياسي الذي فرض على العراق قرابة ثمانية اعوام متلاحقة، كما كشفت عن جسامة الخطر الـذي تعرضت له مصالح البلاد ومازالت تتعرض له من جراء هذا الفراغ. وبـدا واضحـا افتقار الحكم الى قاعدة شعبية رصينة يرتكز عليها، وقد اثبتـت التجـارب واحـداث التاريخ ان ليس من قاعدة شعبية يستند اليها أي حكم سليم خيرا من مجلس نيـابي منتخب من الشعب بارادته الحرة تنبثق عنه حكومة مسؤولة امامه. لذلك برزت امـام الرأي العام مشكلة الحكم في العراق على انها ام المشاكل وان لا علاج لاية مشـكلة تجابه البلاد الا اذا تم ارساء مشكلة الحكم على اسس ديمقراطية سليمة.

ونحسب ان الرأي العام في العراق اصبح يؤمن الان اكثر من أي وقت مضى بـأن قيام حكومة منبثقة عن ارادة الشعب المعبر عنها بانتخابات حرة، هو حاجة العـراق الماسة التي تتطلبها معالجة مشاكله المتفاقمة، وان الوقت قد حان لان تعـود لـهذا الشعب الصابر حقوق سيادته ويحكم نفسه بنفسه راسما اوضاع حياته بارادته الحـرة باقصاء من يريد او عزل من يشاء. لا ارادة فوق ارادتـه ولا مشـيئة اعلـى مـن مشيئته، وذلك يستدعي المباشرة منذ الان للتمهيد الى هذه الغايـة بـاطلاق حريـة الصحافة والتنظيم الحزبي، وهذا فضلا عن كونه ينظم الحياة السياسية فـي البـلاد ويحدد اهدافها وبرامجها فإنه ضمانة وثيقة للوحدة الوطنيـة وصيانتـها والحفـاظ عليها، بالاضافة الى ان من شأن ذلك ان يقضي على العمل السري الـذي بلـغ فـي الاونة الاخيرة حدا مؤسفا في تفتيت قوى الشعب وبعثرة طاقاته في فئات لا حصـر

---

[1] جريدة صوت العرب،١٩٦٧/١/٦.

لها ولا عد ولا يعرف كنه اهدافها ولا مدى القوة التي تتمتع بها كل منها لدى الـرأي العام.

ولو ان البلاد كانت تحظى حتى بحد ادنى من الحريات الديمقراطية لما ظلت ازمـة النفط سرا مغلقا على الشعب، ولما رأينا الحكومة وهي لا تكلف نفسها عنـاء نشـر بيان رسمي على الاقل يوضح ماهية هذه الازمة وابعادها وكيف عالجتـها الحكومـة وما هي الحلول التي ارتأتها لمواجهتها ومعالجتها، وهكذا بقي الشـعب فـي ظـلام دامس، يذهب ممثل شركات النفط ويجيء الى العراق، وتعقد الاجتماعات وتفض. ولا يعرف الشعب شيئا عما يدور في الخفاء بشأن مشكلة تمس حياته ومعاشـه. وفـي حين نشرت شركات النفط بيانا في بعض الصحف العراقية واذاعت وجهة نظرها فـي الصحف الغربية وغيرها، لم تنشر الحكومة العراقية بيانا يعرف الشعب بـه وجهـة المشكلة وتطوراتها التي ادت الى ان يتوقف ضـخ النفـط العراقـي الـى بانيـاس وطرابلس.

بعد هذه المقدمة الموجزة نعود الى موقف الحكومة من ازمة النفط فنقول: ان هذه المسألة الخطيرة التي تهم العراق في صميم مصالحه والمتعلقة بركن اساسـي مـن اركان حياته الاقتصادية، عولجت معالجة مبتسرة لا ترقى الى مستوى الخطورة التـي تحيط بهذا الموضوع، معالجة يصح ان يقال عنها انها ارتجاليـة، فقـد كـان علـى حكومة العراق منذ اثارت الشقيقة سوريا موضوع خلافاتها مع شركة النفـط ــ واذ تبين لها عدالة تلك المطاليب ــ كان على حكومة العراق ان تبلـغ حكومـة سـوريا تأييدها لتلك المطاليب وان العراق سيرمي بكل ثقله لحمل الشركة علـى الاسـتجابة لها، على ان يكون من المتفق عليه بين الحكومتين ماهية الاجـراءات التـي تتخـذ لتحقيق تلك المطاليب وعدم اللجوء الى اتخاذ اجراء يؤدي الى توقـف ضـخ النفـط العراقي عبر الاراضي السورية الامر الذي من شأنه ان يلحـق بالاقتصـاد القومـي العراقي اضرارا تزيد على ما يمس مصالح الشركة واكثر بكثـير ممـا يعـود علـى سوريا من منافع. وكان على حكومة العراق بعد الاتفاق مع حكومة الشقيقة سـوريا على الاجراءات والخطوات التي سوف تسلكها في هذا الموضـوع، كـان عليـها ان تتشاور مع بقية البلدان العربية المنتجة للنفط لاتخاذ موقف موحد مع موقفـها مـن الشركات. اما وقوف حكومة العراق موقف المتفرج من المحادثـات بيـن حكومـة سوريا وشركة النفط الى ان وصلت المحادثات ذروة التأزم وسارت الاجـراءات فـي

الطريق الذي ادى الى توقف ضخ النفط العراقي الى ميناني بانياس وطرابلس. فقد اصاب مصالح العراق في الصميم، الامر الذي لا يتفق ومسؤوليات السلطات الحاكمة ولا يخدم المصلحة العربية المشتركة في النتيجة.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن من المعروف ان للعراق مشاكل قائمة مع شركات النفط العاملة فيه لم تحل حتى الان. واذا كان خلاف الشقيقة سوريا على ثلاثة ملايين وثلاثة ارباع المليون من الدنانير فإن خلافاتنا مع شركات النفط تجاوزت عشرات الملايين من الدنانير، ولا نريد ان ندخل في تفاصيل هذه الخلافات بل يكفي ان نشير بايجاز الى اهمها ونجملها فيما يلي:

١ـ قضية الاسعار السائدة وتحديدها على اساس خليج المكسيك لا على اساس السعر الموهوم في البحر الابيض المتوسط.

٢ـ تخفيض الإسعار في نفط البصرة بمقدار خمسة سنتات للبرميل الواحد.

٣ـ الخصم الذي بلغ في مذكرة الاتفاق المعقودة في ١٥ـ٤ـ١٩٥٧ والتي مازالت نافذة بالمائة واحدة.

٤ـ تكاليف الانتاج ـ الكلفة الثابتة ـ.

٥ـ مساهمة العراق في اسهم الشركة تطبيقا لنص المادة ٢٤من الامتياز.

٦ـ زيادة الانتاج.

٧ـ مبلغ التشغيل قبل عام ١٩٥٢.

٨ـ استرجاع راس المال على عشرين سنة وليس عشر سنوات.

٩ـ طريقة احتساب الحصة العينية لعائدات البترول ١٢،٥بالمائة.

١٠ـ اعتراف الشركة بالنتائج التي ترتبت على صدور القانون رقم٨٠.

هذه خلافات اساسية بين العراق وشركات النفط العاملة فيه تركتها حكومة العراق جانبا ولم تعالجها اية معالجة لا على الصعيد العراقي ولا بالتعاون مع الدول العربية او الدول المصدرة للنفط.

واذا كانت بعض الدول العربية قد رفعت شعار نفط العرب للعرب وهي ترى ان شركات النفط العاملة في الوطن العربي لا يمكن مواجهتها الا بمعركة عربية شاملة فكان الاحرى بالحكومة العراقية ان تدخل في مباحثات مع هذه الدول لوضع خطة شاملة لمعالجة مسائل النفط وشؤونه وما قامت في موضوعه من منازعات مع شركات النفط سواء من ذلك ما يتعلق منها باسباب الازمة الحالية ونتائجها او مسألة

النفط وكل ما يتعلق بها بوجه عام، والحكومة العراقية فضلا عن انها لم تخط خطـوة واحدة في هذا السبيل فإنها لم تحرك ساكنا فيما يخص النفط في المجلس الاقتصـادي العربي المنبثق من جامعة الدول العربية ولا في اجتماع مجلس الوحدة الاقتصاديـة الذي كان منعقدا في القاهرة في وقت كان الخلاف بين الشركة والشقيقة سوريا ينـذر بالتعقيد، ونقاط الخلاف تتأزم بحيث ادى الامر الى توقف ضخ النفط العراقـي علـى الوجه المعروف. كما تم عقد اجتماع القيادة السياسية الموحـدة بيـن الجمهوريـة العربية المتحدة والجمهورية العراقية في بغداد في وقت كانت فيه نذر الازمة بالشكل الذي صارت اليه تطل برأسها، وكان كل من له المام بحقيقة الوضع السوري وكنـه المسألة النفطية المطروحة وموقف الطرفين منها يدرك ان هذه الازمة لا تسير نحـو الحل بل انها على العكس من ذلك تهدد بالانفجار، ومع ذلـك لـم تطـرح الحكومـة العراقية هذا الموضوع الخطير على القيادة السياسـية الموحـدة للبحـث والتـداول لغرض اتخاذ موقف موحد على الاقل.

لقد كان الموقف المتجمد الذي وقفته الحكومة العراقية من ابتداء الازمة، وتطـور الاحداث وهي ـ أي الحكومة العراقية ـ في معزل عنها، وضع العراق في مواقف لا رأي مسبق لها فيها، فضلا عن كونه غير قادر على ان يكون له دور في توجيهـها الوجهة الصحيحة او التأثير في الاجراءات بحيث لا تؤدي الى وقـف ضـخ النفـط العراقي، ناهيك عن المشاركة في ايجاد الحلول التي تكفل للعراق حقوقـه، وتصـون في الوقت عينه سيادته وكرامته.

هذه يا سيادة الرئيس بعض ملاحظات وجدنا انفسنا ملزمين بعرضها للنظر فيـها ونعود لنؤكد مرة اخرى ان كل علاج لاية مشكلة من مشاكلنا لا يمكن ان يكتب لـها النجاح ما لم تعالج ام المشاكل في العراق وهي مشكلة الحكم لذلك فإن من رايـنا ان من الواجب المباشرة منذ الان بالاجراءات التالية:

اولا: الدعوة الى عقد مجلس تأسيسي يقوم بوضـع الدسـتور الدائـم وقـانون الانتخاب.

ثانيا: بعد عقد المجلس التأسيسي يمكن سلوك احد طريقين. اما اجراء انتخابـات نيابية بطريقة الانتخاب المباشر، واما قلب المجلس التأسيسي الـى مجلـس نيـابي حسبما يقرره الدستور الدائم في هذا الشأن.

ثالثا: افساح المجال من الان للتنظيم الحزبي على ان تكون الاحـــزاب المجــازة مؤمنة بالنظام الجمهوري نظاما للحكم، والاسلوب الديمقراطـــي البرلمــاني وســيلة وغاية، وليس في ماضيها ما يتعارض وذلك.

رابعا: اطلاق حرية الصحافة.

خامسا: لا تقوم اية حكومة بأية تسوية نهائية او اية تنازلات مع شركة النفـــط، وبصورة خاصة لا تمس القانون رقم ٨٠.

وبهذه المناسبة نود ان نشير الى ان البت في أي امر من الامور الخطيرة المتعلقة بحقوق الشعب ومصالحه، ولكيان البلاد ومستقبلها لا يكــون الا بعــد قيــام الحكــم البرلماني والمجلس النيابي الممثل للشعب وحده هو الذي يملك حق تقرير اية سياسة يراها كفيلة بحفظ مصالح العراق في نفطه وفي ثرواته الوطنية الاخرى. وبوجه عـلم اتخاذ المواقف في كل امر خطير من شؤوننا.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد ٢٠رمضان المبارك ١٣٨٦ الموافق ١كانون الثاني١٩٦٧.

محمود الدرة حسين جميل فائق السامرائي

وطرح عبدالرزاق الطاهر، وهو وزير اقتصاد سابق ومن قادة حزب الاستقلال فــي العهد الملكي، الفكرة القديمة المنادية بتحويل خط الانابيب من كركوك الـــى البصـــرة لشحن النفط عن طريق الخليج العربي، فكثر الجدل حول هذه الفكرة، وحـــث فــائق السامرائي في بيان صحفي له المسؤولين العراقيين على دراسة مشروع مـــد خــط انابيب للنفط بين كركوك في الشمال والبصرة في جنوب العراق للأستغناء عن خـــط الانابيب المار عبر سورية وكان السامرائي يعقب في بيانه على تعليق رسمي سوري يقول ان مد خط الانابيب بين كركوك والبصرة من المســـتحيل اقتصاديــا وتجاريــا، ويلحق خسائر اقتصادية بالعراق، وقال السامرائي ان انشاء مثل هذا الخط ســـيجعل العراق هو الذي يملي ارادته لا يكون خاضعا لارادة ومشيئة الاخرين.. ووصف ازمة النفط بأنها "انذار يجعلنا نفكر ونستعد للمفاجــأت" ودعــا الســامرائي الــى دراســة مشروعه "بعيدا عن اجواء الارهاب الفكري التي تذكرنا بمحاكمات المهداوي"[١].

---

[١] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٧/١/٧.

وقد رد المكتب الصحفي في السفارة السورية ببغداد في بيان نشر في ٨كانون الثاني ان خطوة سورية في فرض الحجز التنفيذي على شركة نفط العراق كانت تستهدف حماية مكاسب الشعب العربي في سورية والعراق[1].

وقد ادلى ناجي طالب بحديث صحفي في٧كانون الثاني نشر في جريدة الجمهورية البغدادية[2]، وفيما يلي نصوص بعض الاسئلة واجابة رئيس الوزراء عليها:ـ

س ـ ما هي آخر تطورات ازمة النفط وموقف الحكومة منها؟

ج ـ ان وجهة نظر الحكومة في هذا الموضوع واضحة جدا منذ البداية، فقد اكدت مرات عديدة على ان مطالبة سورية بحقوقها وهي المطالبة التي ايدتها الحكومة العراقية والشعب العراقي، ينبغي ان لا تكون سببا لتوقف تدفق النفط العراقي الى موانئ البحر الابيض المتوسط.وان تطورات الازمة بعد هذا كانت واضحة وقد تناولتها الصحف والاذاعات بإسهاب باعتبارها من الاحداث الهامة في العالم. والموضوع لا يتعدى في جوهره ان يكون خلافا بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق على تطبيق الاتفاقية الثنائية بينهما لسنة ١٩٥٥ والتي لم يكن العراق طرفا فيها. ولقد كانت الحكومة تتابع الموقف وهي مطمئنة الى ان تدفق النفط سيظل مستمرا. ولم تقف الحكومة من هذا الموضوع موقف المتفرج كما يتصور البعض ومنذ توقف الضخ حتى الان فإن الحكومة تعمل بكل ما في وسعها لاستئناف ضخ النفط الى موانئ البحر الابيض المتوسط.

س ـ ما رأيكم فيما نشر في الصحف او غيرها من مذكرات وبيانات حول النفط وازمته؟

ج ـ انني مسرور جدا ان يكون نشر مثل هذه المذكرات والبيانات في الصحف دليلا على توفر الحرية في التعبير عن الرأي ومناقشة مشكلات البلد بموضوعية وواقعية. ولقد قرأت كل ما كتب واستمعت الى الكثيرين من المواطنين ولكني حتى الان لم اجد من يقدم حلولا جديدة للمشكلة غير ما كانت تعمل الحكومة من اجله حتى الان. وعندما يحين الوقت لبيان التفاصيل فسيجد المواطنون ان الحكومة قامت بكل

---

[1] جريدة المحرر البيروتية،١٩٦٧/١/٩.

[2] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/١/٨.

ما يجب ان تقوم به وربما اكثر في سبيل انهاء هذه الازمة. واني مسرور جدا ان اجد في بلادنا مثل هذا الاهتمام بشؤون النفط والحرص على انهاء الازمة. ويفرحني اكثر هذا الاتفاق بين المواطنين رغم اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ضرورة استئناف تدفق النفط الى البحر الابيض المتوسط فورا وبصرف النظر عن كل الاعتبارات الاخرى. وهذا ما اود ان يكون واضحا لأشقائنا في سورية وللرأي العام العربي كله.

وكنت اود لو ان بعض الاخوان الذين كتبوا في هذا الموضوع، قد اتصلوا بالمسؤولين ليقفوا منهم على الحقائق والارقام الدقيقة التي تعطي الرأي العام صورة اصدق عن موقف الحكومة مما جاء في بعض الكتابات.

س ـ ما رأيكم في مستقبل الازمة والحلول التي اقترحت ومنها تحويل انابيب النفط الى البصرة؟

ج ـ اعتقد ان الحل الوحيد للمشكلة بالنسبة للظرف الراهن والذي يضمن استئناف الضخ فورا هو الاتفاق المباشر بين الحكومة السورية والشركة، وان الحكومة العراقية تبذل كل ما في وسعها في هذا السبيل. اما ما يقال عن تحويل الانابيب الى البصرة فأنني لا اتفق مع القائلين بهذا الرأي لاسباب قومية فضلا عن الاسباب الاقتصادية، فالاموال الضخمة التي يقتضيها هذا التمويل يمكن ان تستغل في تطوير حقول جنوبي العراق لتنتج اضعاف طاقتها الحالية من النفط القريب من البحر، وفي بناء الموانئ العميقة التي تستطيع استقبال اضخم ناقلات النفط في العالم.

وقد رد فائق السامرائي على اراء رئيس الوزراء بكتاب مفتوح فند فيه رأي رئيس الوزراء الذي رفض اقتراح مد انابيب من كركوك الى البصرة لاسباب اقتصادية وقومية، وقال من الناحية الاقتصادية "لم يدرس الموضوع من قبل الحكومة العراقية ولا من قبل شركة النفط نفسها. اما الاسباب القومية فلا ادري ماهي؟ وقال مخاطبا رئيس الوزراء: "اخطأتم في تقدير الموقف واخطأتم عند جردتم انفسكم من كل سلاح ومازلتم ممعنين في الخطأ في تمسككم بالبقاء في الحكم ناسين

ان العراق يخسر في كل ثلاثة ايام من حكمكم مليونـــا مـــن الباونـــات الاســـترلينية والعوض على الله"[1].

وقد رفضت سورية وساطة العراق وعرض شركة نفط العراق بدفع مبلــغ ٣,٧٥٠ مليون جنيه استرليني مقابل السماح للشركة بأستئناف شحن النفط من بانياس، وقـال زهير الخاني، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السوري، ان هذا العرض لم يـأت بشيء جديد لحل الخلاف القائم بين الحكومة السورية والشركة، لان الموضوع ليـس سلفة تطلبها الحكومة وتقتطع من العائدات المقبلة[2]، وادلى الخــاني بحديــث الــى صحيفة الصفاء[3]، فأجاب على سؤال "الى اية نقطة وصلت ازمة عائدات النفط بيـن حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق؟" فأجاب قائلا: "لقد وصلـت الازمة الى نقطة اللارجوع بالنسبة لنا فنحن نصر على نيل حقوقنـا كاملـة. مـازال الضخ مقطوعا من العراق والتحميل موقوفا من مينائي بانياس السوري وطرابلـس اللبناني، وقد عرضت الشركة مؤخرا دفع مبلغ ٣ملايين و٧٠٠الف جنيه اسـترليني، وهو يعادل المبلغ الذي جرى الحجز بشأنه، ولكنها اشترطت ان يكون هـذا المبلـغ سلفة على أي مبلغ يستحق لدى الشركة في المستقبل، وطلبت مقابل ذلك السماح لها بتحميل النفط من بانياس حتى انتهاء القضية بالمفاوضات او التحكيم. وقـد رفضـت الحكومة العربية السورية هذا الطلب لان الموضوع ليس موضوع طلب سلفة تقتطـع من العائدات، وانها موضوع حق مترتب للحكومة لدى الشركة..". وردا على سـؤال "ما هو موقف حكومتي العراق ولبنان من الأزمة بعد ان دفعت لهما الشركة حصتهما من العائدات رغم توقف الضخ" اجاب قائلا: "لقد اكدت حكومتا البلدين الشقيقين فـي العراق ولبنان تأييدها المطلق لموقف الحكومة السورية ومطالبها الحقة من شـركة نفط العراق".

وقد طرحت خلال هذه الفترة فكرة تأميم النفط في العراق، وطرحها خبـير النفـط عبدالله الطريقي، وقد تباينت ردود الفعل اتجاه هذه الفكرة بيـن مؤيـد ومعـارض،

---

[1] نص الكتاب المفتوح منشور في كتاب:محمود الدرة،اراء فـي مشـاكل عراقيـة،ازمـة النفـط والحكم،بيروت١٩٦٩، ص ص٣٧ــ٤٠.

[2] جريدة الحياة البيروتية،١٩٦٧/١/٨.

[3] جريدة الصفاء البيروتية،١٩٦٧/١/١٢.

وظهرت المعارضة واضحة في مقال كتبه محمود الدرة في جريدة المنـــار البغداديـــة بعنوان "لماذا نفط العراق" شن فيه هجوما عنيفا على الطريقي، وهـــو خبـــير للنفـــط للسعودية والكويت ولا يطالب هذين البلدين بتأميم نفطهما. ثم ان هناك انابيب مماثلـــة تنقل نفط العربية السعودية الى ساحل البحر المتوسط، ومع هذا فالضجـــة والحملـــة منصبتان جميعا على نفط العراق وعلى ضخ نفط العراق وعلى ملكية نفـــط العـــراق. وتساءل الكاتب بقوله: "لماذا نفط العراق يجب ان يكون ملكا للعرب.. ونفط العـــرب الاخر يجب ن يكون لشركات النفط الغربية الاحتكارية الاستعمارية"[1] ونشرت جريـدة الاحرار البيروتية مقالا قالت فيه: "يتساءل المواطنون عن الاسباب التي جعلت حكـــام دمشق يغفلون قضية انابيب شركة التابلاين التي تنقل النفط مـــن الســـعودية عـــبر الاراضي السورية ايضا، علما بأن تأميم هذه الانابيب لا يقل اهمية من حيث قيمتـــه المادية"[2].

استمرت الحكومة العراقية بالتفاوض مع الشركة لحل الازمة، وعـــاد كريســـتوفر دالي الى بغداد للمرة الثالثة في ١٠كانون الثاني، واجرى مفاوضات مطولة مع ناجي طالب بحضور باكلي، الممثل العام للشركة. وقد عرض طالب نتائج هذه المفاوضـــات على مجلس الوزراء في اجتماعه في ١٨كانون الثاني، وقـــال: "انـــه تـــأكد الان ان الشركة تستغل هذه الازمة لممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتقبل بالتزامـــات جديدة الهدف منها ان يتحمل العراق اية زيادات جديدة تطالب بها ســـورية ولبنـــان على عائدات مرور النفط عبر اراضيهما، ولما كان العراق ليس طرفا في الـــنزاع ولا في اتفاقية ١٩٥٥ المعقودة بين الشركة وبين هذين القطرين رفـــض العـــراق هـــذا الطلب او أي اقتراح يضع على العراق اية التزامات جديدة لـــها علاقـــة بموضـــوع الخلاف". وقد اقر المجلس موقف رئيس الوزراء هذا وطلب تبليغ الشركة ذلـــك مـــع وجوب انهاء الخلاف مع سورية فورا لوضع حد للأضـــرار التـــي لحقـــت وتلحـــق بالعراق[3].

---

[1] جريدة المنار، ١٩٦٧/١/١٨.

[2] جريدة الاحرار البيروتية، ١٩٦٧/١/٢١.

[3] الدليمي، المصدر السابق، ص١٦٣ــ١٦٤.

وادلى دريد الدملوجي، وزير الثقافة والارشاد، بتصريحات للصحفيين في ٢٠كانون الثاني اوضح فيها بأن الحكومة العراقية "جادة في انهاء ازمة النفط لخير هذه الامة دون المساس بمصالحها ومواردها" واشارت صحيفة البلد البغدادية ان الحكومة العراقية تعمل على وضع حل لهذه الازمة" يضمن كافة حقوق العراق في ثروته النفطية دون ان تتأثر هذه الحقوق بما يحدث من خلافات بين الشركة والحكومة السورية مع الالتزام بمساندة المطالب السورية العادلة".

وعقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا في القصر الجمهوري برئاسة الفريق عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية، في ٢١كانون الثاني تدارس فيه "الوضع الخطير الناشئ عن توقف ضخ البترول من ابار كركوك"، واطلع المجلس على نتائج المحادثات التي اجراها رئيس الوزراء ناجي طالب مع المدير الاداري لشركة نفط العراق كريستوفر دالي خلال الايام السابقة. وقرر المجلس الطلب من وزارة النفط "مواصلة الجهود والطلب الى الشركات العاملة في العراق ان تسعى لايجاد حل حاسم للازمة من شأنه ان يضمن استئناف الضخ خلال هذا الاسبوع" وطلب المجلس من الشركات تقديم الضمانات الكافية بعدم المساس بمصالح العراق من جراء التأخر في الوصول الى مثل هذا الحل، وان العراق ليس مستعدا ايضا للدخول في التزامات جديدة مع الشركات لحل الازمة الحالية[1].

بلغت ازمة النفط في العراق ذروتها بإعلان الرئيس عبدالرحمن عارف في٢٣كانون الثاني، في خطاب له في المؤتمر الهندسي الثامن ان الحكومة العراقية انذرت شركة نفط العراق بوجوب استئناف ضخ النفط من حقول كركوك خلال اسبوع يبدأ من ٢١كانون الثاني ووصف الازمة القائمة بانها "ازمة مفتعلة" وقال بأن تعنت الشركة اضطر سورية الى ان تسن قانونا "تدافع به عن حقها"، واضاف ان الشركة "تتعمد التأخير وتتجاهل الحق" في مفاوضاتها الحالية مع المسؤولين العراقيين، وقال: "وأخر ما توصلنا اليه انها لم تبدل رأيها بل زادت في ذلك باقحام العراق في امور لا دخل له فيها". واتهم الشركة بأنها تهدف من ذلك الى "التأثير على الشعب واجبار الحكومة على التنازل عن بعض حقوقها" واكد ان الحكومة "لن تفرط بحقوق

---

[1] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/١/٢٢.

الشعب"، ودعا الى "تظافر الجهود ووحدة الصف" وقال: "اننا نمر في امور حاسمة.. وعلينا ان نثبت لكل الظروف"[١].

واجمعت الصحف العراقية على تأييد موقف الحكومة العراقية للحفاظ على مصالح العراق النفطية، وطالبت الحكومة السورية بالسعي للحفاظ على هذه المصالح، فقالت جريدة البلد: "ان العراق وقف الى جانب مطالب سورية وعلى المسؤولين السوريين ان يتفهموا ظروف العراق والمحاذير التي قد يتعرض لها في بقاء المشكلة قائمة" ودعت الصحيفة الحكومة السورية الى "اتخاذ الموقف المناسب الذي يحول دون وقوع اضرار على العراق كما فعل العراق نحو مصالح سورية"[٢] وقالت صحيفة الفجر الجديد ان توقف ضخ النفط تعود مسؤوليته الى "موقف الشركة وما اتخذته الحكومة السورية من مواقف الامر الذي الحق اضرارا بالعراق"[٣] وحذرت صحيفة الجمهورية من محاولة الضغط على العراق "لاستغلال الموقف الدقيق الناشئ عن حاجة بلدنا الملحة لعائدات النفط واعتماد اقتصادنا على هذه العائدات". ودعت الصحيفة الشركة الى "المبادرة بتقديم كل الحلول لضمان استئناف ضخ النفط" وقالت: "اننا لا نعتقد ان اخواننا السوريين ينسون ان الاضرار التي تصيب العراق في حال عدم حل المشكلة هي اضرار جسيمة". ودعت الحكومة السورية الى "تفهم ظروف العراق واتخاذ الموقف الذي يضمن مصلحته ولا يصيبه بالضرر"[٤] ودعت صحيفة المنار سورية الى النظر في الموضوع "من نواحيه القومية العامة". وقالت ان قضية النفط "لا يمكن ان تعالج بالمواقف الاقليمية بل بسياسة عربية"[٥]. وناشدت صحيفة الثورة العربية الحكومة السورية بقولها "ان الاضرار بمصالح العراق ليس من العروبة بشيء" واعربت عن اعتقادها بأن "الوقت لم يفت بعد للرجوع الى العقل وحل الازمة"[٦].

---

[١] المصدر نفسه، ١٩٦٧/١/٢٤.

[٢] جريدة البلد، ١٩٦٧/١/٢٣.

[٣] جريدة الفجر الجديد، ١٩٦٧/١/٢٣.

[٤] جريدة الجمهورية، ١٩٦٧/١/٢٤.

[٥] جريدة المنار، ١٩٦٧/١/٢٣.

[٦] جريدة الثورة العربية، ١٩٦٧/١/٢٣.

وازاء استمرار الازمة قرر مجلس الوزراء في ١٦شباط ارسال وفد عراقي الى دمشق برئاسة ناجي طالب، رئيس الوزراء ووزير النفط وكالة للتباحث حول ايجاد حل للازمة بالنظر لما تكبده العراق من اضرار فادحة، وسافر الوفد في اليوم التالي، وعقد اجتماعا مع الوفد السوري برئاسة يوسف زعين رئيس الوزراء، وخلال المباحثات قدم الوفد العراقي رؤيته لحل الازمة بما يضمن تدفق النفط العراقي لسد احتياجات العراق المالية، ولكنه لم يلق تجاوبا من الحكومة السورية. وقد دفعت هذه الازمة العراق الى التفكير جديا بتنويع موارده وعدم الاعتماد على موارد النفط اساسا، وقد صرح بذلك الرئيس عبدالرحمن عارف الذي اعلن انه سيعمل على استثمار ثروات العراق الزراعية والمعدنية، وانماء صناعته وتأهيله لمستقبل زاهر ومورد يفوق موارد النفط بكثير[1].

وفي نفس هذا الاتجاه اوضح ناجي طالب، رئيس الوزراء بأن حكومته منصرفة الى وضع الخطط اللازمة لمضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي والثروة الحيوانية في البلاد، وان نجاحها سيوفر للعراق من الموارد والعملات الصعبة بقدر ما تدره عائدات النفط، وقال: "لقد صممنا على تقليص درجة الاعتماد على موارد النفط الى اقل حد مستطاع لكي لا نبقى اسرى موارد النفط ونقع ثانية في مثل هذه الازمة التي نواجهها اليوم"، واشار الى ان العراق بلد غني بالموارد الطبيعية واذا ما استغلت خيراته فلن يصبح النفط سوى مورد عادي "لا يحدث فقدانه اية هزة ولا يكون انقطاعه مشكلة".

انقسم الحكم السوري على نفسه بشأن معالجة الازمة، وكان القسم الاكبر يريد ان ينهي الازمة بعد الخسارة المالية التي تكبدتها كل من سورية والعراق، والقسم الاخر كان حريصا على ان تستمر الازمة دون تراجع، الى ان تغلبت وجهة النظر الاولى واستؤنفت المفاوضات ووافقت الحكومة السورية على العرض الذي تقدمت به الشركة الى ناجي طالب والذي قدمه الى المسؤولين السوريين في زيارته الاخيرة لدمشق. وفي الساعة العاشرة والاربعين دقيقة من مساء يوم ٢آذار اذاع الدكتور يوسف زعين، رئيس وزراء سورية بيانا من الاذاعة والتلفزيون حول انتهاء ازمة النفط، واستهل بيانه بالقول "ان الثورة انتصرت على شركة نفط العراق"، واضاف

---

[1] جريدة المنار،١٨/٢/١٩٦٧.

قائلا: "بعد ان حققنا هذا النصر سنمضي في تحقيق شعار استثمار البترول وطنيا وهو الان قيد التحقيق" وعقد مجلس الوزراء السوري اجتماعا وافق فيه على المرسوم التشريعي بالغاء الحجز على ممتلكات الشركة. واذاع مكتب شركة نفط العراق في بيروت البيان التالي:

"تم اليوم في الثاني من اذار سنة ١٩٦٧ في دمشق عقد اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق المحدودة.

وينص هذا الاتفاق على رسوم مرور وتحميل منقحة بمعدلات ثابتة اعتبارا من اول كانون الثاني سنة ١٩٦٦، وقد اتفق على هذه المعدلات الثابتة على اساس انها لن تزاد نتيجة لأي وفورات او تخفيضات في التكاليف قد تنتج في المستقبل. وعلى الرغم من ان شركة نفط العراق قد قامت بالتزاماتها على الوجه الاكمل فيما يتعلق بالماضي، الا انه جرى الاتفاق نظرا لمطالب الحكومة السورية عن السنوات ١٩٥٦ـ١٩٦٥ على ان يستمر الفريقان بمراجعة الحسابات لتلك المدة ولم تحدد مهلة معينة لهذه المراجعة.

وقد رفعت الحكومة حضرها عن ضخ وتحميل النفط من العراق وابطلت مرسومها ورفعت الحجز عن املاك الشركة.

وبالتوصل الى هذا الاتفاق فإن الشركة كانت مدركة جدا للخسائر التي ترتبت على الاقطار الاخرى التي يعنيها اقفال خط الانابيب في سورية"[١].

وفي اليوم نفسه ٢اذار استؤنف ضخ النفط العراقي بعد توقف عمليات الضخ لمدة (٧٩)يوما، فقد توقف الضخ الى ميناء بانياس السوري في يوم١٢ كانون الاول، والى ميناء طرابلس في لبنان في اليوم التالي. وقد ابرزت الصحف العراقية في صفحاتها الاولى وبعناوين بارزة انباء انتهاء الازمة، وقالت صحيفة الثورة العربية "ان الاوساط الشعبية استقبلت بارتياح عميق انباء الاتفاق الاخير بين سورية وشركة نفط العراق حول عائدات مرور النفط، وعودة ضخ النفط من كركوك في شمال العراق الى مصبيه على البحر المتوسط".

واشارت الصحيفة الى ان الازمة كانت تنذر بأفدح الاضرار واشدها ليس بالنسبة الى شركة نفط العراق والبلدان المعنية بالازمة فقط، وانما بالنسبة الى الامن

---

[١] جريدة الحياة البيروتية،٣/٣/١٩٦٧.

والاستقرار في الشرق الاوسط[1]. وقالت صحيفة الفجر الجديد ان الرئيس عارف والسيد طالب عالجا الازمة بمنتهى الحكمة والرزانة والعقل، ولم يدخرا جهدا في سبيل حلها واستطاعا ان يحلاها بعيدا عن العواطف وعدم تأثرهما بأي اعتبار سوى الحرص على ثروة البلاد النفطية[2].

وعلقت صحيفة المنار بقولها ان ازمة النفط كانت تجربة صادقة للشعب العراقي واستعداده للتضحية، واضافت تقول: "لقد وقف العراق موقفا حازما دفاعا عن حقوقه وحقوق سورية، وكان ذلك تعبيرا عن تحمله كل مسؤولياته القومية، ومن الطبيعي ان يستبشر الشعب العراقي بتدفق النفط عبر الاراضي السورية"[3].

ومهما يكن من امر فإن هذه الازمة قد كلفت العراق خسائر كبيرة قدرت بحوالي ٢٣,٥مليون جنيه استرليني، في وقت كان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كليا على دخله من النفط.

اجتماع القيادة السياسية الموحدة في القاهرة بحضور الرئيسين ناصر وعارف (شباط ١٩٦٧)

منذ ان اصبح عبدالرحمن عارف رئيسا للجمهورية، وهو يصرح عن رغبته بزيارة القاهرة للاجتماع بالرئيس جمال عبدالناصر، وقال في ٤آب١٩٦٦: "سألتقي مع الرئيس جمال عبدالناصر قريبا. وبودي لو ان الظروف سمحت لي من قبل ان ازور اخي الرئيس جمال عبدالناصر ولكننا مع هذا متقابلان روحيا ومنهجيا. وسننتهز اقرب فرصة للقيام بهذه الزيارة للقاهرة"[4] وكرر القول في تصريح لصحيفة صوت العرب البغدادية "سأجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر في اقرب فرصة ممكنة سواء كان في بغداد او القاهرة او بمناسبة انعقاد القيادة السياسية الموحدة او بمناسبة اخرى"[5] واشارت الانباء الصحفية الى احتمال لقاء الرئيسين عارف وناصر

---

[1] جريدة الثورة العربية،١٩٦٧/٣/٣.

[2] جريدة الفجر الجديد،١٩٦٧/٣/٣.

[3] جريدة المنار،١٩٦٧/٣/٣.

[4] جريدة الجريدة البيروتية،١٩٦٦/٨/٥.

[5] جريدة صوت العرب،١٩٦٦/٩/٨.

في مطار بغداد في يوم ٢١تشرين الاول اثناء مروره بـــالعراق فـــي طريقـــه الـــى الهند[١]. ووصفت صحيفة الفجر الجديد البغدادية اللقاء المرتقب بأنه ضرورة قصوى تستلزمها طبيعة المرحلة الراهنة في المنطقة العربية وقالت ان هذا اللقاء يأتي فـــي الوقت المناسب بعد ان تطورت الاوضاع في المنطقة العربية تطورا ينطـــوي علـــى اخطار كثيرة للحركة العربية القومية الموحدة، وسوف يعزز الخطوات الايجابية التـــي تخطوها الجمهورية العربية المتحدة والعراق في سبيل اعادة التضامن العربـــي الـــى مكانته السابقة[٢].

وجه الرئيس عبدالناصر الدعوة الى الرئيس عبدالرحمن عارف لزيـــارة القـــاهرة وجاءت هذه الدعوة في رسالة حملها حسن صـــبري الخولـــي، الممثـــل الشـــخصي للرئيس جمال عبدالناصر[٣]. وقد تحدد موعد الزيارة في شهر شـــباط١٩٦٧، وقـــد وصل الرئيس عارف الى القاهرة في ٤شـــباط وقوبـــل بـــترحيب واضـــح، وحضـــر الرئيسان عبدالرحمن عارف وجمال عبدالناصر اجتماعا لمجلس الامة وقدم الرئيـــس عبدالناصر ضيفه بالقول: سوف يقف امامكم هنا بعد قليل مناضل عربي ممتاز، القـــت اليه المقادير بمسؤولية قيادة شعب العراق العظيم في اخطر الظروف وفي اصعبـــها، سواء من الناحية الوطنية والقومية او حتى من الناحية الشخصية والانسانية"[٤].

والقى الرئيس عبدالرحمن عارف خطابا شكر فيه الرئيـــس عبدالنـــاصر والشـــعب والحكومة على الحفاوة البالغة والشعور الصادق والاستقبال الاخوي، واشاد بثـــورة ٢٣يوليو والانجازات التي حققتها، ثم تحدث عن الاوضاع في العراق، وقال الرئيـــس عارف: "اننا قوم نريد ان نعيش احرارا نريد ان نستثمر ثروتنـــا بأيدينـــا ونريـــد ان ننشئ مجتمعا فاضلا، نريد ان نسهم في بناء الحضارة الانسانية التي تكرم الانســـان وتعرف حقه في الوجود، غير ان الاستعمار ينكر علينا ذلك كمـــا اننـــا ننكـــر عليـــه تدخله"[٥].

---

[١] جريدة الحياة البيروتية، ١٠/٩/١٩٦٦.

[٢] جريدة الفجر الجديد، ٢١/٩/١٩٦٦.

[٣] جريدة البلد، ٢٢/١١/١٩٦٦.

[٤] جريدة الاهرام القاهرية، ٥/٢/١٩٦٧.

[٥] المصدر نفسه.

وحضر الرئيسان مؤتمرا صحفيا مشتركا استعرضا فيه التطورات على الساحة العربية وموقف البلدين منها، وبخاصة القضية الفلسطينية والتهديدات الصهيونية بالعدوان على الامة العربية ودعم المقاومة الفلسطينية، وقال: "ان وجود اسرائيل هو عبارة عن ركيزة او بمثل ما نسميه في الاصطلاح العسكري رأس جسر للاستعمار من اجل ضرب الامة العربية في الصميم.. اما بالنسبة لقضية اخواننا الفدائيين فمن حقهم ان يشعروا الخصم العدو بأنه توجد مجموعة مؤمنة بوطنها تكافح من اجل ان تسترد ارضها.."[١].

انتهت المفاوضات العراقية المصرية بعد اجتماع القيادة السياسية الموحدة بحضور الرئيسين ناصر وعارف. وقد وصف الرئيس عبدالرحمن عارف هذه الزيارة بقوله: "ان لقائي بالاخ الرئيس جمال عبدالناصر كان لقاء اخويا مثمرا بحثنا فيه واقع العراق وظروفه وواقع الامة العربية وظروفها وخرجنا من ذلك الى تفاهم تام وان العربية المتحدة مع العراق دوما وتسنده دون قيد او شرط وان خطاب الرئيس جمال في مجلس الامة والبيان المشترك يدلان على نجاح لقائنا الاخوي"[٢].

وقد صدر البيان المشترك التالي عن مباحثات الرئيسين واجتماع القيادة السياسة الموحدة. وهذا نصه:ـ

تلبية للدعوة التي وجهها الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، قام الرئيس عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين الثاني والسابع من فبراير ـ شباط سنة١٩٦٧..

كانت هذه الزيارة فرصة تعرف فيها الرئيس العراقي على مدى الانجازات الثورية التي حققتها الجمهورية العربية المتحدة في كافة مجالات الانتاج والتقدم العلمي والصناعي والثقافي.

ولقد عقد الرئيسان عدة اجتماعات بحثت فيها القيادة السياسية الموحدة بين القطرين الشقيقين طبيعة ومتطلبات المرحلة الراهنة للنضال العربي. وبحثا كافة التطورات التي وقعت منذ الاجتماع الاخير للقيادة السياسية الموحدة في بغداد في

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/٢/٩.

نوفمبر سنة ١٩٦٦ كما استعرضا علاقات التعاون الاخوية القائمة بين البلدين على كافة المستويات بما يضمن اطرادها ونموها وزيادة دعمها.

ولقد اتفقت وجهة نظر الرئيسين حول تقييم العوامل التي تحدد معالم هذا النضال في الوقت الحاضر ولاحظا ان الجماهير العربية وهي تواصل طريقها نحو اهدافها الثابتة قد استطاعت ان تكشف الارتباط القائم بين قوى الاستعمار وقوى الرجعية في الوطن العربي.. ان الارتباط المصيري بين هذه القوى قد جعل التحالف بينهما اليوم امرا واقعا تتصدى له الجماهير العربية وتواجهه القوى العربية الثورية في يقظة ومسؤولية.

ولقد اتفق الرئيسان على ان اللقاء بين القوى الثورية في الوطن العربي الذي يزداد دعما واتصالا يشكل الضمان الرئيسي ضد مؤامرات الرجعية والاستعمار وهما واثقان من ان هذا اللقاء فوق انه ضرورة ثورية قادرة على حشد طاقات النضال العربي دفعة نحو تحقيق اهدافه في القضاء على كافة مظاهر الاستعمار والاستغلال في الوطن العربي.

وقد استمع الرئيسان باهتمام الى عرض شامل ادلى به السيد احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن القضية الفلسطينية والدور النضالي المسؤول الذي يضطلع به شعب فلسطين من اجل تحرير بلاده. وفي هذا الصدد اكد الرئيسان من جديد تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية واعربا عن اعجابهما وتقديرهما لشجاعة الشعب الفلسطيني وبطولته وصموده امام صنوف البطش والارهاب ووقوفه في وجه المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تستهدف هدم كيانه ومنظمته واذابة شخصيته وتعطيل مسيرته على طريق التحرير.

واستعرض الجانبان نضال الشعب العربي في الجنوب المحتل وهما يؤكدان تأييدهما التام لنضال شعب الجنوب ضد الاستعمار والرجعية والتخلف كما يدعمان نضال الشعب العربي في الخليج ويدينان تآمر الاستعمار والرجعية اللذين يعملان في تحالف وتنسيق على طمس عروبة الخليج وعزله عن مواقع النضال الثوري العربي.
ويؤكد الرئيسان تأييدهما التام لنضال الشعب العربي في الجنوب وفي الخليج ضد القواعد العسكرية والسيطرة الاستعمارية ويؤمنان بحتمية انتصاره والتحامه بقوى النضال العربي الشامل.

كما عبر الرئيسان عن تأييدهما المطلق للجمهورية العربية اليمنية وهما يشجبان المؤامرات الاستعمارية الرجعية التي تستهدف العودة باليمن الى عهود التخلف والاقطاع. وفي هذا الصدد عبر الرئيس العراقي عن تقديره التام للدور الذي تقوم به القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة في مساندة الجمهورية العربية اليمنية للدفاع عن اراضيها وعن مكاسبها الثورية ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

ولقد كانت هذه الزيارة فرصة استعرض فيها الرئيسان الانجازات والمكاسب الثورية في كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة من اجل بناء المجتمع الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل. وهما واثقان من ان المواهب الخلاقة للشعب العربي قادرة على ان تسير بالانجازات الاشتراكية نحو اهدافها الثابتة في زيادة الانتاج والوصول الى اعلى مراحل التقدم الاقتصادي والعلمي والفني.

وفي هذا الصدد بحث الرئيسان الدور الطليعي الهام الذي يقوم به الاتحاد الاشتراكي العربي في مجال التنظيم الشعبي من اجل حشد طاقات الشعب العربي ودورها نحو اهدافها الحتمية في بناء المجتمع العربي الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل.

ولقد استمع الجانب العربي الى الجانب العراقي بخصوص وجهة نظره بشأن ازمة النفط فأيد موقف الحكومة العراقية من الازمة. واكد ضرورة تدفق النفط لضمان مصالح العراق الحيوية واقتصاده الوطني. كما ايد الجانبان مطالب الجمهورية العربية السورية المشروعة في هذا الشأن.

وقد ايد الجانب العربي جهود الحكم الوطني في العراق المبذولة في مجالات الوحدة الوطنية وجمع القوى القومية والوطنية.

ولقد استعرض الرئيسان علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني بين القطرين الشقيقين وعبرا عن ارتياحهما التام لاطراد التعاون بين البلدين في كافة المجالات والسير لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية على نحو مرضي من اجل المنفعة المشتركة لشعب الجمهورية العربية المتحدة.

وقد اكد الرئيسان ضرورة بذل مزيد من الجهود والعمل للوصول بالعلاقات بين البلدين الى اقصى مراحل التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية وغيرها من المجالات.

وقد وجه الرئيس عبدالرحمن عارف الدعوة الى الرئيس جمال عبدالناصر للقيام بزيارة الجمهورية العراقية. وقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر هذه الدعوة بالشكر والتقدير البالغين.

العلاقات مع ايران وزيارة الرئيس عارف لطهران (١٤ـ١٩اذار١٩٦٧)

سعت وزارة البزاز الثانية الى تحسين العلاقات مع جارتيه تركيا وايران، وسيرا على هذه السياسة وصل الى بغداد في اوائل تموز ١٩٦٦ حسن الدجيلي، سفير العراق في طهران، وقابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، واوضح للمسؤولين ما آلت اليه العلاقات بين العراق وايران، وقد علقت جريدة العرب على ذلك بالقول: "تستطيع ـ العرب ـ التأكيد على ان علاقاتنا بإيران سائرة نحو التحسن، وانها تتطور في صالح البلدين المتجاورين، وان جوا من التفاهم يسود حول اهم المشاكل التي كانت مثار نزاع بين الطرفين" واشارت الصحيفة الى وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب واثرها في تحسين العلاقات بين ايران والعراق وتقريب وجهات النظر حول القضايا المختلف عليها[١].

وخلال زيارة البزاز لتركيا بحثت العلاقات العراقية ـ الايرانية، وقال سليمان ديميرل، رئيس وزراء تركيا ان العراق وايران جاران وشقيقان بالنسبة لتركيا، وترغب تركيا ان يعمل الطرفان على حل الخلافات القائمة في جو من التفاهم المتبادل[٢]. والتقى البزاز في انقرة مع رئيس مجلس الشيوخ الايراني وتحدثا عن العلاقات بين البلدين والسعي لاقامة علاقات طيبة بينهما. وقدمت الحكومة العراقية الدعوة الى عباس أرام وزير خارجية ايران لزيارة العراق.

وبعد استقالة وزارة البزاز وتشكيل وزارة ناجي طالب، وبقاء الدكتور عدنان الباجه جي وزيرا للخارجية في الوزارة الجديدة جددت الحكومة الدعوة الى وزير

---

[١] جريدة العرب، ١٩٦٦/٧/٩.

[٢] المصدر نفسه.

الخارجية الايرانية لزيارة العراق[1]. وعاد حسن الدجيلي الى بغداد في ٦ايلول لاجراء اتصالات مع ناجي طالب، رئيس الوزراء ومع وزير الخارجية لوضع جدول اعمال لزيارة وزير الخارجية الايرانية، ومنها موضوع تثبيت الحدود بين البلدين، والملاحة في شط العرب، وتحديد الجرف القاري، وتنسيق العمل في استثمار النفط في نفط خانة ونفط شاه وهو حقل واحد يستغله كلا البلدين، وحقوق رعايا كلا البلدين في البلد الاخر، والبحث في تنمية العلاقات التجارية بينهما[2].

وفي الوقت نفسه قابل مهدي بيراسته، سفير ايران في بغداد، رئيس الجمهورية وسلم له رسالة من شاه ايران تتضمن دعوته لزيارة ايران[3]، وقد قبل هذه الدعوة على ان يتفق على موعدها مستقبلا. وفي ١٤كانون الاول وصل الى بغدد عباس ارام وزير خارجية ايران على رأس وفد رسمي يتألف من خمسة اعضاء، واعلن ان مباحثاته ستدور حول تحسين العلاقات بين البلدين، وحل الخلافات القائمة بينهما "حلا واقعيا لصالح البلدين" وقابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبحث معهما العلاقات بين البلدين. وتوقعت الصحف العراقية الصادرة يوم ١٥كانون الاول ان تكلل المحادثات بالنجاح، وان تبدأ صفحة جديدة في العلاقات بين العراق وايران.

وبعد انتهاء المحادثات صدر البيان المشترك التالي[4]:ـ

بناء على الدعوة الرسمية الموجهة من سيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية قام سيادة عباس ارام وزير الخارجية الشهنشاهية الايرانية بزيارة الجمهورية العراقية من ١٤الى ١٩كانون الاول ١٩٦٦.

ولقد قوبل السيد وزير الخارجية الايرانية والوفد المرافق له بالحفاوة والترحيب الخالصين من قبل الاوساط الرسمية والشعبية بما ينسجم والعلاقات الاخوية التي تربط بين الشعبين والتراث الاسلامي المشترك والمصالح المتبادلة.

وقد حظي السيد عباس آرام والوفد المرافق له بمقابلة سيادة الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية كما قابل سيادته السيد ناجي طالب رئيس

---

[1] جريدة البلد، ١٩٦٦/٨/٢٣.

[2] المصدر نفسه، ١٩٦٦/٩/٨.

[3] جريدة البلد،١٩٦٦/١٠/١٩.

[4] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/١٢/٢٠.

الوزراء والسيد رجب عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء والدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية واجرى محادثات معهم.

وقد زار السيد آرام والوفد المرافق له اثناء اقامتهم في العراق العتبات المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف الاشرف والكوفة وسامراء.

لقد اشترك في المحادثات التي جرت بين سيادة عباس آرام وزير الخارجية الشهنشاهية وسيادة الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية من الجانب الايراني:

الدكتور سيد مهدي بيراسته سفير الدولة الشهنشاهية الايرانية في بغداد.

السيد محمد رضا امير تيمور المدير السياسي العام لوزارة الخارجية الايرانية.

السيد افراسياب نواني رئيس الدائرة السياسية الاولى في وزاة الخارجية الايرانية.

السيد جعفر رائد مستشار السفارة الشهنشاهية الايرانية في بغداد.

ومن الجانب العراقي:

السيد نوري جميل وكيل وزارة الخارجية العراقية.

السيد حسن الدجيلي سفير الجمهورية العراقية في طهران.

الدكتور فاضل سلمان المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية العراقية.

السيد عبدالملك الزئبق الوزير المفوض في سفارة الجمهورية العراقية في طهران.

لقد اوضح الوزيران في محادثاتهما والتي جرت في جو مفعم بحسن التفاهم والمودة الخالصة والرغبة في حل القضايا المعلقة بين البلدين على اسس سياسة بلديهما الخارجية القائمة على صيانة السلم والاستقرار الدولي واكدا بصورة خاصة حرص حكومتيهما وشعبيهما على توثيق علاقات حسن الجوار وتوطيد الصلات الودية القائمة بين الشعبين الاخوين المسلمين الايراني والعراقي.

لقد لاحظ وزيرا خارجية ايران والعراق بارتياح تام التطور الايجابي الذي حصل في الشهور الاخيرة في العلاقات الودية التقليدية بين البلدين واعربا عن اعتقادهما بان دعوة جلالة الشهنشاه اريا مهر لسيادة رئيس الجمهورية العراقية لزيارة ايران التي ستجري في آذار المقبل دليل واضح على رغبة الحكومتين الايرانية والعراقية في تعزيز هذه العلاقات.

وقد استعرض الطرفان المباحثات التمهيدية التي جرت بين السيد وزير الخارجية الايرانية والسيد سفير الجمهورية العراقية في طهران كما استعرضا ايضا المحادثات التي جرت بين السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية والسيد سفير الدولة الشهنشاهية الايرانية في بغداد وتبادلا وجهات النظر حول القضايا المعلقة بين الطرفين بصراحة وتفهم تامين.

ونظرا للاخوة الاسلامية وضرورة تنمية العلاقات الصادقة بين الشعبين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية اتفقا على ان من الضروري ان تبنى علاقات البلدين الجارين على اساس من الثقة المتبادلة واحكام مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وهما يؤكدان احترام استقلال وسيادة كل منهما وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للبلد الاخر.

وقد اتفق الطرفان على تعيين ممثلين عن كل منهما لاجراء المحادثات حول القضايا التالية بأسرع وقت ممكن بغية التوصل الى نتائج حاسمة بشأنها:

١ـ تسوية جميع الخلافات والقضايا المعلقة الخاصة بالحدود على امتدادها.

٢ـ استئناف المحادثات الخاصة بتعيين حدود الجرف القاري وطريقة استغلال حقوق النفط في نفط خانة ونفط شاه.

٣ـ استئناف المحادثات حول كيفية الاستفادة من مياه الانهر الحدودية وفق مبادئ القانون الدولي.

٤ـ عقد اتفاقات خاصة تتعلق بالاقامة والعمل والتملك بالنسبة لرعايا كل من الطرفين في بلد الطرف الاخر وسائر القضايا الخاصة بالاحوال الشخصية لرعاياهما.

٥ـ اجراء محادثات حول القضايا الاخرى الخاصة بالشؤون القضائية والثقافية والتجارية والسياحية والترانزيت وتنظيم شؤون الرعي وعقد الاتفاقات اللازمة بخصوص كل منها.

٦ـ تقديم التسهيلات اللازمة لزيارة العتبات المقدسة في كل من البلدين.

وقد استعرض الطرفان الوضع العالمي بصورة عامة ووضع الشرق الاوسط بصورة خاصة واكدا ان صيانة امن المنطقة وسلامتها ضروريان لاستمرار الجهود التي تبذل لاعمار المنطقة وازدهارها.

وبهذه المناسبة فقد تبادل الطرفان وجهات النظر بخصوص القضية الفلسطينية لا باعتبارها قضية عربية فحسب وانما باعتبارها قضية تم كافة البلاد الاسلامية وقد

اعرب الجانبان عن تأييدهما لجهود الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن.

وقد وجه سيادة عباس آرام الدعوة الى الدكتور عدنان الباجه جي لزيارة ايران وقد قبل الدكتور الباجه جي هذه الدعوة شاكرا وسيحدد موعد الزيارة فيما بعد.

وقد غادر السيد عباس آرام والوفد المرافق له بغداد في ١٩كانون الاول ١٩٦٦ شاكرين للعراق حكومة وشعبا حسن الضيافة وكرم الوفادة.

حرر ببغداد في٧رمضان ١٣٨٦هـ المصادف ١٩كانون الاول١٩٦٦.

فتحت هذه الزيارة، والنتائج التي تمخضت عنها الطريق امام الرئيس عبدالرحمن عارف لزيارة ايران في اذار ١٩٦٧، فقد وصل عبدالرحمن عارف وعقيلته الى طهران في ١٤اذار وقوبل بحفاوة بالغة، وقال في كلمة عند وصوله: "لقد جمعنا القرآن في عروة وثقى لا انفصام لها "انما المؤمنون اخوة". وجمعنا قول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" زيادة على ما كان بين العراق وايران من الروابط الوثيقة.." واضاف قائلا: "ان استقرار الوضع في العراق قوة وسند لايران، وان استقرار الوضع في ايران قوة وسند للعراق، وكلانا ينشد السلم العالمي ويؤمن بمبادئ الامم المتحدة ويشعر ان كل تقارب بيننا انما هو في مصلحة شعبينا"[١].

والقى الرئيس عبدالرحمن عارف خطابا في البرلمان الايراني في ١٨اذار اشاد فيها بالعلاقات بين البلدين واهمية تطويرها وقال: "ان الرابطة الروحية السامية التي تربط الشعب الايراني بالعرب قوية وبينة في اجلال الشعب الايراني واحترامه للصفوة المختارة والائمة الاطهار من آل بيت النبوة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ومشهد، انها رابطة لا مثيل لها بين الامم، وانها وسيلة مقدسة لتآخي الشعبين وتحابيهما، بل هي رابطة متينة بين الامة العربية والشعب الايراني المسلم، واننا نقدرها ونعتز بها"[٢]. وقد تابعت الصحافة العراقية والايرانية هذه الزيارة وعلقت عليها واملت ان تكون خطوة مهمة في تعزيز وتطوير العلاقات العراقية ـ الايرانية.

---

[١] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/٣/١٥.

[٢] جريدة الجمهورية،١٩٦٧/٣/١٩.

وبعد انتهاء المباحثات اذيع في بغداد وطهران في ١٩ آذار البيان المشترك التالي[١]:ـ

البيان العراقي ـ الايراني المشترك حول محادثات الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف في ايران

تلبية لدعوة جلالة محمد رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران وجلالة الملكة فرح قام رئيس الجمهورية العراقية الفريق عبدالرحمن عارف والسيدة عقيلته بزيارة رسمية لايران من ١٤ الى ١٩ آذار ١٩٦٧.

وقد رافق السيد رئيس الجمهورية وفد رسمي يتألف من:

الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية واللواء اسماعيل مصطفى وزير المواصلات والدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد حسن الدجيلي سفير الجمهورية العراقية في طهران واللواء فاضل الحكيم مدير المدفعية واللواء الركن محمد نوري خليل قائد الفرقة الخامسة والسيد نجدة فتحي صفوة المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية والسيد فاهم كامل المدير العام لمصلحة المصايف والسياحة وعدد من ضباط الجيش والموظفين.

وكانت هذه الزيارة التي هي اول زيارة يقوم بها رئيس دولة عراقي الى ايران منذ قيام الجمهورية العراقية مظهرا للعلاقات التقليدية الوثيقة التي تربط البلدين والتي تقوم على اسس الدين والتاريخ والجوار والمصالح المشتركة.

وقد قوبل الرئيس العراقي والسيدة عقيلته طيلة مدة الزيارة بمظاهر الحفاوة الحارة والود الخالص من جلالة شاهنشاه ايران والملكة فرح ومن الحكومة الايرانية والشعب الايراني.

وقد القى السيد رئيس الجمهورية العراقية خلال هذه الزيارة خطابا في جلسة مشتركة للبرلمان الايراني.

واستقبل سيادته رئيس الوزارة الايراني السيد امير عباس هويدا ووزير الخارجية السيد اردشير زاهدي.

---

[١] المصدر نفسه، ١٩٦٧/٣/٢٠.

واستقبل جلالة الشاهنشاه اعضاء الوفد الذي رافق سيادة رئيس الجمهورية العراقية.

وقد زار السيد رئيس الجمهورية والسيدة عقيلته مرقد الامام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد وبعض المواقع التاريخية في مدينة اصفهان، كما زارا عددا من المؤسسات العسكرية والصناعية والصحية والثقافية، واعربا عن اعجابهما بما انجزه الشعب الايراني في هذه الميادين بقيادة جلالة الشاهنشاه.

وقد جرت بين رئيسي الدولتين مباحثات في جو من التفاهم المشترك والود الصادق.

واستعرض رئيسا الدولتين الوضع الدولي بصورة عامة والوضع في منطقتهما والعلاقات العراقية ـ الايرانية بصورة خاصة. واعربا عن ايمانهما العميق بأن توثيق العلاقات العراقية ـ الايرانية سيخدم السلم والامن في المنطقة كما يخدم كلا البلدين.

وقد اثنى السيد الرئيس على النمو والتقدم المطرد الذي حققته ايران بقيادة جلالة الشاهنشاه والتدابير السديدة التي اتخذتها في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها.

كما اعرب عن اعجابه بصورة خاصة، بما ابداه جلالة الشاهنشاه من عناية بالغة بحملة مكافحة الامية في العالم وبفكرة تخصيص نفقات يوم واحد من الميزانية العسكرية لغرض تمويل هذه الحملة.

واعرب جلالة الشاهنشاه عن تقديره لجهود السيد رئيس الجمهورية وحكومته في سبيل صيانة وحدة العراق الوطنية وحرمة اراضيه والنتائج الطيبة التي تم تحقيقها في هذا الشأن. وقد اتفق رئيسا الدولتين ان السلم والاستقرار في كل من البلدين هو في صالح البلد الاخر.

واكد رئيسا الدولتين اهمية قيام جو من السلم والتلاحم والتعاون في المنطقة ولاحظا بارتياح انهما متفقان في رغبتهما في مواصلة الجهود لهذه الغاية وفي ايمانهما بأهمية توطيد السلم والامن الدوليين عن طريق تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وبموجب مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ليسود السلم والاستقرار كافة بقاع العالم.

واعرب رئيسا الدولتين عن تأييدهما لكفاح الشعوب التي ماتزال ترزح تحت نير الاستعمار، واكدا على ضرورة القضاء على الاستعمار بكافة انواعه وصوره.

واستعرض رئيسا الدولتين بصفة خاصة القضية الفلسطينية لابوصفها قضية عربية فحسب وانما باعتبارها قضية تهم كافة البلاد الاسلامية وتتعلق مباشرة بأمن المنطقة واستقرارها.

واعرب الجانبان عن تأييدهما لكفاح الشعب الفلسطيني وللجهود التي تبذل لاستعادة حقوقه المشروعة ومطالبه العادلة حسب مقررات الامم المتحدة.

وبحث رئيسا الدولتين العلاقات بين بلديهما ولاحظا بارتياح وسرور تقدمها المطرد بصورة مناسبة والوشائج العديدة التي تربط بين البلدين في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، واكدا على اهمية قيام العلاقات بينهما على اساس من الثقة المتبادلة ومبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واحترام استقلال وسيادة ووحدة اراضي كل منهما، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للاخر واعربا عن تصميمهما على التمسك بهذه المبادئ.

وكذلك اعربا عن تأييدهما للنتائج التي توصل اليها وزيرا خارجيتهما على اثر المباحثات التي جرت في بغداد في كانون الاول ١٩٦٦ واتفقا على وجوب استئناف المحادثات حول تعيين حدود الجرف القاري فيه وكذلك التعاون لاستغلال حقول النفط في نفط خانة ونفط شاه وكيفية استغلال مياه الانهار المشتركة على اساس مبادئ القانون الدولي.

واتفق رئيسا الدولتين على ان تستأنف المباحثات المتعلقة بعقد اتفاقية ثقافية واخرى تجارية في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد.

ونظرا للروابط الروحية القائمة بين شعبي البلدين ورغبة في تحقيق المزيد من التقارب بينهما فقد اتفق رئيسا الدولتين على اهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل زيارة العتبات المقدسة في كل من البلدين وزيادة الجهود التي تبذل لتشجيع السياحة بينهما. كما قررا ان تعقد باسرع وقت ممكن اتفاقيات حول القضايا المتعلقة بالاقامة والعمل والتملك بالنسبة لرعايا كل من الطرفين في البلد الاخر وكذلك حول تجارة الترانزيت.

وقد وجه السيد رئيس الجمهورية العراقية والسيدة عقيلته دعـــوة رسـمية الـى صاحبي الجلالة الشاهنشاه والملكة فرح لزيارة العراق، وقد قبلت الدعوة بالامتنـــان وسيعلن موعدها فيما بعد.

فتحت هذه الزيارة المجال واسعا امام تطوير العلاقـــات مـع ايـران، وزار وفـد اقتصادي برئاسة كاظم عبدالحميد، وزير الاقتصاد طهران واجرى مباحثات اقتصاديـة اثمرت عن توقيع اتفاقية تجارية بين العراق وايران في ٣٠نيســـان ١٩٦٧، وهـذا نصها[١]:ـ

اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية والحكـومة الشـاهنشـاهية الايـرانيـة

ان حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الايرانية تحدوها الرغبـة في تطوير وتوسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين علـى اسـاس المساواة والمنافع المتبادلة. فقد اتفقتا على ما يلي:ـ

المادة الاولى: مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في بلديهما يوافق الطرفـان على تسهيل استيراد وتصدير السلع المدرجة في الجدول أ (الصادرات من ايران الـى العراق) والجدول ب (الصادرات من العراق الى ايران) الملحقيـن بـهذه الاتفاقيـة وكذلك الاتجار بالسلع الاخرى غير المدرجة في الجدولين المذكورين.

المادة الثانية: تكون السلع المصدرة من أي من الطرفين عند دخولها الـى بلـد الطرف الاخر مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن السـلطات المختصـة فـي البلـد المصدر.

المادة الثالثة: يتخذ كل من الطرفين الاجراءات الضرورية لتـأمين عـدم اعـادة تصدير السلع المستوردة من بلد احد الطرفين الى بلد ثالث بدون موافقـة مـن بلـد المنشأ.

المادة الرابعة: يوافق الطرفان على تأليف لجنة مشتركة للنظر في المشاكل التـي تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية ولايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى توسيع التبـادل

[١] جريدة الوقائع العراقية، ١٠/٧/١٩٦٧.

التجاري بين البلدين. وتجتمع اللجنة المشتركة عند الضرورة في بغداد وطهران بالتناوب بناء على طلب أي من الطرفين وفي موعد يتفق عليه.

المادة الخامسة: لغرض تنمية وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين افق الطرفان على منح كل منهما الاخر حق اقامة المعارض التجارية وتمنح لها جميع التسهيلات اللازمة طبقا للقوانين والانظمة السائدة في البلد الذي تقام فيه مثل هذه المعارض.

المادة السادسة: تجري تسوية جميع المدفوعات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

المادة السابعة: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة حكومتي البلدين عليها وتبقى نافذة لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا لمدد مماثلة ما لم يتقدم احد الطرفين باشعار تحريري بانهائها قبل ثلاثة اشهر من انتهاء العمل بالاتفاقية.

حرر في طهران في ٣٠نيسان ١٩٦٧ بنسختين اصليتين كل منهما باللغات العربية والفارسية والانكليزية، ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء. وفي حالة حدوث خلاف يكون النص الانكليزي هو المعول عليه.

عن حكومة الجمهورية العراقية	عن الحكومة الشاهنشاهية الايرانية
كاظم عبدالحميد	الدكتور عالي خاني
وزير الاقتصاد	وزير الاقتصاد

محاولة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي

سبق وان ذكرنا ان الاتحاد الاشتراكي العربي قد ولد ميتا حيث لم تمض سوى اشهر معدوات على انشائه حتى انفضت من حوله القوى القومية التي اسهمت في تأسيسه. وقد جرت محاولات في عهد الرئيس الراحل عبدالسلام عارف لبعث الحياة فيه الا انها لم تثمر عن نتائج ايجابية. وبعد تولي الرئيس عبدالرحمن عارف عاد الحديث مرة اخرى حول اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي، فقد أوضح في ٢٤نيسان١٩٦٦ بأنه يدرس حاليا مجموعة الدراسات التي كانت امام الرئيس الراحل عن تنظيم الاتحاد الاشتراكي ووضع الاسس التي تلائم العراق، والاستفادة من تجربة الاتحاد الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة، وقال نحن جميعا قوميون،

والجهاز الذي يجب ان نعمل فيه كلنا هو الاتحاد الاشتراكي[1]، وفي الاتجاه نفسه اعلن الدكتور البزاز بعد تأليفه وزارته الثانية ان حكومته ستبني التنظيم الشعبي على اسس جديدة ليصبح الاتحاد الاشتراكي هو القاعدة الوطنية[2].

ونشرت صحيفة الثورة العربية، الناطقة بلسان الاتحاد الاشتراكي في ٢٤حزيران ١٩٦٦ حديثا لسلمان الصفواني، وزير الدولة لشؤون الصحافة والمشرف على شؤون الاتحاد الاشتراكي تناول فيه خطط الحكومة لاعادة بناء الاتحاد، وقال: "ان الاتصالات مازالت مستمرة بغية جمع كافة الفئات القومية الموجودة والتي لابد ان تجتمع وتلتقي على هدف واحد". واضاف قائلا: "ان تنظيم الاتحاد لم يتبدل وان الميثاق هو نفسه ولقد وضعته كافة القوى القومية في العراق، وانه في جوهره لا يختلف اطلاقا عن ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة.. وان الاتحاد في كل من البلدين يسيران في نفس الخط ويتعاونان مع بعضهما مع كافة القوى المتحررة في الوطن العربي". واشار الى ان الخطة الجديدة للاتحاد تعتمد العناية بطبقات الشعب، وان تبدأ بالفلاحين والعمال باعتبارهم يمثلون اكبر قطاع عامل. وقال ان الحكومة ستكون من الاتحاد الاشتراكي في المستقبل وبعد ان يتم تحويل مرافق الدولة الى جهاز اشتراكي[3].

وعند تشكيل وزارة ناجي طالب استمرت الحكومة الجديدة في جهودها لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكي، وقال رجب عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية "لابد من العمل على قيام تنظيم واحد تحت ظل الاتحاد الاشتراكي يتولى القيادة الجماهيرية". لكنه اضاف قائلا: "ان الحكومة لن تفرض شكلا معينا ولن تتدخل في امور تجميع او وحدة هذه الفئات الا بالقدر الذي تسمح به المصلحة العامة"[4].

وادلى الرئيس عبدالرحمن عارف بتصريحات حول اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي في ٢٠ايلول١٩٦٦ اعلن فيها بأن العمل مستمر لبناء الاتحاد، وسيعلن قريبا عن اسماء اللجنة اللعليا للاتحاد التي ستضم عشرة اعضاء، وسيضم الاتحاد العناصر

---

(١) جريدة الجمهورية القاهرية،٢٤/٤/١٩٦٦.

(٢) جريدة الجمهورية،٢٤/٤/١٩٦٦.

(٣) جريدة الثورة العربية، ٢٤/٦/١٩٦٦.

(٤) مجلة روز اليوسف القاهرية،٢٩/٨/١٩٦٦.

الوطنية المستقلة، وقال: "اثبتت التجربة فشل الاتحاد الاشتراكي حيـــن بنـــي علـــى اساس حزبي اذ تغلغلت الحزبية في صفوفه". وزعم "ان الاحـــزاب تبعـــثر الجـــهود وتشتت الافكار وتضيع الاهداف مما يسهل للاستعمار عملية الاندساس في الصفـوف، وهذا ضار بالبلد دون شك"[1]. واضاف قائلا: "ان الحكومة العراقيـــة.. تؤمـــن بـــأن تجميع جميع القوى في الاتحاد الاشتراكي هو الوسيلة الصحيحة لضمان الاســـتقرار في البلاد". وربط بين اجراء الانتخابات البرلمانية ورسوخ قدم الاتحـــاد الاشـــتراكي "وبعد ان يصبح حقيقة الممثل الحقيقي للشعب"[2].

وفي ٢١ ايلول قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لتنظيم شؤون الاتحاد الاشـــتراكي العربي ضمت الوزراء شاكر محمود شكري، وزير الدفـــاع، والدكتـــور عبدالرحمـــن القيسي، وزير التربية، وغربي الحاج احمد، وزير الوحدة، واحمد الدجيلـــي، وزيـــر الاصلاح الزراعي، ودريد الدملوجي وزير الثقافة والارشاد، وفريـــد فتيـــان، وزيـــر العمل والشؤون الاجتماعية. وقد خول المجلس اللجنة الاستعانة بـــذوي الخـــبرة[3]. واصدرت الحكومة في اليوم نفسه القانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦ "تعديـــل قـــانون الاتحاد الاشتراكي العربي رقم١٧١لسنة ١٩٦٤" والذي نص على: "عند تعذر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لأي سبب كان يتولى مجلس الوزراء صلاحيات الاميـــن العـــام واللجنة التنفيذية العليا المنصوص عليها في هـــذا القـــانون، ولـــه ان يخـــول هـــذه الصلاحيات الى لجنة وزارية، وجاء في الاسباب الموجبة لهذا التعديل القـــول: "لـــم تمارس اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي صلاحياتها منذ مدة طويلـــة ولغرض تنظيم عمليات الصرف على مقرات الاتحاد والايفاء بالتزاماته وللأســـتمرار في اصدار جريدته (الثورة العربية) والاشراف عليها وتعيين من يسهم في تحريرهـــا ورفع مستواها الى ان يتم بناء الاتحاد الاشتراكي وتنبثق عنه اللجنة التفنيذية العليـــا وينتخب امينه العام شرع هذا القانون".

وقد انتقدت جريدة صوت العرب البغدادية هذه الاجراءات وقـــالت: "ان التنظيمـــات السياسية ــ كما نعرفها نحن ــ هي تجمع نضالي تبدأه الجماهير وذلك كرد فعل لمـــا

---

[1] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٩/٢١.

[2] مجلة الحوادث البيروتية، ١٩٦٦/٩/٣٠.

[3] جريدة الجمهورية،١٩٦٦/٩/٢٢.

تعانيه من ضغط على مصالحها ولسع متواصل لحرياتها، أي ان نـــواة كـل تنظيـم شعبي لابد ان تكون بفعل المبادرة الشعبية التي تبدأ من تحت، وعلى يد مجموعة من القواعد الشعبية ذات المصلحة المباشرة بالتنظيم، والتجارب كلها اثبتت ان التنظيمات التي قامت على هذا الاساس هي وحدها التي استطاعت ان تبقى اما التنظيمات التـــي انشأت على يد الحكومة فأنها اشبه بعربة تركض دون رغبة وراء حصان الســـلطة، فهذه التنظيمات لاحول لها ولا قوة، غير ان تصفق برغبة وارادة جماهير الشعب"[1].

ويبدو ان الخلاف بدأ يظهر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بسبب الاتحـــاد الاشتراكي، فقد كان ناجي طالب، رئيس الوزراء يريد تجميع كل القوى القومية فـــي اطار جبهة قومية، او ائتلاف قومي كخطوة اولى، وعلى هذا الاساس كـــان يجـــري اتصالاته مع جميع التنظيمات القومية، في حين كان الرئيس عبدالرحمن عارف يريـــد بناء الاتحاد بعيدا عن التنظيمات الحزبية القومية. وقد ادلى ناجي طالب بتصريحـــات لمجلة روز اليوسف القاهرية، قال فيها: "ان لقاءنا مع الفئات القومية شيء لا يمكـن ان نعمل بدونه، ونحن نقدر هذه الفئات، وقد استجابت هذه الفئات لدعوتنا وبقي بعـد ذلك شكل اللقاء هل هو داخل تنظيم واحد، هل داخل جبهة تضم هذه الفئات؟" واضاف قائلا: "في هذه المرحلة، وهذا رأيي، لابد ان نوفر اولا طريق العمل المشـــترك معـا دون الحاجة الى التنظيم مرحليا، بمعنى ان نشارك العنـــاصر القوميـــة فـــي بحـث المشاكل التي تتعرض لها البلاد وتدلي برأيها، ونحاول ان نجد لنفسنا اسلوبا واحـــدا للتفكير من خلال المشاكل الصغيرة. على ان يكون الـــهدف فـــي النهايـــة الالتحـــام والانصهار داخل تنظيم واحد يحمي مصالح البلاد ويحقق اهداف الثورة" وعن اللجنـــة الوزارية التي شكلت لتنظيم الاتحاد الاشتراكي قال: "ستقوم اللجنة بالاتصـــال بـــإكبر عدد ممكن من ممثلي القوى القومية والتقدمية في البلاد مـــن اجـــل الاتفـــاق علـــى الاسلوب العملي للشروع في بناء هذا التنظيم بحيث يتلافى الاخطاء التي وقعت فـــي المرة السابقة عند تشكيل الاتحاد"[2].

واعلن دريد الدملوجي، وزير الثقافة والارشـــاد وعضـــو لجنـــة تنظيـــم الاتحـــاد الاشتراكي ان اللجنة بدأت اجتماعاتها فعلا ثلاث مرات في الاسبوع للألتقاء بعدد مـــن

---

[1] جريدة صوت العرب، ١٩٦٦/٩/٢٤.

[2] مجلة روز اليوسف القاهرية، ١٩٦٦/١٠/١٧.

العناصر القومية والمستقلين للأطلاع على ارائهم، ومعرفة الاتجاهات والاسلوب الذي يسير عليه الاتحاد الاشتراكي في المستقبل[1]. وذكرت صحيفة النصـــر الاســبوعية البغدادية ان البعثيين يرون ضرورة قيام جبهة قومية تقدمية بدلا من اعـــادة تنظيـم الاتحاد، وان الحركة العربية الاشتراكية تعارض الانضمـــام للاتحـاد[2]. وان الكتـل والفئات القومية الاخرى امتنعت عن الاشتراك في الاتحاد، الامر الذي جعل الحكومـة تفكر بالاتصال بالمستقلين من الشخصيات القومية والوطنيـة ليكونـوا نـواة لـهذا التنظيم، على ان يترك امر انضمام الفئات القومية الى الاتحاد للظروف المواتية[3].

تقاطعت هذه الجهود مع الجهود الاخرى التي بذلت لتجميع القوى القوميـــة مـن خلال الاجتماعات التي عقدت في القصر الجمهوري، ويبدو ان الرئيس عارف اصبـح مقتنعا بأهمية وضرورة لقاء القوى القومية اكثر من الاستمرار فـــي عمليـة بنــاء الاتحاد الاشتراكي، ففي اجابته على جريدة الجمهورية في ٢٣كـانون الثـاني١٩٦٧ قال: "نظرا لوجود كتل متعددة ومختلفة الاراء فإننا نجد من الضروري ايجاد قـــاعدة شعبية تجمع شمل المواطنين الصالحين لخدمة وطنهم في كتلة واحـدة ورأي واحـد ولا نشترط نوع التسمية فإن المهم في الجوهر ومتى ما تم هذا التنظيم فسوف ينبثق منه المجلس النيابي طبقا لقانون الانتخاب"[4].

وخلافا لما ورد في هذا التصريح فقد تضمن قانون انتخاب مجلس الامـــة شـرطا بقبول الترشيح عن طريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربـــي، والتـي يمثلها مجلس الوزراء حسب القانون، واعلن ناجي طالب في تصريـح لـه نشـرته جريدة صوت العرب البغدادية في٢٩اذار ١٩٦٧،بأن وزارته ماضية في اعادة بنـــاء الاتحاد الاشتراكي العربي وفي اتخاذ الترتيبات لانتخابات نيابية بعـد الانتـهاء مـن عملية بناء الاتحاد الاشتراكي[5]. وقد استقالت وزارة ناجي طالب ولـم تنجـح فـي اعادة الحياة الى الاتحاد الاشتراكي العربي.

---

[1] جريدة المنار،١٨/١٠/١٩٦٦.

[2] جريدة النصر،١٨/٩/١٩٦٦.

[3] المصدر نفسه،٢/١٠/١٩٦٦.

[4] جريدة الجمهورية،٢٣/١/١٩٦٧.

[5] جريدة صوت العرب،٢٩/٣/١٩٦٧.

ولابد من القول هنا بانه رغم الجهود التي بذلت لتجميع القوى القومية في اطار جبهة قومية، او في اطار الاتحاد الاشتراكي فإن الحركة القومية قد شهدت خلال هذه الفترة تشرذما واسعا، وارتفع شعار "البعثرة والتشرذم" بدلا من "الوحدة والتجمع" فبالاضافة الى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ظهرت بعض التنظيمات وتتكون من افراد تربطهم صلة الصداقة، اكثر من أي شيء آخر، واصبح الانسان يحتار في معرفتها من كثرة اختلاط اسماءها تذكر منها: الحركة الاشتراكية العربية، مؤتمر القوميين الاشتراكيين، المؤتمر القومي، حركة الثوريين العرب، الحزب العربي الاشتراكي، الرابطة القومية، القوميون العرب، حزب الشعب الاشتراكي، الحزب الاشتراكي العراقي، المنظمة الثورية للجماهير الشعبية، الى غير ذلك من التنظيمات. والجذور التاريخية لمعظم هذه التنظيمات تعود اما الى حزب الاستقلال او حزب البعث العربي الاشتراكي، او حركة القوميين العرب.

مجلسا الوزراء والدفاع الوطني يقرران استمرار رئاسة الرئيس عبدالرحمن عارف

كان الرئيس عبدالرحمن عارف قد انتخب رئيسا للجمهورية خلال فترة الانتقال، على ان لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة اعتبارا من يوم ١٧نيسان ١٩٦٦، ولما قاربت هذه المدة على نهايتها دون انهاء فترة الانتقال فقد ارتأت الوزارة معالجة هذه الازمة الدستورية عن طريق ديوان التدوين القانوني ووزارة العدل، وبعد اجراء الترتيبات اللازمة عقد مجلسا الوزراء والدفاع الوطني جلسة مشتركة في يوم ٣نيسان ١٩٦٧، وصدر البيان التالي:ــ

"اجتمعت الهيئة المنصوص عليها في المادة٥٥ من الدستور المؤقت من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في جلسة مشتركة بتاريخ ٢٣ذي الحجة ١٣٨٦هـ، الموافق ٣نيسان ١٩٦٧م بدعوة من السيد رئيس الوزراء اللواء الركن ناجي طالب ودرست قرار مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني المتخذ بتاريخ ٢٧ذي الحجة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٧نيسان ١٩٦٦ بانتخاب اللواء (الفريق) عبدالرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية بجلسة مشتركة.

واطلعت على قرار ديوان التدوين القانوني المؤيد من السيد وزير العدل والمبلغ الى السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة العدل المرقم

ل٤٤ ١ـ٢ ١والمؤرخ في ١٩٦٧/٣/٢ والمتضمن ان المادة ٥٥ المعدلة من الدستور نصت على ما يلي: عند خلو منصب رئاسة الجمهورية لأي سبب كان تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بإغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعا من تاريخ خلو المنصب وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة٤١ من هذا الدستور.

ويتضح من هذا النص ان اختصاص هيئة الانتخاب ينحصر في انتخاب رئيس جديد للجمهورية فقط دون التطرق الى تحديد رئاسته بسنة واحدة لأن مدة الرئاسة واستمرار الرئيس فيها تحكمها المادة ١٠١ من الدستور حيث جاء نصها كما يلي: "يستمر رئيس الجمهورية الحالي على ممارسة مهام منصبه الى ان ينتخب رئيس للجمهورية وفقا لأحكام الدستور الدائم".

وبعد ان تداولت الهيئة في الموضوع قررت بالاجماع الغاء العبارة "على ان لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم" الواردة في آخر القرار لمخالفة ذلك للمادة ١٠١ من الدستور المؤقت ولعدم وجود سند دستوري لها.

اعضاء مجلس الدفاع الوطني الوزراء ناجي طالب

رئيس مجلس الوزراء

وقد رحبت بعض الصحف البغدادية بهذا القرار وعدته "ثقة الشعب بقائده"[1]. وبعث الملا مصطفى البارزاني برسالة تهنئة الى الرئيس عبدالرحمن عارف بمناسبة تمديد انتخابه رئيسا للجمهورية سلمها محسن دزوئي خلال استقبال الرئيس له[2].

استقالة وزارة ناجي طالب (٣مايس١٩٦٧)

ظهر التباين واضحا في المواقف والاراء بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد فترة قصيرة من تأليف الوزارة، ويمكن معرفة هذا التباين من خلال تصريحاتهما الصحفية حول جملة من القضايا الاساسية والتي يمكن ايجازها بما يلي:ـ

---

[1] جريدة المنار،١٩٦٧/٤/٤.

[2] المصدر نفسه، ١٩٦٧/٤/١٣.

١ــ التعاون مع القوى القومية، فقد استمر ناجي طالب بعد تأليفه لوزارته في الاتصال بالتنظيمات القومية وحثها على توحيد جهودها في اطار ائتلاف او جبهة قومية. وقد اشارت الصحف العراقية والعربية اكثر من مرة الى إحتمال اشراك ناجي طالب ممثلين عن هذه القوى القومية في وزارته. في حين كان رئيس الجمهورية يهاجم الاحزاب والحزبية ويدعو الى تنشيط الاتحاد الاشتراكي العربي والاعتماد في ذلك على العناصر القومية المستقلة.

٢ــ العلاقة مع الضباط الناصريين (جماعة عارف عبدالرزاق) حيث كان رئيس الوزراء يدعو الى فتح صفحة جديدة في العلاقة معهم عن طريق اغلاق الدعوى ضدهم واطلاق سراحهم، في وقت كان رئيس الجمهورية يكرر في خطبه وتصريحاته ضرورة تقديم عارف عبدالرزاق الى المحاكمة لينال جزائه ويشجعه على ذلك ضباط الحرس الجمهوري الذين ازدادت سطوتهم وتأثيرهم على رئيس الجمهورية بعد فشل محاولة عارف عبدالرزاق.

٣ــ الخلاف حول السياسة النفطية والازمة النفطية بين سورية وشركة نفط العراق، فقد كان رئيس الجمهورية يرى ضرورة التفاوض مع الشركات النفطية ويقبل التوصل الى اتفاق معها في ضوء مشروع الاتفاق الذي سبق التوصل اليه عام ١٩٦٥. في حين كان رئيس الوزراء يرى ضرورة اتخاذ موقف اكثر صرامة مع الشركات لاجبارها على الخضوع لقانون رقم (٨٠) وتنشيط شركة النفط الوطنية العراقية عن طريق تخصيص الاراضي لها للمباشرة بالانتاج الوطني المباشر.

٤ــ العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة فقد كان رئيس الوزراء يرى تنشيط العمل في القيادة السياسية الموحدة، والسير في طريق التنسيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، في حين ان رئيس الجمهورية كان يريد التريث في العلاقة معها، وبخاصة وانه تأثر كثيرا من محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية.

كل هذه الامور وغيرها دفعت ناجي طالب الى تقديم استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية. وهذا نص الاستقالة:ــ

السيد رئيس الجمهورية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عطفا على المذاكرة التي جرت بيننا صباح هذا اليوم الثالث من ايار ١٩٦٧ حول الظروف التي ترافق الوضع السياسي الحالي وبغية افساح المجال لسيادتكم لاختيار حكومة جديدة تضطلع بالمسؤولية فإني اذ اقدم استقالة حكومتي ارجو قبول اخلص الشكر مني ومن زملائي الوزراء على ما اوليتمونا من رعاية وتقدير طيلة مدة اضطلاع هذه الوزارة بالمسؤولية وادعو المولى تعالى ان يوفقكم لخدمة بلادنا العزيزة وامتنا العربية المجيدة ويرعاكم ويسدد خطاكم انه سميع مجيب.

المخلص

ناجي طالب

رئيس الوزراء

وقد قبل رئيس الجمهورية الاستقالة في ٦مايس وبعث بالكتاب التالي:ـ

عزيزي السيد ناجي طالب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اطلعنا على كتاب استقالتكم من الوزارة واننا اذ نشكركم على الخدمة الموفقة التي قمتم بها اثناء تحملكم المسؤولية، وبناء على ما نعهده فيكم من الدراية والاخلاص رأينا استمراركم على العمل الى ان يتم تشكيل الوزارة الجديدة وفقا لأحكام الدستور المؤقت راجين من الله العلي القدير ان يوفق الجميع لما فيه خير الوطن ورفعته.

رئيس الجمهورية

الفريق

عبدالرحمن محمد عارف

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر محرم الحرام ١٣٨٧ الموافق لليوم السادس من شهر ايار ١٩٦٧.

وقد كتبت صحيفة المنار تعليقا بعنوان "كلمة حق وانصاف" قالت فيه: "يجب ان نقول كلمة حق وانصاف في الوزارة السابق برئاسة اللواء الركن السيد ناجي طالب. فقد تولت هذه الوزارة المسؤولية في ظروف صعبة ومعقدة وواجهت مشاكل وازمات

كبيرة فواجهت كل ذلك بمواقف ايجابية رصينة كان لهااثرها في تجنيب البلاد الكثير من الاضرار والهزات. ولم يأل اللواء طالب جهدا في الدعوة الى جمع الصفوف ووحدة الكلمة والسير وفق رسالة الثورة ايمانا منه بأن هذ الطريق هو الذي يقود الى سلامة الوطن واستقراره. ولا يمكن لابناء الشعب ان ينكروا السياسة الحكيمة التي انتهجتها الوزارة السابقة في معالجة ازمة النفط والخروج منها بأقل قدر من المضاعفات وقطع الطريق على كل محاولة للأضرار بمصالح البلاد وتعريض العلاقات العربية للأخطار. وفي عهد هذه الوزارة تعززت سياسة العراق العربية والدولية وتحققت خطوات طيبة لتحسين العلاقات مع جاراتنا وفتح الافاق امام سياستنا الخارجية"[١].

---

[١] جريدة المنار، ١٩٦٧/٥/١١.

اخبار قصيرة متنوعة:

١ـ بحث مجلس الوزراء برئاسة عبدالرحمن البزاز في جلسته في ٢٤نيسان ١٩٦٦ لائحة اتفاقية ضمان رؤوس الاموال الامريكية في العراق، وقرر المجلس تأليف لجنة وزارية لدراسة صيغة هذه الاتفاقية وتقديمها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها. وتهدف هذه الاتفاقية الى تشجيع دخول رؤوس الاموال الامريكية الى الاسواق العراقية للمساهمة في المشاريع الاقتصادية.

٢ـ استقبل صادق جلال، وزير الصناعة، في ٥مايس ١٩٦٦ السفير السوفيتي في بغداد وبحث معه موضوع توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، والاتفاقيات التي ستوقع عند زيارة عبدالرحمن البزاز الى الاتحاد السوفيتي.

٣ـ منحت الحكومة العراقية في ٦مايس ١٩٦٦ شركة "سبي" الفرنسية عقدا بمبلغ عشرة ملايين دينار لتنفيذ اعمال تمديد انبوبين لنقل الغاز الطبيعي والغاز السائل بين كركوك وبغداد وانشاء معمل لتصفية الغاز السائل. وتعهدت الشركة بإكمال العمل في مد الانبوبين خلال سنة واحدة، واكمال معمل تصفية الغاز خلال ستة اشهر.

٤ـ تم في ١٠مايس ١٩٦٦ اطلاق سراح خمسة من اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي واقفال الدعوى ضدهم، وهم شفيق الكمالي وشكري الحديثي وجاسم عبدالباقي الراوي وصفاء محمد علي وفاتك الصافي الذين كانوا متهمين بمحاولة الحزب الانقلابية في ٥ايلول ١٩٦٤. وكذلك اغلاق الدعوى بحق ثمانية من الضباط السابقين المتهمين بالاشتراك في محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الاولى.

٥ـ حكمت محكمة امن الدولة في تموز ١٩٦٦ على حمدي ايوب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالحبس لمدة ست سنوات مع الاشغال الشاقة ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين بتهمة القيام بإعمال مخلة بالامن. كما حكمت على خمسة من افراد الحرس القومي في الديوانية بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات ايضا.

٦ـ صدر مرسوم جمهوري في ١٤تموز ١٩٦٦ بترقية الرئيس عبدالرحمن محمد عارف الى رتبة فريق حسب استحقاقه.

٧ــ اعلن في ١٨ آب بأن الحكومة قررت رفع الحجز عن امــوال احمــد مختــار بابان احد رووساء الوزارات السابقين في العهد الملكي، وكانت المحكمة العســكرية العليا الخاصة ــ محكمة الشعب ــ برئاسة العقيد الراحل فاضل عباس المهداوي قــد حكمت عليه بالاعدام ثم اعفي من العقوبة وافرج عنه في عــهد عبدالكريــم قاســم. وكذلك رفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى الراحل صباح نجل نوري السعيد رئيس الوزراء الاسبق الذي قتل في صبيحة يــوم الثــورة ١٤تمــوز ١٩٥٨.

٨ــ صدرت في اواخر آب ١٩٦٦ تعليمات مشددة لسلطات الامن لمراقبة جماعــة الاخوان المسلمين ومنعها من القيام بأي نشاط واعتقال أي عضو في الجماعة يقــوم باعمال تخل بالامن العام ومصلحة البلاد.

٩ــ ذكرت صحيفة النصر الاسبوعية فــي ٥تشــرين الثــاني ١٩٦٦ ان اعمــالا تخريبية وقعت في العراق في وقت سابق من السنة الحالية، واتهمت شبكات تجسـس اجنبية بإنها كانت وراء تلك الاعمال، ومن بينها احراق الطائرات مع ملاحيــها فــي ظروف غامضة، ومصرع مدرب سوفيتي مع طيار عراقي لاسباب مجهولة، واتــهمت الصحيفة المخابرات الامريكية بتدبير قتل ضابطين عراقيين كانا يدرسان في الولايـات المتحدة. وقد قتل الاول في بغداد على يد امرأة امريكية وصلت بغداد فــي ظــروف غامضة ثم غادرتها بعد ارتكابها الجريمة مباشرة. والثاني قتل بعد تسعة ايــام فــي الولايات المتحدة في ظروف غامضة ايضا. والضابط الذي قتل في بغداد هو النقيــب الطيار شاكر محمود يوسف، الذي كان قد اوفد الــى عــدة دول اوربيــة، والتحــق بدورات تدريبية في موسكو ولندن في اوائل الستينيات، وفي عام ١٩٦٤ ارسل الــى الولايات المتحدة، الى تكساس، وقامت الموساد الاسرائيلية بمحاولة لتجنيده لصالحها لغرض الحصول على اسرار طائرة الميك21 السوفيتية وقد ارسلوا اليــه جاسوســة تدعى كروثرهلكر، تعمل كمشرفة في نادي الطيارين الشرقيين في تكساس، وقــامت باغرائه حتى انها عرضت عليه الزواج لتكتمل الخطة، لكنه رفض ذلك. وبعد عودتــه الى بغداد لحقت به كروثر. وقد التقت به هددهــا بأنــه ســيقوم بــابلاغ الســلطات المختصة، وبعد خروجها منه، وقبل ان يبلغ الحكومة صدرت اوامر الموســاد الــى عزرا ناجي زلخا، وهو يهودي عراقي بقتله، ففاجأه عزرا بطلقــات مســدس كــاتم الصوت، وغادرت كروثر هلكر بغداد في اليوم نفسه.

١٠ـ اصدر كاظم عبدالحميد، وزير الاقتصاد، في ١٣ايلول ١٩٦٦ قرارا بوقف استيراد السيارات الخصوصية من اية جهة كانت، وقد استثنى القرار الطلاب الذين يدرسون في الخارج، والدبلوماسيين العراقيين والسيارات المقدمة هدية من المنظمات الدولية.

١١ـ وصل بغداد في ١١تشرين الثاني ١٩٦٦ الدكتور امين رويحة، الشخصية القومية المعروفة الذي اخرج من العراق بعد فشل انتفاضة عام ١٩٤١، وكان قد اشترك في النشاط القومي من خلال نادي المثنى بن الحارثة الشيباني. وقد استقبل من قبل الشباب القومي المثقف والاطباء والمحامين وقدامى العسكريين ورجال الفكر والصحافة.

١٢ـ اقر مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية في ٤شباط ١٩٦٧ ان تكون مدة الدراسة في المرحلة الثانوية ست سنوات منها ثلاث سنوات للدراسة المتوسطة وثلاث سنوات للدراسة الاعدادية بدءا من السنة الدراسية ٦٧/١٩٦٨.

١٣ـ تم الافراج في ١٤آذار ١٩٦٧ عن ستة من الضباط المتهمين بمحاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية الثانية. وصدر قرار في ٢٢ اذار بوقف الاجراءات القضائية ضد عارف عبدالرزاق واعوانه. وكذلك وقف الاجراءات القضائية ضد عزيز الحافظ وزير الاقتصاد الاسبق الذي اتهم بالاستغلال اثناء توليه منصبه، وذلك بمناسبة عيد الاضحى.

فهرس المحتويات: